جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة:

أثر انتقال رأس المال البشري في تفعيل التنمية الاقتصادية في دول شمال إفريقيا

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص مالية واقتصاد دولي.

إعـــداد الطالب:

مقاتل جلول

تحت إشـــــراف:

أ.د/ راتول محمد

لجنة المناقشة:

-أ.د/ زيدان محمد رئيســـــا

-أ.د/ راتول محمد مقـــــررا

-أ.د/ كتوش عاشور ممتحـــــنا

-د/ مزريق عاشور ممتحـــــنا

-د/ بطاهر علي ممتحـــــنا

السنة الجامعية:2014/2013

الإهـــــــــداء

الـــــى روح الوالـــد الطاهـــرة رحمه الله، وإلـــى الوالـــدة العـــزيزة أطـــال الله فـــي عمـــرها...

إلـــــى إخوتي وجميـــع أفـــراد عائلتـــي...

إلى زوجتي الغالية...

إلـــــى كافـــة الأهـــل و الأقـــارب...

إلـــــى جميع الأصدقـــاء و الأحبـــاب...

إلـــــى هـــؤلاء جميعـــا أهـــدي حصـــاد جهـــدي وثمـــرة عملـــي.

مقاتل جلول

تشكـــــرات

أتوجـــه بخالـــص الشكـــر والتقديـــر والعرفـــان إلـــى أستـــاذي الفاضـــل الأستاذ/الدكتـــور راتـــــــــــــول محمد، علـــى مـــا أســـداه لـــي مـــن نصـــح وتوجيـــه وإرشـــاد خـــلال إعـــداد هـــذه الرسالـــة.

كمـــا أتقـــدم بجزيـــل الشكـــر والامتنـــان إلـــى كـــل مـــن أمدنـــي بيـــد العـــون والمساعـــدة فـــي طبـــع وإخـــراج هـــذه الرسالـــة.

وأخيـــرا أتمنـــى التوفيـــق والســـداد فـــي إعـــداد هـــذا البحـــث.

إهداء.	
كلمة شكر.	
فهرس المحتويات.	
فهرس الجداول.	
فهرس الأشكال.	
مقدمة عامة.	أ-د
الفصل الأول: عموميات عن التنمية الاقتصادية	7
تمهيد.	7
المبحث الأول:المفاهيم الأساسية للتنمية.	8
المطلب الأول:التنمية الاقتصادية والعناصر المميزة لها.	8
أولا:مفهوم التنمية الاقتصادية.	8
ثانيا:العناصر المميزة للتنمية الاقتصادية.	9
المطلب الثاني:الاختلاف و التشابه بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.	10
أولا: نقاط التشابه.	11
ثانيا:نقاط الاختلاف.	11
ثالثا:مشكلة التخلف الاقتصادي.	12
المطلب الثالث : تفسير التخلف الاقتصادي.	14
أولا:تفسير التخلف على أساس العوامل الطبيعية .	14
ثانيا:تفسير التخلف على أساس العوامل الثقافية و الاجتماعية .	16
المبحث الثاني:النظريات الحديثة المفسرة للتنمية الاقتصادية.	18
المطلب الأول:التنمية في الفكر التجاري والطبيعي و نظريتي سميث و ريكاردو.	18
أولا: نظرة التجاريين والطبيعيين حول التنمية الاقتصادي.	19
ثانيا:نظرية أدام سميث و ثروة الأمم.	19
المطلب الثاني: نظرية مالتوس و عناصر التنمية عند الكلاسيك.	20
أولا: نظرية التنمية لتوماس روبرت مالتوس.	21
ثانيا:عناصر التنمية عند الكلاسيك.	22
المطلب الثالث: نظرية التنمية لجوزيف شومبيتر ونظرية مراحل النمو لروستو.	23

أولا: نظرية التنمية لجوزيف شومبيتر.	23
ثانيا: نظرية مراحل النمو لروستو.	24
المطلب الرابع:نماذج التغير الهيكلي.	25
أولا:نظرية التنمية لآرثر لويس	25
ثانيا:أنماط التنمية و نموذج تشينيري.	26
المطلب الخامس:نماذج ثورة التبعية الدولية ونظريات أخرى للتنمية.	27
أولا:نماذج ثورة التبعية الدولية.	27
ثانيا:نظريات حديثة للتنمية الاقتصادية.	29
المبحث الثالث: واقع وأفاق التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة.	30
المطلب الأول:الخصائص المشتركة للدول النامية.	30
المطلب الثاني:متطلبات التنمية الاقتصادية و محاورها.	32
أولا:متطلبات التنمية الاقتصادية.	32
ثانيا:محاور اقتصاديات التنمية الاقتصادية.	33
المطلب الثالث:أهمية التنمية الاقتصادية و معوقاتها.	34
أولا:أهمية التنمية الاقتصادية.	34
ثانيا:معوقات التنمية الاقتصادية.	34
المطلب الرابع:اتجاهات التنمية الاقتصادية في الدول النامية والبدائل الممكنة لحدوثها.	36
أولا:القضاء على الفقر.	36
ثانيا:النمو الاقتصادي.	39
ثالثا:قدرة الدول النامية و الأقل نموا في الوصول إلى الأسواق.	39
رابعا:البدائل الممكنة لإحداث التنمية في الدول النامية.	40
المبحث الرابع:مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:	41
المطلب الأول:مصادر التمويل الداخلية.	42
أولا:مدخرات القطاع العائلي.	42
ثانيا:مدخرات قطاع الأعمال.	43
المطلب الثاني:مصادر التمويل الخارجي:	46
أولا:المعونات الأجنبية.	46

ثانيا:القروض الأجنبية.	47
ثالثا:الاستثمارات الأجنبية.	48
خلاصة الفصل.	51
الفصل الثاني:رأس المال البشري محرك التنمية الاقتصادية.	53
تمهيد.	53
المبحث الأول:رأس المال البشري.	54
المطلب الأول: مفهوم رأس المال البشري و مكوناته.	54
المطلب الثاني: نظرية رأس المال البشري لشولتز و الأبحاث المكملة لها.	56
أولا:نظرية شولتز.	56
ثانيا:الأبحاث المكملة لنظرية رأس المال البشري.	58
المطلب الثالث:دور البحث و التطوير في تنمية الكفاءات البشرية.	60
المطلب الرابع:الرأسمال الفكري.	61
المبحث الثاني:ماهية و محددات الاستثمار في رأس المال البشري.	64
المطلب الأول:مفهوم الاستثمار في العنصر البشري و مجالاته.	64
المطلب الثاني:محددات الاستثمار في رأس المال البشري.	65
المطلب الثالث:طرق ونماذج قياس رأس المال البشري.	66
أولا:نموذج ملاح سكانديا.	67
ثانيا:نموذج بطاقة الأداء المتوازن.	68
ثالثا:نموذج مرقاب الأصول غير الملموسة.	69
رابعا:نموذج القيمة الاقتصادية المضافة.	71
المبحث الثالث:إدارة رأس المال البشري كأداة للتنمية الاقتصادية.	72
المطلب الأول:تعريف إدارة رأس المال البشري.	72
المطلب الثاني:إدارة رأس المال البشري.	73
أولا:استقطاب و بناء رأس المال البشري.	73
ثانيا:إنشاء الذاكرة و تسهيل انتقالها.	74
ثالثا:الإدارة الجيدة لرأس المال البشري.	74
المطلب الثالث:مفهوم و أهمية الإفصاح عن رأس المال البشري.	75

أولا:مفهوم الإفصاح عن رأس المال البشري.	75
ثانيا:طرق و آثار الإفصاح عن رأس المال البشري.	75
ثالثا:آثار الإفصاح عن رأس المال البشري.	76
خلاصة الفصل.	77
الفصل الثالث: الهجرة الدولية (المفاهيم والدوافع)	79
تمهيد.	79
المبحث الأول:المفهوم العام للهجرة الدولية.	80
المطلب الأول:مفهوم الهجرة الدولية.	80
المطلب الثاني:أسباب و دوافع الهجرة الدولية.	82
أولا:العوامل الطاردة.	82
ثانيا:العوامل المستقطبة .	84
المطلب الثالث:هجـــرة الكفـــاءات العلمية.	85
المبحث الثاني:أهمية التحويلات و أثرها على التنمية الاقتصادية.	88
المطلب الأول:أشكال التحويلات .	88
المطلب الثاني:أثر التحويلات المالية في التنمية الاقتصادية.	89
المطلب الثالث:أهمية تحويلات المهاجرين في الاقتصاد الكلي.	91
المبحث الثالث:سياسات الهجرة الدولية .	97
المطلب الأول:السلطات المختصة بالهجرة الدولية.	97
المطلب الثاني:القوانين و التشريعات المتعلقة بالهجرة الدولية.	104
المبحث الرابع:الهجرة العربية–العربية.	114
المطلب الأول:الهجرة العربية البينية.	114
المطلب الثاني:الهجرة الى أوروبا.	117
المطلب الثالث:اللوائح الدولية الخاصة بحماية المهاجرين.	120
خلاصة الفصل.	122
الفصل الرابع:الآثار الاقتصادية للهجرة الدولية	124
تمهيد	124
المبحث الأول:تحليل حركة رأس المال البشري في دول شمال إفريقيا.	125

المطلب الأول:واقع حركات الهجرة الدولية.	125
المطلب الثاني: حركات الهجرة في البلدان محل الدراسة.	127
المبحث الثاني:أثر حركة رأس المال البشري على المؤشرات الاقتصادية.	136
المطلب الأول:أنماط استخدام التحويلات.	136
أولا:الانفاق للأغراض الاستهلاكية.	136
ثانيا:الانفاق للأغراض الاستثمارية.	137
ثالثا:الاغراض الادخارية.	138
المطلب الثاني:التحويلات المالية للمهاجرين.	140
أولا:مشكلة التعريف والتقييم.	141
ثانيا:حجم التحويلات وأهميتها.	143
المطلب الثالث :مخصصات التحويلات في الجزائر،مصر،المغرب،تونس.	150
المبحث الثالث:دراسة قياسية لأثر عوائد انتقال رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية	162
المطلب الأول:أثر عوائد انتقال رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر.	162
المطلب الثاني:أثر عوائد انتقال رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في مصر	165
المطلب الثالث:أثر عوائد انتقال رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في المغرب	169
المطلب الرابع:أثر عوائد انتقال رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في تونس.	172
خلاصة الفصل.	177
الخاتمة العامة.	179
المراجع المعتمدة.	185
الملاحق.	197

فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 1,25 دولار في اليوم للفرد(% من تعداد السكان)	38
(1-3)	حركة وانتقال المهارات العربية الى دول منظمة التعاون الاقتصادي لعام 2000 م	86
(2-3)	نصيب الفرد من تحويلات المهاجرين الدول المختارة خلال الفترة 2000-2006	91
(3-3)	نصيب الفرد من تحويلات المهاجرين الدول المختارة خلال الفترة 2006-2012	91
(4-3)	نسبة تحويلات المهاجرين الى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2006	93
(5-3)	نسبة تحويلات المهاجرين الى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2012	93
(6-3)	نسبة تحويلات المهاجرين الى الدخل القومي خلال الفترة 2000-2006	93
(7-3)	نسبة تحويلات المهاجرين الى الدخل القومي خلال الفترة 2006-2012	94
(8-3)	نسبة تحويلات المهاجرين الى الواردات للدول المختارة خلال الفترة 2000-2006	94
(9-3)	نسبة تحويلات المهاجرين الى الواردات للدول المختارة خلال الفترة 2006-2012	94
(10-3)	نسبة تحويلات المهاجرين الى الصادرات للدول المختارة خلال الفترة 2000-2006	95
(11-3)	نسبة تحويلات المهاجرين الى الصادرات للدول المختارة خلال الفترة 2006-2012	95
(12-3)	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية خلال الفترة 2000-2006	96
(13-3)	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية خلال الفترة 2006-2012	96
(14-3)	مقارنة تحولات المهاجرين بصافي المساعدات الإنمائية الرسمية الفترة 2000-2006	96
(15-3)	مقارنة تحولات المهاجرين بصافي المساعدات الإنمائية الرسمية الفترة 2006-2012	96
(16-3)	المؤسسات الوطنية المختصة بالهجرة في الجزائر	98
(17-3)	مجالات المسؤولية للوزارات المكلفة بالهجرة في مصر	100

(3-18)	المؤسسات الوطنية المختصة بالهجرة في المغرب	101
(3-19)	الهيئات التي ترعى شؤون المهاجرين التونسيين في تونس	103
(3-20)	اتفاقيات ثنائية خاصة بالهجرة للجزائر	105
(3-21)	اتفاقيات ثنائية خاصة بالهجرة لمصر	107
(3-22)	اتفاقيات ثنائية خاصة بالهجرة للمغرب	109
(3-23)	اتفاقيات ثنائية خاصة بالهجرة لتونس	112
(3-24)	نسبة العمالة العربية و غير العربية في دول مجلس التعاون الخليجي	114
(3-25)	معدل البطالة خلال الفترة 2000-2006	118
(3-26)	معدل البطالة خلال الفترة 2006-2012	118
(3-27)	نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم،سنة 2006	118
(3-28)	المستوى التعليمي للمهاجرين المصريين خلال الفترة 2005-2011	119
(4-1)	اللاجئون في بلدان شمال افريقيا.	126
(4-2)	أهم الدول المستقطبة للمهاجرين الجزائريين.	127
(4-3)	توزيع المهاجرين الجزائريين.	128
(4-4)	توزع الهجرة المصرية حسب البلدان المضيفة .	130
(4-5)	توزع الهجرة المغربية حسب البلدان المضيفة.	133
(4-6)	توزع الهجرة التونسية حسب البلدان المضيفة.	135
(4-7)	الهجرات من دول شمال إفريقيا.	140
(4-8)	تحويلات المهاجرين المستقبلة خلال الفترة 1990-2001(بملايين الدولار).	143
(4-9)	تحويلات المهاجرين المستقبلة خلال الفترة 2001-2012(بملايين الدولار).	144
(4-10)	التحويلات التي خسرتها بلدان إفريقيا الشمالية خاصة ما بين عام 2000- *2010*(مليون دولار)	146

(4-11)	الوكالات وشركات التحويل في بلدان شمال إفريقيا2004	148
(4-12)	مخصصات التحويلات في أربعة بلدان في شمال إفريقيا	150
(4-13)	توزيع المشاريع الاستثمار التي نفذها المهاجرون الجزائريون	152
(4-14)	استخدام المدخرات عن المنطقة بالنسبة المئوية في الوسطين الحضري والقروي في مصر.	155
(4-15)	نتائج اختبار الاستقرارية(معطيات خاصة بالجزائر)	161
(4-16)	نتائج اختبار السببية(معطيات خاصة بالجزائر)	162
(4-17)	نتائج اختبار الاستقرارية(معطيات خاصة بمصر)	165
(4-18)	نتائج اختبار السببية(معطيات خاصة بمصر)	165
(4-19)	نتائج اختبار الاستقرارية(معطيات خاصة بالمغرب)	168
(4-20)	نتائج اختبار السببية(معطيات خاصة بالمغرب)	169
(4-21)	نتائج اختبار الاستقرارية(معطيات خاصة بتونس)	171
(4-22)	نتائج اختبار السببية(معطيات خاصة بتونس)	172

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 1,25 دولار في اليوم للفـــرد(% مـــن تعـــداد السكان)	38
(1-4)	مصادر التمويل المحلي	46
(1-5)	مصادر التمويل الخارجي	50
(1-2)	رأس المال الفكري ومكوناته الرئيسية	63
(2-2)	نموذج ملاح شركة سكانديا	68
(3-2)	نموذج بطاقة الأداء المتوازن	69
(4-2)	نموذج مرقاب الأصول غير الملموسة	70
(1-3)	نصيب الفرد من تحويلات المهاجرين في دول الدراسة خلال الفترة 2000-2012	92
(1-4)	الهجرات من دول شمال إفريقيا (الجزائر-مصر)	140
(2-4)	الهجرات من دول شمال إفريقيا (تونس-المغرب)	141
(3-4)	تحويلات المهاجرين المستقبلة في الدول المختارة خلال الفترة 1990-2001	144
(4-4)	تحويلات المهاجرين المستقبلة في الدول المختارة خلال الفترة 2001-2012	145
(5-4)	التحويلات التي خسرتها الدول العربية	146
(6-4)	الوكالات البنكية و شركات التحويل في كل من مصر،الجزائر،المغرب وتونس	148
(7-4)	توزيع التحويلات في الجزائر سنة 2007	151
(8-4)	أبرز دول المنشأ للمهاجرين العائدين للجزائر	152
(9-4)	النشاطات التي يمارسها المهاجرين العائدون في الجزائر، 2006.	153
(10-4)	توزيع مشاريع الاستثمار للمهاجرين العائدين وفقا للصناعة في الجزائر، 2006.	154
(11-4)	توزيع التحويلات في مصر سنة 2007	154

(4-12)	نسبة المهاجرين المصريين حسب المستوى التعليمي.2009	156
(4-13)	توزيع التحويلات في المغرب سنة 2007	156
(4-14)	توزيع المشاريع الاستثمار التي نفذها المهاجرون المغاربة 2007/2006	157
(4-15)	توزيع التحويلات في تونس سنة 2007.	158
(4-16)	توزيع المشاريع الاستثمار التي نفذها المهاجرون التونسيين،2011	158
(4-17)	النشاطات التي يمارسها المهاجرين العائدون في تونس.2006	159
(4-18)	تطور عوائد المهاجرين في الجزائر خلال الفترة 1990-2010	160
(4-19)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2010	161
(4-20)	تطور عوائد المهاجرين في مصر خلال الفترة 1990-2010	163
(4-21)	تطور معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2010	164
(4-22)	تطور عوائد المهاجرين في المغرب خلال الفترة 1990-2010	167
(4-23)	تطور معدل النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1990-2010	168
(4-24)	تطور عوائد المهاجرين في تونس خلال الفترة 1990-2010	170
(4-25)	تطور معدل النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1990-2010	171

لقد أدركت الدول المتقدمة في عالمنا اليوم طريقها في السيطرة والنفوذ على مساحات شاسعة من العالم ،هو ليس نفوذا عسكريا مباشرا كما كان يحدث في فترات الاستعمار المباشر للدول في أواخر وبدايات القرن التاسع عشر والعشرين ،بل هو نفوذ الاستحواذ على إرادات الشعوب، إن هذا النوع من الاستعمار يحتاج دائما الى التفوق المعرفي والتقني، وحيث أن التفوق المعرفي والتقني يعني تجميع اليات المعرفة والعلوم وتمركزها لدى عدد محدود من الدول والعمل على استدامة التطوير عن طريق وجود كفاءات وأدمغة بشرية لامعة وخلاقة بحيث يضمن التفوق العلمي المستمر لدى تلك الدول ولكي تضمن تلك الدول عامل التفوق المعرفي والتقني فإنها عملت ولازالت على توفير كل الوسائل التي تمكنها من تحديث قدراتها الابداعية عن طريق استقطاب الكفاءات العلمية من مختلف بقاع الأرض مستخدمة كل الطرق والسبل من أجل انجاز ذلك الهدف.

إن الموارد الاقتصادية التي تزخر بها دول العالم النامي ومنها الدول العربية هي كبيرة ومتنوعة من حيث الكم والنوع،وقد كانت تلك المنطقة مركز استقطاب للدول الاستعمارية التي كانت تبحث ولازالت عن الموارد والثروات الاقتصادية التي تشكل المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية في بلدانها.

تلك الموارد الاقتصادية الضخمة أصبحت تشكل عامل استقطاب وطرد في نفس الوقت،حيث يتمثل عامل الاستقطاب بالاهتمام الكبير التي توليه الدول المتقدمة في منطقة الشرق الأوسط والتنافس الشديد فيما بينها على استتراف موارد المنطقة الاقتصادية المادية منها والبشرية،أما عامل الطرد فيتمثل في هجرة الكفاءات العلمية لدول العالم المتقدم من مواطنها الأصلية "نتيجة الكوارث والحروب وانعدام الأمن والاستقرار وتدني الأجور وتدهور مستويات الإنفاق على البحوث والمراكز العلمية " تاركين ورائهم حجما هائلا من التكاليف والنفقات التي تحملتها بلدانهم بالوصول بهم الى مراكز قيادة التنمية الاقتصادية في بلدانهم " وكأن قدر الدول النامية أن تكون حاضنة للعلماء والمبدعين وما إن تكتمل مراحل نموهم ونضوجهم العلمي حتى تبدأ مسيرة الهجرة إلى العالم المتقدم.

إن قوة الاقتصاد اليوم تقاس بنوعية الكوادر البشرية وكفاءتها وحسن استخدامها،ولهذا نجد أن تنمية الكوادر أخذت تطفو على السطح وتستقطب الاهتمام لأنها ببساطة شديدة هي العدة التي يستطيع المجتمع أن يستخدمها في تصحيح مساراته التنموية وتوجيهها التوجيه الأمثل وتكوين العدد اللازم من الكفاءات والعقول الخلاقة،فضلا عن معالجة المشاكل والظواهر التي تتخلل مسيرة التنمية الاقتصادية وتقديم الحلول لها،من هنا تتأتى الأهمية التي توليها الدول المتقدمة في استقطاب العقول الكفوءة باعتبارها عاملا قويا يضاف الى عوامل القوة المتعددة التي تتميز بها هذه الدول.

1-إشكالية الدراسة: بناءا على ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى أثر انتقال رأس المال البشري في تفعيل التنمية الاقتصادية؟

2- الأسئلة الفرعية: ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

-ماذا نعني بعملية التنمية الاقتصادية؟وكيف يساهم العنصر البشري في هذه العملية؟

-ماذا نقصد برأس المال البشري؟

-ما هي الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري؟

-ما هي العلاقة بين التنمية الاقتصادية و تنمية رأس المال البشري؟

-ما هي الانعكاسات المتوقعة لانتقال رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية؟

3-الفرضيات: انطلاقا من الإشكالية المطروحة فإن هذا البحث يقوم على اختبار الفروض التالية:

- على الرغم من أن التنمية الاقتصادية تتطلب توفر رؤوس الأموال،إلا أن ذلك لا يكتمل إلا بوجود عنصر بشري كفؤ.

- إن هجرة رأس المال البشري تلحق أبلغ الضرر باقتصاديات الدول بما تنطوي عليه عملية الهجرة من خسارة بالغة في التنمية الاقتصادية.

- عائد الاستثمار في رأس المال البشري لا يقل أهمية عنه في رأس المال المادي.

- إن هجرة العمالة تساهم بشكل مؤثر في اتساع حجم ومساحة فجوة التخلف بمختلف ميادينه سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية فيما بين الدول.

- تسعى مختلف دول العالم إلى تأهيل العنصر البشري، غير أنها ما تزال تواجه الكثير من العقبات كالهجرة.

4- أهمية الدراسة: يستمد البحث أهميته من المساهمات العلمية التي يقدمها لأنه يتناول قضية أساسية و هي أهمية رأس المال البشري في تفعيل التنمية،فدراسة تحويلات المهاجرين ودورها في التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي يجب الوقوف عندها ففي الوقت الذي تعاني دول عربية من نقص في مصادر التمويل أو تعدده،نجد بعض الدول العربية تتصدر قائمة الدول المستقبلة لتحويلات المهاجرين ،ولكن هذا المصدر غير مستغل استغلالا أمثلا.

كما تتجلى أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه تحويلات المهاجرين على تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد المستقبلين لها وكذا الظروف الاقتصادية لهم من خلال إتاحة الفرص لهم بإنشاء

المشروعات الخاصة بهم ،والإلمام بالعوائق التي تعيق تدفقات هذه الأموال إلى الدول العربية،والتي قد تسمح بفتح آفاق جديدة للبحث والدراسة.

5- أهداف البحث: بناءا على ما تقدم، فان هذا البحث يهدف أساسا للتعرف على مفهوم رأس المال البشري، و دوره في تطوير التنمية الاقتصادية، ويمكن إضافة الأهداف الفرعية التالية:

- بيان الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري،ودوره في التنمية الاقتصادية.
- لتوضيح حجم الخسائر المتحققة جراء استنزاف الكفاءات و انعكاس ذلك على عملية التنمية الاقتصادية.
- تشخيص الأسباب الدافعة لهجرة الكفاءات إلى الدول المتقدمة لكي يتسنى تحديد المعالجة المثلى للحد من تلك الظاهرة مما سينعكس ذلك إيجابيا على واقع التنمية الاقتصادية.
- إدراك مفهوم التنمية الاقتصادية، وعلاقتها بالتنمية البشرية.
- إثراء المكتبة بمرجع جديد قد يكون في متناول باحثين آخرين في المستقبل لإنجاز دراسات أخرى مكملة.

6-حدود الدراسة:نكتفي في هذا البحث بدراسة الجوانب الاقتصادية لانتقال رأس المال البشري، من خلال توضيح دور وأهمية العنصر البشري في التنمية الاقتصادية هذا ما يخص بالجانب النظري،أما ما تعلق بالجانب التطبيقي فنكتفي بدراسة أثر التحويلات المالية على التنمية الاقتصادية.

في الجانب التطبيقي حصرنا حدود الدراسة المكانية في الدول العربية التالية :الجزائر ،مصر، المغرب، تونس، أما فترة الدراسة كانت بين 1990-2012 خاصة أن هذه المرحلة عرف فيها العالم أحداث كان لها تأثير على الاقتصاد العالمي،وقد مست كثيرا المهاجرين ومنها التأثير على حجم التدفقات المالية للمهاجرين كحرب الخليج 1991،أحداث 11 سبتمبر 2001، والأزمة الاقتصادية المالية العالمية لسنة 2008 التي أثرت على جميع اقتصاديات العالم.

7-المنهج المتبع:لتحقيق أهداف البحث و بناءا على ما تم استعراضه ،فقد تم الاستعانة بالمنهج الاستنباطي، وأداته التوصيف من خلال إعطاء مفهوم كل من رأس المال البشري،التنمية الاقتصادية،بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهج التحليلي في دراسة هجرة رأس المال البشري ،وكذلك توضيح أهم انعكاسات ذلك على التنمية الاقتصادية،وكذلك محاولة تقييم واستقراء تجارب بعض الدول.

كما اقتضت منا الدراسة استعمال المنهج الاستقرائي بأداته القياس للجانب التطبيقي،للوقوف على تأثير تدفقات تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة محاولة منا إسقاط الدراسة النظرية على الواقع.

8-الدراسات السابقة: من خلال البحث في المراجع،فإننا نشير فيما يلي إلى أهم ما كتب عن موضوع رأس المال البشري ،وقد رتبنا الدراسات كما يلي:

- La contribution des facteurs humains a la croissances revue des études empiriques.par :JEAN-CHRISTOPHE DUMOUT .
Cahier de recherche N :99-10 du centre de recherche en économie et finance appliques CREFA –Canada 1999 .

من خلال هذه الدراسة يظهر أنه يوجد توافق بين العوامل البشرية (التربية التعليم)، الصحة و توفر اليد العاملة) من جهة ،والنمو الاقتصادي من جهة أخرى.

– د. منى سعيد"سياسة رأس المال البشري في النموذج الشرق آسيوي"الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ،البعد الاقتصادي ،المجلد الرابع،الدار العربية للعلوم ،الناشرون،الطبعة الأولى،2007.

في هذه الدراسة التطبيقية تناولت منى سعيد مدى مساهمة رأس المال البشري في تجارب نمو الاقتصاديات الشرق آسيوية ،من خلال إبراز دور العنصر البشري في نظرية النمو،كذلك مناقشة مميزاته،حيث لا يمكن النظر إلى رأس المال البشري بمعزل عن المسائل الأوسع نطاقا و المرتبطة بكيفية إدارة الدولة للاقتصاد و تدخلها فيه.

– د.نوازاد عبد الرحمن الهيتي"هجرة الكفاءات بين مكاسب الدول المتقدمة ومفاقر الدول النامية رؤية اقتصادية"،مجلة علوم إنسانية ،العدد 39 ،جامعة بابل العراق ،سنة 2008.

تناولت هذه الدراسة نظرة تاريخية لهجرة الكفاءات عبر التاريخ،و كذا حجم و تركيبة الكفاءات المهاجرة،ثم أثار هجرة الكفاءات على التنمية في الدول النامية،ثم تحديد عوامل الطرد من الدول النامية و عوامل السحب من الدول المتقدمة.

–أ.عبد الله موساوي"دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة"مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس،2009.

هذه الدراسة للأستاذ عبد الله موساوي،حيث تطرق الباحث إلى النموذج الياباني،و التجربة الماليزية في التنمية البشرية، فاليابان اعتمدت على تأهيل الإنسان بالمستوى الضروري من الحاجات التي تقضي على عطالته، وتمكنه من المساهمة في التنمية،أما ماليزيا،اعتمدت على الموارد البشرية الغنية بالمكون التعليمي ،توفر قيم عالية،المثابرة،النظرة المستقبلية،توزيع متقارب للدخول.

– د.نافز أيوب محمد"علي أحمد""الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية و التعليم فيه"،مجلة علوم إنسانية،العدد 44،سنة 2010 .

و في هذه الدراسة التطبيقية تناول علي أحمد،الأهمية التنموية لرأس المال البشري، وذلك من خلال ارتباط رأس المال البشري بالتنمية الاقتصادية،كذلك الدور الذي يلعبه قطاع التربية و التعليم في زيادة القيمة المضـــافة في رأس المال البشري من حيث هو مخزون للمعارف العقلية التي تتم ترجمتها إلى مهارات تحقق الاكتشافات .

9- مبررات ودوافع اختيار الموضوع: ان أكثر ما دفعني للبحث في هذا الموضوع هو:

- الاهتمام المتزايد بالعنصر البشري ودوره في إنجاح في مسيرة التنمية الاقتصادية.
- اتساع الفجوة بين الدول المتخلفة و الدول النامية يرجعه الاقتصاديون الى تطور العلم و الاهتمام به.
- ضعف اهتمام حكومات الدول النامية في خططها التنموية على العنصر البشري.

10- صعوبات الدراسة: تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث والتي تمثلت في:

- الدراسات الأكاديمية في هذا المجال غير متوفرة عن الهجرة واســتخدام تحــويلات المهــاجرين كمــا أن الإحصائيات غير حديثة .
- تضارب و عدم التطابق في الإحصائيات عن حجم تحويلات المهاجرين بين الدول المصدرة للعمالة و الدول المستقبلة لها،كما أن الشق الثاني والمتمثل في دوره في التنمية الاقتصادية في الدول المستقبلة لهذه التحويلات غير متوفرة وذلك راجع الى سلوكها القنوات غير الرسمية في حالة التحويل.
- صعوبة إيجاد الدول التي تسقط عليها الدراسة بسبب عدم نشرها للبيانات الخاصة بتحويلات المهاجرين مثل الجزائر.

11- أقسام البحث: لقد قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة فصول و مقدمة وخاتمة،وذلك كما يلي:

الفصل الأول: نتناول فيه ماهية التنمية الاقتصادية، ثم إبراز أهمية التنمية، بالإضافة إلى التطــرق إلى أهــداف ومعوقات التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني:ونتطرق فيه إلى ماهية رأس المال البشري، بالإضافة إلى تحديد العوامل الدافعة لانتقال رأس المال البشري.

الفصل الثالث:نتطرق فيه إلى الهجرة الدولية من حيث المفهوم و دوافعها،مع التطــرق الى ظــاهرة هجــرة الكفاءات العلمية و خاصة في الدول العربية.

الفصل الرابع: و فيه يتم التعرض الآثار الاقتصادية للهجرة الدولية.

الفصل الأول:عموميات حول التنمية الاقتصادية

تمهيد:

التنمية الاقتصادية هي العجلة المحركة لمختلف اقتصاديات العالم،إذ تعتبر الوسيلة الفعالة لتحقيق مختلف الأهداف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و هذا ما جعل العديد من الدول تسعى جاهدة لتحقيقها،فلقد قام الاقتصاديون في كل من الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء في دراسة أوضاع التخلف و التنمية من جوانبها المختلفة ،مظاهرها،أسبابها،و مشاكلها بغية تحقيق معدلات متزايدة للنمو الاقتصادي ، و قدموا عديدا من النظريات حاولوا من خلالها وضع البرامج الإصلاحية و التنموية و تحديد أهم المحددات المؤدية و الموصلة إلى نمو اقتصادي حقيقي .

فاستخدمت الدول نفوذها وإمكاناتها و تغيير سياستها بما يتلاءم مع أهدافها تحت شعار التنمية الشاملة، و ذلك عن طريق تنظيم الموارد الأولية و توزيع الثروة و تدفق التكنولوجيا المنظم.

و من خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بالجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية حتى يتم توضيح بعض النقاط والمصطلحات لهذه الدراسة، من خلال أربعة مباحث أساسية:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: النظريات التقليدية والحديثة للتنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: واقع وآفاق التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

المبحث الرابع: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية هدف تسعى لتحقيقه كافة الشعوب و الأمم، بينما يشكل النمو الاقتصادي أحد المكونات الهامة لعملية التنمية الاقتصادية،إلا أنه لا يعد المكون الوحيد،إذ أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة،بل أنها تغير جذري يمتد ليمس ما هو أبعد من الجوانب المادية و المالية لحياة الإنسان، فيجب النظر إليها باعتبارها عملية متعددة الأبعاد.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية و العناصر المميزة لها.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية على أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم،هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي، و يعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، و على العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن و التي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[1].

يقول "**سيرز Seers**" أن التنمية تعرف من خلال حجم مشكلات الفقر و البطالة و اللامساواة في توزيع الدخول، فالتنمية في دولة ما في نظره هي مكافحة مشكلات الفقر و البطالة و اللامساواة في التوزيع، و إذا ما تفاقمت حدّة واحدة أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل الوطني و الفردي فيها[2].

التنمية الاقتصادية هي التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الدولة، ويقتضي بالضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع، وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية، وينطبق هذا المفهوم على البلدان المتخلفة[3].

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر اتساعاً وشمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، و عليه يمكن تعريف عملية التنمية الاقتصادية على النحو التالي: "التنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تشمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و العادات، بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي و تقليل التفاوت في توزيع الدخول وإبادة الفقر و زيادة رفاهية الأفراد"[4].

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،2003،ص76.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط،**التنمية المستديمة** ،دار صفاء للنشر و الطباعة و التوزيع،2007،ص 20.

[3] محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد،**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،1999،ص 40.

[4] أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 381.

وكتعريف آخر يمكن القول" التنمية الاقتصادية هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج"[5].

و يرى **محمد عبد العزيز عجمية** التنمية الاقتصادية" بأنها عملية التي من خلالها تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن،و التي تحدث من خلال التغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة،إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"[6].

أما **كامل بكري** فينظر للتنمية الاقتصادية على أساس أنها" سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي،فهي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة"[7].

وقد حاول بعض الكتاب اشتقاق مفهوم للتنمية في الإسلام استنادا إلى نصوص أو معاني قرآنية،فقيل أن التنمية هي طلب عمارة الأرض،لقوله تعالى:﴿ **هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**﴾،

(الآية 61 من سورة هود)،أو بمعنى القيام بالنشاط الإنتاجي في مناخ يتوافر فيه الإيمان و التقوى استنادا إلى قوله عز وجل:﴿ **فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا** (10) **يرسل السماء عليكم مدرارا**(11) و **يمددكم بأموال و بنين و يجعل لكم جنات و يجعل لكم أنهارا**﴾، (الآية 10-12 من سورة نوح). [8]

و من خلال التعاريف السابقة التي يمكن أن ننسق فيما بينها، و نستخلص التعريف التالي:

التنمية الاقتصادية هي تعريف شامل يتضمن التحديث الذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان توازن هذا النمو و تواصله لفترة طويلة من الزمن من أجل تلبية حاجات الأفراد و تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

ثانيا: العناصر المميزة للتنمية الاقتصادية: من خلال ما سبق يمكن استخراج العناصر التي تميز التنمية الاقتصادية:

1. الشمولية: ونقصد بالشمولية هو انطواء هذا التعبير على مختلف ميادين الحياة، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و الثقافية و الأخلاقية، و يجب أن تكون هذه التغيرات في الاتجاه الذي من شأنه أن يساعد على تلاحم أفراد المجتمع.

2. حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي ولفترة طويلة من الزمن: وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

---

[5] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2002-2003، ص16.

[6] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية**، مطبعة سامي، مصر،2003، ص76.

[7] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص17، ص63.

[8] عبد الرحمان يسري أحمد، **دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي**، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2008، ص142.

3. حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التخفيف من ظاهرة الفقر): على عكس النمو الاقتصادي الذي يهتم فقط بمعدل الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، دون أن يراعى جانب توزيع هذه الزيادة، فإن التنمية الاقتصادية تهتم و بشكل كبير بنوعية الزيادة، بالإضافة إلى كمية الزيادة، أي أن التنمية الاقتصادية تهتم بكيفية توزيع مقدار الزيادة الحاصلة في الدخل على مختلف طبقات المجتمع، و خاصة الفقراء منهم مع تحقيق عدالة أكبر في هذا التوزيع، فالتنمية الاقتصادية تعني بأنه ليست كل زيادة حاصلة في الدخل هي تنمية، و خير دليل على ذلك دول العالم الثالث، و الجزائر واحدة من بينهم، حيث نجد أن هذه الدول رغم أنها حققت في كثير من الأحيان زيادات في ناتجها المحلي إلا أنه لم ينعكس ذلك على شعوبها بالشكل الايجابي. [9]

4. ضرورة التحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد: ويكون ذلك عن طريق توعية الأفراد والمجتمع بأهمية التعليم والتدريب ... فقد لا يكون لدى الأفراد الوعي الكافي الذي يجعلهم يحسنون إنفاق دخولهم، ولهذا فانه يجب وضع الأطر والسياسات الكفيلة بتحقيق ذلك، ويكون ذلك عن طريق إنشاء الجمعيات، ونشر الإعلان... وبالتالي يجب أن يكون هناك تغيير جذري في المجال الثقافي و التربوي...

5. حدوث تغيير في هيكل الإنتاج بغرض زيادة الطاقة الإنتاجية:وذلك من خلال تحويل هيكل الإنتاج من هيكل يعتمد بصفة أساسية على المنتجات الأولية إلى هيكل إنتاجي يتميز بارتفاع نسبة الإنتاج الصناعي والخدمي[10]....

المطلب الثاني:الاختلاف بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

لا يتم التمييز بين مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية لدى بعض الاقتصاديين، و عادة ما تختزل فلسفة الإصلاح الاقتصادي مفهوم التنمية إلى مجرد النمو الاقتصادي، ففي أول الأمر كانت النظرة الغالبة نظرة اقتصادية، بمعنى تركز على زيادة الإنتاج بالتركيز على مزيج ملائم من المدخرات و الاستثمارات و المعونات الأجنبية، بمعنى أن التنمية ليست مرادفا للنمو الاقتصادي،إذن فالنمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم السلع والخدمات، و لا يهتم بنوعية تلك السلع و الخدمات من ناحية؛ أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى .

إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات أما التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة. [11]

---

[9] كميل حبيب،حازم البني، **من النمو و التنمية إلى العولمة و الغات** ،المؤسسة الحديثة للكتاب،لبنان 2000 ،ص20.

[10] أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص382.

[11] عبد الله الحرتسي حميد،**السياسات البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة،مع دراسة حالة الجزائر 1994-2004**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية،جامعة الشلف،2005،ص4.

أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وفي توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة[12].

و من خلال تعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وقد وجدنا المفهومين يتشابهان في بعض النقاط ويختلفان في البعض الآخر، ومنه يمكن حصر نقاط التشابه ونقاط الاختلاف بين المفهومين فيما يلي:

أولا:نقاط التشابه. يمكن ذكر نقاط التشابه بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية فيما يلي:

- كلاهما عبارة عن زيادة في الدخل المحلي.
- كلا هاتين الزيادتين هي زيادة حقيقية و مستمرة.
- كلا هاتين الزيادتين تصاحبهما زيادة في متوسط الدخل الفردي.

ثانيا:نقاط الاختلاف .أما عن نقاط الاختلاف فيمكن ذكر ما يلي:

- التنمية الاقتصادية أوسع و أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي.
- يمكن أن يتحقق النمو في فترة زمنية قصيرة عكس التنمية التي لا يمكن أن تتحقق إلا بفضل تبدلات جذرية تشكل خروجا على المعطيات الحالية على واقع أفضل ،خلال فترة زمنية أطول.
- النمو الاقتصادي يعني الحصول على المزيد من نفس الشيء وبالتالي فهو لا ينطوي على أي تغير هيكلي، على عكس التنمية الاقتصادية التي تتطلب تغير في البنيان الإنتاجي، أي أن النمو الاقتصادي يهتم بالكم أما التنمية الاقتصادية تهتم بالكيف إلى جانب الكم.
- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائده أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار هذه الزيادة، في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع.
- النمو الاقتصادي هو ظاهرة تلقائية وعفوية لا تحتاج إلى تدخل الدولة،على عكس التنمية الاقتصادية حيث تتطلب تدخل الدولة وذلك بوضع خطة شاملة،تضمن من خلالها حدوث تغيير هيكلي،أي أنها عملية مخططة.

ثالثا: مشكلة التخلف الاقتصادي.

إن بدايات ظهور مشكلة التخلف الاقتصادي كمشكلة بارزة و واضحة كانت قد ظهرت خلال الفترات التاريخية الماضية، رغم أن مستويات التطور الاقتصادي بين الأقطار المختلفة كانت متقاربة، و أن التفاوت بينها ليس كبيرا في ذلك، إذ أن الوضع الذي كانت تعيشه الأقطار اليوم يبرز مدى التفاوت في مجال التنمية الاقتصادية، حيث أن الدراسات الاقتصادية والإحصائية تشير إلا أن الأوضاع الاقتصادية لأغلب البلدان المتخلفة ما هي إلا نتيجة نمو اقتصادي حصل بمعدلات منخفضة طيلة فترة من الزمن.

[12] جمعون نوال ،**دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية،حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع نقود و مالية،جامعة الجزائر،2004-2005 ،ص33.

في حين حققت مجموعة صغيرة من الدول المتقدمة اقتصاديا معدلات مرتفعة و بصورة شبه مستمرة خلال نفس الفترة و قد نجم عن ذلك ظاهرتان عامتان هما[13]:

✓ التطور السريع الذي استطاعت الدول المتقدمة أن تحققه خلال تلك الفترات في كافة المجالات ومنها المجالات الاقتصادية، و بشكل خاص ما تحقق لها من تطور سريع في الصناعة و التكنولوجيا و تكوين رأس المال والمهارات البشرية و ما إلى ذلك.

✓ الإعاقة التي وضعت أمام التطور في البلدان الأخرى التي أصبحت الآن في عداد البلدان المتخلفة، و التي تمثلت في تجميد حركة التطور فيها أو عرقلته، و تشويهه، و عدم السماح لها بالاستفادة من التطورات التي حصلت في المجالات المختلفة الصناعية و التكنولوجية و العلمية و غيرها.

إن الإحساس بمشكلة التخلف و ظهوره بشكل واضح، قد برز بعد الحرب العالمية الثانية على كافة المستويات الدولية و المحلية الرسمية و الشعبية، و تصدرت لدراسة هذه المشكلة المنظمات الدولية الاقتصادية و السياسية وبشكل خاص الأمم المتحدة و هيئاتها المختلفة، كذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام الباحثين و الدارسين، وتدفق سيل من البحوث و الدراسات لمعالجة الجوانب العديدة المتصلة بهذه المشكلة و كيفية تجاوزها، و كان كل ذلك نتيجة عوامل عديدة منها:

✓ تزايد حركات التحرر و الاستقلال الوطني والقومي وحصول الكثير من الأقطار على حريتها و استقلالها السياسي، و هو الأمر الذي أدى إلى سعي هذه الأقطار إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي و فك قيود التبعية.

✓ قيام دول الاشتراكية و إتباعها أسلوبا جديدا لم يكن مألوفا في السابق في مضمار إحداث التنمية، و يتمثل باستخدامها التخطيط كأداة لتحقيق التنمية فيها، و هو ما يتطلب وجود هيئات و جهات تهتم بذلك.

✓ تزايد وعي الأقطار المتخلفة، و بالتالي تزايد الإحساس بوطأة التخلف و الضغوط التي يشكلها على مواطني الأقطار التي تعاني منه، و قد تزايد هذا الوعي نتيجة لعوامل عديدة منها ارتفاع المستويات الثقافية والتعليمية وزيادة وسائل وطرق الاتصال بين أجزاء العالم المختلفة.

✓ شعور دول العالم المختلفة ومنها الدول المتقدمة بأن مشكلة التخلف و ما تفرزه من آثار على صعيد العالمي سواء ما يخص أقطار العالم المتخلفة أو أقطار العالم المتقدمة من خلال العلاقات الاقتصادية التي تربط بعضها بالبعض الآخر لم يعد مقبول في ظل العصر الراهن، و بدرجة أكبر في المستقبل، و لذلك برزت الدعوات للاهتمام بمشكلة التخلف. [14]

---

[13] فليح حسن خلف،**التنميةوالتخطيط الاقتصادي**،جدارا للكتاب العلمي للنشر و التوزيع،عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع 2006،ص 7-10.

[14] عمرو محي الدين، **التخلف و التنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص 291.

✓ بروز المنظمات الدواية و خاصة الأمم المتحدة و الوكالات الدولية و غيرها، و التي أصبحت توفر اهتماما خاصا بمشكلات التخلف بغية كسب ود الأقطار التي تعاني من هذه المشكلات.

✓ أن الصراع بين المعسكر الرأسمالي و المعسكر الاشتراكي، و الذي اتخذ بعد الحرب العالمية الثانية شكل الحرب الباردة التي تتضمن بروز حالة الصراع غير المسلحة بين المعسكرين،الأمر الذي يدفع كل المعسكرين إلى الاهتمام بمشكلات الأقطار المتخلفة بغية كسب ودها و ضمان عدم وقوفها إلى جانب أحد هذين المعسكرين.

✓ شمول حالة التخلف عدد كبير من الأقطار في العالم تضم أكثر من ثلثي سكانه، و أن كثرة عدد هذه الأقطار التي تعيش التخلف، و ضخامة عدد سكان هذه الأقطار الذين يعانون وطأته، أدى إلى إعطاء وزن أكبر لمشكلات التخلف على كافة المستويات.

و نتيجة لكل ما سبق، فقد تغيرت الزاوية التي كان ينظر منها إلى مشاكل اقتصاديات الدول المتخلفة، واتسعت هذه النظرة بحيث أصبحت دراسة التخلف الاقتصادي و تحليل المشاكل التي تواجهها التنمية الاقتصادية الحلقة المركزية في الدراسات و أبحاث المختصين في العلوم الاقتصادية،ذلك أن التخلف و بالتالي التنمية ذات أبعاد ليست اقتصادية فحسب، بل ذات أبعاد سياسية و ثقافية و اجتماعية و غيرها.

المطلب الثالث: تفسير التخلف الاقتصادي.

يجري تفسير التخلف استنادا إلى وجهات نظر مختلفة، تبعا لوجهة نظر الكاتب أو الباحث من جهة، و الزاوية التي ينظر إليها في الأساس الذي يكمن خلف هذه الحالة من جهة أخرى، فيرى البعض أن أساس التخلف يكمن في وجود عوامل جغرافية و طبيعية غير ملائمة، بينما يرى البعض الآخر أن الأساس في ذلك يكمن في حالة التخلف الثقافي و الاجتماعي التي تسود في الدول المتخلفة، في حين يفسر البعض التخلف على أنه نتيجة للتأثيرات السلبية التي أفرزتها العلاقات الدولية و لذلك سيتم عرض وجهات النظر هذه و مناقشتها،كما يأتي:

أولا: تفسير التخلف على أساس العوامل الطبيعية (الحتمية الجغرافية): يجري تفسير التخلف على أساس العوامل الجغرافية و الطبيعية إذ يرى البعض أن المناخ الملائم يهيئ أساسا لتقدم بعض الدول في حين أن المناخ غير الملائم لا يهيئ مثل هذا الأساس، و لذلك برزت تسميات تتلاءم و هذا الاتجاه في تفسير حالة التخلف مثل دول الشمال ودول الجنوب و ما إلى ذلك،و يمكن أن ترد الأمور التي تؤيد هذا الرأي منها: [15]

✓ أن المناخ المعتدل يساعد على الحركة و النشاط، و بالتالي على زيادة إسهام الفرد في بذل الجهود الإنتاجية و تحقيق التقدم، بعكس المناخ الحار الرطب الذي يؤدي إلى الخمول و ضعف النشاط، و بالتالي يقلل من إسهام الفرد في بذل الجهود الإنتاجية، و يساعد على استمرار حالة التخلف.

[15] محمد أحمد الدوري،**التخلف الاقتصادي**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1987ص 11.

✓ أن المناطق الحارة و الاستوائية الرطبة تساعد على انتشار كثير من الأمراض المستوطنة، الأمر الذي يحد من نشاط الفرد، و يضعف من قابليته في المساهمة في الإنتاج، في حين أن المناطق المعتدلة لا تساعد على انتشار تلك الأمراض، و بالتالي لا تتأثر إنتاجية الفرد سلبا بسبب ذلك.

✓ أن المناطق الإستوائية بسبب تعرضها للأمطار الغزيرة و الفيضانات المتكررة تؤدي إلى تعرض الأرض للتعرية و الانجراف، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان خصوبتها و بالتالي فقدان قدرتها على زراعة معظم المحاصيل.

✓ أن المناطق الإستوائية تكون بيئة ملائمة لوجود و انتشار الكثير من الآفات و الحشرات التي تعرض المحاصيل الزراعية لكثير من الأمراض و تفتك بها، مما يؤدي إلى التقليل من إمكانية إنباتها و إعطائها مردودا مجزيا.

و رغم أهمية ما جاء أعلاه من أمور تبرر مثل هذا التفسير، إلا أن هناك اعتراضات كثيرة ترد على مدى القبول بكون المناخ سببا للتقدم عند ملاءمته، و كون عدم ملاءمته ينجم عنها وجود حالة التخلف، و من هذه الاعتراضات ما يأتي[16]:

✓ أن هناك بعض الدول تدخل في عداد الدول المتخلفة رغم وقوعها في مناطق معتدلة كما هو الحال في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، كما أن هناك بعض الدول التي تقع في مناطق مناخية غير ملائمة لكنها تعتبر متقدمة كما هو الحال في سيبيريا في الإتحاد السوفياتي.

✓ أن العديد من النتائج التي تفرزها حالة المناخ غير ملائم، يمكن التغلب عليها أو التقليل منها، كما هو الحال في مكافحة الأمراض التي يصيب الإنسان و معالجة مسبباتها.

✓ أن هناك مناطق تعتبر الآن في عداد الدول المتخلفة، في الوقت الذي كانت فيه مركزا لحضارات ازدهرت و اتسمت بتفوقها و تقدمها مقارنة بغيرها في الماضي، رغم أن ظروفها المناخية لم تتغير أو تتبدل بشكل محسوس في الوقت الحاضر بالقياس إلى فترات الازدهار و التقدم التي عايشتها في الماضي.

✓ أن المناطق الإستوائية تعتبر بيئة مناسبة لنمو كثير من المحاصيل الزراعية ذات المردود الاقتصادي الهام.

و مما سبق يتبين أن المناخ الملائم يمكن أن يعد سببا يساعد على تحقيق التقدم ضمن أسباب أخرى قد تفوقه أهمية، في حين أن عدم توفر المناخ الملائم لا يعد سببا لوحده في تفسير حالة التخلف، و إنما يمكن أن يعد سببا يساعد على استمرار هذه الحالة ضمن أسباب أخرى.

كذلك يعتبر البعض ضمن وجهة النظر هذه، أن توفر الموارد و الثروات الطبيعية، يعتبر سببا في التقدم، و أن عدم توفر هذه الموارد و الثروات يعتبر سببا في التخلف، و لعل الاستنتاج من خلال تجربة الثورة الصناعية هو الذي تم الاستناد إليه في هذا الاعتبار، إذ أن الثورة الصناعية قامت على أساس توفر المعادن في إنكلترا و فرنسا وألمانيا و غيرها من الأقطار التي بدأت فيها هذه الثورة في البداية. [17]

---

[16] فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي** ، مرجع سبق ذكره: 87-89.

[17] Dand. W. Curran, Tiers monde, évolution et stratégies de développement, collection ESG,

ثانيا: تفسير التخلف على أساس العوامل الثقافية و الاجتماعية (الحتمية الثقافية):يربط البعض بين التخلف الاقتصادي و التخلف الثقافي و الاجتماعي و يرى أن سبب حالة التخلف العامة التي يعاني منها الاقتصاد المتخلف هي حالة التخلف الثقافي و الاجتماعي التي يعاني منها الأفراد في الدول المتخلفة، بحيث أن العادات و التقاليد والقيم و الدوافع و الطموحات المرتبطة بالمستوى الثقافي و الاجتماعي المنخفض السائد في هذه الدول يجعل من عملية التنمية أمرا صعبا،و بالتالي يسهم في استمرار حالة التخلف فيها، و من أبرز ما يفرزه ها الأمر من تأثيرات ما يلي[18]:

- ✓ أثر العادات و التقاليد على الإنفاق الاستهلاكي، إذ أن هذه العادات و التقاليد و القيم السائدة في الدول المتخلفة تدفع الأفراد فيها إلى المغالاة في الإنفاق الاستهلاكي الذي يكون معظمه في الحالات ليست بالقليلة من قبيل الاستهلاك البذخي أو استهلاك المباهاة و التفاخر، و هذا ما يجعل معظم مجالات هذا الإنفاق غير عقلانية.
- ✓ أن العوامل الثقافية و الاجتماعية التي تنعكس بشكل عادات و تقاليد و قيم دوافع تؤثر على توجيه المدخرات، بحيث تؤدي بها إلى المجالات غير الاستثمارية كالمضاربة في شراء العقارات أو في التجارة أو في اكتناز المجوهرات و الأموال.
- ✓ أن المستوى الثقافي و الاجتماعي المنخفض و عدم وجود قدر كاف من الوعي يؤدي إلى هدر استخدام الوقت، و عدم استخدامه بشكل عقلاني بحيث يحقق أقصى درجة من الانتفاع منه. [19]
- ✓ أن المستويات الثقافية و الاجتماعية السائدة في الدول المتخلفة يترتب عليها جمود هذه الدول من خلال ما يتركه ذلك من تأثيرات تتمثل في عدم توفير الفرص الكافية لحركتها و تطورها و يتصل بذلك أن عملية الاختيار لإشغال الوظائف و المراكز الإدارية غالبا ما يتم بمعزل عن الكفاءة و المؤهلات الشخصية و الخبرة.
- ✓ أن انخفاض المستويات الثقافية و الاجتماعية و انخفاض دوافع الأفراد وطموحاتهم في الدول المتخلفة يؤدي بكثير من الأفراد إلى الاكتفاء بالحد الأدنى للعيش، و بالتالي عدم التعب و المثابرة و بذل الجهد الكافي لتطوير قدراتهم و من ثم دخولهم وأوضاعهم الحياتية. [20]
- ✓ أن حالة التخلف الثقافي و الاجتماعي تؤدي في الغالب إلى انخفاض في المستويات الصحية و خاصة المرتبط منها بالوعي الصحي و خاصة في المجال الوقائي، الأمر الذي ينجم عنه انتشار كثير من الأمراض و الأوبئة و توطنها في هذه الدول.

.Paris, 1990, p. 95

[18] مجيد محسن محمد العصفور ، **محاضرات في التنمية البشرية**، كلية الادارة و الاقتصاد الأكاديمية العربية في الدنمارك،2011،ص 11.

[19] سهير حامد،**إشكالية التنمية في الوطن العربي**،دار الشروق للنشر و التوزيع،عمان،2007.ص 119.

[20] كميل حبيب،حازم البني، **من النمو و التنمية إلى العولمة و الغات**، مرجع سبق ذكره، ص 43.

✓ أن المستويات التعليمية المنخفضة و انتشار الأمية المرتبطة بحالة الانخفاض في المستويات الثقافية والاجتماعية، تؤدي إلى انخفاض قدرات و كفاءات الأفراد الإنتاجية إضافة إلى ضعف قدراتهم على تعلم طرق الإنتاج الحديثة و انخفاض الكفاءة الإدارية، الأمر الذي ينعكس بشكل انخفاض واضح في كل من الإنتاج والإنتاجية. [21]

رغم أهمية العوامل الثقافية و الاجتماعية في تفسير حالة التخلف الاقتصادي، إلا أن هذه العوامل هي نتائج حالة التخلف، نظرا للعلاقة و التأثير المتبادل بين حالة التخلف الثقافي و الاجتماعي و حالة التخلف العامة بما فيها التخلف الاقتصادي، و لا شك أن التخلص من الحالة العامة للتخلف من خلال العمل على تطوير المستويات الثقافية و الاجتماعية في إطار العمل من أجل تحقيق التنمية وصولا إلى التقدم المنشود.

ثالثا: التأثيرات السلبية للعلاقات الدولية: يحاول عدد كبير من الكتاب تفسير حالة التخلف بالاستناد إلى التأثيرات السلبية للعلاقات الدولية غير المتكافئة، إذ يرى هؤلاء بأن حالة التخلف، و كذا حالة التقدم، لم تكن حالات بارزة و واضحة بحيث يمكن اعتمادها كأساس للفصل بين الدول إذ لم تكن توجد حالات متقدمة مقابل حالات متخلفة بشكل واضح و كبير في الفترة التي سبقت الثورة الصناعية.

فبعدها برزت حالات تتميز بالتقدم الواضح، في حين وجدت حالات تقابلها تتسم بالتخلف، إذ أن امتلاك دول معينة إمكانيات معينة و توفر ظروف ملائمة استطاعت من خلالها تحقيق تطور نسبي فيها، بحيث استطاعت من خلال هذا التطور تحقيق تقدم ملموس في كافة المجالات خاصة الصناعة، و قد عملت هذه الدول من خلال حركة تطورها و ضمانا لتوفير مستلزمات هذا التطور على إعاقة تطور البلدان الأخرى، و توظيف حركتها بالشكل الذي يسهم في استمرار حالة التقدم فيها من خلال العلاقات الدولية غير المتكافئة التي فرضت بوسائل شتى من بينها الاستعمار و السيطرة المباشرة والسيطرة غير المباشرة من خلال شركات هذه الدول التي تم زرعها داخل الدول الأخرى، فأصبحت هذه الدول عاجزة على النهوض بتجارتها الخارجية و الاستثمار الأجنبي بسبب تسرب الأرباح و الفوائد التي يتم ترحيلها إلى الخارج، و كذا ارتفاع الميل الحدي للاستيراد، كلها أسباب أدت إلى إعاقة عملية التطور في البلدان المتخلفة وبالتالي استمرار حالة التخلف فيها[22].

---

[21] علي وهب، **خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث**، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني 1996، ص 95.

[22] باسم الطويسي، **النظريات التفسيرية للتخلف و التنمية**،مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني http://basimtwissi.wordpress.com.
تاريخ الإطلاع:2012/02/20.

المبحث الثاني: النظريات التقليدية و الحديثة للتنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية في الواقع هي عملية ديناميكية متتابعة ذلك أن التغير في أي مجموعة من المتغيرات في الاقتصاد القومي يتمخض عن تغييرات في مجموعة أخرى منها و قد يترتب على كل ذلك زيادات في نصيب الفرد من الدخل الوطني و لا تقف العملية عند هذا الحد فالزيادة في الدخل تترتب عليها متتبعات تتمخض بالضرورة عن زيادات أخرى في الدخل و للتعرف على المتغيرات و العلاقات الأساسية في عملية التنمية و المتمثلة في صورة تقديم عرض و تقييم مختصر نسبيا للنظريات الأساسية للتنمية الاقتصادية ذلك أن هذه النظريات تنطوي على العوامل الأساسية التي أثبتت التجارب التاريخية أنها الأكثر أهمية بالنسبة لعملية التنمية إلا أن الواقع يؤكد أن هذه النظريات لا يمكن تطبيقها مباشرة على الدول النامية في عالم اليوم و هذا ما أدى إلى حتمية وضع إستراتيجيات حديثة لتفهم عملية النمو و تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و التي سوف نتطرق لها في هذا المبحث.

المطلب الأول: التنمية في الفكر التجاري والطبيعي و نظريتي سميث و ريكاردو.

عند دراسة التحليل النظري لعمليتي التنمية و النمو الاقتصادي، نجده جد متشعب و يختلف من مفكر إلى آخر و من مدرسة إلى أخرى، و بالتالي فإن هناك مداخل كثيرة حاولت دراسته، من مداخل اقتصادية إلى اجتماعية إلى دينية إلى سياسية و غيرها، و عليه سنحاول أن نستعرض أهم الأطروحات النظرية الاقتصادية عبر مختلف المدارس الاقتصادية.

أولا: نظرة التجاريين والطبيعيين حول التنمية الاقتصادي.

1. التنمية الاقتصادية عند التجاريين: من المتفق عليه أن التجاريين كانوا يولون أهمية كبيرة للذهب والفضة، باعتبارهما عماد الثروة و يصدق هذا بصفة خاصة على كتاب التجاريين قبل بداية القرن 17.

- نمو الأمة و تطورها يقاس بحجم ثروتها التي قوامها ما تحوزه من معادن نفيسة "الذهب و الفضة"، باعتبار أن الضرائب حينذاك لم تكن أداة ثابتة يعتد بها لتوفير الإيراد اللازم، فتبقى المعادن النفيسة المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي الذي يقوي الدولة و يحميها من الاعتداء الخارجي.[23] استغلال المناجم إذا كانت موجودة، و تشجيع و دعم الصناعات التحويلية لزيادة الصادرات و الحد من الواردات.
- الاهتمام بمجال الزراعات التي تعد كمواد أولية للقطاع الصناعي
- كل هذه الأمور كان بالإمكان تحقيقها في نظرهم من خلال إقامة الصناعات الناشئة، مما سيجعل السلع المستوردة غير ضرورية للاستهلاك المحلي[24].

[23] إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 1997، ص55_56.

[24] حسين عمر، **التطور الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، سنة 1988، ص 33.

2. تحليل الطبيعيين للتنمية الاقتصادية:

♦ تشجيع الزراعة كان الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية التي انتهجها الطبيعيون، إذ يعتقد أنصار المدرسة الطبيعية "الفيزيوقراطية" أن الزراعة وحدها هي التي تنتج ثروة الأمة، أما النشاطات الأخرى فهي عقيمة، فالزراعة هي المصدر الوحيد للثروة و الدخل الحقيقي للدولة لأنها وحدها التي تحقق الفائض و لهذا لابد من انتهاج سياسة اقتصادية تشجع هذا القطاع، كما اعتبروا أيضا أن النقود ثروة عقيمة و لهذا لا يمكن اعتبارها مقياس لقياس ثروة الدولة كما كانوا يشجعون حرية التجارة.[25]

♦ تحليل الفيزيوقراطيين للنمو الاقتصادي يقوم على البحث في عملية الإنتاج عكس التجاريين الذين بحثوا في التداول، و عليه وضع رواد المدرسة الطبيعية فرضيات أساسية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية و هي:

- ✓ الزراعة هي المصدر الأساسي للإنتاج و تحقيق الفائض.
- ✓ رأس المال الموظف في الزراعة هو رأس المال المنتج.
- ✓ العاملون في الزراعة هم المنتجون وحدهم، و هم الذين يجب أن يدفعوا الضريبة.
- ✓ ضرورة تحرير التجارة الخارجية و تدعيم الملكية الخاصة و عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

ثانيا: نظرية أدام سميث و ثروة الأمم. بينما كان التجاريون يرجعون زيادة ثروة الأمم إلى فائض الميزان التجاري و التراكم المطرد في النقود الذهبية و الفضية و كان الطبيعيون يجادلون بأن الثروة تنشأ أصلا من الزراعة " الزراعة وحدها" حيث أن قيمتها الفائضة هي في الواقع الثروة الحقيقية فقد جاء "**آدم سميث**" لينقض كل هذه الأفكار المختلفة عن طبيعة الثروة و نشأتها و يجادل بأن مصدر كل الثروات لا يوجد إلا حيث يوجد العمل و أن زيادة الثروة تتوقف على زيادة إنتاجية العمل فتقسيم العمل يزيد من الإنتاجية و يسمح بالتخصص في عمليات الإنتاج كما يسمح باستخدام الآلات الكبيرة المعقدة ثم استطرد "سميث" قائلا بأن تقسيم العمل يتحدد بسعة السوق و نتيجة لذلك فلا بد من تحطيم الحواجز التي تعوق حرية التجارة و قد كان "**آدم سميث**"يعظم فكرة الاستعمار و كان ينظر إلى المستعمرات على أنها مصدر للمواد الخام اللازمة للصناعة[26].

---

[25] زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان،2006،ص98.

[26] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**، دار وائل ،الأردن،2007،ص 56-57.

لم يضع "**آدم سميث** "نظرية خاصة في التنمية الاقتصادية بوصفها موضوع مستقل لكنه وضع مجموعة من الأفكار الأساسية يمكن من خلالها التعرف على وجهة نظره في ذلك الموضوع و من بين آرائه:

1. القانون الطبيعي:يعتقد "**آدم سميث** "بسيادة القانون الطبيعي في الحياة الاقتصادية و هو ما يعني افتراض التصرف الرشيد من قبل جميع أفراد المجتمع و أنه لو فرض و ترك كل فرد حرا فإنه سيسعى نحوى تحقيق مصالحه الشخصية و على ذلك فهو يعارض تدخل الدولة في الحياة.

2. تقسيم العمل يعتقد "**آدم سميث** "أن تقسيم العمل هو نقطة البداية لعملية التنمية فهي تؤدي إلى زيادة مهارة العمال و خفض الوقت اللازم لإنتاج السلع كما إن اختراع الآلات الموفرة للعمل يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال إلا أن درجة التقدم في هذا المجال تتوفر على درجة الإحلال بين العمل و الآلة. [27]

3. تراكم رأس المال:يعتقد "**آدم سميث**"أن التراكم الرأسمالي يعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية و على ذلك فإن التنمية تتوقف على مدى قدرة الأفراد على الادخار و بالتالي على الاستثمار. [28]

ثالثا: النظرية الديناميكية لديفيد ريكاردو: لقد اعتبر "**ديفيد ريكاردو**" مثله مثل "**آدم سميث**" أن التنمية هي عملية متجددة ذاتيا و لكي تبدأ عملية التنمية فإن يتطلب أن يكون معدل الربح موجبا حيث يحفز ذلك الرأسماليين على ادخار جزء من دخولهم يجدر بالذكر هنا أن أصحاب الأراضي و العمال يستهلكون كل دخولهم و من ثم فإن الرأسماليين هم الذين يلعبون الدور الأساسي في عمليات الإنماء.

لقد قام "**ريكاردو**" بتوضيح كيفية ظهور و انتشار الركود في النهاية في كافة الاقتصاديات و تصور "**ريكاردو**" أن إمداد السكان المتزايدين بالطعام يتزايد صعوبة مع استمرار عملية التنمية بما يتمخض في النهاية عن إيقاف عملية التنمية إنها نظرية بسيطة غير أنها شاملة بما لها من صلة واضحة بأوضاع الدول النامية المكتظة بالسكان[29].

---

[27] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر و التوزيع ،الأردن،الطبعة الأولى ،2010،ص 79_81.

[28] محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد ،**النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 60-62.

[29] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي ، **التنمية الاقتصادية "مفهومها، سياساتها، نظرياتها"** ،مرجع سبق ذكره ،ص 71_73.

المطلب الثاني: نظرية مالتوس و عناصر التنمية عند الكلاسيك.

لم يكن لدى الكلاسيك نظرية خاصة بالنمو الاقتصادي، و لكن استعراض آراء هذه المدرسة التي يعود لها الفضل في تأسيس علم الاقتصاد الحديث يعطي لنا فكرة عن وجهة نظر الكلاسيك تجاه الموضوع و من استخلاص عناصر التطور و النمو الاقتصادي في اعتقادهم. [30]

أولا: نظرية التنمية لتوماس روبرت مالتوس: منذ قرنين من الزمان وضع الاقتصادي الشهير "**توماس مالتوس**" نظريته عن العلاقة بين النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و هي نظرية لا زالت صالحة حتى يومنا هذا ففي عام 1798 طرح "**مالتوس**" مقالته عن مبادئ السكان هذه العلاقة استنادا إلى مفهوم العوائد المتناقصة الغلة المتناقصة و كان ذلك استنادا إلى بعض الفرضيات و هي كالتالي: [31]

- سكان أي دولة سوف يزيدون في شكل متوالية هندسية (1,2,4,8,16,32 .....) أي تكون الزيادة بمقدار الضعف و بالتالي يتضاعف عدد السكان كل فترة تتراوح (30 – 40 سنة).
- إنتاج الغذاء يزيد في شكل متوالية حسابية (1,2,3,4,5 .....) أي تكون الزيادة بمقدار المثل ولذا بسبب سريان قانون تناقص الغلة بالنسبة لعنصر الإنتاج الثابت (و هو الأرض).
- هناك علاقة موجبة بالنسبة لمستويات نصيب الفرد من الدخل.

في ضوء في ضوء انخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية فإن المساهمة الحدية في إنتاج الطعام تبدأ في الانخفاض و بالتالي يتجه متوسط نصيب الفرد من الدخل نحو الانخفاض (و هو يقاس في المجتمع الزراعي بمتوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء) حتى يصل إلى مستوى الكفاف أو أعلى قليلات و يرى "**مالتوس**" أن السبيل الوحيد لتجنب هذا الوضع الذي يعكس الانخفاض المزمن ففي مستويات المعيشة أو الفقر المطلق هو القيد المعنوي الذي يدفع الناس إلى تقليل العدد "**الذرية**" على ذلك نستطيع اعتبار "**مالتوس**" هو رائد فكرة تحديد النسل أو ذرية في العصر الحديث و لقد أخذ الاقتصاديون المحدثون فكرة "**مالتوس**" هذه و أطلقوا عليها اصطلاح "المصيدة السكانية ".[32]

---

[30] عبد الرحمان يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية للطبع، النشر و التوزيع، الاسكندرية،2001،ص247.

[31] رمضان محمد مقلد و أحمد رمضان نعمة الله و عفاف عبد العزيز عايد، **اقتصاديات الموارد والبيئة** ،الدار الجامعية،الإسكندرية،2004،ص 359.

[32] محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 277-280

ثانيا: عناصر التنمية عند الكلاسيك: بعد عرض آراء كل من **آدم سميث** و **ديفيد ريكاردو** حول موضوع التنمية و استنادا لآراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية و اختلاف الطبيعيين معهم في ذلك الموضوع بتبنيهم للإنتاج الزراعي ثم آراء **روبرت مالتوس** حول السكان يمكن تصور عناصر النظرية الكلاسيكية في التنمية على النحو التالي[33]:

1. حرية التجارة: اعتقد الكلاسيك بضرورة تحرير التجارة و عدم تدخل الدولة و أن التوازن التلقائي بفعل اليد الخفية يحدث في الأسواق الحرة و بفعل المنافسة الكاملة.

2. تراكم رأس المال: أجمع الكلاسيك على أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم و على ذلك يجب زيادة المدخرات كما أن الرأسماليون و ملاك الأراضي هم وحدهم القادرين على تحقيق ذلك الادخار على عكس العمال الذين تميل أجورهم للاستقرار عند حد الكفاف.

3. الدافع للاستثمار: يعتقد الكلاسيك أن الربح هو الدافع الأساسي للاستثمار إلا أن هذا الربح لا ينمو بشكل لا نهائي بل إنه يميل نحو الانخفاض على المدى الطويل و يفسر "**آدم سميث** "ذلك بارتفاع أجور العمال نتيجة التنافس عليهم بين المستثمرين بينما يفسره ريكاردو بارتفاع قيمة كل من الأجور و الريع و أسعار المحاصيل خصما من قيمة الناتج النهائي.

4. حالة الاتزان: يعتقد الكلاسيك أن المجتمعات تميل نحو الاستقرار و أن ذلك الاستقرار بسبب العلاقة بين نمو السكان و نمو الغذاء من وجهة نظر مالتوس و بسبب قانون تناقص الغلة من وجهة نظر ريكاردو.

5.التصور العام:يمكن القول أن التصور العام للنموذج الكلاسيكي للتنمية يتمثل في انتقال المجتمعات من حالة عدم الاستقرار "رواج" إلى حالة عدم الاستقرار "انكماش" و تبدأ حالة الرواج من ارتفاع مخزون رأس المال و التقدم التكنولوجي بالإضافة إلى توقع ارتفاع الأرباح مما يدفع المستثمرين للدخول في حلبة الإنتاج يؤدي ذلك إلى ارتفاع أجور العمال فيتناسلون أكثر و تزداد أعداد السكان . [34]

ومن ثم يزداد الطلب على الغذاء بناءا على الطلب الجديد يتنافس المستثمرون على استخدام العمال و الأراضي و رأس المال فترتفع كل من الأجور و ريع الأرض و الأسعار أي جملة التكاليف يترتب على ما سبق انخفاض في الأرباح.

---

[33] محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد،**النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 69-72.

[34] عبد الزهرة فيصل يونس،**مرجعيات الفكر التنموي و امتداداتها المعاصرة**،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،الإسكندرية،2002،ص23.

وبالتالي انخفاض في الاستثمار يؤدي في النهاية إلى انخفاض في الأجور و عدد السكان و حجم التراكم الرأسمالي و التقدم التكنولوجي بما يعني الدخول في حالة انكماش و يمكن توضيح ذلك من خلال المخطط التالي:

المطلب الثالث: نظرية التنمية لجوزيف شومبيتر ونظرية مراحل النمو لروستو.

أولا: نظرية التنمية لجوزيف شومبيتر:

لقد كانت آراء "**شومبيتر**" **Schumpeter** حول التنمية متمثلة فيما يلي[35]:

- حاول "**شومبيتر**"أن يسد الفجوة بين آراء "**ماركس**" و آراء النيوكلاسيك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية و لم يكن "شومبيتر" مقتنعا بأن عملية التنمية ذات طبيعة تدريجية متسقة كما صورها النيوكلاسيك.
- يرى "**شومبيتر**" أن التغيرات الاقتصادية التي تتمخض عن الانتقال إلى مستويات معيشة أعلى بكثير من المستويات السائدة تتمثل في صور تدفقات مفاجئة و ثابتة و يتأتى ذلك عندما تبرز فرص استثمارية جديدة على نطاق واسع مثل تلك التي برزت مع نمو السكك الحديدية في القرن 19 و مع التوسع في الكهرباء و استخدام الأساليب و العمليات الأوتوماتيكية في القرن 20.
- يرى "**شومبيتر**" أن النمو طويل الأجل في ظل النظام الرأسمالي لا يمكن تفهمه إلا عندما ينظر إليه في صورة تقلبات اقتصادية.
- تتشابه نظرة "**شومبيتر**" كثيرا مع آراء "**ماركس**" في تأكيد الطبيعة الديناميكية غير المتسقة لعملية التنمية غير أن تأثير آراء "**ماركس**" على "**شومبيتر**" لم يمتد لأبعد من ذلك كثيرا حيث رفض "**شومبيتر**" المفاهيم الماركسية" فضلا عن النتائج التي حاول "**ماركس**" التوصل إليها باستخدام هذه المفاهيم و قد استخدم "**شومبيتر**" أفكار و أدوات التحليل الاقتصادي التي قدمها النيوكلاسيك عوضا عن الأفكار و المفاهيم الماركسية.
- يرى "**شومبيتر**" أن التنمية الاقتصادية تحدث غالبا في صورة قفزات و تدفقات غير منتظمة و من ثم فقد أصبحت نظرية النيوكلاسيك عن التراكم الرأسمالي غير مرضية بالنسبة له. [36]
- يرى "**شومبيتر**"أن النمو يأخذ مكانه في الاقتصاد القومي بطريقة عملية متسقة و غير منتظمة بحيث تنطوي القرارات الكبرى الخاصة بالأعمال على درجة كبيرة من المخاطرة و عدم التأكد فإذا كانت درجة عدم التأكد سائدة بمعدل أكبر في مجال تحديد العائد المتوقع لمشروع استثماري معين بحيث يتراوح هذا العائد ما بين

[35] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية "مفهومها، سياساتها، نظرياتها"**، مرجع سبق ذكره ،ص 91-97.

[36] صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف،القاهرة،1986،ص52.

10% و 25% مع كون معدل الفائدة هو 5% أو 6% لن يكون هو العامل الأساسي لاتخاذ قرار الاستثمار.

♦ في ظل ظروف عدم التأكد يتردد رجال الأعمال العاديين عن القيام بالاستثمار و يتطلب هذا في نظر "**شومبيتر**" نوعا من الأشخاص هو "**المنظم**" لكي يحرك و يدفع المستثمرين إلى الأمام فالمنظم يحفز بشيء أكثر من الرغبة العادية في رفع مستوى الدخل فتتوفر لديه أهداف أكبر و مزايا أفضل من التغلب على الآخرين في المعركة الاقتصادية التنافسية و الرغبة في خلق شيء جديد و عليه فإن التنظيم في نظر "**شومبيتر**" هو المفتاح لعملية التنمية. [37]

ثانيا: نظرية مراحل النمو لروستو: بالإشارة إلى نظرية "**روستو**" فإن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل و الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول و هي كالتالي: [38]

1. مرحلة الاقتصاد التقليدي: تتميز بالعزلة عن باقي المجتمعات و ضعف الاستثمارات و ثبات الاقتصاد الوطني.

2. مرحلة التمهيد للانطلاق: تظهر فيها عوامل جديدة تعمل على زيادة المدخرات و الاستثمارات و تنشيط عمليات التبادل التجاري و استخدام النقود كوسيلة للتبادل و قياس قيم الأشياء ثم تظهر مؤسسات الائتمان والصرف في الداخل و الخارج و تزيد من الناتج الزراعي.

3. مرحلة الانطلاق: تعتبر المرحلة الحاسمة و تستغرق في رأي"**روستو**"عقدين أو ثلاثة من الزمن حيث يبدأ خلالها ناتج استثمارات الماضي في تأكيد و دعم الهيكل التنموي و تعتبر هذه المرحلة خطوة نحو تطبيق الاكتشافات العلمية و الفنية و زيادة المدخرات بحيث ترفع في النهاية نسبة الاستثمار الصافي لتصل إلى الحد الذي يصل إلى تحويل مشروعات التنمية ذاتيا دون مساعدة خارجية.

4. مرحلة النضج الاقتصادي: تكون نتيجة التوسع في المستحدثات الفنية و العلمية و تعميقها و ازدهار صناعة الآلات بصفة خاصة.

5. مرحلة الاستهلاك الواسع: و هي مرحلة الإنتاج الكبير و التصدير الكبير نظرا لتزايد و استمرارية عملية التطوير و التنمية في الإنتاج و هذه المرحلة هي التي تمر بها الولايات المتحدة و دول اسكندنافيا حاليا و هي تتسم بزيادة الثراء و القضاء على الفقر و الجهل و المرض في قطاعات هامشية و تزايد السلع المعمرة و الطلب

[37] وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، دار جليس الزمان، للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009،ص 27.

[38] جمال الدين لعويسات ،**العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**، دار هومة للطباعة و النشر،الجزائر،2000،ص 88.

عليها وتطلب نقابات العمل خلالها تخفيض ساعات العمل حتى يتيسر للعاملين التمتع بثمار الرفاهية و تنمية معارفهم في أوقات الفراغ.

هذه المراحل ليست فقط مراحل وصفية و ليست فقط طريقة لتعميم بعض الملاحظات الواقعية الناتجة عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة فهي تحمل منطق داخلي و مستمر فهم يكونون في النهاية نظرية عن النمو الاقتصادي و بشكل عام نظرية عن التاريخ الحديث بأكمله[39].

المطلب الرابع:نماذج التغير الهيكلي.

أولا: نظرية التنمية لآرثر لويس: يعتبر نموذج "**آرثر لويس**" واحد من أشهر النماذج النظرية في التنمية التي ظهرت مؤخرا و ركزت على التغير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش على حد الكفاف إن نموذج "**لويس**" للقطاعين أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينيات وأوائل السبعينيات و الذي مازال التمسك به مستمرا حتى اليوم في العديد من الدول و بخاصة فيما بين اقتصاديي التنمية الأمريكيين.

في نموذج "**لويس**" فإن الاقتصاديات المتخلفة تتكون من قطاعين هما: القطاع الزراعي التقليدي الذي يعيش على حد الكفاف الآهل بالسكان و الذي يتسم بالإنتاجية الحدية الصفرية لعنصر العمل هذا الموقف سمح لـ "**لويس**" أن يصنف ذلك كفائض للعمالة بمعنى إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية و القطاع الصناعي الحضري الحديث الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي.

أول ما يركز عليه النموذج هو كلا من عملية تحول العمالة و نمو الناتج و التوظف في القطاع الحديث فكلا من تحول العمالة و زيادة التوظف في القطاع الحديث تأتي عن طريق التوسع في الناتج في هذا القطاع.

أما عن السرعة التي يتم بها حدوث هذا التوسع فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي و تراكم رأس المال في القطاع الصناعي فمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم و هكذا يحدث التوسع في ها القطاع و في النهاية و بالنسبة لمستوى الأجور في القطاع الصناعي الحضري يفترض الآتي[40]:

أ. أنه ثابتا.

ب. أنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجر الثابت في المتوسط و القائم على حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي (حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون

[39] محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[40] محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 131-132.

أعلى على الأقل بنحو 30 % من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف حيث القطاع الزراعي إلى الحضر حيث القطاع الصناعي).

عند هذا الأجر الحضري الثابت فإن منحنى عرض العمل الريفي للعمل في القطاع الحديث يتسم بالمرونة التامة و قد كان هذا النموذج وفق عدة فرضيات.

ثانيا: أنماط التنمية و نموذج تشينيري.

مثلما وجدنا في نموذج "**لويس**" فإن نماذج التنمية لتحليل التغير الهيكلي تركز على العملية المتتابعة التي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي الصناعي المؤسسي في الاقتصاديات المتخلفة ليسمح باستبدال الصناعات الحديثة بدلا من الزراعة التقليدية كوسيلة للنمو الاقتصادي[41].

إن التغيرات الهيكلية التي افترضها النموذج تشمل فعلا كل الدول الاقتصادية و تشمل على التغير الإنتاجي وتغير مكونات الطلب الاستهلاكي التجارة الدولية و استخدام المصادر كما تشمل على التغير في عوامل الاقتصاد الاجتماعي مثل التحضر النمو التوزيع السكاني في الدولة كما أن تحليل التغير الهيكلي التجريبي قد أكد على تأثير كل من القيود المحلية و الدولية على التنمية.

فالقيود المحلية تشتمل على المواد الطبيعية للدولة الحجم المادي و السكاني للدولة و كذا القيود المؤسسية مثل السياسات الحكومية.....

أما القيود الخارجية فتشمل التجارة الخارجية التكنولوجيا و رأس المال الخارجي....

هذه القيود من شأنها أن تضع الفرق بين الدول من حيث درجة و سرعة التقدم إلا أننا نجد أصحاب هذا الرأي متفائلون بمستقبل التنمية في الدول المتخلفة و ذلك لاعتقادهم أن الدول النامية اليوم أمامها فرص لم تكن متوفرة للدول المتقدمة في مراحلها الأولى من التنمية و من مثل ذلك:

- توفر مصادر رأس المال.
- توفر التكنولوجيا الحديثة.
- الواردات الصناعية من الدول المتقدمة.
- الأسواق الخارجية.

كل هذا من شأنه أن يجعل عملية التحول في الدول النامية أسرع من عملية التحول في الدول المتقدمة آنذاك.

[41] محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 138-140.

و على خلاف نموذج المراحل الخطية فإننا نتعرف من خلال نموذج التغير الهيكلي لحقيقة مؤداها أن الـــدول النامية جزء من نظام دولي متكامل و كبير ممكن أن يشجع تنميتها كما يمكن أن يعوقها.

إن من أفضل هذه النماذج (التغير الهيكلي) نموذج "**تشينيري**" هذا النموذج الذي درس نماذج التنميـــة في عدد من دول العالم الثالث أثناء الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية كما أن دراسته التجريبية سواء في شكل بيانات قطاعية أو في صورة سلسلة زمنية لدول عند مستويات مختلفة من الدخل الفردي المتوسط تقودنـــا إلى التعرف على العديد من الملامح و الصفات لعملية التنمية كما يراها و تشتمل هذه الصفات على:

- الانتقال من الإنتاج الزراعي إل الإنتاج الصناعي.
- التراكم الثابت لرأس المال المادي و البشري.
- التغيير في طلب المستهلك من التركيز على السلع الغذائية و السلع الأساسية الضرورية إلى الرغبـــة في السلع الصناعية المتنوعة و الخدمات.
- نمو التحضير الصناعي عن طريق هجرة السكان من المزارع و المدن الصغيرة و الانخفاض في حجـــم الأسرة و النمو السكاني مع اهتمام أرباب الأسر بالنوع أكثر من الكم.

المطلب الخامس: نماذج ثورة التبعية الدولية ونظريات أخرى للتنمية.

أثناء السبعينات حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد كبير خاصة فيما بين مفكري العـــالم الثالـــث و ذلـــك كنتيجة لتزايد تفتح البصيرة حول كل من نماذج مراحل النمو و التغير الهيكلي.

أولا: نماذج ثورة التبعية الدولية في الأساس فإن نماذج التبعية الدولية ترى أن دول العالم الثالـــث محاصـــرة بالعراقيل المؤسسية و السياسية الاقتصادية سواء المحلية أو الدولية بالإضافة إلى وقوعها في التبعية و سيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها داخل هذا المدخل العام و الخاص بالثورة التبعية الدولية يوجد ثلاثة تيارات فكرية هي[42]:

1. نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة: أولى النقاط الهامة أن ما ندعوه باسم نموذج تبعية العهد الاستعماري الجديد هو تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية فهو يعزو وجود و استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير عادل فيما يخص العلاقة بين الدولة الفقيرة من

[42] محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 141-145.

ناحية و الدولة الغنية من ناحية أخرى فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أو مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) و الحد الخارجي (الدول الأقل تقدما) فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة و معتمدة على ذاتها تصبح صعبة بل و في بعض الأحيان مستحيلة في ظل و جود تلك السيطرة و التبعية. [43]

و في ضوء ذلك توجد بعض المجموعات في الدول النامية (التي تشمل على ملاك الأرض المنظمين، الحكام العسكريين ،التجار، الموظفين الحكوميين و قائدي الاتحاد التجاري) الذين يتمتعون بدخول مرتفعة مكانة اجتماعية بالإضافة إلى القوة السياسية المكونة لطبقة مسيطرة و نخبة صغيرة من أصحاب المنفعة في النظام الرأسمالي الدولي القائم على عدم العدالة و تتطابق مصالح هؤلاء سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع جماعات المصالح الدولية التي تشتمل على الجمعيات و الشركات متعددة الجنسيات و وكالات المساعدات الثنائية أو منظمات المساعدات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي التي تمولها الدول الرأسمالية الغنية.

و بالتالي فإن التخلف يرى على أنه ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية و التغيير الهيكلي فقد كان التأكيد على القيود الداخلية مثل عدم كفاية الادخار و الاستثمار أو نقص التعليم.

2. نموذج المثال الكاذب: المدخل الثاني للتنمية و الأقل تطرفا في نموذج التبعية الدولية هو ما يطلق عليه نموذج المثال الكاذب القائم على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة و غير مناسبة و ذلك نتيجة للتحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات و المنظمات الدولية فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم سفسطائية هياكل اقتصادية رائعة و نماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالبا ما تقود إلى سياسات غير سليمة أو غير مناسبة لأن العوامل المؤسسية مثل الدور المرن و المركزي للهياكل الاجتماعية التقليدية (قبلية نظام الطبقات) عدم العدالة في ملكية الأرض و حقوق الملكية الأخرى هي ما تمثل أساس الاتجاه السائد و من هنا تفشل هذه المفاهيم المعروضة من طرف خبراء الدول المتقدمة في وضع نموذج سليم و صالح لإحداث التنمية في دول العالم الثالث. [44]

3. فرضية التنمية الثنائية: تظهر هذه الثنائية بوضوح من خلال تركز هذه الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر فالثنائية مفهوم واسع يناقش في التنمية الاقتصادية و هو ما يشير إلى وجود واستمرار تزايد

[43] - عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة، مع إشارة للبلدان العربية**، دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2000، ص68-70.

[44] بشير محمد تيجاني، **مفاهيم و أراء حول تنظيم الإقليم و توطن الصناعة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص47.

الفرق بين الدول الغنية و الدول الفقيرة على اختلاف المستويات و بشكل أكثر تحديدا فإن مفهوم الثنائية يشتمل على أربعة عناصر أساسية هي:

- توافر مجموعة من الظروف المتباعدة في آن واحد و في مكان واحد كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما بطريقتي الإنتاج الحديثة و التقليدية أو تعايش القلة الغنية مع الكثرة الفقيرة أو تعايش الدول الصناعية القوية و الغنية مع المجتمعات الفقيرة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية. [45]
- اتساع هذا التعايش و اتسامه بالاستمرارية و ليس بالمرحلية.
- لا تبدى الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية (القطاع المتقدم في مواجهة القطاع المتأخر) أي ميل نحو التقارب بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة و الاتساع.
- الأحوال الاقتصادية في الاقتصاد المتخلف لا تتأثر كثيرا بالرواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم.

ثانيا:نظريات أخرى للتنمية الاقتصادية.

1. نظرية التنمية العلمية : إن جوهر هذه النظرية هو تحقيق تنمية سريعة و عالية الجودة و في الوقت ذاته لا بد أن تكون التنمية تنمية علمية تهتم برفع نوعية و عائدات النمو الاقتصادي و الاقتصاد في استخدام الموارد و حماية البيئة.

المضمون الأساسي لهذه النظرية هو التمسك بوضع الإنسان في المقام الأول لتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية شاملة و متوازنة و مستدامة. [46]

تتحقق نظرية التنمية العلمية بتحقق التوازن بين خمسة مجالات أي التوازن بين التنمية الحضرية و الريفية و التوازن بين التنمية المحلية و الانفتاح على الخارج و هذا تحت مبدأ "الضروريات الست":

- من الضروري الحفاظ على استقرار التنمية الاقتصادية السريع نسبيا.
- من الضروري الإسراع بتغيير أسلوب النمو الاقتصادي.
- من الضروري رفع قدرة الابتكار الذاتي.
- من الضروري دفع التنمية المتوازنة بين المدن و الأرياف.
- من الضروري تعزيز بناء مجتمع متناغم.
- من الضروري تعميق الإصلاح و الانفتاح بلا انقطاع.

2-نظرية النمو الحديثة:

[45] ميشيل توادا رو ترجمة محمود حسن حسني،محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية** ،دار المريخ للنشر ،الرياض،السعودية 2006 ص143.

Daniel Delalande, « Croissance économique: concepts et mécanismes » , Cahier Français, N° 279, Janvier- Fevrier 1997, p46[46]

إن المبدأ الرئيسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الـــدول و ارتفـــاع معدل النمو الملاحظ، وبشكل أكثر إيجازا فإن نظرية النمو الحديثة تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجـــم و معدل نمو

الناتج القومي الإجمالي.

كما أن هذا النموذج يحمل في طياته نوعا من التشابه الموجود عند النموذج الكلاسيكي أغلب الاختلافـــات تنتج من ثلاثة عوامل هي:

أولا:التركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد العائد على رأس المال المستثمر ،بـــافتراض أن اســـتثمارات القطاع العام و الخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية .

ثانيا:نظرية النمو الحديثة تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم و تباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.

ثالثا:وحيث أن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج ،فإنه لم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل. [47]

[47] محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص، 157.

المبحث الثالث: واقع وأفاق التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة.

هناك تفسيرات أخرى لمسيرة التنمية الاقتصادية فهناك من يقول إنها معنية ومهتمة بالتخصص الكفء للموارد الإنتاجية الموجودة النادرة أو المعطلة، كما إنها تهتم أيضاً بتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن فضلاً عن أنها يجب أن تتعامل مع الآليات والأدوات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل وجود كل من القطاع العام والخاص، لأن هذا ضروري لأدراك وتحقيق التحسن في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومستمرة.

المطلب الأول: الخصائص المشتركة للدول النامية.

بالرغم من وجود بعض الاختلافات و التباينات المتواجدة في كل من إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية إلا أن هناك بعض السمات الموحدة و الخصائص المشتركة لدول العالم الثالث والدول النامية عموما و يمكن توصيف تلك الخصائص المشتركة في العناصر الرئيسية التالية[48]:

أولا: انخفاض مستويات المعيشة.

في الدول النامية تتجه مستويات الدخول بصفة عامة لأن تكون منخفضة جدا بالنسبة للغالبية العظمى من السكان، و هذه المستويات المنخفضة من المعيشة لها جوانب كمية و كيفية يمكن أن تكون في صورة انخفاض الدخول (الفقر) و عدم توفر الإسكان المناسب و تدهور الصحة و الخدمات الصحية ومحدودية أو عدم وجود التعليم، إضافة إلى ارتفاع وفيات الأطفال الرُضّع و ضعف احتمالات العمل و الحياة.

ثانيا: انخفاض مستويات الإنتاجية.

بالإضافة إلى انخفاض مستويات المعيشة فإن الدول النامية تتسم بالانخفاض النسبي لمستويات الإنتاجية، بمعنى أنه إذا تم زيادة عدد وحدات عنصر الإنتاج المتغير (العمل) مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة يزداد الناتج بمعدل أقل (قانون تناقص الغلة).

ثالثا: المعدلات المرتفعة للنمو السكاني و عبء الإعالة.

يبلغ عدد السكان تقريبا 6.974 مليار نسمة إذ أن أكثر من 4/5 منهم يعيشون في الدول الأقل نموا، بينما الباقي في الدول المتقدمة، إذ ترتفع كل من معدلات المواليد والوفيات في المجموعة الأولى أكثر بكثير من المجموعة الثانية، كما أن دول العالم الثالث لا تتسم فقط بارتفاع معدلات النمو السكاني فحسب و لكن ترتفع فيها أيضا نسبة الإعالة الاجتماعية بالمقارنة مع الدول المتقدمة. [49]

---

[48] محمود حسن حسني، محمود حامد محمود ،**التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 85-115.

[49] تقديرات البنك الدولي لسنة 2011.

رابعا: ارتفاع مستويات و معدلات البطالة و التوظيف غير الكامل.

إن واحدة من المشكلات التي تنغص حياة مواطني الدول الأقل نموا و تسهم في انخفاض مستويات المعيشة و عدم تحقق الإشباع الكافي هي تفشي مشكلة البطالة و نقص توفر فرص العمل.

خامسا: الاعتماد على الإنتاج الزراعي و تصدير المواد الأولية.

إن الغالبية العظمى من السكان في الدول الأقل نموا يعيشون و يعملون في المناطق الريفية كما أن أكثر من 65% أساساً ريفيون، إذ أن 58% من قوة العمل يتم شغلها في قطاع الزراعة في الدول الأقل نموا بالمقارنة بـ 5% من قوة العمل في الدول المتقدمة التي يتم شغلها في القطاع الزراعي، إذ أن قطاع الزراعة في الدول النامية يُسهم بـ 14% من الناتج الوطني الإجمالي على غرار 3% في الدول المتقدمة، إضافة إلى اعتماد هذه الدول اعتمادا رئيسيا على إنتاج و تصدير المنتجات الأولية و المواد الخام (الزراعة، الوقود، الثروة السمكية، المواد الخام...)

سادسا: سيادة حالة المنافسة غير الكاملة و عدم كمالية الأسواق.

في العديد من الدول النامية تغيب الأطر المؤسسية و القانونية أو على الأقل ضعيفة جدا كما تتميز باحتكار المعلومات و التقلبات في أسعار العملات.

سابعا: الهيمنة و التبعية و الحساسية للعلاقات الدولية.

إن العوامل السابقة نجد فيها العنصر الأساسي المتمثل في عدم تكافؤ القوى السياسية و الاقتصادية بين الدول الغنية و الدول الفقيرة و هذا ما نتج عنه السيطرة على أنماط التجارة الدولية من قبل الدول المتقدمة و كذلك التكنولوجيا العالمية و مفاتيحها و على المساعدات الأجنبية ورؤوس الأموال الخاصة التي يتم نقلها و تحويلها إلى الدول النامية. [50]

إضافة إلى الاختلافات السابقة هناك فروقات أخرى أكثر أهمية هي[51]:

ثامنا: التدخل الحكومي.

إن تاريخ هذه الدول يوضح بأن هناك تحكم مباشر للحكومة في الاقتصاد و نفهم ذلك من خلال التحكم في التبادلات الدولية و الوطنية و كذلك الرقابة على كُبريات المؤسسات الصناعية، إضافة إلى الرقابة على النظام المالي الداخلي و حجم الاستهلاك الحكومي من الناتج الوطني.

---

[50] بشار يزيد الوليد، **التخطيط و التطوير الاقتصادي دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية**، الطبعة الأولى، دار الراية لنشر و التوزيع، عمان 2008، ص 119.

[51] **Paul KRUGMAN, Maurice OBSTFELD/ Economie International/ 3eme édition, 2001/ De Boeck Université/ PP:763-764.**

تاسعا: معدلات التضخم.

تتميز الدول النامية بمعدلات تضخم مرتفعة في أكثرها، كما يلاحظ عليها المبالغة في الرسوم و الضرائب، حيث تسهم الجباية بشكل كبير في النشاط الاقتصادي، و يكون لديها من السهل طبع النقود مما يتسبب في معدلات تضخم أكبر. [52]

عاشرا: نظام سعر الصرف المتبع.

تتبع معظم حكومات الدول النامية نظام سعر الصرف الثابت أو على الأقل المتحكم فيه، المقاييس التي تعتمدها هذه الحكومات هو محدودية مرونة سعر الصرف في الرقابة على معدل التضخم، كما تستخدم هذه الحكومات الرقابة على الصرف في أسواق الصرف، إضافة إلى أن معظم هذه الدول تراقب حركة رؤوس الأموال في البلد.

المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية و محاورها.

أولا: متطلبات التنمية: تتطلب التنمية الاقتصادية توفر العديد من المستلزمات من أبرزها ما يلي:

1. تجميع رؤوس الأموال: يشير معظم الاقتصاديين إلى أهمية التجميع الرأسمالي في تحقيق التنمية، و هذه العملية يتطلب وجودها توفر العديد من الادخار الحقيقي، إضافة إلى وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات وتوفيرها للمستثمرين إضافة إلى القيام بعملية الاستثمار ذاتها. [53]

2. الموارد الطبيعية: رغم أهمية الموارد الطبيعية و توفرها لعملية التنمية إلا أن قدرة الدول المتقدمة على تعويض النقص في توفير الموارد الطبيعية تفوق قدرة الدول المتخلفة على ذلك، إذ أن قدرة الدول النامية على إحلال عنصر إنتاجي محل آخر ضعيفة بسبب نقص رأس المال و تأخر الفن الإنتاجي و انخفاض كفاءة العنصر البشري. [54]

3. الموارد البشرية: إن الموارد البشرية تلعب دورا هما في عملية التنمية، و يأتي الهدف النهائي لعملية التنمية في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي و رفع مستوى نواحي حياته الأخرى، إذ أنه من المستحيل تصور حصول عملية التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم و منفذ لها و بالتالي كمنتفع منها.

4. التكنولوجيا: رغم أهمية التكنولوجيا في إطار عملية التطوير، إلا أن هناك تفاوتا واضحا في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول إذ أصبحت الدول المتقدمة مصدّرة للتكنولوجيا و ما على الدول النامية إلا تلقّي

---

[52] حميد الجميلي، **دراسات في الأمن الاقتصادي العربي**، الطبعة الأولى، طرابلس الجماهيرية العظمى، 2005، ص 205.

[53] علي توفيق الصادق،علي أحمد البلبل،**جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاديات العربية:الواقع و العوامل المحفزة**،سلسلة كتب المستقبل العربي ،الاقتصاديات العربية و تناقضات السوق و التنمية،مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان،2005،ص188.

[54] فليح حسن خلف،**التنمية و التخطيط الاقتصادي**،مرجع سبق ذكره،ص 184-200.

ذلك دون إحداث تكييفات أو تطويرات فيها في الغالب، و أدى ذلك إلى أن تمثل التكنولوجيا أداة التبعية الرئيسية في الوقت الحاضر.

ثانيا: محاور اقتصاديات التنمية: يمكن لدارس اقتصاديات التنمية أن يفهم القضايا الحرجة التي يمكن التوصل إليها من خلال دراسة فلسفة التنمية الاقتصادية، ويمكن القول بأن الدارس يتساءل عما إذا تجيب التنمية الاقتصادية عن الأسئلة النظرية التي يتم تداولها ،والذي سنجد الإجابات من خلال هذا الدراسة ومن تلك المحاور[55]:

- إن مستقبل الدول العربية في العقود القادمة يتعلق بشكل أساسي بأدائها الاقتصادي.
- إن اندماج الاقتصاديات العربية تحت مظلة كيانات اقتصادية قوية يمكنها من مواجهة تحديات العولمة.
- هل تؤيد مشروع التكامل الاقتصادي العربي رغم عدم الاستقرار السياسي؟
- إلى أي مدى تعتقد أن البيئة السياسية مؤثرة في التنمية الاقتصادية العربية.
- الاستقلال الاقتصادي مترابط مع الاستقلال السياسي.
- من أسباب التخلف عدم وجود نظريات اقتصادية من داخل المجتمع العربي.
- ضعف التخطيط التنموي الاقتصادي والإنساني.
- البطالة من أخطر التحديات التي تواجه العملية التنموية في الوطن العربي.
- البنيان الاجتماعي العربي له التأثير الرئيس في وضع السياسات الاقتصادية.
- إن انتهاج السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تؤهل للاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي تزيد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.
- التشديد على تنمية القطاعات الإستراتيجية ومجموعة الشركات الإستراتيجية والتعاون الإقليمي يعزز القدرة على التنمية الاقتصادية.
- أهمية وضع خطة شاملة وواضحة لتطوير تكنولوجيا المعلومات مدعومة من القيادة السياسية العليا.
- إن البحث والتطوير العلميين كفيلان بحل المشكلات التي تواجه الوطن العربي إذا ما اقترنت بدعم البيئة السياسية.
- إن المشروع الأمريكي للشراكة الشرق أوسطية مبني على أغراض ودوافع سياسية واقتصادية وثقافية ستساهم في زيادة تشتت الوطن العربي.

[55] فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2008، ص 66-67.

- إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية تعطي انطباعاً واضحاً عن فشل إدارة شؤون البلاد وعدم استغلال إمكاناتها المتاحة من ثروات طبيعية وزراعية وتجارية واستثمارية.
- إن إرادة الفلسفات السياسية للدول العربية تمنعها من القيام بتنفيذ تجمع تعاوني اقتصادي عربي مما يضعف عملية التنمية.
- ضعف فلسفة الفكر الاقتصادي الذي يحدد الإطار القانوني والتشريعي التي تحكم أصول وقواعد السياسات الاقتصادية.
- مخاطر عدم الاستقرار السياسي والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية وضعف العلاقات العربية البينية وغياب الديمقراطية، أدى إلى ضعف الثقة بين الدول العربية وخلق حالة من التخوف والتحسب، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي منعت البعض من أن تكون سيدة قرارها.

إن الإجابة قد تكون معقدة وغاية في الصعوبة لكنها ضرورية للحصول على فهم منظم للمشاكل الاقتصادية الهامة التي تواجه البلدان العربية ومن خلالها يمكن وضع التحليلات والاستنتاجات الرئيسة خاصة وأن كثيراً من البلدان العربية تشترك في كثير من الحالات مع مشاكل الدول النامية الأخرى، لذا فإننا يجب أن نخرج من بعض النظريات التقليدية إلى مداخل حديثة يمكن من خلالها فهم تلك القضايا الشائكة في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية و معوقاتها.

أولا: أهمية التنمية الاقتصادية: للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منها ما يلي[56]:

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- توفير فرص عمل للمواطنين.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- تسديد ديون الدولة.
- تحقيق الأمن الوطني.

ثانيا: معوقات التنمية: تعترض عملية التنمية في الدول المتخلفة العديد من العقبات التي تتداخل فيما بينها بحيث تجعل العمل من أجل تحقيق هذه العملية دون المستوى المطلوب، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حالة التخلف ومن أبرز هذه المعوقات ما يلي:

[56] فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 69.

1. المعوقات الإدارية: و التي أدت إلى ضعف الإنتاجية و من أسبابها عدم وضوح فلسفة الإدارة العامة.

2. المعوقات التنظيمية: و ترتبط بضعف التنسيق الإداري، و تعقد الإجراءات و الروتين الذي يحكم عمل الأجهزة الإدارية.

3. ضعف كفاءة و فعالية النفقات العامة: يلعب الإنفاق العام دورا حاسما في التنمية، غير أن تدني الإيرادات العامة و واقع تضخم ميزانية التسيير، و قلة الشفافية و زيادة العجز في الميزانية أدى إلى ضعف تحقيق أهداف الإنفاق العام في كثير من الدول و هو ما يستدعي ترشيد الإنفاق العام و تحسين توزيعه بين أوجه النشاط المختلفة.

4. تقادم الأنظمة و اللوائح: رغم أهمية وجودها لسير العمل بالمنظمات، إلا أنه ينبغي مراجعتها بين الحين والآخر، و محاولة إحلال أنظمة و لوائح أكثر قابلية للعمل لكي لا تكون حجر عثرة أمام تحسين الإنتاجية والأداء[57].

5.الحلقات المفرغة: يشير هذا العائق إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة بل أنها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، إذ أن أي عقبة تؤثر و تتأثر بالعقبات الأخرى، فما يزيد من حدّة هذه المشكلة في هذه الدول النمو السكاني المرتفع الذي يتسبب في انخفاض مستوى المعيشة إضافة إلى انخفاض الإنتاجية الذي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي و بالتالي انخفاض الادخار الذي ينجم عنه انخفاض الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى استمرار سمات التخلف.

6. السوق: من ضمن المعوقات التي تعترض تحقيق عملية التنمية في الدول المتخلفة هي سياسة الاقتصاد الحر الذي يعتمد على آلية السوق إذ أن جمود عناصر الإنتاج و تجمد الأسعار و عدم مرونتها و الجهل بأحوال السوق و قلة التخصص كلها عوامل تؤدي إلى إعاقة الاستخدام الكامل و الكفء للموارد المتاحة.

7. نقص الادخار: و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، و بالتالي انخفاض عرض الأموال (الادخار) ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار لعدم توفر رؤوس الأموال المُدّخرة.

---

[57] بن جيمة مريم،بن جيمة نصيرة،**التنمية المستدامة في الدول النامية و متطلبات تحقيقها في ظل الأزمة المالية الراهنة**، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، بشار 2010،ص 6-7.

8. عقبات أخرى: هناك عقبات أخرى تعترض عملية التنمية و من أبرز هذه العقبات تلك المتصلة بالعوامل الاجتماعية و الكفاءة الإدارية و الظروف الدولية و ذلك على حسب خصائص السكان في الدول المختلفة إضافة إلى انخفاض المستويات الثقافية و الاجتماعية و وجود بيئة لا تساعد على تحقيق التنمية، و كذلك عدم الاستقرار السياسي و انخفاض القدرات و الكفاءات الإدارية و التنظيمية[58].

المطلب الرابع: اتجاهات التنمية الاقتصادية في الدول النامية والبدائل الممكنة لحدوثها.

هناك مجموعة من المؤشرات للحكم على تقدم بلد ما في مجال التنمية الاقتصادية وقصد إبراز كل اتجاهات التنمية في الدول النامية سوف نركز على ثلاث مؤشرات، يتمثل المؤشر الأول في القضاء على الفقر كجانب اجتماعي للتنمية ، أما المؤشر الثاني فيتمثل في معدلات النمو الاقتصادي كأهم مؤشر لأداء اقتصاديات الدول النامية، أما المؤشر الثالث فيمثل التجارة الخارجية ووصول الدول النامية إلى الأسواق الدولية.

أولا:القضاء على الفقر:لقد أدى النمو الملحوظ خلال التسعينات إلى تخفيض عدد السكان في دول العالم النامي الذين يعيشون على دخل أقل من 1.25 دولاراً في اليوم من 1.8 مليار نسمة في عام 1990 إلى 1.4 مليار نسمة في عام 2005 ، بينما انخفضت نسبة الفقر من 46% إلى 27%، هذا وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية والتي ابتدأت في اقتصاديات العالم المتقدم في شمال أمريكا وأوروبا سنة 2008 إلى انخفاض مفاجئ في كل من نسبة وأسعار السلع المصدرة من العالم النامي بالإضافة إلى انخفاض في معدلات التجارة الخارجية والاستثمارات مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول النامية. لكن على الرغم من هذا، فإنه من المتوقع أن تنخفض نسبة الفقر إلى 15 % بحلول عام 2015،ومعنى هذا أن حوالي 920 مليون نسمة سيعيشون تحت معدل الفقر الدولي، أي نصف عددهم في عام 1990.

وتشير التقديرات المعدلة التي أصدرها البنك الدولي إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ستضيف 50 مليون نسمة إلى عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في عام 2009 و 64 مليون نسمة بنهاية عام 2010، بالمقارنة في حالة عدم حدوث سيناريو الأزمة الاقتصادية العالمية بالذات في مناطق جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا أو في شرق وجنوب آسيا. وعلاوة على هذا، فإنه من المرجح أن يستمر تأثير هذه الأزمة، حيث أن معدلات الفقر ستكون أعلى قليلا في عام 2015 وما بعدها وحتى عام 2020، وذلك إذا استمر نمو الاقتصاد العالمي باضطراد كما كان قبل حدوث الأزمة الاقتصادية.

وقد حققت شرق آسيا أسرع معدلات للنمو مع تخفيض حاد في معدلات الفقر، ويتوقع لمعدلات الفقر في الصين أن تهبط إلى حوالي 5% بحلول عام 2015، هذا وقد ساهمت الهند أيضا في تخفيض معدلات الفقر العالمية قياسا على 1.25 دولاراً يوميا لمعدل الفقر، فإن معدلات الفقر في الهند يتوقع أن تنخفض من 51%

[58] فليح حسن خلف ،**التنمية و التخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 204-220.

في عام 1990 إلى 24% في عام 2015، مع توقع انخفاض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بحوالي 188 مليون نسمة، هذا ومن المتوقع أن تحقق الدول النامية الهدف الأول للنمو الموضوع للألفية ما عدا جنوب الصحراء الكبرى – إفريقيا وبعض مناطق أوروبا الشرقية ووسط آسيا، ويرجع هذا القصور إلى تباطؤ معدلات النمو في منطقة جنوب الصحراء الكبرى- إفريقيا، والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاديات السوق والتي شهدت زيادة ولو بسيطة في معدلات الفقر في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقا.

وتشتمل الدراسات الاستقصائية للفقر في هذا العام على 31 دراسة استقصائية جديدة لكل أسرة، وعند جمع هذه الاستقصاءات الجديدة مع توقعات النمو في العام الماضي تشير إلى انخفاض مقداره 0.5% (بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الأزمة المالية) وعن انخفاض يتراوح بين 15.5% و 15% في عام 2010 حسب المؤشر الإجمالي للفقر لكل فرد[59].

الحقيقة المطلقة، هو أن عدد سكان الأحياء الفقيرة في العالم النامي قد ارتفع، وسوف يستمر في الارتفاع في المستقبل القريب، إن التقدم المحرز في تحقيق هدف الأحياء الفقيرة لم يكن كافيا لموازنة نمو المستوطنات غير الرسمية في العالم النامي، حيث يقدر حاليا عدد سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة بـــ 828 مليون نسمة، مقارنة بـــ 657 مليون نسمة في عام 1990 و 767 مليون نسمة في عام 2000،وسوف تكون هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود لتحسين الأحوال المعيشية للأعداد المتزايدة من الفقراء في المدن الصغيرة والكبيرة منها في مختلف أنحاء العالم النامي.

وعلاوة على ذلك، فإن أزمة المساكن الأخيرة، والتي ساهمت إلى حد كبير في تراجع الأسواق المالية والأزمة الاقتصادية، قد تغير من مجال التقدم الذي أحرز منذ عام 1990، وعلى الرغم من أن الأزمة لم تنشأ في المناطق النامية، إلا أن أثرها انعكس عل سكانها ومدنها، حيث أن الملايين لا يزالون يعيشون في ظروف غير مستقرة، والتي تتسم في كثير من الأحيان بنقص في الخدمات الأساسية، وتهديدات صحية خطيرة، في كثير من الحالات، تفاقمت أزمة السكن بسب فشل السلطات العمومية في أربع نقاط رئيسية وهي [60]:

- ✓ عدم وجود سندات ملكية الأراضي وغيرها من إثباتات التملك الموثقة.
- ✓ التخفيضات في الأموال المخصصة لدعم المساكن الخاصة للفقراء.
- ✓ عدم وجود احتياطي الأراضي المخصصة لإسكان ذوي الدخل المحدود .
- ✓ عدم القدرة على التدخل في السوق للسيطرة على الأراضي والمضاربة العقارية .إن الدخل المنخفض وارتفاع أسعار الأراضي الذي استبعد تماماً إمكانية الفقراء من الطبقة العاملة بأن يتملكوا أراضي، ساهمت في مشاكل الأحياء الفقيرة في المدن.

[59] **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010**،الصادر عن الأمم المتحدة،ص 6-7.

[60] تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010،مرجع سبق ذكره،ص 62-63.

الجدول1-01:المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 1,25 دولار في اليوم للفرد(% من تعداد السكان)

السنوات	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008	2010
الشرق الأوسط و شمال افريقيا	7,09	5,75	4,79	5,01	4,17	3,45	2,7	2,41
افريقيا جنوب الصحراء	56,5	59,4	58,1	57,9	55,7	52,3	49,2	48,5
شرق آسيا	56,2	50,7	35,9	35,6	27,6	27,6	14,3	12,5
أروبا و آسيا الوسطى	1,91	2,92	3,87	3,79	2,26	2,26	0,47	0,66
البلدان متوسطة الدخل	39,9	36	25,2	24,9	20,2	20,2	9,47	8,39
البلدان المنخفضة الدخل	64,9	65,5	63,2	62,9	60,3	60,3	50,5	48,3

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير البنك الدولي لعام 2013 .

الشكل1-01: المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 1,25 دولار في اليوم للفرد(% من تعداد السكان)

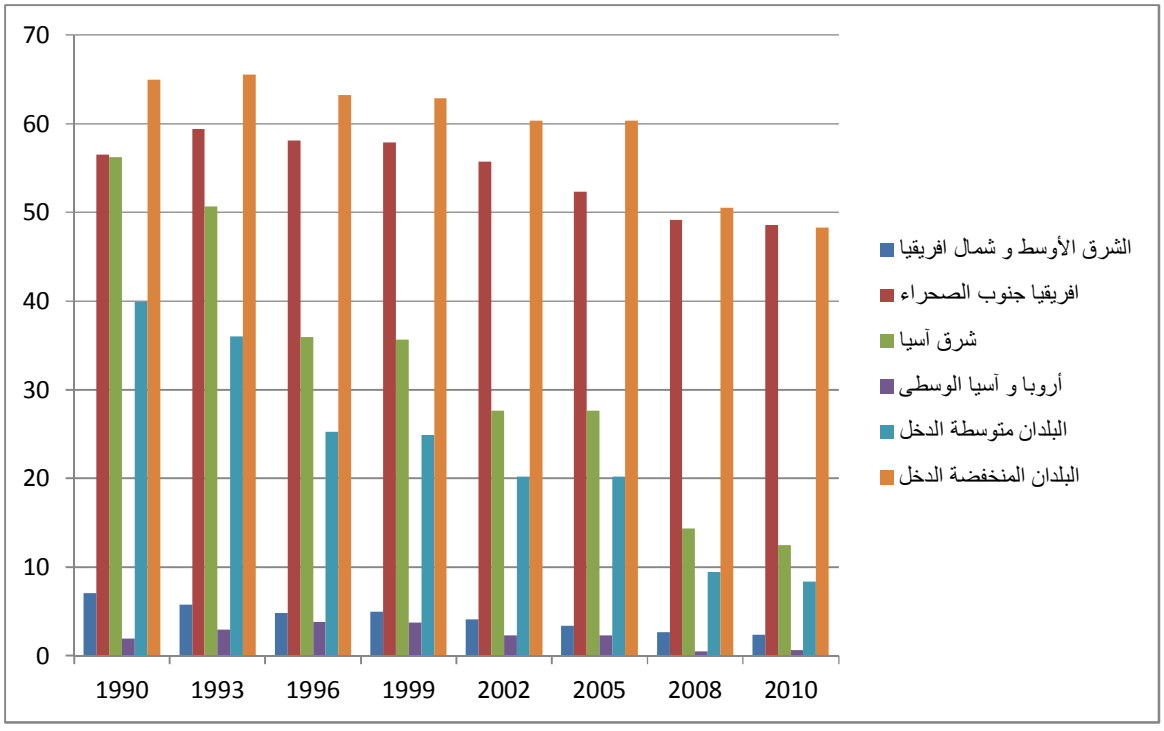

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير البنك الدولي لعام 2013 .

وتقيس فجوة الفقر مدى النقص في دخول الأفراد الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر، بينما خط الفقر الدولي قد تحدد على أساس متوسط دخل دول فقيرة جدا، وعلى الرغم من هذا فإن كثير من الأفراد يعيشون على دخل أقل من هذا المتوسط، هذا ويؤدي النمو الاقتصادي مع تحسين توزيع الـــدخل أو الاســـتهلاك إلى تخفيف حدة الفقر.

وقد قلت حدة الفقر في كل مناطق العالم ماعدا غرب آسيا، بينما توقف متوسط الدخل في 2005 للأفـــراد الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر عند 0.88 دولاراً، أما في جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا، فقـــد بلغت حدة الفقر أشدها .لكن شدة الفقر هذه قد انخفضت منذ عام 1999 لتبلغ نفس المستوى الذي كانت عليه في شرق آسيا عام 1990[61].

ثانيا: النمو الاقتصادي: تفاقمت الآفات الاقتصادية العالمية بشدة، إذ أن اشتداد الأزمة الماليـــة في الولايـــات المتحدة و امتدادها السريع منذ منتصف شهر سبتمبر إلى البلدان الأخرى المرتفعة الدخل و البلدان النامية على حد سواء غيرا توقعات النمو بشدة، فالنمو في البلدان النامية التي كان من المتوقع أن تنمو اقتصادياتها بنســـبة 6.4% في عام 2009، خفض إلى 4.5%، و اقتصاديات البلدان المرتفعة الدخل التي دخل الكـــثير منـــها بالفعل في حالة ركود، و يتوقع الآن أن ينكمش بنسبة 0.1% في عام 2009.

من المتوقع أن تنتعش معدلات النمو في عام 2010، على الرغم من وجود قدر كبير من عـــدم الـــيقين و سيعتمد الكثير على إجراءات المواجهة في إطار السياسات في البلدان المتقدمة و النامية، و من المتوقع أن تهـــبط التجارة العالمية، التي نمت في عام 2006 بنسبة 9.8% ، في عام 2009 للمرة الأولى منذ عام 1982[62].

ثالثا: قدرة الدول النامية و الأقل نموا في الوصول إلى الأسواق: على مدى العقد الماضي، حصلت الـــدول النامية والدول الأقل نموا على حصص أكبر من أسواق الدول المتقدمة .حيث أن نسبة الواردات (باســـتثناء الأسلحة والنفط) من جانب الدول المتقدمة إلى جميع الدول النامية والمعفاة من الرسوم ارتفعت من 54% في عام 1998 إلى ما يقرب من 80% في عام 2008، أما بالنسبة للدول الأقل نموا، فإن نسبة الزيادة هـــذه كانت زيادة هامشية غير ملموسة حيث ارتفعت من 78% في عام 1998 إلى ما يقرب من 81% في عام 2008[63].

في عامي 2008 و 2009 تسببت الأزمة المالية إلى انخفاض في قيمة وحجم التبادل التجاري لجميـــع الدول النامية تقريبا، وكانت أقل الدول نموا هي الأكثر تضرراً من الانخفاض في الأســـعار العالميـــة للـــنفط

[61] **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010 الصادر عن الأمم المتحدة** مرجع سبق ذكره،ص 7.

[62] صباح بلقيدوم،ليليا بن منصور،**الأزمة المالية العالمية و أثرها على الدول النامية**، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية،بشار 2010،ص 12.

[63] تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010 الصادر عن الأمم المتحدة، ص 68.

والمعادن، وصادراتها الرئيسية .فلقد انخفضت قيمة صادراتها من النفط بنسبة 46% في الربع الأخير من عام 2008 واستمرت في الانخفاض حتى أوائل عام 2009 .

على الرغم من انتعاش أسعار السلع الأساسية في بداية الربع الثاني من عام 2009، فإن الدول النامية لا تزال تعاني من انخفاض بنسبة 31% من قيمة صادراتها في عام 2009 (بالمقارنة مع متوسط انخفاض قدره 23% عالميا) وفي مواجهة هذه الانتكاسة، لعب النظام التجاري المتعدد الأطراف، دورا هاما في منع حدوث تراجع واسع النطاق، والعودة إلى الحمائية[64].

رابعا: البدائل الممكنة لإحداث التنمية في الدول النامية: هناك مجموعة من البدائل يمكن للدول النامية الاعتماد عليها لإحداث عملية التنمية هي[65]:

- زيادة الرقابة المصرفية من قبل البنوك على المؤسسات المالية، بغرض التأكد من ضوابط منح التمويل.
- شهدت الفترة الأخيرة تصاعد تيارات تدعو إلى ما يسمى بالاقتصاد الأخلاقي و تأسيس بعض البنوك وفق هذا المعنى، مثل البنك الأخلاقي في سويسرا و هي بنوك تعتمد على كل ما يراعي القيم و يحترم الأخلاق، ترفض الاستثمار في الكحول، الأسلحة و المشاريع التي لا تحترم البيئة و كل ما يضر ضارة بالإنسان و الطبيعة.
- الفائدة ليست الأداة المثلى للنشاط الاقتصادي و منه إمكانية إلغائها و تعويضها بمعدل الربح عن طريق نظام المشاركة أي تقاسم الربح و الخسارة، نظام المشاركة الذي أثبت فعاليته في المصارف الإسلامية، فإذا ما وضع نظام السوق في نطاقه المحدود و أصبح القطاع الخاص و العام متكاملين، و يضيف الاقتصاد الإسلامي قطاع آخر هو القطاع الوقفي الذي يعود بقوة في المجتمعات الغربية فيما يعرف بنظام الجمعيات.
- العمل على إلغاء البيوع الفاسدة و المضاربات و غيرها و الاعتماد على الاقتصاد الحقيقي، كلها عوامل تشكل الخطوط العريضة لعملية إنقاذ الاقتصاد العالمي.
- التطلع إلى تحقيق الأرباح لا يخلو من المخاطر، إلا أنه لا يمكن التحجج لنقل الأموال إلى صناديق السندات بدعوى ارتفاع ربحيتها مقارنة بصناديق الأوراق المالية أو شهادات الإيداع، فهذه الأخيرة باتت هي كذلك بدورها بلا أمان و المجازفة.

[64] تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[65] حمداني محمد، كربالي بغداد، **تأثيرات الأزمة المالية العالمية و سبل إحداث التنمية في الدول النامية**، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية،بشار 2010،ص 16.

♦ الاختيار الحذر لصناديق الأسواق المالية، و ذلك بضرورة الاختيار الجيد للصناديق، و التي يجب أن تتميز بالجودة و النضج و التنوع و وجود معايير منظمة، و هو ما يعني ضرورة الاستثمار في صندوق كبير ضمن شركة صناديق قائمة على أسس قوية و جيدة.

♦ الحفاظ على مستوى النجاح و تحقيق الأرباح و ذلك بالتحكم الجيد في الاستراتيجيات التي يُنتظر منها تحقيق الأرباح و النمو من جهة و العمل من جهة أخرى على ضمان تحقيق هذه النتائج الايجابية على المدى المتوسط و الطويل و عدم اتصاف الرؤية المستقبلية للمؤسسات بالأنانية و ارتجالية القرارات التي تؤدي إلى خسائر كبيرة جدا.

♦ المؤسسات المالية المستفيدة من التدهور المالية الحالي تتصف أساسا بتوفر السيولة و تنويع الأنشطة المصرفية و اعتماد الممارسة السليمة و أحسن مثال مصرف "**باركليز**" البريطاني الذي اشترى "**ليمان برادرز**" رابع أكبر مؤسسة مالية في الولايات المتحدة بعد إفلاس الأخيرة و بنك "**أوف أمريكا**" الذي قام بشراء عملاق الاستثمارات الأمريكية "**ميرل لينش**" بمبلغ 50 مليار دولار.

♦ التركيز على وظيفة الدولة و ضرورة تدخلها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة و ضبط السلوك الاقتصادي للأفراد.

♦ مراعاة نظام الأولويات في القضايا الاقتصادية على وفق ترتيب الأولويات الجماعية، فيتم الإنتاج و الاستهلاك و التبادل و الاستثمار....الخ،حسب أهميتها في إشباع حاجات الأفراد و المجتمع، فيبدأ بالضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات، و العمل على التوازن بين هذه المستويات الثلاثة.

♦ إحلال سياسة نقدية عالمية، قوامها منع الفائدة و الاكتناز، و تصحيح وظيفة النقود بالنظر إليها على أنها وسيلة للتداول، و ثمن السلع و الخدمات، و ليست هدفا أو سلعة.

♦ العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة كالزراعة و الصناعة و التجارة و الخدمات و الاهتمام بالعقود المنظمة لهذه القطاعات كالتصنيع، و الإجارة و الشركات....الخ،و التركيز على قاعدة توسيع الملكية من خلال استعمال وسائل عدة من شأنها علاج مشكلتي الفقر و البطالة.

♦ تشريعات التكافل الاجتماعي و الاقتصادي المختلفة كالتشريعات المهتمة بالمساعدة الاسعافية العاجلة وحقوق الأقارب و الجوار و الضيافة و النفقات.

♦ إعطاء الدولة دورها في القيام بوظائفها الاجتماعية و الاقتصادية من خلال الاهتمام بالتنمية المستدامة ومحاربة الربا و الاحتكار و الاكتناز، و اعتماد نظام عادل لتوزيع الثروات و مراقبة الأسعار في السوق و التسعير عند الحاجة.

- إعادة النظر في توزيع الدخل على المستوى العالمي و الدولي لصالح العمل و الأجر، و الحفاظ على مناصب الشغل و تحسين ظروف المعيشة و الحياة، و الدفاع عن نظام الحماية الاجتماعية و التقاعد.
- كسر منطق مالية السوق و الريع و العودة لمنطق الإنتاج و ذلك بفرض رقابة على حركة رؤوس الأموال والمضاربات المالية و فرض رسوم عليها، و إعادة توجيه رأس المال للإنتاج المنشئ للثروة و الشغل.

فلا يمكن أن تتحقق أي انطلاقة من دون تطوير طاقات إنتاج البلدان النامية و العربية و أساسا الصناعية منها، فالإنتاج هو وحده المحرك للنمو و المنشئ للشغل.

المبحث الرابع:مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

يعتقد الكثير من الاقتصاديين والسياسيين إن أهم عقبة تواجه التنمية الاقتصادية تتمثل في مشكل تمويل الاستثمار، ومن هذا الجانب فان المجتمع الدولي قد اخذ بعين الاعتبار ضرورة توفير الغطاء المالي للبرامج التنموية و البحث عن مصادر للتمويل سواء كان ذلك على المستوى المحلي وبالموارد الداخلية أو على المستوى الدولي.

المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلية:

يقصد بالموارد الداخلية جميع الموارد الاقتصادية طبيعية، بشرية، مالية. المتوفرة داخل الاقتصاد الوطني على شكل مدخرات، و يقوم المجتمع بمختلف أقسامه سواء كان عائلات أو قطاع الأعمال (عام – خاص)، أو القطاع الحكومي بتكوين الثروة واستهلاكها، والفرق بين كل قطاع و نفقاته يمثل فائض في الموارد المالية يتحول إلى ادخار، يستعمل في تمويل النشاط الاقتصادي و من ثمة الاستثمار والتنمية بصفة عامة و يشتمل:

أولا:مدخرات القطاع العائلي:من وجهة نظر اقتصادية فان مدخرات القطاع العائلي تتمثل في الفرق بين الدخل المتاح (أي الدخل بعد طرح كل الضرائب والرسوم المحتملة منه) و الاستهلاك الذي يقوم به هذا القطاع، كما يمكن تعريف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يقرر الأفراد تأجيل استهلاكه إلى وقت لاحق، و تقرير استغلاله من جديد في تمويل الدورة الاقتصادية بمختلف الأشكال الممكنة.

الادخار العائلي يلعب دورا كبيرا في تمويل التنمية (استثمار) و يتولد الادخار في هذا القطاع في مجموعة من المصادر نوفرها فيما يلي:[1]

- ✓ المدخرات التعاقدية كاقتصاد التامين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشأها الفئات و المؤسسات.
- ✓ الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد و الذين يحتفظون بها بشكل ودائع في صناديق التوفير أو البنوك سواء كانت حسابات آجلة أو جارية.
- ✓ الاستثمار المباشر في اقتصاد الأراضي والمزارع، المتاجر و المساكن، والتي تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الاستثمار الادخار.
- ✓ سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية**" مطبعة سامي، مصر، بدون طبعة، 2003 ،ص 76. 76.

و يتأثر حجم ادخارات هذا القطاع في مجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

1- حجم الدخل: يعتبر الدخل المتاح من أهم العوامل المحددة للادخار سواء في الدول النامية و المتقدمة، إلا أن أغلبية دخول السكان في الدول النامية منخفضة و توجد للاتفاق على مستلزمات الحياة، الضرورية، وبالتالي فإنه كلما زاد الدخل زاد الادخار والعكس صحيح.

2- درجة تركيز توزيع الدخل: و يتحدد ميل الادخار بحجم الدخل فقط، و لكن بمركز الفرد الوظيفي في المجتمع ومدى حساسية هذه الوظيفة لسن الأجور، ففي الدول المتقدمة نجد الدخول مرتفعة منحصرة على فئة قليلة فقط و قد دلت التجارب على أن عدالة توزيع الدخل تدفع بالنمو الاقتصادي إلى الأمام بينما العكس يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وبطئ النمو.

3- سعر الفائدة: و يتناسب طردا مع حجم الادخار وكلما كان سعر الفائدة مرتفع زاد الادخار والعكس صحيح.

4- درجة التضخم: كلما ارتفعت مستويات الأسعار ازداد حجم الدخل النقدي المخصص للاستهلاك، و هذا راجع لتدهور الثقة بالنقود حيث يحاول الأفراد التخلص بشتى الطرق من أرصدتهم النقدية.

5- مدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية: كلما كانت هذه المؤسسات منتشرة كلما شجعت الأفراد على إيداع مدخراتهم المالية.

6-الثقافة المالية لأفراد المجتمع: تعزز الثقافة المالية ثقة الأفراد بالبنوك حيث أنها تحول فكرتهم حول الادخار إلى الاكتناز في البيوت إلى للايداع لدى البنوك.

ثانيا:مدخرات قطاع الأعمال:

يعتبر قطاع الأعمال احد القطاعات المنتجة للثروة والمشكلة للادخار، سواء كان هذا القطاع خاصا أو عموميا،و تنقسم مدخرات هذا القطاع أي جزأين:

1- ادخار قطاع الأعمال الخاص: تعتبر ادخارات هذا القطاع مصدر مهم في الدول المتقدمة في حين نجده في الدول النامية. [1]

لا يقوم بدور مهم في تمويل التنمية، وذلك لان الطبيعة الرأسمالية الصناعية في هذه الدول لا تتمتع بصفات وسلوك تجعل منها طبقة ذات اتجاهات إنتاجية، بالإضافة إلى قلة الحافز على مشروعات الأفراد و هذا راجع لمجموعة من الاعتبارات منها:

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي اللبني، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية مصر 2003، ص 240-241.

- من اجل تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار و التداول المالي يجب أن تكون هناك سوق مالية نشطة و هو الشرط الذي لا يتوفر في الدول المتخلفة التي تفتقر السوق مالية منتظمة.
- عادة لا يغامر الخواص بالقيام بنشاطات استثمارية غير مربحة لان من طبيعة الرأسمالي جبان.
- يستعمل القطاع الخاص مدخراته في التمويل الذاتي في أنشطة تبتعد عن ميادين تنموية حقيقية.
- في كثير من الأحيان هناك تجاهل مقصود من القطاع الخاص في التمويل والقيام باستثمارات تنموية حتى لا يصل هذا القطاع إلى تكوين احتكارات كبيرة مما يؤدي إلى إضرار بالاقتصاد الوطني.

2- ادخارات القطاع الأعمال العام: تتمثل ادخارات هذا القطاع في أرباحه الناتجة عن المشروعات التي يمتلكها القطاع و هي عبارة عن فرق بين تنمي السلع المنتجة و تكاليف إنتاجها، غير أن ادخارات القطاع العام هي الأخرى تعاني من تضاؤل في مقدارها بسبب فشل سياسة التخطيط التي تنتابها بعض الدول النامية، هذا و توجد عوامل تحدد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام تتمثل في:[1]

- السياسة السريعة للمنتجات إذ أنها كثيرا ما لا تخضع لاعتبارات تكاليف السوق و تحدد باعتبارات اجتماعية أو سياسية أي أن أسعار السلع تكون مدعمة في صالح المستهلك.
- كثيرا ما تفرض الدولة على شركات القطاع العام عمالة زائدة، بتشكيل خريجي المعاهد و الجامعات و الإسهام في حل مشكلة البطالة، هذا بالإضافة إلى تحديث الأجور دون ربطها بالكفاءة الإنتاجية و دون النظر حتى إلى نتائج الأعمال.
- الاستثمار في المجال التنموي "كمنشاة القاعدية" يتميز بفوائد مردودية داخلية حقيقية.
- انخفاض مستويات الأداء في شركات قطاع الأعمال العام.

و في الأخير نشير إلى عدم كفاية ادخارات طوعية وصعوبة التنبؤ بإمكانية تعبئتها وفق ما تقتضيه حاجة الوحدات الاقتصادية المختلفة من الاستثمارات، الأمر الذي يدعو السلطات العامة اللجوء إلى مصدر آخر للادخارات هي للادخارات الإجبارية.

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي،**التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها ،سياساتها** ،مرجع سبق ذكره،ص 249.

3- الادخارات الإجبارية: وهي الادخارات التي لا تقبل عليها الأفراد و المؤسسات طواعية، و إنما تنقطع من الدخول بطريقة الإلزامية.

أ- الادخارات الحكومية: يتمثل الادخـــار الحكومي في فائض الميزانية العموميـــة و هذا الأخير يتشكل من جانب النفقات العمومية وهي مبالغ مالية تدفعها الدول مقابل استهلاكياتها واستثماراتها ذات المنفعة العامـــة والإعانات المعتمدة من طرفها، والجانب الآخر تتمثل في إيرادات العمومية التي تأتي من الضـــرائب والرســـوم المقبوضة ومصادر قطاع الأعمال العمومي و إيرادات الدومين والديون سواء كانت داخلية أو خارجية.

و يمكن أن تعرف ميزانية الدولة ثلاث وضعيات مختلفة وهي:

-**الحالة الأولى:**وضعية التوازن أي أن إيراداتها تغطى بضبط نفقاتها.

- **الحالة الثانية:**وضعية العجز أي أن نفقاتها اكبر من إيراداتها مما يؤدي إلى تمويـــل ســـلعي لها"تمويـــل تضخمي".
- **الحالة الثالثة:** وضعية الفائض إلي أن إيرادات الدولة اكبر من نفقاتها، مما يؤدي إلى تكوين رصيد مالي يشكل ادخار حكومي، يستعمل هذا الرصيد في تسطير برامج تنموية طموحة أو التقليل من الديون السابقة أو الجمع بين الاستعمالين.[1]

ب- الادخارات الجماعية:[2] هي الادخارات التي تنقطع بدخول بعض الجماعات بطريقـــة إجباريـــة طبقـــا لتشريعات معينة، و مثل أرصدة صناديق التامين الاجتماعية بأنواعها المختلفة وهي خاصة بالعاملين بالجهـــاز الإداري للدولة والهيئات العامة وبالوحدات الاقتصادية التابعة لها، حيث تقدم هذه الأموال إلى الهيئات المختلفة التي تحتاج إليها في شكل استثمارات.

و تختلف هته الادخارات عن باقي الادخارات الإجبارية إلا أن الأفراد المساهمين في تكوينها سيحصـــلون على مزايا مباشرة مثل الخدمات الصحيـــة، و التعويضات والمعاشات وهو ما جعلها تحظى بقبول الأفراد.

4- سوق المال وسوق النقد الداخلي: يعتبر سوق المال وسوق النقد من المؤسسات التمويلية، المنتجة لـــراس المال و المشكلة للادخار عن طريق مقابلة الاحتياجات التمويلية، فتحصل المؤسسات و الشركات و الأفـــراد عـــلى احتياجاتهـــم التمويلية و المتوسطة و الطويلة عن طريق سوق المال في صورة إصدار سندات وعقـــود قروض، وتقوم بهذه المهمة البنوك المتخصصة بأشكالها المختلقة وبنوك الأعمال والاستثمار والمؤسسات وهيئات

[1] عرفات تقي الحسين "**التمويل الدولي**" دار مجدلاوي للنشر،عمان بدون طبعة سنة 1999 ص 49

[2] عرفات تقي الحسين "**التمويل الدولي**" مرجع نفسه، ص 49

التامين والادخار و يتم هذا في حالات عديدة في التعاون مع البنوك التجارية التي يعهد إليها بإشـــراف علـــى إصدار سندات تسويقها، أما القروض و تسهيلات قصيرة الأجل فتتم عن طريق سوق النقد[1] .

و من خلال ما سبق يمكن عرض مصادر التمويل الداخلي في الشكل البـــياني آلاتي:

الشكل 1-02: مصادر التمويل المحلي.

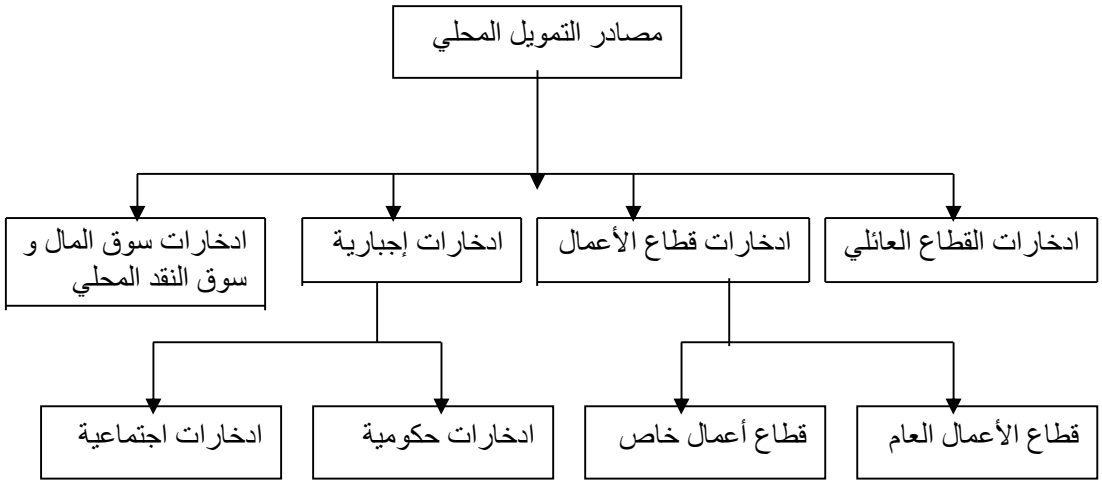

المصـــــدر:من إعداد الطالب.

و رغم تنوع المصادر المحلية للتمويل، تعد غير كافية ولا تلبي احتياجات عملية التنمية بل في كثير من الحالات لا تفي حتى الاحتياجات الضرورية للبلد مما تضطر للبحث مجددا عن مصادر جديدة للتمويل، و لكن في هذه المرة ليس على المستوى المحلي بل على المستوى الدولي.

المطلب الثاني:مصادر التمويل الخارجي:

نتيجة لعدم كفاية المصادر الداخلية في تمويل التنمية الاقتصادية، تنشا الحاجة لمصادر خارجة فتقـــوم الدول النامية بالبحث عن هذه المصادر و المفاضلة بينها، محاولة الحصول على اقل تكلفة و أفضـــل عـــرض يتناسب مع اقتصادها. [2]

و يقصد بالمصادر الخارجية جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة خارج الاقتصاد المحلي تجلب على شكل نفقات مالية بهدف تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية و يمكن أن نوجز هذه المصادر فيما يلي:

[1] محمد علي اليني و محمد عبد العزيز عجيمة"**التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها ،سياساتها** مرجع سبق ذكره " ص 263-264.

[2] فضيلة جنوحات/ز/حريتي، **إشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006،ص82.

أولا:المعونات الأجنبية: تقدم المعونات من الدول المتقدمة والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تقوم الدول المستفيدة بتوجيه هذه المعونات وفقا لشروط الجهة المانحة، و تخصصها لقطاعات معينة دون غيرها والجدير بالذكر أن هذه المعونات ما هي إلا حصيلة دوافع تسعى الجهة المانحة لتحقيقها. [1]

و تطلب هذه المعونات الأجنبية لسد النقص في الموارد المحلية وتنقسم هذه المعونات إلى قسمين:

1- منح لا ترد: و تعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية وذلك لأنها لا ترد إلى الجهة المانحة و لا تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدول المستفيدة، و قد تكون هذه المنح في صورة نقدية لعملة الجهة المانحة، أو في صورة عينية في شكل معونات سلعية. و تلعب هذه المنح دورا هاما في مساعدة كل الدول في إسهامها في توفير بعض الخدمات الأساسية: كالتعليم، الصحة، وإدخال أساليب الصناعة والإدارة الملائمة[2].

2- قروض ميسرة:و يقصد بالقروض الميسرة تلك القروض التي تكون فيها معدلات الفائدة ومدة استرجاعها ميسرة و بسيطة، هذا و يغلب عليها طابع المساعدة و تقديم توجيهات أكثر من طابع الربحية.

و يمكن تقسيم القروض الميسرة من حيث مصدرها إلى قرض ميسرة ثنائية و هي القروض التي تعقدها الدولة المانحة مع الدولة المستفيدة بشكل رسمي، وعادة ما تطلب الدولة المستفيدة هذه القروض لدوافع اقتصادية واجتماعية.

و قروض المنظمات الدولية، إذ أصبح للمؤسسات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، كما أصبحت تكرس نفسها لتمويل مشاريع الطاقة، و اختيار أفضل المشاريع في ميادين التعدين و الزراعة والعمل على استخدام المواد النادرة بأفضل السبل و لأحسن استخدامات في الدول النامية[3].

ثانيا:القروض الأجنبية: تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الأعظم من إجمالي النفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية، ونقصد بها المبالغ التي تحصل عليها الدول من طريق اللجوء إلى ممولين خارجيين كدول أو مؤسسات أجنبية، حيث يتعهد الطرف المدين برد مبلغ القرض خلال فترة محددة و متفق عليها، بالإضافة إلى دفع فوائد وفقا لشروط العقد. و تكون على شكل قروض حكومية ثنائية، أو قروض خاصة[4].

1- القروض الحكومية الثنائية: وهي تلك القروض التي تمنحها الحكومة الأجنبية على أسس تجارية بغض النظر عما كانت الجهة المعترضة حكومة الدولة أو احد أشخاصها المعنوية العامة أو الخاصة و تقدم القروض الحكومية الثنائية في احد الصور التالية:

---

[1] هزاع مفلح، **التمويل الدولي**، الكتب و المطبوعات الجامعية،سوريا،2007،ص41.

[2] محمد عبد العزيز عجمية **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها ،سياساتها** مرجع سبق ذكره ص 285

[3] أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم عنابة،2008،ص40.

[4]حامد عبد المجيد دراز،سميرة أيوب إبراهيم ، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر،2003، ،ص368.

- تشترط الدولة المقرضة على الدولة المقترضة إنفاق القروض على احتياجات التنمية الاقتصادية بأسواقها الداخلية، و إن لم تكن هذه الاحتياجات متوفرة في سوقها يمكنها حينئذ اللجوء إلى الأسواق الخارجية.
-تخصص القروض لتنفيذ مشروع معين، تقوم الدولة المقرضة بتزويد الدولة المقترضة بمعدلات لإقامة هذا المشروع.

2- القروض الخاصة: تأتي في شكل اكتتاب للصكوك الصادرة عن هيئات أجنبية خاصة سواء عن طريق سندات تحمل فوائد ثابتة أو أسهم.

و الأشكال التي تأخذها القروض الخاصة هي:
- تسهيلات للموردين و بسميها البعض بقروض الصادرات، و من أهم خصائصها أنها تعقد لفترات متوسطة الأجل لا تزيد في اغلب الأحيان عن 05 سنوات، كما تحدد سعرا لفائدة عليها حسب السعر السائد في الأسواق العالمية.
- أسواق المال الدولية، والتي تتمثل في مجموعة المؤسسات الدولية التي تمثل دور الوساطة المالية بين طالبوا الأموال وعارضوها على مستوى الدول.

ثالثا:الاستثمارات الأجنبية:

يحتل الاستثمار الأجنبي مكانة واضحة وفعالة في اقتصاديات الدول النامية، إذ يعتبر من مصادر التمويل التي تلجأ إليها هذه الدول لسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها، و من وجهة نظر تاريخية، ضل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات و الدول، و قد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات لسببين هما:[1]

- النمو المتسارع و المتزايد في تدفق الاستثمارات الأجنبية خلال الثمانينات من القرن الماضي (1980-1990- 2000-2010)و حتى الآن.
- الإمكانيات التي وفرها الاستثمار الأجنبي للدول النامية، و خاصة في نقل الموارد المالية و التكنولوجية و البشرية.

و تنقسم الاستثمارات الأجنبية إلى شكلين رئيسيين: الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

[1] -علي عباس، **ادارة الأعمال الدولية**، دار مكتبة الحامد، عمان، بدون طبعة، 2003، ص133.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر: [1]

و هي الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها، أو لهم نصيب فيها، مما يبرر لهم حق الإدارة، و غالبا ما يتوجه إلى الزراعة و الصناعة و المناجم و بعض الأنشطة الإنتاجية، و تشير الإحصائيات الدولية إلى النمو المتسارع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* المتدفق إلى الأقطار العربية 96 مليار دولار سنة 2008.

حيث استحوذت كل من السعودية و الإمارات على 54%من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول العربية،وتأتي مصر في المقام الثاني بحصة 9.8% أما الجزائر،المغرب،تونس،فتصل حصة كل منها بحدود 01%. [2]

2-الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يتم هذا الاستثمار عن طريق قيام شخص أو منظمة من دولة ما شراء أسهم و سندات تابعة لمشروعات أجنبية. [3]

و صلت هذه المشروعات إلى أقصى الأرباح دون أن يترتب عليها إشراف مباشر أو اتخاذ قرارات من لدن هؤلاء الأجانب[4]،هذا و قد اتجهت الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية خلال النصف الثاني من العقد المنصرم، و أصبحت أكثر أهمية كسياسة المشاريع المشتركة و اتفاقيات التراخيص و عقود تسليم المفاتيح.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها، سياساتها** مرجع سبق ذكره، ص209.

[2] بلقاسم العباس، **الاستثمارات العربية البينية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية،العدد88 ديسمبر2009 ،المعهد العربي للتخطيط،الكويت.

[3] طاهر عطية مرسي، **إدارة الأعمال الدولية**، دار النهضة العربية، مصر الطبعة الأولى، 2000، ص 129.

[4] عرفات تقي الحسني، **التمويل الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 58.

و يمكن إيجاز مصادر التمويل الخارجي في الشكل البياني الآتي:

الشكل 1-03: مصادر التمويل الخارجي.

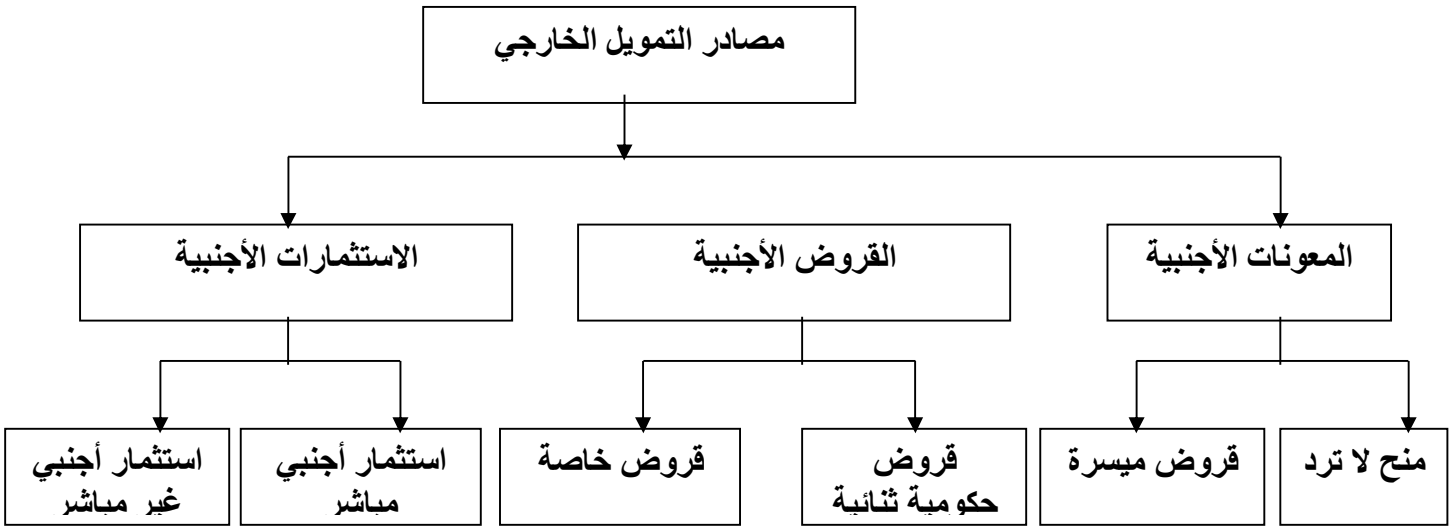

المصدر:من إعداد الطالب.

و من خلال العرض السابق، نستنتج أن تمويل التنمية الاقتصادية يعد حاجة جوهرية لوجود استمرارية أي اقتصاد و يتطلب توفير احتياجات عديدة بالقدر الكافي للوصول إلى مستوى ملائم للنمو الاقتصادي على المستوى المحلي، سواء كان في القطاع العائلي أو الأعمال أو الحكومي.

غير أن الدول النامية تعاني من مشكلة هذه المدخرات التي لا تسمح لها حتى بتحقيق معدل بسيط للنمو، لذا يضطر إلى الاستعانة برأس المال الأجنبي لسد النقص، و هكذا فإن البحث عن هذه الموارد هو أهم التحديات التي تجابه البلدان النامية حتى لا تقع في نتائج معاكسة للأهداف المرسومة من قبل و المرجوة التحقيق.

خلاصة الفصل:

إن التنمية الاقتصادية زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان توازن هذا النمو و تواصله لفترة طويلة من الزمن من أجل تلبية حاجات الأفراد و تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية،لها مجموعة من المميزات تتمثل في الشمولية ،زيادة مستمرة في متوسط الدخل و لفترات زمنية طويلة،توزيع الدخل بطريقة عادلة،ثم وجود تحسن في نوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد مما ينتج عنه تغير في هيكل الانتاج.

تشترك الدول النامية عامة و دول شمال افريقيا خاصة في مجموعة من الخصائص نذكر منها:

*انخفاض مستوى المعيشة.

*انخفاض مستويات الانتاج.

*نمو سكاني مرتفع.

*اعتماد الاقتصاديات الوطنية على الثروات الباطنية .

كما أن التنمية الاقتصادية تتطلب توفر مجموعة من العوامل يكمل بعضها البعض ،نذكر منها:

*توفر رؤوس الأموال.

*توفر التكنولوجيا.

*توفر الموارد البشرية (العنصر البشري).

هذه الأخيرة ازدادت أهميته في التنمية الاقتصادية .

الفصل الثاني:رأس المال البشري محرك التنمية البشرية.

لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين"20"،سيادة اقتصاديات المعرفة على المستوى العالمي،و أصبح طريق الاندماج الإيجابي في الاقتصاديات المتقدمة رهنا بما يمكن إحرازه و تحقيقه في مجال التنمية البشرية من تعليم و صحة وحقوق سياسية واجتماعية، وقبل كل ذلك زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي ونظرا لأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، لذا فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تملكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة، وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفعالية، وما تجربة دول جنوب شرق آسيا من بعيد، فتلك الأمم التي قطعت على نفسها التزامات هامة اتجاه تجميع رأس المال البشري و تحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية، ثم توجيهها إلى استثمارات عالية كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها و نموها يكمن في عقول أبنائها و سواعدهم، فكان ثمار ذلك أن حققت اقتصاديات تلك البلدان معدلات متسارعة من النمو و أصبحت مثلا يقتدي به لمن أراد أن يلتحق بركب التقدم و التطور.

لذا يعتبر موضوع التنمية البشرية من المواضيع الهامة التي ما تزال تشغل اهتمام الكثير من المفكرين و الباحثين و القادة السياسيين لكثير من الدول خاصة النامية منها، و ذلك لأهمية هذه العملية في إحداث التطور و تحقيق الانتقال النوعي و الكمي لمجتمع من حالة سيئة إلى حسنة، و هذا الانتقال لا يمكن إحداثه بواسطة موارد بشرية تعاني من سوء التغذية و الأمراض الفتاكة، أو تفتقر إلى الكفاءة العلمية و المعرفة و الخبرات اللازمة، و تبرز أهمية التنمية من كون العنصر البشري هو الوسيلة و الغاية في عملية التنمية في نفس الوقت.

و قد خصصنا هذا الفصل للتكلم عن رأس المال البشري من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم رأس المال البشري.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار في راس المال البشري.

المبحث الثالث:إدارة رأس المال البشري كأداة للتنمية البشرية.

المبحث الأول:رأس المال البشري.

من المفاهيم التي كثر الحديث عنها،مفهوم رأس المال البشري و الذي يعتبر من المفاهيم التي لاقت رواجا كبيرا و اهتماما من طرف الباحثين و المفكرين الاقتصاديين في مختلف دول العالم،و الذين ربطوا تحقق النمو و التنمية الاقتصادية و البشرية بمدى اهتمام الدولة بهذا المفهوم و إعطائه مكانته الصحيحة و اللائقة به.

المطلب الأول: مفهوم رأس المال البشري و مكوناته.

إن مفهوم الرأس مال البشري يشير إلى النظرية التي وضعها "**GARY BEKER**" في منتصف الستينات من القرن الماضي، و كانت الانطلاقة من الأبحاث التي درست أسباب النمو القوي المحقق خلال ما يعرف بالثلاثينات المجيدة " **LES TRENES GLORIEUSES** "، حيث أرجعت نسبة كبيرة من النجاحات المحققة في تلك الحقبة إلى التقدم التقني الحاصل آنذاك ، و لكن أيضا إلى تراكم المهارات الجماعية و الفردية.

فالرأسمال البشري يشير إلى مجموع المعارف و المهارات و الخبرات و كل القدرات التي تمكن من زيادة إنتاجية العامل لدى فرد أو جماعة عمل معينة،[1]كما أوضح "**شولتز**"– من رواد نظرية رأس المال البشري – أهمية رأس المال البشري و التي قد تفوق أهمية رأس المال المادي في تحقيق معدلات أسرع للنمو ،[2] و نظرية الرأسمال البشري تقوم على فرضية أن الفرد يقوم بالاستثمار في هذا الرأسمال و تراكمه من أجل الحصول على إيرادات في شكل أجور إضافية، و تراكم هذا الرأسمال يكون من خلال عمليات التكوين الأساسي و التكوين المستمر، و أيضا من خلال التربية الأسرية أو المهارات المكتسبة في العمل،[3] و يتطلب إحداث ذلك التراكم تكاليف مباشرة متمثلة في تكاليف الدراسة و الإيواء و النقل... الخ، و تكاليف غير مباشرة متمثلة أساسا في تكاليف الفرصة أو الأجر الذي كان من المفروض أن يتقاضاه الفرد لو عمل خلال تلك الفترة ، و يهدف الاستثمار في الرأسمال البشري إلى الحصول على مداخيل أكبر من التكاليف التي يتطلبها ، و يقوم به إما الفرد ذاته (التكوين الأساسي ، الخبرات ، و التكوين خارج المهنة التي يؤديها الفرد) أو تقوم به المؤسسة (من خلال التكوين المستمر) .

---

[1] الملتقى الدولي حول **التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية** ، جامعة ورقلة،2004،ص205.

[2] د.راوية حسن،**مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001-2002،ص64.

[3] الملتقى الدولي **التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية** ،مرجع سبق ذكره،ص205

و بالرغم من تركيز دراسات **شولتز** في مجال الاستثمار البشري على التعليم ، إلا أن الكثير من المفاهيم المطبقة في مجال التعليم يمكن تطبيقها على المجالات الأخرى من الاستثمار البشري و خاصة في مجال التدريب ، و قد حدد **شولتز** نوعين من الموارد التي تدخل في التعليم و هي: [4]

1. الإيرادات الضائعة للفرد و التي يمكن الحصول عليها لو أنه لم يلتحق بالتعليم.
2. الموارد اللازمة لإتمام عملية التعليم ، و قد أشار **شولتز** إلى أن هيكل الأجور و المرتبات يحدد على المدى الطويل من الاستثمار في التعليم و التدريب و الصحة و أيضا البحث عن معلومات لفرص عمل أخرى.

أما "**بيكر**" فقد اهتم بدراسة بعض المتغيرات المحدد و المحفزة للاستثمار في رأس المال البشري و من أمثلة هذه المتغيرات العمر المتوقع للفرد ، الاختلاف في الأجور درجة الخطر ، السيولة ، المعرفة ، و يقدم تحليل الاستثمار البشري تفسيرا موحدا لعدد كبير من الظواهر التطبيقية مثل شكل العلاقة بين العمر والإيرادات ، و توزيع الإيرادات فتؤدي معظم الاستثمارات في رأس المال البشري إلى زيادة الإيرادات و لكن في عمر وتقدم نسبيا ، لأن العائد المحقق من الاستثمار يعد جزءا من الإيرادات ، و تنخفض هذه الاستثمارات في المدى القصير ، لأن التكلفة تضخم من الإيرادات في ذلك الوقت .[5]

و منه يمكن الوصول إلى نظرية شاملة و موحدة تساعدنا في تفسير ظواهر عديدة مختلفة مثل شكل الإيرادات، و تأثير التخصص على مستوى مهارة الفرد، و هنا يجب التفريق بين: التدريب العام و التدريب المتخصص.[6]

كما حاول "**مينسر**" قياس التكلفة و المنفعة الاقتصادية المترتبة على الاستثمار في التعليم و التدريب، ويعرف مهتا" **MAHTA**" رأس المال البشري على أنه "مجموعة المعارف و المهارات و قدرات الناس القاطنين في دولة ما".[7]

و في الأخير فإن الكفاءات المتحصل عليها في النهاية قد تكون عامة(يتم استعمالها في أية مؤسسة)أو خاصة تؤدي إل إحداث تأهيل خاص" **QUALIFICATION SBECIFIQUE**"أي مجموع القدرات التي يتم تنميتها في المؤسسة التي ينتمي إليها الفرد فقط،و العائد المترتب عن ذلك يكون في شكلين:إما في شكل زيادة في الأجر بالنسبة للفرد،أو زيادة في إنتاجية العمل بالنسبة للمؤسسة.[8]

---

[4] عماد الدين المصبح، **رأس المال البشري في سورية، قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري**، ندوة الاقتصاد السوري، رؤيا شبابية، 2004،ص 4.

[5] سعدي علي العتري،احمد علي صالح،**إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال**،الطبعة العربية ،الأردن،2009،ص158.

[6] الملتقى الدولي حول **التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية** ، مرجع سبق ذكره،ص8.

[7] عبد الله زاهي الرشيدان، **في اقتصاديات التعليم**، دار وائل للنشر عمان الأردن الطبعة الثانية 2005 ص82.

[8] الملتقى الدولي حول ، **التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية** مرجع سبق ذكره،ص205.

المطلب الثاني: نظرية رأس المال البشري لشولتز و الأبحاث المكملة لها.

رغم أن نظرية الاستثمار البشري لم تتبلور كنظرية إلا بأبحاث **شولتز** ، و أن فكرة تقييم الأفراد كأصول بشرية لم تلق الانتشار الواسع إلا بظهور هذه النظرية، إلا أن الجذور الحقيقية لهذه المفاهيم ترجع إلى القرن الثامن عشر"ق 18"، فقد وجدت عدة محاولات في هذه الفترة هدفت إلى: [9]

1. جذب الانتباه إلى أهمية العنصر البشري.
2. تحديد ماهية رأس المال البشري و إدخال الفرد كأحد مكوناته، و التركيز على الاستثمار البشري لتحسين مهارات و إنتاجية الفرد.
3. تقدير قيمة رأس المال البشري لتحديد الأهمية الاقتصادية لمخزون الموارد البشرية و لتحديد القيمة الاقتصادية للأفراد بالنسبة للمجتمع.
4. إدخال مفهوم الخسارة في رأس المال البشري الناتجة عن الموت أو العجز أثناء الحروب و الذي يقلل من مخزون الثروة القومية.
5. تحديد الربحية الاقتصادية لرأس المال البشري و الناتجة عن هجرة العمالة، و الاستثمار في مجال الصحة و التعليم و التدريب و فيما يلي عرض لتطور نظرية الاستثمار البشري.

أولا:نظرية شولتز"SCHULTZ": يعتبر **شولتز** من رواد نظرية رأس المال البشري التي تحددت ملامحها بوضوح في الستينات [10]،حيث يرى شولتز أن حقيقة التنمية الاقتصادية يكون بصفة كبيرة عن طرق الاستثمار في رأس المال البشري، و لقد أشار إلى أن مهارات و معرفة الفرد شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه، لأن هذا النوع من الاستثمارات حسب شولتز قد حقق معدلات أسرع للنمو في المجتمعات الغربية عما حققه الاستثمار في رأس المال المادي، و من هنا فهو يرى أن نمو رأس المال البشري يمكن أن يكون من أهم السمات المميزة للنظام الاقتصادي .

و قد بنى **شولتز** مفهومه لرأس المال البشري على ثلاثة فرضيات أساسية هي :[11]

- إن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية، يرجع أساسا إلى المخزون المتراكم لرأس المال البشري.
- يمكن تفسير الاختلافات في الإيرادات وفقا للاختلاف في مقدار رأس المال البشري المستثمر في الأفراد.

---

[9] د.راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية** مرجع سبق ذكره،ص65.

[10] إيمان محمد فؤاد محمد،**تكوين راس المال البشري: التنمية البشرية في مصر**،المؤتمر العلمي 22 للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع،القاهرة،2000،ص01.

[11] د.راوية حسن **مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية** ،مرجع سبق ذكره،ص66.

- يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال التقليدي.

لقد بدأ **شولتز** أبحاثه الأولى للاستثمار البشري على الإنتاجية في مجال الزراعة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية فقد لاحظ أن الاستثمار المستمر في الأفراد ، و في تعليمهم من خلال منح دراسية للمزارعين هو الذي حقق القفزة في الإنتاجية الزراعية، على غرار العوامل الأخرى كذلك مثل : خصوبة الأرض الزراعية، توافر مياه الري، توافر الأساليب الفنية الزراعية ...الخ. و قد ركز شولتز اهتمامه على عملية التعليم باعتبارها استثمار لازم لتنمية الموارد البشرية، و بأنها شكل من أشكال رأس المال و من ثم أطلق عل التعليم إسم **رأس المال البشري** طالما أنه يصبح جزءا من الفرد الذي يتلقاه ،[12]و من وجهة نظر شولتز فانه من الضروري دراسة كلا من التكاليف و الإيرادات المرتبطة بعملية التعليم، فبالنسبة للإيرادات فهي تمثل أهمية خاصة و يرجعها إلى:

- ♦ أهمية الإيرادات الضائعة بالنسبة للطالب أثناء فترة التعليم.
- ♦ تجاهل الباحثين لهذه الإيرادات الضائعة.

أما بالنسبة لتكلفة الخدمات التعليمية التي تقدمها المدرسة فهي عبارة عن تقديرات لقيمة ممتلكات المدرسة المستخدمة في التعليم إلى جانب المصاريف الجارية للمرتبات، الأجور و المواد المستخدمة في عملية التعليم.

يرى **شولتز** كذلك أن أكبر خطا أو قصور في الطريقة التي تم التعامل بها مع رأس المال في التحليل الاقتصادي هي إلغاء رأس المال البشري من هذا التحليل، فالغرض من التعليم حسب بعض الباحثين هو غرض ثقافي و ليس اقتصادي، فالتعليم في رأيهم ينمي الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين و مسؤولين من خلال إعطائهم فرصة للحصول على فهم القيم التي يؤمنون بها. [13]

و يرى شولتز أن الاعتراف بالغرض الاقتصادي للتعليم لا ينفي الغرض الثقافي له، فإلى جانب تحقيق الأهداف الثقافية هناك بعض أنواع التعليم التي يمكن أن تحسن من طاقات و قدرات الأفراد اللازمة لأداء أعمالهم و إدارة شؤونهم ، و أن مثل هذا التحسن يمكن أن يترتب عليه زيادة في الدخل القومي و خلاصة القول فإنه يمكن اعتبار كل من الآثار الثقافية و الاقتصادية نواتج مشتركة لعملية التعليم ، و يعني هذا وفقا **لشولتز** أن الإسهامات الثقافية للتعليم تؤخذ كمعطيات يبدأ بعدها تحديد ما إذا كانت هناك بعض المنافع الاقتصادية للتعليم و التي يمكن اعتبارها رأس مال يتم تحديده و تقديره.

---

[12] راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 66-67.

[13] شريفي ابراهيم، **دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1964-2010** ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 08 ،2012،ص 35..

ثانيا:الأبحاث المكملة لنظرية رأس المال البشري.

- **إسهامات بيكر (GARY BECKER)**:يعد **بيكر** واحدا من أهم الباحثين الذين أدو بإسهاماتهم و أبحاثهم إلى تطوير نظرية رأس المال البشري، حيث بدأ الاهتمام بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري، من تعليم و هجرة و رعاية صحية، مع تركيز محور أبحاثه بصفة خاصة على التدريب،[14] و يعد هذا الأخير من أكثر جوانب الاستثمار البشري فعالية في توضيح تأثير الرأس مال البشري على الإيرادات و العمالة و على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

و في محاولة لتحليل الجانب الاقتصادي للتدريب، فرق بين نوعين من التدريب هما : **التدريب العام** و**التدريب المتخصص** كما تناول دراسة العلاقة بين معدل دوران العمل و تكلفة كل من نوعي التدريب السابقين،أيضا أمكن التمييز بين عدد من الحالات التي يختلف فيها تأثير الاستثمار في التدريب على كل من الأجور و الإنتاجية الحدية .

فبالنسبة **للتدريب العام** فهو ذلك النوع من التدريب الذي يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد في المنظمة التي تقدم له التدريب، و كذلك في أي منظمة أخرى قد يعمل بها،و يعني هذا أن الفرد يمكنه أن يفيد منظمته بنفس المقدار الذي قد يفيد بها المنظمات أخرى المحتمل أن يعمل بها،فالأستاذ المتدرب بمدرسة معينة يمكن استخدام مهاراته المكتسبة من هذا التدريب في أي مدرسة أخرى و كذلك الطبيب، و تقدم المؤسسة مثل هذا النوع من التدريب في حالة عدم اضطرارها لتحمل تكلفته، فيتحمل الفرد المتدرب التكلفة من خلال منحه أجرا منخفضا عن المعدل العادي أثناء فترة التدريب، و يمكن للمؤسسة أن تحقق عائدا من تقديم مثل هذا التدريب إذا زاد الإنتاج الحدي للفرد عن الأجر الممنوح له من قبل المؤسسة. [15]

أما بالنسبة **للتدريب المتخصص** فهو يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد في المؤسسة التي تقدم له التدريب بدرجة أكبر من إنتاجيته الحدية إذا ما عمل بأي منظمة أخرى. فالموارد المنفقة في المؤسسة لتعريف العامل الجديد بعمله، و تقديمه للمؤسسة مثل نوع من الإنفاق على التدريب المتخصص، و تزداد قيمة الفرد المتدرب تدريبا متخصصا بالمنظمة، فتقدم له أجرا عاليا نسبيا و يكون هذا الأجر مستقلا عن الأجر المحتمل أن تقدمه أي منظمة أخرى ، و يرجع هذا إلى أن النوعية المتخصصة من التدريب قد لا تتناسب مع متطلبات و طبيعة العمل في أي منظمة أخرى، أما بالنسبة للعائد المحتمل فإنه يكون عاليا نسبيا نظرا للإنتاجية العالية و المهارات

---

[14] د.راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية** مرجع سبق ذكره، ص 70.

[15] Mahdy Mohammad El-Kassas, **Environment of Human Capital Investment A Field Study on an Egyptien Village,** The 3rd International Scientific Conference on Environment University of the South Valley - Egypt - November 2008,p57**.**

المتخصصة المكتسبة للمتدرب، و ترتبط تكلفة معدل دوران العمل ارتباطا كبيرا بتكلفة التدريب المتخصص، حيث أن هذا الأخير تكلفته مرتفعة، و منه فإن ترك الفرد المتدرب للعمل يزيد من مقدار الخسارة مقارنة بحالة التدريب العام.

كذلك من ناحية أخرى فإن الفرد المتدرب تدريبا متخصصا يكون لديه دافع البقاء للعمل بالمؤسسة، لأنه من الصعب أن يجد مؤسسة أخرى يوظف بها مهاراته المتخصصة المكتسبة، حتى و لو وجد مؤسسة أخرى فإنه لا يتخل عن مؤسسته القديمة إلا إذا كان الأجر عاليا و كذلك ظروف العمل.

إذن فنوع التدريب (عام أو متخصص)، و معدل دوران العمل يؤثران في تحديد مقدار التكلفة المحتملة لتقديم التدريب،وفي تحديد من الذي يتحمل هذه التكلفة(الفرد أم المؤسسة)، و يمكن للمؤسسة أن تواجه الخسارة الناجمة عن ارتفاع معدل دوران العمل بإحدى الطريقتين:[16]

- أن تحصل المنظمة على إنتاج و عائد أكبر من الأفراد الموجودين حاليا، بتعويض الخسارة الناجمة عن ترك بعض الأفراد المتدربين للعمل و يسمى هذا " بالعائد على النجاح ".
- أن تدرك المنظمة مسبقا و جود احتمال لترك بعض الأفراد ممن حصلوا على التدريب للعمل بالمنظمة، و هذا الاحتمال ليس ثابتا و لا محددا، و لكن يرتبط بمستوى الأجور فيها.

و بالتالي يمكن للمنظمة أن تقوم بتخفيض احتمالات الفشل من خلال تقديم أجور أعلى للأفراد بعد حصولهم على التدريب، بدلا من اعتمادها على تعويض الخسارة المترتبة على ترك الفرد للعمل بعائد النجاح.

يتضح من تحليل **بيكر** السابق قيمة إسهاماته في تطوير مفاهيم الاستثمار البشري، فبينما أحدث شولتز انقلابا في المفاهيم الاقتصادية بتقديمه نظرية الاستثمار البشري، نجد أن **بيكر** أوضح بطريق عملية كيفية استخدام هذه المفاهيم النظرية كأداة للتحليل في اقتصاديات الاستثمار في الموارد البشرية، كما حاول **بيكر** أن يدرس علاقة الارتباط بين تكلفة معدل دوران العمل و تأثيره على تكلفة التدريب خاصة التدريب المتخصص.

- **إسهامات مينسر(JACOB MINCER)**:من خلال أبحاثه و دراساته حدد **مينسر** ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها في مجال الاستثمار البشري تمثلت في:[17]
  - تحديد حجم الموارد المخصصة للتدريب.
  - تحديد معدل العائد على الاستثمار في التدريب.
  - تحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة و العائد على التدريب في تفسير بعض خصائص سلوك القوى العاملة.

[16] راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية** مرجع سبق ذكره ،ص 73-74.

[17] سعد علي العنزي، أحمد علي صالح، **إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال**،الطبعة العربية،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان،2009،ص200.

أما فيما يخص تعريف **مينسر** للتدريب فقد اتسع ليشمل كذلك كلا من **التدريب الرسمي** و **غير الرسمي** في مجال العمل و أيضا التعلم بالخبرة، و قد برر ذلك بزيادة و تحسين مهارات و إنتاجية الأفراد عن طريق التدريب الرسمي و غير الرسمي، بالإضافة إلى أن الفرد يحصل على عمل ما نتيجة الخبرة المكتسبة.

و قد قسم **مينسر** تكلفة التدريب إلى نوعين هما:

التكلفة المباشرة و التكلفة غير المباشرة، بحيث تمثل التكلفة المباشرة تكلفة العتاد و الآلات و المواد المستخدمة في التدريب و أجور المتدربين، أما التكلفة غير المباشرة فهي التكلفة غير الملموسة و التي تتمثل في تكلفة الفرصة الضائعة.

و في الأخير فقد توصل **مينسر** إلى عدد من الاستنتاجات فيما يتعلق بدراسة أثر الاستثمار في التدريب على دخل و سلوك الأفراد منها [18]:

- كلما زادت مستويات الفرد التعليمية كلما زادت احتمالات حصوله على مزيد من التدريب في مجال العمل، و كلما زاد أجره.
- كلما زاد معدل دوران العمل و معدل البطالة كلما زادت تكلفة الاستثمار في التدريب.
- كلما زاد الاستثمار في التدريب خاصة التدريب المتخصص كلما زادت احتمالات بقاء الفرد في المنظمة و احتمالات استقرار العاملة.

المطلب الثالث: دور البحث و التطوير في تنمية الكفاءات البشرية

تمثل الكفاءات البشرية رأس مال بشري متميز تفوق قيمته قيمة رأس المال المادي، الأمر الذي يستوجب الاهتمام به، و تنميته لتحقيق تنمية مستديمة. إن تأهيل الكفاءات البشرية المحلية يتطلب دعم و تمويل برامج معرفية للبحث و التطوير في المجالات التالية:[19]

- **التركيز على مراكز التميز المحلية:** إن النجاح على الصعيد العالمي يجب أن يبدأ و ينمو من خلال النجاح المحلي، و من هنا تأتي أهمية التركيز في تأهيل الكفاءات البشرية على احتياجات السوق الداخلية من خلال إيجاد مراكز متخصصة و ذات تميز مبني على الإمكانيات المحلية المتاحة.
- **التركيز على مجالات التميز:** يجب استهداف الميادين التي تبرز فيها كفاءة متميزة و قدرة على الارتقاء إلى أعلى مستويات العلم و المعرفة في العالم، بالتركيز على الميادين الحيوية للاقتصاد كالزراعة و المياه والطاقة الشمسية و البيولوجيا الجينية و الصناعات الكبرى البيتروكيمياوية و البرمجيات و المعلومات.

[18] راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية**،مرجع سبق ذكره،ص 76-78.

[19] **تقرير التنمية الإنسانية العربي**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، 2002، ص 62.

- **التركيز على المنافسة العالمية:** إن الالتزام بمتطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يؤدي إلى تخفيض الحماية الاقتصادية للصناعات المحلية التي ستواجه منافسة قوية ليس فقط في الأسواق الإقليمية بل العالمية، وبالتالي يجب أن تركز برامج تنمية الكفاءات البشرية على تأهيل السلع و الخدمات الوطنية إلى المستوى العالمي.
- **التركيز على مجالات الاستخدام الكثيف للعنصر البشري:** مقارنة برأس المال المادي، ذلك أن الميزة التنافسية تكمن أساسا في توافر العنصر البشري ذو الكفاءة العالية.

إن تنمية الكفاءات البشرية و الحفاظ عليها لا يجب أن يقتصر على تلك المتاحة في الداخل، بل يجب الاهتمام بالكفاءات البشرية المهاجرة، من خلال ما تملكه من معرفة و مهارة اكتسبتها طوال فترة أدائها في الجامعات أو المؤسسات الاقتصادية العالمية، و التي يمكن أن تسهل عملية التأهيل الإيجابي لاقتصاديات الدول النامية بشكل خاص، و اندماجها في البيئة التنافسية العامة، لذا يتطلب الأمر:[20]

- تقوية قنوات الاتصال مع الكفاءات البشرية المهاجرة ببلدانها من خلال إنشاء قواعد بيانات منظمة، وتوفير وسائل اتصال دورية و متعددة، و منها قنوات المعلوماتية والاتصال الحديثة.
- إنشاء برامج تحقق الاستفادة من خبرة تلك الكفاءات من خلال الاستشارات أو زيارات العمل المحدودة أو المفتوحة، بحيث التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات و الاتصال طرق مبتكرة تساعد على نقل خبرة الكفاءات المهاجرة لتثمين جهود التنمية.
- إبرام اتفاقيات تعاون بين الخبرات العربية بالخارج و جامعات بلدانها في مجال التكوين و التأطير وإدماجها ضمن خلايا التفكير لإصلاح المنظومة التربوية.

المطلب الرابع:الرأسمال الفكري (le capital intellectuel)

يتكون الرأسمال الفكري للمؤسسة من الرأسمال البشري (مهارات الأفراد العاملين) و الرأسمال الهيكلي **le capitale structurel** (التنظيم و الملكية الفكرية). فالرأسمال الفكري أو ما يطلق عليه بالأصول الذكية يمكن تعريفها حسب "**A.SHASDAKCH.COBRA**" بأنها:[21] " الإجمالي المجتمع من المعرفة، المهارات والقدرات التي يمكن أن تمتلكها المنظمات و توجهها نحو الإنتاج البناء ... "، كما يعرفها ستيوارت **THOMAS STUART** على أنها:[22] " الموارد و الممتلكات الذكية و المعرفة و المعلومات و الخبرات التي يمكن أن تستخدم لخلق الثروة ... " .

---

[20] الملتقى الدولي حول **التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية** ،مرجع سبق ذكره،ص4.

[21] راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية** مرجع سبق ذكره ،ص 205.

[22] الملتقى الدولي حول **التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية** ،مرجع سبق ذكره ، ص205.

بصفة عامة: يمكن تعريف رأس المال الفكري على أنه المعرفة التي يمكن تحويلها إلى أرباح.

و قد بدأ الاهتمام بإدارة رأس المال الفكري في المنظمات بداية من فترة الثمانينات، حيث أدرك المديرون والأكاديميون و الاستشاريون على مستوى العالم أن الأصول غير المادية في المنظمة – أي رأس المال الفكري – يعتبر محددا أساسيا لما تحققه المنظمة من أرباح[23].

فعلى سبيل المثال في اليابان أشارت نتائج بعض الدراسات لبعض المنظمات اليابانية على أن الفرق بين مستويات أداء هذه الشركات هو اختلافها في مقدار ما تملكه من أصول غير مادية.

و في بداية التسعينات، بدأ ظهور بعض الكتابات التي تناقش فكرة أن الرأسمال الفكري للمنظمة هو الذي يحقق النجاح و الربحية للمنظمة[24]،حيث أشار الكثير من الباحثين إلى أن الأصول الرئيسية للعديد من المؤسسات في ميدان إنتاج التكنولوجيا العالية لا تتمثل في الأصول المادية فقط، و لكن في مهارات أفرادها و في التراكم الفكري و المعرفي الذي تمتلكه هذه المؤسسات، و هنا يكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر شركة **MOTOROLA** التي قامت بمحاولة لبناء أصولها الذكية من خلال أنشطة إدارة المعرفة في التدريب و التعليم.

و يعتبر قياس هذا النوع من الأصول (الأصول الذكية) التي تشكل الرأسمال الفكري حقل حديث التطور،كما يصعب القيام به لأن هذه الأصول مخفية و لا تظهر في سجلات المؤسسة أو حالتها المالية،لذا فقد اقترحت لجنة القيم المنقولة لنيويورك (**SECURITY EXCHANGF COMMISSION**)عام 1996 ضرورة إقامة ملحقات تخص معلومات عن الرأسمال الفكري – الأصول الذكية – إلى جانب التقارير المالية السنوية للمؤسسات.[25]

و يتكون رأس المال الفكري من عدد من المكونات غير المادية و هي:[26]

- **الأصول البشرية:** و هي المعرفة و المهارات و الإبداع و الخبرة، فيتكون رأس المال البشري من مزيج المهارات و القدرات و المعرفة، بالإضافة إلى الخبرة السابقة أو المكتسبة خلال العمل.
- **الأصول الفكرية:** و هي المعلومات و المذكرات المكتوبة والإرشادات المنشورة، (براءات الاختراع ، حقوق الطبع ، العلامات التجارية) و تتكون الأصول الفكرية بمجرد انتقال المعلومات و المعرفة و الأفكار و البيانات من الأصول البشرية لتسجل كتابة و تصبح محددة و معروفة بوضوح، و عندئذ

---

[23] راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية** مرجع سبق ذكره، ص370-371.

[24] راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية** مرجع سبق ذكره ،ص 371.

[25] **الملتقى الدولي حول التنمية البشرية** مرجع سبق ذكره، ص 205.

[26] د مزريق عاشور، بن نافلة قدور، **اقتصاد المعرفة ..موارده رأس المال الفكري و سلعه معلومات**،الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة،13و14 ديسمبر 2011،ص22.

تتعامل المنظمة مع هذه الأصول الفكرية بدل من التعامل مع الأفراد، و من أمثلة الأصول الفكرية: الخطط و التصميمات الهندسية و برامج الحاسب الآلي.

- **الملكية الفكرية:** و هي براءات الاختراع، حقوق الطبع و العلامات التجارية. و الملكية الفكرية هي كل ما يمكن حمايته قانونيا. و تعمل المنظمات الرائدة في مجال الصناعة على امتلاك المزيد من الملكية الفكرة لتحقيق ميزة تنافسية تمكنها من مواجهة المنافسة الشديدة في الأسواق، و تحاول المنظمات تنمية محفظة للملكيات بناء على التخطيط المسبق لكيفية إدارتها و استغلالها.

- **الأصول الهيكلية:** و هي تشمل الثقافة و النماذج التنظيمية و العمليات الإجراءات و قنوات التوزيع.
- **رأس مال العلاقات:** و هو يعكس طبيعة العلاقات التي تربط المنظمة بعملائها و مورديها و منافسيها، أو أي طرف أخر يساعد في تطوير و تحويل الفكرة إلى منتج أو خدمة، و في كثير من الأحيان تقيد المنظمة من اختياراتها و قدرتها على زيادة القيمة من خلال النظر إلى العناصر الفردية لأغراضها المقصودة فقط.و لكن من الأفضل النظر إلى الصورة الكلية كوعاء أكبر من الأصول و الذي يمكن أن يتشارك و يعاد تشغيلها في مشروعات جديدة.

و الشكل التالي يوضح رأس المال الفكري و مكوناته الرئيسية.

الشكل2-01: رأس المال الفكري ومكوناته الرئيسية.

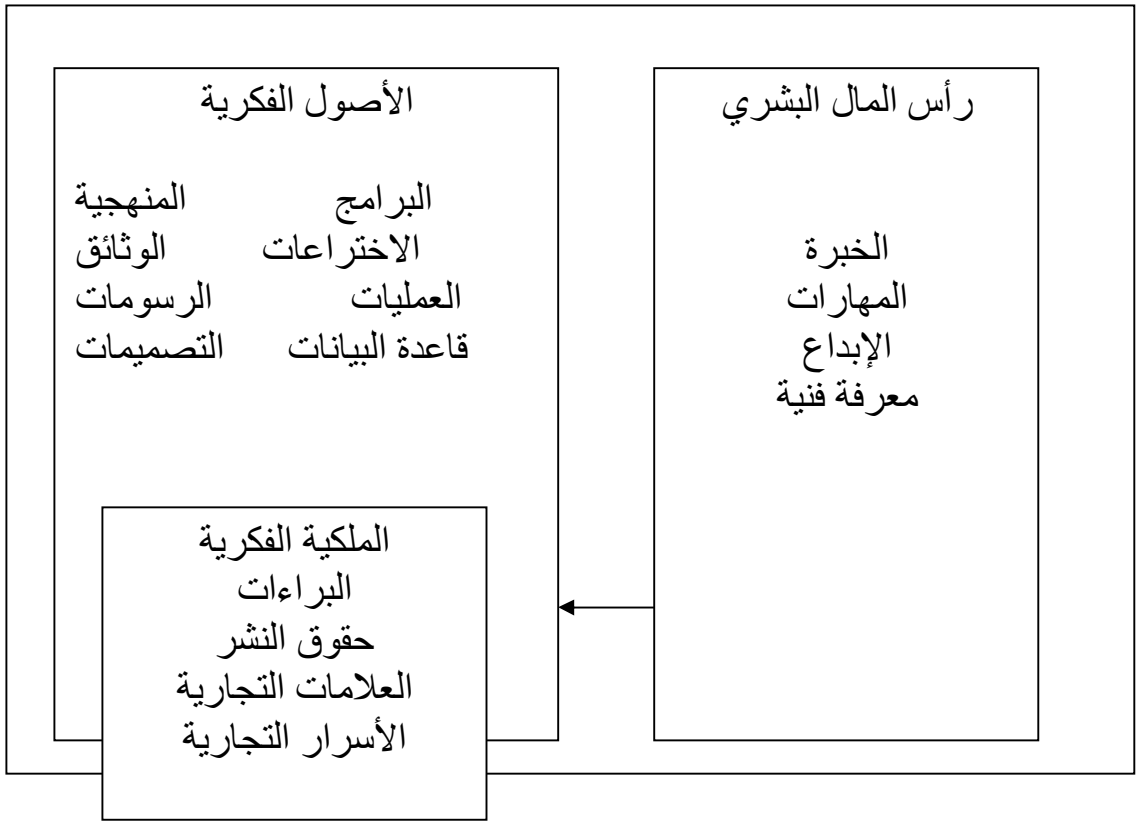

المصدر: الملتقى الدولي حول التنمية البشرية "2004".

فإدارة رأس المال الفكري، يمكن أن ينظر إليها على أنها إستراتيجية النجاح في المستقبل، فمديري الألفية الثالثة مطالبين بفهم كل من المكونات المادية الملموسة وغير الملموسة لرأس المال الفكري، وبتنمية ممارسات إدارية تدعم " حصد المعرفة "، ويقابل هؤلاء المديرين تحديات كبيرة لتنمية السلوكيات التي تقدر قيمة رأس المال الفكري، ثم تديره بعد ذلك على أنه أصل.[27]

المبحث الثاني: ماهية و محددات الاستثمار في رأس المال البشري.

يعد الاستثمار في رأس المال البشري في مقدمة القضايا التي تعنى بها المجتمعات على اختلاف أنظمتها و مستويات نموها ،حيث ثبت أن العنصر البشري ليس فقط هو احد عناصر الإنتاج و محددات الإنتاجية، بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية ومن هنا بدا التنبيه إلى الاهتمام به وإلى توجيه الاستثمار إليه .

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار في العنصر البشري و مجالاته.

تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم بتعدد الاقتصاديين الذين اهتموا بهذا الموضوع ،حيث عرفه مايكل **توادارو M.TODARO** "بأنه الاستثمارات الإنتاجية التي يحتوي عليها الفرد نفسه و هي تشمل على المهارات و القدرات و القيم و الصحة و الأمور التي ينتجها الإنفاق على التعليم"[28]

وعرفه المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة **ECSOCO** بأنه"عبارة عن عملية تنمية مهارات و معارف وقدرات أفراد الجنس البشري الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما أو يمكنهم أن يساهموا فيها على ألا يقتصر هؤلاء الأفراد على السكان العاملين بل يمتد على الإشراك الفعلي أو المنتظر أو الذي يمكن الحصول عليه من الأشخاص الآخرين في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية"[29] .

في هذا النطاق قام المجلس بتحديد ثلاثة مظاهر رئيسية لتنمية الجانب الإنتاجي للموارد البشرية وهي:

-الاستخدام الأمثل للقوى العاملة من خلال إيجاد فرص التوظيف المناسبة.

-تحسين وزيادة إنتاجية العاملين من الأفراد عن طريق توفير التعليم المهني و التدريب.

-تأييد الجهود الرامية على تحقيق التنمية الاقتصادية من حيث ضمان اشتراك جميع الفئات الاجتماعية الفعالة في تحقيق ذلك.

و نستخلص من هذه التعاريف أن الاستثمار في العنصر البشري مخصص لتنمية مهارات ومعارف و قدرات الموارد البشرية العاملة و المنتظرة بالكيفية التي تسمح بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع .

---

[27] راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية** مرجع سبق ذكره، ص369.

[28] رياض بن صوشة "**الاستثمار في راس المال البشري**، عن الموقع الإلكتروني. بتاريخ 2011/02/27:
www.Alhejaz.net/vb/showth

[29] هشام مصطفى الجمل،**دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**،دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر 2006ص 193 .

المطلب الثاني:محددات الاستثمار في رأس المال البشري.

ترتبط عملية تنمية الموارد البشرية بجانبين متلازمين و متكاملين أولهما يختص باكتساب العلم و المعرفة و المهارة مشكلا جانب التـــأهيل ،و ثانيهما يتعلق بقضايا العمل و التوظيف و هذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار في رأس المال البشري و هي:

1/**التخطيط**: ويعني وضع الأسس لبناء الإنسان و تحديد احتياجاته من المهارة و المعرفة العلمية والمهنية و غيرها والطرق و الوسائل الفعالة لتوفير تلك الاحتياجات عبر مراحل زمنية محددة.

2/**التنمية**: يشكل هذا العنصر الإطار التنظيمي و التنفيذي لتحقيق أهداف محور التخطيط و انجاز برامجه حيث يتم من خلاله توفير المؤسسات التعليمية و التدريبية للقيام بخطوات تنمية الموارد البشرية .

3/**التوظيف**: ويتم من خلاله إتاحة فرص العمل للقوى البشرية التي تم تنميتها وتأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب بما يمكن من استغلال القدرات و المهارات التي اكتسبها في إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمجتمع والإسهام في توفير احتياجاته. [1]

بالإضافة على مجموعة من العوامل الأخرى التي ترتبط بالاستثمار في رأس المال البشري، هذه الأخيرة تختلف من دولة على أخرى ومن هذه العوامل نذكر:

- **العوامل الجغرافية**: تشمل هذه العوامل موقع الدولة و مناخها و بيئتها الطبيعية و مصادر مواردها فالمناخ يحدد بداية ونهاية السنة الدراسية،فمثلا العطل المدرسية في معظم البلدان العربية تبدأ في شهر جويلية و تنتهي في شهر سبتمبر .
- **العوامل السكانية**:يتأثر الاستثمار في رأس المال البشري بشكل مباشر بالعوامل السكانية خاصة التركيبة السكانية و معدل النمو السكاني حيث يتحدد التوزيع العمري للسكان في الفئات الموازية للمراحل التعليمية للكم المطلوب من المرافق و الموارد التعليمية ،كما يترتب على الزيادة في معدل النمو السكاني للحاجة إلى المزيد من هذه المرافق.

وفي حالة عجز الإمكانيات الاقتصادية عن توفير هذه المرافق و الموارد في دولة ما تتفاقم مشكلات الأمية و إكتضاض الأقسام الدراسية ،و الضغط على الجامعات بأعداد كبيرة و الاهتمام في كافة المراحل التعليمية بالجانب الكمي على حساب النوع مما يترتب عليه إهدار الإستفادة من الموارد البشرية و ضعف التوافق بين مخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل و انتشار البطالة.

[1] مركز البحوث و الدراسات بالغرفة التجارية و الصناعية بالرياض "**الاستثمار في رأس المال البشري** "عن الموقع الإلكتروني بتاريخ 2010/12/23 **.www.riadchamber.com/dok/astmar/doc**

- **العوامل الاجتماعية:** وتشمل المؤثرات المرتبطة بالدين واللغة والتكوين الاجتماعي ،ويأتي تأثير الدين بشكل مباشر في النظام التعليمي مع تمسك المجتمع بالحفاظ على العقائد الدينية ،مما يلتزم معه المختصون بوضع المقررات التعليمية على أسس دينية تنمي الثقافة الدينية و ترسخ العقائد و المبادئ و الإلتزامات المرتبطة بها.

أما اللغة فهي تؤدي دورها في تشكيل النظم التعليمية باعتبارها تشكل التراث الثقافي و الفكري للمجتمع ووسيلة التعبير و الاتصال بين أفراده.

وفيما يتعلق بالتكوين الاجتماعي فإنه يؤثر في النظام التعليمي من خلال ارتباط الفرد بالمجتمع من ناحية ،و تكوين المجتمع في تركيبته من الأفراد القائمين به ،ويؤدي مدى الاتجاه الذي تبناه المجتمع لإتاحة فرص التعليم لأفراده إلى تحديد حجم شمولية التعليم .

- **العوامل الاقتصادية:** هناك ارتباط وثيق بين كل من الاقتصاد و التعليم و التدريب حيث تؤثر الأوضاع الاقتصادية في النظم التعليمية و التدريبية من حيث تحديد محتوى التعليم و التدريب و مناهجها و أساليبها و مدتها و توفير التكاليف سواء للإنفاق الكامل عليها أو لدعمها ،كما أن المؤسسات التعليمية و التدريبية تمد المشروعات الاقتصادية بالأيدي العاملة المؤهلة. [1]
- **العوامل السياسية:** حيث تؤثر الأوضاع السياسية السائدة في حركة النظام التعليمي و محتواه فالإيديولوجية التي تشكل مجموعة الأفكار المؤثرة للنظام السياسي للدولة تجعل النظام التعليمي يختلف من دولة إلى مجموعة من الدول الأخرى ،حيث يختلف هذا النظام في الدول التي تتبنى النظرية الرأسمالية عن تلك ذات الإيديولوجية الاشتراكية ،و الدول التي عانت من احتلال دول أخرى لها قد تأثرت برامج تعلمها بثقافة الدولة المحتلة ،بالإضافة إلى تأثير الاستقرار السياسي في فعالية التعليم و إستمراريته.

المطلب الثالث:طرق ونماذج قياس رأس المال البشري.

هناك جهود كبيرة تبذل من أجل تطوير مقاييس و مؤشرات ،يمكن الركون إليها لقياس و تقييم رأس المال البشري و رغم التقدم الملموس ،الذي حصل هذا المجال إلا أنه لا زالت هناك مساحة عدم اتفاق بين

[1] نافز أيوب محمد"علي أحمد"**الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي و دور التربية و التعليم فيه**،مجلة علوم إنسانية ،العدد 44 2010 الموقع الإلكتروني WWW.ULUM.NL

المختصين،فيما يتعلق بهذه المقاييس وهذا بما يؤشر استمرار الحاجة لمزيد من التطوير و التحسين لهذه المقاييس،ويمكننا أن نؤشر حالة زيادة الاهتمام ،بذلك من خلال المؤشرات التالية: [1]

-كثرة المحاولات الجارية لقياس رأس المال البشري،و كان من أبرزها التقرير السنوي الذي أصدرته شركة (**SKANDIA**) السويدية لقياس و تقييم مكونات راس مالها الفكري.

-الاهتمام المتزايد بالقيمة الحقيقية لراس المال الفكري(البشري).

-الاعتراف المتزايد بالدور الأساسي الذي يلعبه رأس المال الفكري في الأداء الاقتصادي للدول.

أولا:نموذج ملاح سكانديا:

يرتبط نموذج ملاح سكانديا بشركة التأمين السويدية **سكانديا** التي كانت الشركة الأولى التي أعدت تقريرا سنويا لتحليل رأس المال الفكري، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما عينت ليف إدفينسون مديرا لرأس المال الفكري، وقد قام مع زملاء له بتطوير النموذج .

إن رأس المال الفكري،من منظور **إدفينسون**،يعني مضامين المعرفة،و الخبرات العلمية،و التكنولوجيا التنظيمية،وعلاقات الزبائن ،و المهارات المهنية المقدمة و الضرورية للمنافسة في السوق،ولذلك يرى أن رأس المال الفكري مكون من رأس المال الإنساني،الذي يتضمن المعرفة التنظيمية ،و المعرفة التقنية،و المهارات،والخبرات العملية للعاملين،ورأس المال الهيكلي الذي يكون من عناصر رأس المال التنظيمي و رأس مال الزبون، ويحتوي رأس المال التنظيمي على راس المال الإبتكاري (الحقوق الفكرية و الأصول غير الملموسة)،و راس مال العمليات (نظم المعلومات وقواعد البيانات)،أما رأس مال الزبون فيتضمن العلاقات التنظيمية باللاعبين الأساسيين في الخارج،مثل:الموردين،الموزعين،وأصحاب المصالح،إذا راس م الزبون هو الثروة المتضمنة علاقات الشركة بزبائنها، إذ إنه حقوق ملكية العلامة التجارية،و ثقة الزبائن بالشركة إضافة إلى ولاءهم لها. [2]

و يعد هذا النموذج من أكثر نماذج تقويم رأس المال الفكري استخداما و تطبيقا في دول الإتحاد الأوروبي، و الدول الصناعية الكبرى،عموما،لأسباب كثيرة ،من بينها شمول النموذج أهم متغيرات رأس المال الفكري التي يمكن قياسها و مكوناته من خلال مؤشرات محاسبية و مالية.

---

[1] عبد الستار حسين يوسف،دراسة وتقييم راس المال الفكري في شركات الأعمال،المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية،على الموقع الإلكتروني www.hrdiscussion.com

[2] سعد غالب ياسين، **نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة،2007 ص 62

الشكل 2-02: نموذج ملاح شركة سكانديا

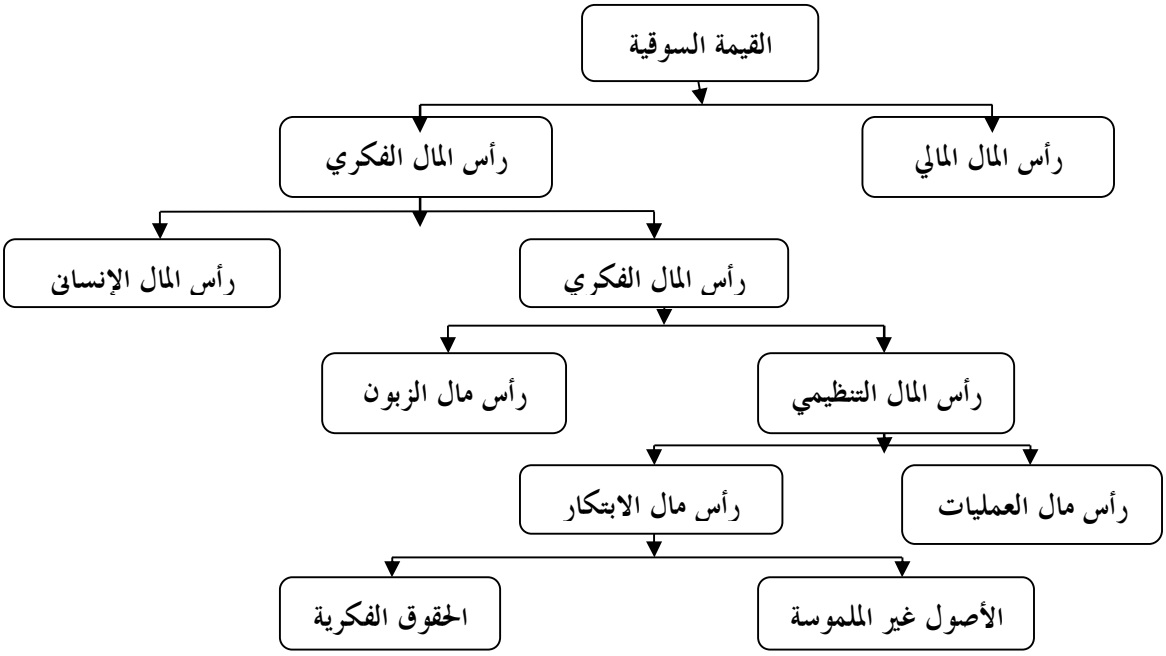

المصدر: سعد غالب ياسين،**نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي**،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،الإمارات العربية المتحدة،2007 ص 63 .

ثانيا:نموذج بطاقة الأداء المتوازن:

يعرف نموذج بطاقة الأداء المتوازن أيضا بنموذج (**ROBERT KAPLAN ET DAVID NORTAN**) كابلان ونورتن نسبة إلى واضعيه،و يهدف هذا النموذج إلى تحقيق توازن بين المنظور المحاسبي التقليدي للأصول غير الملموسة و النماذج القياسية الأخرى لتقويم راس المال الفكري،

ويضيف النموذج مكونات جديدة ،أهمها:متغيرات الابتكار و التعلم، تحسين نشاط الأعمال، و علاقات الزبائن(وهي موجودة في نماذج أخرى) وتكوين القيمة في ضوء المؤشرات المالية و غير المالية(غير الملموسة).

علاوة على ذلك،يمكن القول أن ما يميز هذا النموذج عن غيره من النماذج الأخرى :

* أنه يقدم رؤية شمولية للوضع الحالي للمنظمة، وذلك من حيث ما تضيفه نشاطاتها من قيمة ملموسة و غير ملموسة ضمن سياق عملية تكوين القيمة، على خلاف النماذج الأخرى التي تركز على تحديد قدرات العاملين و مستوى إنجازاهم الحالي فقط. [1]

الشكل 2-03: نموذج بطاقة الأداء المتوازن

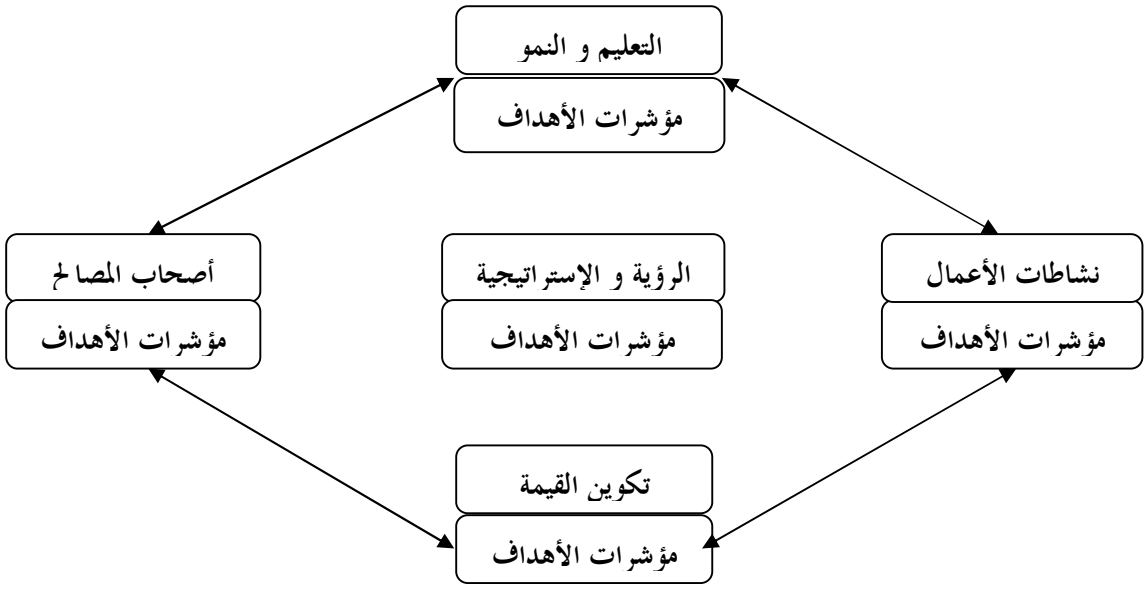

المصدر: سعد غالب ياسين،**نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي**،مرجع سبق ذكره ،ص 65.

وهذا يعني أن هذا النموذج يحاول أن يربط عملية تقويم رأس المال الفكري برسالة المنظمة و إستراتيجيتها،وذلك من خلال ترجمة الرؤية و الإستراتيجية إلى حزمة شاملة و متنوعة من مؤشرات الأداء .
ويرتكز النموذج على فحص درجة نجاح المنظمة في تحقيق الأهداف المالية،و بناء القدرات الذاتية الموجهة نحو استقطاب الأصول و الموارد غير الملموسة لتحقيق النمو المستهدف في المستقبل،أي يحاول النموذج تحقيق التوازن ما بين القياس و التقويم للمتغيرات الخارجية المؤثرة المرتبطة بأصحاب المصلحة و الزبائن،و قياس المتغيرات الداخلية ذات العلاقة بنشاطات الأعمال الجوهرية.

ثالثا:نموذج مرقاب الأصول غير الملموسة:

[1] سعد غالب ياسين، **نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 64

ويعرف نموذج مرقاب الأصول غير الملموسة أيضا بنموذج **سفيبي** نسبة إلى **كارل إيريك سفيبي** ،وهذا النموذج -كما يصفه **سفيبي**- له هدف عملي أكثر منه نظري لفتح نوافذ قليلة للمديرين،وذلك من أجل المباشرة باختبار مفاهيم رأس المال الفكري والأصول غير الملموسة في المنظمة،في ضوء أربعة معايير أساسية هي: النمو، الابتكار، الكفاءة، و الاستقرار.

و يقوم النموذج على مفهوم مقابلة الأصول الملموسة بالأصول غير الملموسة لاستخراج القيمة السوقية، وتكون الأصول غير الملموسة من ثلاثة مكونات أساسية هي:الجدارة المحورية (الجوهرية)،الهيكل الداخلي،و الهيكل الخارجي.

و بنظرة تحليلية معمقة إلى الشكل نفسه نجد أن كل فئة من الفئات الثلاثة للأصول غير الملموسة يتم قياسها في ضوء المعايير الأربعة الوارد ذكرها أنفا،كما يتم قياس القيمة الدفترية الصافية للأصول الملموسة في ضوء المؤشرات الأربعة الأنفة الذكر.

الشكل2-04: نموذج مرقاب الأصول غير الملموسة:

	القيمة السوقية			
	الأصول الملموسة	الأصول غير الملموسة		
		الهيكل الخارجي	الهيكل الداخلي	الجدارة
النمو				
الابتكار				
الكفاءة				
الاستقرار				

المصدر: سعد غالب ياسين،**نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي**،مرجع سبق ذكره ،ص .67

إن القيمة السوقية التي تمثل قيمة المنظمة في السوق حسب القيمة التي يحققها سهم المنظمة،هي قيمة حقيقية وواقعية فإن النموذج سيعتد عليها كتعبير مالي عن قيمة المنظمة ولأن قيمة رأس المال الفكري يمكن أن تأخذ قيمة الأصول غير الملموسة للمنظمة التي تمثل بدورها الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية ، ولأن القيمة الدفترية تضم نوعين من الأصول هما :

أولا :الأصول الملموسة :وتشمل جميع الأصول المالية المادية (الأرض ،الأبنية ،الآلات ،الأدوات .. الخ) .

ثانيا :الأصول غير الملموسة (الأصول الفكرية):وتشمل الأصول المحوسبة ماليا ومحاسبيا المتمثلة بالعلامة التجارية، البراءات، التراخيص ،حقوق النشر ،التصميمات ،أسماء الأصناف) .

وبناء على هذه التحديدات يمكن تحديد قيمة المنظمة بالقيمة السوقية ، أي :

$$CV = MV$$

حيث

CV = قيمة الشركة

MV = القيمة السوقية

والتحديد للقيمة الدفترية بالآتي :

$$BV = TA + IA$$

حيث أن :

TA =الأصول الملموسة (المادية والمالية)

IA =الأصول غير الملموسة .

رابعا: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة:

النموذج المهم الأخر الذي يستخدم، بصورة متزايدة ،لدى الشركات الكبرى هو نموذج القيمة الاقتصادية المضافة الذي قدمه ستيوارت في نهاية الثمانينيات ،وهذا النموذج هو بمثابة أداة تحليلية و قياسية لفهم الاتجاه المالي الرئيسي للمنظمة،الذي يستهدف تعظيم ثروة حملة الأسهم و تقويمه،وهو-أيضا-مقياس شامل للإدارة يربط ما بين الأداء أولا،و التخطيط المالي ثانيا،و بحسب هذا النموذج يتم احتساب القيمة الاقتصادية المضافة من المعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة=صافي الربح التشغيلي- [رأس المال×تكلفة رأس المال]

وهذه المعادلة لا تشير صراحة إلى الموارد و الأصول غير الملموسة ،ومن ثمة لا يحتسب النموذج القيمة الحقيقية لرأس المال الفكري،ولا يضع ،أمام المديرين إطارا محددا لإدارة مكونات رأس المال الفكري،إن الفائدة المباشرة لهذا النموذج تمثل بالمؤشرات التي يقدمها لاحتساب القيمة الاقتصادية المضافة للنشاطات الرئيسية و الثانوية التي

تقوم بها المنظمة أو المؤسسة ،والتي يمكن مقارنتها بقيمة رأس المال الإنساني و رأس المال الفكري،أي قيمة إسهام رأس المال الفكري في هيكل القيمة المضافة إلى نشاطات المؤسسة. [2]

المبحث الثالث: إدارة رأس المال البشري كأداة للتنمية البشرية.

أصبحت المراهنة على إدارة رأس المال البشري لحيازة القدرات التنافسية اللازمة و بلوغ مستوى عال من الأداء قناعة راسخة لدى معظم المهتمين بتطوير المنظمات،أو ما يسمى بإدارة المعرفة ، حيث بدأ استعمال هذه العبارة الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1989.

المطلب الأول:تعريف إدارة رأس المال البشري.

تعتبر إدارة رأس المال البشري (إدارة المعارف) في الأدبيات الأنجلوسكسونية " خلق القيمة المضافة بواسطة توظيف الأصول غير المادية "،بينما يعرفها آخرون بأنها مقاربة تسعى إلى إدارة عوامل مختلفة:الأفكار، الآراء،الأحاسيس،الممارسات ،التجارب ،.....الصادرة عن الأفراد حين أدائهم لوظائفهم.

و في تعريف أخر: يرى **بيتر دراكر**"peter.Drucker" إدارة المعارف هي امتلاك العمال الأسباب لإضافة القيمة من خلال المعرفة المخزنة في عقولهم و التي تعتبر أصلا من أصول رأس المال البشري في العصر الحديث. [3]

ويقترح **JEAN YVES PRAX** أربعة تعاريف مختلفة لإدارة المعارف: [4]

1-التعريف الكمي: **DEFINITION UTILITAIRE**.

ويمكن إيجازه في:"الحصول على المعلومات التي يحتاجها في الوقت المناسب و إن أمكن بدون أن يصدر طلبا لذلك."

2-التعريف العملي:**DEFINITION OPERATIONNELLE** .

هذا التعريف مرتبط بالعمليات و الأعمال و المسارات الأساسية عموما،و قد صاغه كالتالي:"تركيب المعارف و المهارات في المسارات ،المنتجات،والتنظيمات من أجل خلق القيمة".

3-التعريف الوظيفي:**DEFINITION FONCTIONNELLE**.

---

[2] هاني محمد السعيد،**رأس المال الفكري انطلاقة إدارية معاصرة**،جامعة قناة السويس،مصر،الطبعة الأولى،2008،ص40.

[3] عبد الحفيظ لعور، **دور الأساليب الإدارية في إدارة رأس المال الفكري لتحقيق الميزة التنافسية–رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة**–المؤتمر الدولي الخامس بجامعة الشلف 13-14 ديسمبر 2011.

[4] ثابتي الحبيب، بن عبو الجيلالي، **تطوير الكفاءات و تنمية الموارد البشرية**،مؤسسة الثقافة الجامعية،الإسكندرية،2009 ص 144.

التعريف الثالث يصف إدارة المعارف من خلال دورة حياة المعرفة ،وعليه يعرفها على أنها" إدارة دورة حياة المعرفة انطلاقا من بروز الفكرة ،صياغتها، تأكيدها، نشرها، إعادة استعمالها، تثمينها.....".

4-التعريف الاقتصادي: **DEFINITION ECONOMIQUE** .

يعتمد هذا التعريف على تثمين المعارف و المهارات ت،باعتبارها أصولا غير مادية،كأساس لاقتصاد المعرفة ويبرز إدارة المعرفة كأداة لتوصيف و تقدير هذه الأصول ،و عليه تكون إدارة المعرفة هي "تثمين لرأس المال الفكري للمنشأة.....".

وبذلك يمكن القول أن إدارة المعرفة هي أداة تطوير المعارف و المهارات التي يكتسبها الأفراد بهدف بلوغ الأهداف المسطرة.

المطلب الثاني:إدارة رأس المال البشري.

على ضوء ما تقدم من تعاريف يمكننا تحديد عدد من المظاهر التي تعتبر بمثابة المضامين لإدارة رأس المال البشري:

أولا:استقطاب و بناء رأس المال البشري.[5]

لقد فرضت العولمة حرية انتقال رأس المال المادي و البشري ،دون أن تكون هناك أي قيود تحد من هذه الحرية،و في ظل هذه الاتجاهات ،أخذت معظم المنظمات تولي أهمية بالغة بموضوع استقطاب الموارد ذات الكفاءة.وذلك باعتماد مجموعة من الاستراتيجيات نذكر منها:

1-شراء العقول من الأسواق: و يتطلب ذلك البحث عن الكفاءات و العقول النادرة لغرض جذبها و استقطابها كمهارات و خبرات تستفيد منها المنظمة بشكل كبير في زيادة رصيدها المعرفي الذي ينعكس في زيادة عمليات الابتكار و الإبداع باستمرار.

2-مراجعة منظمات المعرفة و التعلم : ترتكز رؤية هذه الإستراتيجية على أن المنظمات التعليمية "المعاهد و الجامعات ....."تعد مصدر مهم لاكتشاف المواهب و استقطابهم .

3-صياغة و تقاسم و نشر المهارات الجماعية الخاصة بالمنظمة: ويتعلق ذلك بالبحث عن خصوصيات المنظمة و مجالات تفوقها على المنافسين ،و محاولة نمذجة وتنظيم المعارف المميزة التي تخلق القيمة المضافة للمنظمة ،بغية صياغتها ،نقلها ونشرها بين الأفراد داخليا و ووضعها في متناول الموظفين الجدد.

أما بالنسبة لصناعة رأس المال البشري فإنها تمثل مسألة في غاية الأهمية ،و تتطلب هذه استخدام مجموعة من الاستراتيجيات نذكر منها:

[5] رياض بن صوشة، نادية خريف، **رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة**-رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة-المؤتمر الدولي الخامس بجامعة الشلف 13-14 ديسمبر 2011.

1-خريطة المعرفة: هي خارطة فعلية تحدد مكامن المعرفة التي توجد في المنظمة ،و ذلك من خلال رسم خريطة توضح المعرفة التي تحوزها المنظمة و طرق الوصول إليها .

2-بناء الأنسجة الفكرية: تمثل الأنسجة الفكرية تشكيل فرقي يشارك فيه مجموعة ابتكاريه تتفاعل و تتعلم من بعضها البعض.

ثانيا:إنشاء الذاكرة و تسهيل انتقالها. [6]

ظهرت فكرة مشاريع "ذاكرة المؤسسة"عقب عمليات إعادة الهيكلة و حملات التسريح التي مست المؤسسات الغربية في السبعينيات و الثمانينيات من القرن الماضي،و كان الهدف في بداية الأمر هو تدوين وتخزين خبرات الأفراد بغرض الحفاظ عليها في المؤسسة ،و تداولها بين أفراد المجموعة.

ثالثا:الإدارة الجيدة لرأس المال البشري.

إن الإدارة الحديثة للمنظمة هو خلق الميزة التنافسية و أن إدارة رأس المال البشري هو الدعامة و الركيزة لهذه الميزة و ذلك بإتباع مجموعة من الخطوات :

الخطوة الأولى:التعرف على الفئة التي تمثل رأس المال الفكري في المؤسسة وذلك من خلال الاعتماد على مبدأ باريتو Pareto [7].

هذه القاعدة هي إحدى القواعد الأكثر مساعدة على تحديد رأس المال الفكري في المنظمة ،إذ أن بعض الأفراد في المنظمة يساهمون بنسبة أكبر في تحقيق الناتج ،بمعنى أن 20 % من الأفراد يسمحون بتحقيق 80% من الناتج،لذا يجب تحديد هذه الفئة لمل لها من مساهمة كبيرة في النتائج المحققة.

الخطوة الثانية:التعرف على أهداف المؤسسة ،هذه الأهداف تكون مستوحاة من الإستراتيجية العامة للمنظمة ،ثم تحويل هذه الأهداف إلى أهداف خاصة بالأفراد العاملين في المؤسسة و الممثلين في رأس المال الفكري الذي حدد في الخطوة الأولى.

الخطوة الثالثة:بعد تحديد الأهداف الخاصة بكل فرد في المنظمة يجب تفويض بعض الصلاحيات التي تساعد هؤلاء الأفراد في تحقيق أهدافهم .

---

[6] ثابتي الحبيب، بن عبو الجيلالي، **تطوير الكفاءات و تنمية الموارد البشرية**،مرجع سبق ذكره، ص 145.

[7] عبد الحفيظ لعور،**دور الأساليب الإدارية في إدارة رأس المال الفكري لتحقيق الميزة التنافسية** -رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة-المؤتمر الدولي الخامس بجامعة الشلف 13-14 ديسمبر 2011.

الخطوة الرابعة: بعد تحديد الأفراد و الأهداف المنوطة بكل واحد منهم و تفويض الصلاحيات التي تساعدهم على إنجازها تأتي مرحلة التقييم للنتائج المحققة .

المطلب الثالث: مفهوم و أهمية الإفصاح عن رأس المال البشري . [8]

أولا:مفهوم الإفصاح عن رأس المال البشري :

يتمثل الإفصاح في توفير البيانات و المعلومات المالية الخاصة بالعنصر البشري داخل الدولة .

إن الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المالية للشركات شهد اهتماما في الدول الغربية المتقدمة مثل المملكة المتحدة،وكندا و الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ أن هناك بعض الشركات لا يشكل رأسمالها المادي سوى نسبة قليلة من رأسمالها الحقيقي ، مثل شركة مايكرو سفت .

ثانيا:طرق و آثار الإفصاح عن رأس المال البشري:

1-**طرق الإفصاح عن رأس المال البشري** :من أهم هذه الطرق:

***مدخل القوائم الإضافية:** وفي ظل هذا المدخل يتم إعداد القوائم المالية التقليدية ،كما يتم إعداد قوائم إضافية تتضمن معلومات غير مالية ،مع الإشارة إلى عناصر رأس المال البشري التي لم يتم رسملتها بسبب عدم التأكد من المنافع المستقبلية المرتبطة بهذه العناصر ،وتساعد هذه القوائم متخذي القرارات في تقييم رأس المال البشري بالشركة و اتخاذ ما قد يترتب على هذا التقييم من قرارات.

***مدخل القيمة الحالية:** وفي ظل هذا المدخل يتم التقييم باستخدام القيمة السوقية للمنظمة ناقصا قيمتها الدفترية لتحديد رأس المال المعرفي للشركة.

***مدخل مركب:** و في ظل هذا المدخل يتم تقييم رأس المال المعرفي على أساس القيمة السوقية للشركة ناقصا قيمتها الدفترية لتحديد رأس المال المعرفي للشركة ،وفي نفس الوقت يتم تقييم رأس المال المعرفي داخليا بواسطة الشركة .

[8] بن داودية وهيبة ،**متطلبات القياس و الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري و أثره على القوائم المالية لمنظمات الأعمال** -رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة-المؤتمر الدولي الخامس بجامعة الشلف 13-14 ديسمبر 2011.

ثالثا: آثار الإفصاح عن رأس المال البشري.

يترتب على التقرير عن رأس المال البشري العديد من الآثار الايجابية و العديد من الآثار السلبية للشركة و المتعاملين معها ،ومن أهم المنافع التي يمكن أن تتحقق من الإفصاح عن رأس المال البشري ما يلي:

-المساعدة في توفير البيانات اللازمة لتخطيط مكونات رأس المال المعرفي وفقا للقيم السائدة.

-تسهيل الرقابة على مكونات رأس المال البشري للمنظمة.

-زيادة درجة الشفافية للمنظمة.

وعلى الرغم مما يحققه الإفصاح عن رأس المال البشري من منافع إلا أن هناك عدد من الآثار السلبية المترتبة على الإفصاح عن رأس المال البشري ومن أهما ما يلي:

- الكشف عن بعض المعلومات التي قد تفيد المنافسين و تلحق الضرر بالمركز التنافسي للشركة.

-ما قد تتحمله الشركة من تكاليف لتقييم عناصر رأس المال البشري.

خلاصة الفصل:

يعتبر رأس المال البشري من الموارد المهمة في أي استراتيجية تتبناها أي دولة للزيادة في معدلات النمو لديها،فهما اهتمت هذه الأخيرة في تحديث التجهيزات ،و تعزيز القدرة الانتاجية وحددت أهدافا طموحة ،فان كل هذا لن يتسنى تحقيقه دون وجود العنصر البشري.

و تجدر الاشارة الى أنه بمرور الوقت،تتناقص قيمة الموارد المادية مثل التجهيزات .....الخ،بالاستهلاك أو التقادم لكن المورد البشري تتزايد قيمته بالخبرات المتراكمة.

من ناحية أخرى هناك تكامل بين الموارد الأخرى و المورد البشري ،فالموارد البشرية تحتاج الى رأس المال لأداء وظيفتها.

لذلك أولت جميع الدول اهتمامها في مجال الاستثمار في العنصر البشري ،و لكن هذا الاهتمام و الجهد المبذول غير كافي ولا يرتقي الى المستوى المطلوب ،فمعظم الدول تسعى جاهدة الى تأمين العنصر البشري المؤهل تأهيلا علميا ،إلا أنها غفلت عن توفير الظروف الملائمة للمحافظة على الكتر ،مما نجم عنه نزوح و هروب العمالة و خاصة الكفاءات منها الى الخارج،و هذا ما سنتطرق اليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: الهجرة الدولية الواقع و الافاق.

تمهيد

وجود الإنسان المفكر في مجتمعه يشكل عامل قوة وركيزة في البناء الاقتصادي والمعرفي لبلده،وأن المحافظة على هذا العنصر يستوجب تسخير كل الإمكانيات وأن غيابه أو تناقص حجم المهارة المعرفية لديه سيؤدي إلى حدوث تراجعا حادا في درجة تطور ذلك المجتمع وبالتالي فقدانه تدريجيا لاستقلاليته السياسية والاقتصادية ،الأمر الذي سيجعل من تلك المجتمعات الفاقدة لعلمائها مجتمعات تابعة،الأمر الذي سيكون من الصعب حماية باقي الموارد والثروات الاقتصادية من معادن وخامات من عمليات النهب والسطو المنظم لها من قبل القوى التي تبحث عن مصادر استمرار ديمومة التنمية فيها.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول توضيح مفهوم الهجرة الدولية، وكذا أسبابها و دوافعها، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الهجرة الدولية.

المبحث الثاني: أهمية التحويلات و أثرها على التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث:سياسات الهجرة الدولية.

المبحث الرابع:الهجرة العربية.

المبحث الأول:مفهوم العام للهجرة الدولية.

يثير موضوع الهجرة الدولية الكثير من النقاشات حول أهمية ذلك سواء كان بالنسبة للدول المصدرة للعمالة أو الدولة المستقبلة على حد سواء،و مع ذلك تتنافس الدول المتقدمة اليوم في تقديم الإغراءات لليد العاملة عالية التأهيل لجذبها،ونظرا للدور الذي يلعبه العنصر البشري في التنمية الاقتصادية ،فان الدول النامية بذلت ولا زالت الجهود المضنية للنهوض بمستوى التعليم و بناء الكوادر العلمية،و مع ذلك مازالت تعاني من شح هذه الأخيرة نتيجة الهجرة المستمرة.

المطلب الأول:مفهوم الهجرة الدولية.

من الصعب إعطاء تعريف محدد و موحد للهجرة،نظرا لوجود جوانب متعددة لهذه الظاهرة،و سوف نقدم جملة منها ،وذلك بالاعتماد على معايير معينة.

أولا:تعريف الهجرة اعتمادا على المعيار القانوني.

حيث تقسم الى:

1/الهجرة الشرعية:ويقصد بها انتقال الأفراد من منطقة ما إلى منطقة أخرى ،سواء كان ذلك داخل حدود الدولة و التي يطلق عليها الهجرة الداخلية،أو خارج حدود الدولة و التي يطلق عليها الهجرة الخارجية. [1]

2/الهجرة غير الشرعية:ويقصد بها مغادرة البلاد بدون وثائق سفر رسمية و بطريقة سرية،و باستعمال و سائل و طرق مختلفة سواء كانت برية،بحرية أو جوية. [2]

و يمكن أن نميز بين نوعين للهجرة غير الشرعية هما: [3]

***الهجرة السرية من الخارج الى الداخل:**لقد أصبحت بعض البلدان النفطية بالإضافة الى البلدان الأوروبية و غيرها من البلدان المتقدمة نقطة عبور و مقصد لعدد كبير من المهاجرين الأفارقة،الآسيويين و العرب.

***الهجرة السرية من الداخل الى الخارج:**لقد شهدت البلدان النامية موجة جديدة من الهجرة غير الشرعية،أملتها ظروف مختلفة مرت بها،جعلت الكثير من الأفراد يجازفون و يغامرون للوصول الى البلدان المتقدمة.

---

[1] محمد عبد العال صالح، **الهجرة والتنمية في دول الخليج العربي :نحو اطار مرجعي متعدد الأطراف**، ورقة مقدمة في أعمال الورشة الاقليمية حول احصائيات الهجرة الدولية ،مصر،2009.

[2] محمد رمضان، **الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي**، مجلة علوم إنسانية السنة السابعة، العدد 43،2009.

[3] الأخضر عمر الدهيمي، **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر،ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**،المملكة العربية السعودية ،8 فيفري 2010.

ثانيا:تعريف الهجرة اعتمادا على المعيار الزماني.

وفقا لتوصيات الأمم المتحدة بشأن إحصائيات الهجرة الدولية ،فان الهجرة طويلة الأمد يتم تسجيلها بعد عام أو أكثر من دخول المهاجر للدولة التي سوف يستقر بها،في حين أنه بالنسبة للهجرة القصيرة المدى تكون مدة الاقامة فيها محددة بين ثلاثة أشهر و السنة. [4]

وهكذا فإن الهجرة المؤقتة تكون قصيرة و موسمية بغرض العمل و بشكل أساسي في الزراعة أو الخدمات أو البعثات المحددة،كما تتعلق أيضا بالطلاب الجامعيين،أما الهجرة الدائمة و التي تتم في اطار لم الشمل العائلي أو لتكوين أسرة.

كما يقصد بالهجرة بتعريفها البسيط على انتقال الأفراد من منطقة ما إلى منطقة أخرى،سواء كان ذلك الانتقال يحدث داخل حدود الدولة(هجرة داخلية)أو خارجها وهو ما يطلق عليه بالهجرة الخارجية،وقد تتم الهجرة بشكل قانوني أو قد تتم من خلال تسرب المهاجر إلى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية. [5]

وتتم الهجرة الداخلية أساسا من المناطق التي يقل فيها الطلب على العمل إلى المناطق التي تتوافر فيها فرص أفضل للعمل وللمعيشة ومن ثم فان النمط الغالب للهجرة الداخلية هو شكل الهجرة الحاصل من المناطق الريفية إلى المدن ويلاحظ أن الهجرة الداخلية يكون الدافع من وراءها اقتصاديا بالدرجة الأولى.

أما في حالة الهجرة الخارجية فقد تكون بدوافع اقتصادية أو سياسية أو علمية مثال ذلك حالة اللاجئين.

وتبدو هناك صعوبة كبيرة من الناحية الإحصائية في تعريف المقصود بالمهاجر ولذلك فان المهاجر هو الشخص الذي يقيم بشكل مستمر في دولة أخرى أو في إقليم آخر لمدة أكثر من سنة من الزمان أو الذي أعلن عندما دخل الحدود عن نيته في البقاء لمدة أكثر من سنة.

ثالثا:هجرة الأدمغة.ويقصد بها هجرة الأشخاص المؤهلين و الحاصلين على مستوى تعليم،وقد كان البريطانيون أول من أطلق هذا التعبير إثر هجرة الكفاءات العلمية البريطانية أواسط القرن التاسع عشر الى الولايات المتحدة الأمريكية . [6]

مما سبق يمكن تعريف الهجرة كما يلي:

الهجرة الدولية شكل من أشكال التحركات السكانية من مكان إلى آخر، أفرادا وجماعات، بشكل دائم ومؤقت، للبحث عن نمط جديد من أنماط الحياة غير الذي اعتاده السكان في موطنهم الأصلي، مدفوعة بعوامل جذب كوجود الغرض المنشود في البلد المقصود، وعوامل دفع للتخلص من ظروف اقتصادية ،اجتماعية أو سياسية أو إيديولوجية في البلد المهاجر منه.

---

[4] جون لوي فيل، **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط و الاتحاد الأوروبي**،المفوضية الأوروبية ،2008..

[5] إبراهيم أحمد سعيد،**الجغرافية الاقتصادية و البشرية**،مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية،سوريا 1998،ص77.

[6] نبيل مرزوق، **هجرة الكفاءات و أثرها على التنمية الاقتصادية**، جمعية العلوم الاقتصادية، سوريا، 2010.

المطلب الثاني:أسباب و دوافع الهجرة الدولية.

تتعدد الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة فمنها ما يتصل بعوامل مستقطبة،ومنها ما يعود لأسباب طاردة تتعلق بالوضع الاقتصادي أو الاجتماعي للبلد الأصل.

أولا:العوامل الطاردة.

تعرف العوامل الطاردة للأفراد بأنها مجموعة من الأسباب والمعوقات تعيق عملية التطور الفكري والعلمي لدى الأفراد مما يحفزهم ويدفعهم إلى اتخاذ قرار الهجرة أو النزوح إلى المكان الذي يؤمن لهؤلاء القدر الكافي من عوامل الاستقرار مدعوما بمحفزات الإبداع،وقد تتكون تلك المعوقات والأسباب نتيجة إلى عوامل متعددة منها ما هو سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي،ولكي نقف عند تلك الأسباب ارتأينا أن نحددها ونفصلها بالدقة والحيادية الموضوعية الممكنة. [7]

1/العوامل السياسية الطاردة:

ومن هذه العوامل السياسية الطاردة نوجز منها التالي:

*سوء تقدير النظم السياسية الحاكمة:فعلى سبيل المثال العراق،فقد توارت أعدادا كبيرة من الكفاءات العراقية سواء نتيجة الإقصاء الجبري أو الهجرة إلى خارج حدود الوطن نتيجة إلى اختلاف الرأي والموقف حيث أدت بالنتيجة إلى توقف العطاء العلمي لتلك الكفاءات،الأمر الذي اثر بشكل مباشر على مستويات التعليم.

وفي دراسة لأكاديميين عراقيين أجروها حول نزوح الكفاءات العلمية في العراق من ذوي تخصصات مختلفة في الطب والهندسة والاقتصاد والمحاسبة للفترة من عام 1991-1998 فقد أظهرت تلك الدراسة أن 7350 عالما عراقيا من بينهم 67%أستاذا جامعيا و 23%باحثا علميا انخرطوا في مؤسسات ومراكز بحثية توزعت جغرافيا بين أوروبا،أمريكا و كندا. [8]

*الاضطرابات السياسية والحروب الأهلية.

*القيود المفروضة على البحوث العلمية:نتيجة إلى طبيعة النظم السياسية الحاكمة ونهجها الأمني في العديد من الدول النامية فقد يتدخل النظام الحاكم بفرض رقابة مشددة على تحديد ونوعية البحوث العلمية التي يتم التعامل معها خدمة لرؤيته السياسية. [9]

---

[7] طارق الشهاوي، **الهجرة الغير شرعية رؤيا مستقبلية**،الطبعة الأولى،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،مصر،2009،ص22.

[8] عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني،**هجرة الكفاءات العربية الأسباب و النتائج (العراق نموذجا)**،مرجع سبق ذكره،ص108.

[9] محمد رشيد الفيل،**البحث والتطوير و الابتكار العلمي في الوطن العربي،في مواجهة التحد التكنولوجي و الهجرة المعاكسة**،دار مجدلاوي،عمان،2000 ،ص115.

2-العوامل الاجتماعية الطاردة:

قد تلعب العوامل الاجتماعية(وأسلوب نمط العيش)دور طاردا للأفراد حيث أن العديد من الكفاءات العلمية من التي تلقت علومها في البلاد الصناعية المتقدمة قد تجد موانع اجتماعية في الاندماج مرة أخرى في المجتمعات التي تركتها نتيجة إلى التباين الاجتماعي.[10]

3-العوامل الاقتصادية الطاردة:

تتنوع العوامل الاقتصادية الدافعة لهجرة الأفراد إلى خارج خدود أوطانها الجغرافية وتحديدا إلى الدول المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ونوجز منها:

*انخفاض وتدني مستوى المعيشة والدخل الفردي.

*قلة الإنفاق على البحث العلمي متمثلة في ضعف ميزانيات البحوث العلمية المخصصة من قبل الدولة.

*الحواجز الإقليمية بين الدول وغياب التكامل وتنافر برامج وخطط هذه الدول فيما بينها الأمر الذي شكل عاملا مهما من عوامل الطرد للأفراد إلى خارج حدود هذه البلدان حيث أن تبني سياسة مركزية تؤسس على مبدأ التكامل للقوى العاملة وتبادل فوائض العمالة الماهرة فيما بينها سيخلق عوامل استقطاب ايجابية للكفاءات لجميع البلدان و سيسهم في إعادة توزيع الخبرة المعرفية في هذه الأخيرة واستثمارها في بناء وتطوير وتدعيم اقتصادياتها .

*انتشار البطالة المتزايدة في صفوف خريجي الجامعات والمعاهد العليا بسبب فقدان التنسيق مابين احتياجات السوق المحلية من العمالة الكفوءة الماهرة وما بين أعداد الخريجين الذي يتضاعف عاما بعد أخر مسببا ارتفاعا متزايدا في أعداد العاطلين عن العمل. [11]

4-العوامل الثقافية الطاردة:

كما أن العادات والتقاليد تلعب دورا طاردا يضاف إلى جملة العوامل الطاردة الأنفة الذكر،فزيادة نسبة الوعي السياسي والاجتماعي لدى شريحة الشباب في المجتمعات الدولية وقد تختلف نسب هذا الوعي من بلد إلى أخر نتيجة إلى المعطيات السياسية والثقافية ،ونتيجة إلى تقدم وسائل الاتصال المسموع والمرئي ودخول شبكات الانترنت بنسب متفاوتة أدى بالنتيجة إلى سرعة انتقال المؤثرات الخارجية القادمة من العالم المتقدم وتأثر أعداد كبيرة من شريحة الشباب بها ،مما رفع عامل الرغبة في الهجرة إلى تلك الدول التي تحسن انتقاء الوسائل في قنص الشباب واستدراجهم إلى مجتمعاتها رغبة في تجديد دماء مجتمعاتها التي يغلب عليها طابع الشيخوخة.

---

[10] إلياس بيوض، ترجمة البر داغر، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**،البعد الاقتصادي،الدار العربية للعلوم،2007،ص326.

[11] بارك نعيمة ،بن داودية وهيبة،**الهجرة وإشكالية التنمية في دول المغرب العربي**،ملتقى دولي حول الهجرة غير الشرعية،جامعة حسيبة بن بـــوعلي الشلف،25-26 ماي2011.

وجود التفرقة الواضحة بين خريجي الجامعات الوطنية وخريجي الجامعات الأجنبية،مما أدى إلى تشجيع الدراسة في الخارج وساعد على انتشار استخدام الكفاءات الأجنبية وبالتالي قلل من الفرص أمام الكفاءات العلمية الوطنية مما شكل دافع طرد لهم إلى خارج حدود الوطن.

نظرة المجتمع المتواضعة إلى أصحاب المهن المختلفة ،خاصة الحرفيين والمهنيين ،إذ أن القيم الحضارية الموروثة والخاطئة لبعض المجتمعات المتخلفة،ومن بينها المجتمع العربي لا تميل إلى تقدير أو احترام المهارات الفنية وبالتالي لا توليها الأهمية أو العناية اللازمة.

5-العوامل التربوية والتعليمية الطاردة

تسييس السياسات التربوية في الجامعات على حساب الكفاءة والأداء،فقد تعرضت مؤسسات التعليم العالي في بلدان معينة إلى التوظيف السياسي واستغلت كفضاء للتأطير السياسي. [12]

6-العوامل السكانية الطاردة:

يلعب الدور السكاني عاملا طاردا للأفراد نتيجة إلى الاختلال الحاصل في الموازنة مابين استخدام الموارد الطبيعية وحجم الزيادة السكانية في المجتمع الاقتصادي،وتبدأ النقطة الحرجة عندما تميل كفة الكثافة السكانية على حساب الاستخدامات المثلى للموارد الاقتصادية المستثمرة،حيث تبدأ مشاكل البطالة ومظاهر تدني الدخل بالظهور مما تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد المحلي الآمر الذي سيجعل من التراكم المتعاظم من القوى البشرية العاطلة عن العمل إلى الهجرة بحثا عن موارد الرزق. [13]

ثانيا:العوامل المستقطبة للمهاجرين.

كما لاحظنا من خلال تطرقنا إلى عوامل الطرد التي تدفع بالأفراد إلى مغادرة أوطانها فإننا لابد أن نشير إلى عوامل الاستقطاب التي منشؤها العالم المتقدم والتي تعمل تلك العوامل بالتزامن مع عوامل الطرد من اجل تثبيت قرار الهجرة الذي يمكن أن يتخذ تحت تأثير عوامل الطرد الأنفة الذكر،ومن خلال البحث في العوامل المستقطبة وجدنا أن تلك العوامل يمكن أن تتألف من قسمين رئيسيين تعملان بشكل متكامل ولا يشترط حدوثهما في نفس الزمن ويمكن لأحدهما العمل بدون وجود الأخر،وتنقسم تلك العوامل إلى قسمين رئيسيين:

1-عوامل الاستقطاب المضادة والمناقضة لعوامل الطرد.

من العنوان يفهم بأن عوامل الاستقطاب المضادة هي تلك العوامل التي تناقض عوامل الطرد الأنفة الذكر،وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نلخصها في نقاط أساسية ومنها:

*الاستقرار السياسي والتقدم الحضاري كفيل بتوفير الأجواء الملائمة لاستقرار الأفراد.

---

[1] إبراهيم قويدر ،**فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى وقف هجرة العقول العربية** ،مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:

www.dribrahimguider.com/articles/sf0_1233056753.doc

[2]إبراهيم أحمد سعيد، **أسس الجغرافيا البشرية و الاقتصادية**، منشورات جامعة حلب، 1998، ص 89.

*توفر إمكانيات البحث العلمي بلا حدود مع وجود آليات التنظيم الدقيقة في العمل.

*انفتاح المجتمعات المتقدمة على العلم والعلماء،وبالتالي يعطي هذا الانفتاح شعورا ايجابيا لدى الكفاءات العلمية بأن تحقق ذاتها وطموحاتها العلمية. [14]

2-عوامل الاستقطاب التكميلية.

أما فيما يخص العوامل التكميلية التي يمكن أيضا أن تكون فاعلة بحد ذاتها وبدون وجود عوامل الاستقطاب المضادة فيمكن أن نوجزها:

*أن تزايد الحاجة في المجتمعات المتقدمة إلى الكفاءات العلمية والفنية مما جعل من الضروري سن التشريعات القانونية اللازمة لتشجيع تلك الكفاءات للهجرة إليها.

*ارتفاع معدلات الأجور والمحفزات التي ترصد للكفاءات العلمية في الدول الصناعية المتقدمة مقارنة بتدني المحفزات والأجور لدى الدول النامية.[15]

*توفر الأجواء العلمية في المجتمعات الصناعية المتقدمة والعمل على زيادة عدد الباحثين في مختلف العلوم والمرافق العلمية.

*ارتفاع مستوى المعيشة في البلاد المتقدمة عن مثيلاتها في الدول النامية ومع زيادة الطلب على الكفاءات العلمية العالية التأهيل يؤدي بالنتيجة إلى زيادة فرص العمل المنتج والحياة المستقرة.

المطلب الثالث:هجرة الكفاءات العلمية.

لم تكن العلوم والمعارف في يوم من الأيام حكرا لفئة معينة من البشر،ولطالما يملك الإنسان عقلية فكرية استنباطية وتحليلية فانه بالتأكيد يكون قادرا على التعلم والإبداع ولذلك فان البلدان المتقدمة والغنية قد أعدت العدة ووضعت الآليات المناسبة ،لاستقطاب الملايين من الكفاءات العلمية ليتم تسخيرها في خدمة التنمية الاقتصادية،مما يضاف إلى قوتها قوة.

أولا:تقييم هجرة الكفاءات العلمية.

في دول شمال افريقيا ،يتميز المهاجرون خصوصا أولئك الذين من الجيل الأول،بصفة عامة بتدني المستوى التعليمي،نتيجة لانعدام التأهيل ،وجود نسبة كبيرة من الأمية ،لكن هذا المستوى المتدني للمواصفات لا يلغي حقيقة مفادها أن دول الاستقبال تشهد في الفترة الأخيرة،نقلة نوعية في طبيعة المهاجرين اليها ،يغلب على هذه الأخيرة الكفاءة التقنية و المهارة العالية. [16]

---

[1] راوية توفيق، **هجرة أبناء الشمال الإفريقي الى أوروبا: تحليل للأسباب و الدوافع**، ورقة مقدمة لندوة" المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي، جامعة الدول العربية ، القاهرة، أفريل 2007.

[15] إبراهيم سعد الدين، محمود عبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية ،المشاكل، الآثار، السياسات**، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان، 2001،ص24.

[16] حامد فضل الله، **المسلمون و العرب و إشكالية الاندماج في المجتمع الألماني و دور النخب العربية**، ندوة الهجرة العربية الى أوروبا: الواقع و الأفاق ،تونس 17 ديسمبر 2008.

والجدول التالي يبين حركة وانتقال الكفاءات العلمية العربية في مجموعة من الدول لعام 2009:

الجدول 3-01: حركة وانتقال الكفاءات العلمية العربية لعام 2009 م.

البلد	الحصيلة الاجمالية للمهاجرين الدوليين بالآلاف	مهارة قليلة أقل من مرحلة الثانوية أقل من 8 سنوات تعليم بنسبة مئوية%	مهارة متوسطة مرحلة الثانوية أو أكثر 9-12 سنة تعليم بنسبة مئوية%	مهارة عالية تعليم عال أكثر من 13 سنة تعليم بنسبة مئوية%
الجزائر	1313,3	55,4	27,8	15,9
مصر	308,7	18,8	30,7	47,3
الأردن	63,9	20,0	37,8	41,0
لبنان	335,5	33,8	31,8	30,9
المغرب	1505,0	61,1	23,1	13,9
عمان	2,6	13,6	44,6	37,5
قطر	3,3	16,1	37,0	43,9
السعودية	34,1	22,8	38,8	35,8
سوريا	130,2	33,0	30,3	33,3
تونس	427,5	55,5	27,8	16,4
البحرين	4,2	15,8	40,6	40,2
الإمارات العربية المتحدة	14,4	21,0	50,2	24,2

المصدر:تقرير التنمية البشرية ،الصادر عن هيئة الأمم المتحدة،2009.

من تحليلنا للجدول السابق،نلاحظ أن المغرب تصدر الدول العربية في عدد المهاجرين الذي بلغ مليون و505 ألف مهاجر،من مميزاتها قلة المهارة ،ثم تليها الجزائر بتعداد يقدر بمليون و 303 ألف مهاجر،الغالبية العظمى قليلة المهارة ،ثم تونس ب427.5 ألف مهاجر،و بنفس الخصائص،أي بلدان شمال افريقيا تتصدر الدول العربية في عدد المهاجرين ،و خاصة العمالة قليلة المهارة.

في حين نجد أن معظم المهاجرين في الدول العربية الواقعة في المشرق العربي لديهم تعليم عال ،مثل مصر و التي يمثل فيها العمال ذووا المهارة العالية نسبة 47.3%و الأمر نفسه بالنسبة لكل من الأردن،لبنان ،قطر و البحرين حيث تمثل العمالة الماهرة النسب 41.1%،30.9%،43.9%و40.2%على التوالي.

ثانيا:تأثيرات هجرة الكفاءات العلمية.

إن هجرة الكفاءات العلمية تسمح لدول الاستقبال بتنمية قدراتها العلمية،على عكس الدول المصدرة لها و يظهر ذلك في: [17]

*تقليص اليد العاملة المؤهلة التي تحتاجها هذه الدول عامة و دول شمال إفريقيا خاصة.

*ضياع الرأسمال البشري بسبب هجرة العمال.

*تحمل تكاليف تأهيل و تكوين الأفراد المهاجرين.

*فقدان مساهمة العمال في المالية العامة لهذه الدول،و ذلك من خلال الضرائب. [18]

وعلى الرغم من أن اعتبار هجرة الكفاءات العلمية تشكل ظاهرة استنزاف منقطع النظير لأهم الموارد الاقتصادية للبلدان الفاقدة للكفاءات العالية الخبرة،إلى أن تلك الظاهرة،ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية من بلدان العالم النامي،هو في الواقع مكسب عام من هذه الهجرة،حيث أنه في تقرير صدر عن جامعة الدول العربية في تموز لعام 2007 اعترف بان هجرة الكفاءات العربية إلى الدول المصنعة قد قدمت مردودا ماديا لدول العالم النامي وبالذات الدول العربية بما يعادل 14 مليار دولار سنويا عن قيمة تحويلات نقدية تقوم الشريحة المهاجرة بتحويلها إلى دول الأصل مما ساهم في الحد من مظاهر الفقر،وان هذه التحويلات تعادل 4 مرات المساعدات المالية التي تتلقاها دول المصدر للهجرة من دول المستقبل. [19]

[17] أمحمد عبد الله المنصوري ،**هجرة العقول العربية أسبابها وآثارها الاقتصادية** ،مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
http://www.arabthought.org/content.

[18] محمد رياض، **الهجرة العلمية و استنزاف الكفاءات** ،مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
http://www.annabaa.org/nba57/hijrailmia.html.

[19] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،جامعة الدول العربية،2007.

المبحث الثاني:أهمية التحويلات و أثرها على التنمية الاقتصادية.

لقد أصبحت العلاقة بين الهجرة و التنمية الاقتصادية قضية مركزية في إشكالية الهجرة،إذ تبدي الدول التي تصدر منها التحويلات و الدول التي تستقبلها اهتماما خاصة بهذه الأموال،و بتطورها و مخصصاتها ،وينصب هذا الاهتمام على استعمالها بطريقة مثلى كدعامة مالية للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: أشكال التحويلات.

تتباين التحويلات المالية للمهاجرين ما بين:

أولا:التحويلات المالية.وتتمثل في الأموال سواء كانت في شكل معادن نفيسة كالذهب و الفضة أو عملات أجنبية ،يتم تحويلها الى البلد الأصل . [20]

ثانيا:التحويلات الاجتماعية.و تتمثل في مقدار التحويلات من خلال المعاشات و المخصصات العائلية.

ثالثا:التحويلات العينية.وتأخذ شكل العديد من السلع الالكترونية ،الأجهزة المترلية،الأثاث،السيارات و قطع غيارها فضلا عن الملابس بهدف البيع أو كهدايا لأفراد الأسرة. [21]

ويتسم هذا الشكل من التحويلات بصعوبة تحديده بدقة.

رابعا:التحويلات المعرفية.و تتمثل في المعارف و الكفاءات التي اكتسبها المهاجرون في دولة الاستقبال و التي يمكن تحويلها الى البلد الأصل لتوظيفها في التنمية الاقتصادية. [22]

كما يمكن تقسيمها الي قسمين أحدهما التحويلات الرسمية و التي يتم تتبعها من خلال القنوات الرسمية كالبنوك،مكاتب البريد،وهيئات الضمان الاجتماعي،و ثانيهما لا تتضمن في الاحصاءات الرسمية و تأخذ عدة أشكال منها الأموال التي يدخلها المهاجر معه عند عودته لقضاء عطلته،أو يتم إرسالها ،أو عن طريق عمليات المقاصة ما بين الأفراد ،أو سلع يتم استرادها سواء للاستهلاك المحلي أو لبيعها في السوق الموازي .

---

[20] تعرف **التحويلات المالية للعاملين** وفق دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي على أساس أنها تحويلات جارية خاصة تضم السلع و الأصول المالية من مهاجرين أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة تقدر بسنة أو أكثر، الى أشخاص في دولهم الأصل، و أما العاملين بالخارج لفترة تقل عن سنة، فإن تحويلاتهم تمثل دخلا تم الحصول عليه من العمل لصالح جهة معينة، وبذلك فإنها تدخل ضمن تعويضات العاملين تحت بند الدخل في ميزان المدفوعات .

[21] المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل، **إحصاءات دخل و إنفاق الأسرة المعيشية**، منظمة العمل الدولية، جنيف، 2 ديسمبر 2003.

[3] عبد الفتاح العموص، **المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية: إشارة للبلدان المغاربية**، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/ammouss.html

المطلب الثاني: أثر التحويلات المالية في التنمية الاقتصادية.

تزايد تحويلات المهاجرين كتدفقات مالية تتسم بالاستقرار و خاصة في السنوات الأخيرة مقارنة بغيرها من التدفقات الأخرى كمساعدات التنمية الرسمية و تذبذب الاستثمار الأجنبي المباشر،إنما يطرح جدلا هاما حول أثر التحويلات المالية للمهاجرين في التنمية الاقتصادية في الدول المستقبلة لها.

أولا: الآثـــار الكـــــلية للتحويلات.

يؤثر تدفق التحويلات في الدول المستقبلة على مجموعة من المتغيرات الكلية كميزان المدفوعات،سعر الصرف،وأسعار الفائدة المحلية من خلال توفيرها للعملة الصعبة على المستوى القومي. [23]

و تتسم هذه التدفقات من النقد الأجنبي بالاستقرار و بأنها تعمل في عكس اتجاه تقلبات الدورة الاقتصادية في الدول المتلقية لها كالكوارث الطبيعية،أزمات سياسية،أو تدهور اقتصادي ،فتزيد هذه التحويلات في وقت الأزمات حيث تزايدت تحويلات المهاجرين في العالم على إثر أحداث 11 سبتمبر 2001،أو خلال الأزمة العالمية سنة 2008،حيث يعمل المهاجرون على تحويل أموالهم التي ادخروها الى أسرهم في الدولة الأم هروبا من مخاطر الأزمة أو مساعدة أسرهم في تنويع مصادر الدخل الخاصة بهم.

وتلعب التحويلات المالية دورا هاما في تحسين الجدارة الإئتمانية للدولة ومن ثمة ولوجها الى أسواق المال الدولية،فنسبة الدين الى الصادرات من السلع و الخدمات هي مؤشر لمديونية الدولة و التي يمكن أن ترتفع إذا ما تم استبعاد التحويلات من المقام في هذه الحالة.

كذلك تمثل عملية التوريق للتدفقات المستقبلية للتحويلات أداة للوصول الى تمويل منخفض التكاليف و طويل الأجل كما في حالة البرازيل،المكسيك والبيرو.

أما تأثير تدفق التحويلات على تنافسية الدولة المستقبلة لها من خلال تأثيرها على ارتفاع سعر الصرف و من ثمة انخفاض القدرة التنافسية للصادرات ،فان هذا الأثر السلبي يكون محدودا ومن الممكن ان يكون مؤثرا في حالة الاقتصاديات صغيرة الحجم ،و التي تكون فيها حجم تحويلات المهاجرين مرتفعا بشكل كبير يؤثر على العملة المحلية.

---

[23] حيدر بن عبد الرضا، **تحويلات العمالة العربية تساهم في الحد من البطالة والفقر**،مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
http://www.elaph.com/Web/Economics/2006/8/170486.htm?sectionarchive=Economics

ثانيا:الآثـــــــــــــــــار الجزئية للتحويـــــــــــــــلات.

تمثل التحويلات أموال خاصة تنتقل ما بين المهاجر في بلد الاستقبال و أسرته في البلد الأصل،و قرار التحويل هو قرار فردي يتخذه المهاجر ومن ثم فمن المتوقع أن ترتكز المكاسب الاقتصادية المتحققة في مجال الأسرة،و يمكن أن تمتد لتشمل المجتمع المحلي لهذا المهاجر.

***علاقة التحويلات بمستوى الفقر.**

للتحويلات المالية تأثير قوي في تخفيض الفقر في الدول النامية عامة ودول شمال افريقيا خاصة،وهذا يرجع الى السلوك الذي يتميز به المهاجر ،فهذا الأخير يوجه معظم دخله للرفع من مستوى معيشة أسرته في الدولة الأم. [24]

***علاقة التحويلات باستهلاك الأسرة.**

يعد الانفاق على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية و خاصة اليومية من أهم أوجه الانفاق للتحويلات،و تتعاظم أهمية التحويلات في أوقات الأزمات التي تمر بها الأسرة المتلقية لها حيث تمثل هذه التحويلات دخلا اضافيا للأسرة و التي عادة ما تكون فقيرة ،يمكنها من مواجهة هذه الأزمات على نحو يمكن معه المحافظة على مستوى معيشتها دون انخفاض. [25]

***علاقة التحويلات بالاستثمار.**

تعمل التحويلات على توفير رأس المال للأسرة يمكنها من استغلاله في تنفيذ مشروعات استثمارية صغيرة ،و ذلك عند عدم قدرة هذه الأسرة على الحصول على ائتمان من المؤسسات المالية الرسمية نتيجة عدم توفر الضمانات المطلوبة. [26]

إن قرار الأسرة بتخصيص التحويلات ما بين الاستثمار و الادخار يتوقف على طبيعة هذه التدفقات دائمة أم مؤقتة فإذا كانت مؤقتة فان الأسرة تميل الى ادخارها،إلا انه يظل الميل الحدي للاستثمار منخفضا للأسرة المتلقية للتحويلات و التي عادة ما تكون من الأسر الفقيرة،الأمر الذي يترجم في تلبية الاحتياجات اليومية للأسرة.

***علاقة التحويلات بالإنفاق على التعليم و الصحة.**

---

[24] محمد دياب، **هجرة الوظائف كإحدى ظواهر اقتصاد المعرفة**،مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=23774

[25] حيدر بن عبد الرضا، تحويلات العمالة العربية تساهم في الحد من البطالة و الفقر،مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
http://www. elaph.com/Web/Economics/2006/8/170486.htm?sectionarchive=Economics

[26] محمد ابراهيم السقا،**تحـــــويلات العمالـــــة الآســـــيوية** ،مقالـــــة منشـــــورة علـــــى الموقـــــع الإلكتـــــروني:
http://www economyofkuwait.blogspot.com/2010/02/blog-post_09.html

تلعب التحويلات دورا هاما في تمويل الإنفاق على التعليم و الصحة لدى أعضاء الأسرة في البلد الأصل الامر الذي يدل على مدى مساهمتها في تكوين رأس المال البشري.

***علاقة التحويلات بالنظام المصرفي.**

يمكن للتحويلات أن تلعب دورا مهما في أسواق المال خاصة إذا وضعت في الأسهم أو السندات ،كما يمكن التحويلات أن تلعب دور بنوك الاقراض ،فكثيرا ما يعمد المهاجرون في بعض البلدان الى المساهمة في عمليات الإقراض للأقرباء و المعارف و المشاركة في تمويل صناعات صغيرة أو تطوير إنتاج زراعي.

المطلب الثالث: أهمية تحويلات المهاجرين في الاقتصاد الكلي.

تتجلى أهمية التحويلات المالية للمهاجرين في الاقتصاد الكلي بالنسبة للدول محل الدراسة في جملة من المؤشرات نذكر منها ما يلي:

أ-التحويلات المالية للمهاجرين و نصيب الفرد منها:

يتفاوت نصيب الفرد من التحويلات المالية بين البلدان المستقبلة لها،و ذلك حسب التعداد العام للسكان و مبالغ التحويلات المالية المرسلة،و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم3-02:نصيب الفرد من تحويلات المهاجرين الدول المختارة خلال الفترة 2000-2006(بالدولار)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	26	22	34	56	76	64	50
مصر	41	42	41	41	46	67	70
المغرب	77	112	99	124	141	153	182
تونس	88	103	118	138	160	139	151

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

الجدول رقم3-03:نصيب الفرد من تحويلات المهاجرين الدول المختارة خلال الفترة 2006-2012(بالدولار)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	50	62	64	59	58	55	57
مصر	70	100	111	90	94	243	240
المغرب	182	208	222	202	207	227	200
تونس	151	172	198	197	196	189	212

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

من خلال الجدول يمكننا وضع الشكل التالي:

الشكل رقم 3-01:نصيب الفرد من تحويلات المهاجرين في دول الدراسة خلال الفترة 2000-2012.

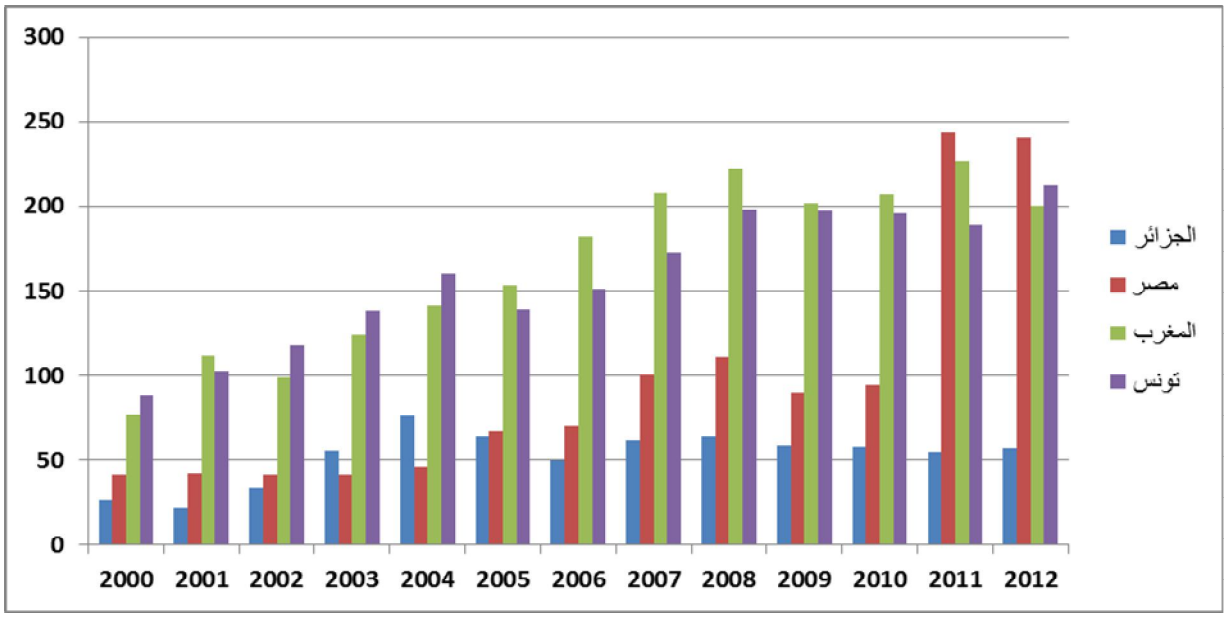

المصدر من اعداد الطالب.

من خلال الجدول و الشكل السابق نلاحظ أن المغرب هي الدولة التي تملك أكبر نصيب للفرد من التحويلات،حيث كانت في سنة 2001 تقدر ب 112 دولار أمريكي للفرد ثم انخفضت متأثرة بأحداث 11 سبتمبر ،ثم أخذت في التزايد لتسجل أعلى قيمة لنصيب الفرد من تحويلات المهاجرين سنة 2008 بمبلغ يقدر ب 222 دولار أمريكي للفرد،ثم تناقص حجمها تحت تأثير الأزمة العالمية لسنة 2008[27]،ثم تزايدت بعد ذلك.

[27] لقدبدأت الأزمة أول الأمر في الولايات المتحدة في أكتوبر 2007 ،و ذلك بسبب الرهون العقارية الأمريكية المقدمة أساسا إلى الطبقة المتوسطة،إذ في ظل الظروف العادية،يستطيع الفرد الذي يرغب في الحصول على شقة أن يقترض على أساس راتبه و قدرته على السداد لاحقا،أما إذا كان الشخص المقترض لا يستطيع التسديد ،فإن البنك سيحصل على الرهن ،مترلا كان أم شقة ،و يبيعه ،و لكن الذي حصل هو أن أسعار العقارات تراجعت ،و عليه ستخسر البنوك جزءا من قيمة العقارات و الممتلكات مما أدى ذلك الى انخفاض العقارات في بعض مناطق الولايات المتحدة،و استمرار انهيار البورصة ،وإفلاس أكبر البنوك في العالم،مع توالي العديد من الفضائح في الميدان المالي،و توالى انهيار أكبر المصارف و إفلاسها في ما بات يُعرف بأزمة الرهن العقاري (**الأزمة المالية العالمية 2008**).

ثم تليها تونس التي عرفت تزايد مستمر في نصيب الفرد من التحويلات المالية للمغتربين ،و كان تأثير الأزمة العالمية لسنة 2008 على التحويلات المالية طفيفا ،حيث سجلت أعلى قيمة لها خلال سنة 2008 بمقدار 198 دولار أمريكي للفرد.

ثم مصر التي رغم أنها تحتل المرتبة الأولى في حجم التحويلات المالية للمهاجرين إلا أن مقدار نصيب الفرد أقل منه في كل من المغرب و تونس و هذا راجع الى التعداد السكاني الكبير لمصر.

ب-التحويلات المالية للمهاجرين و الناتج المحلي الإجمالي :

تظهر أهمية التحويلات في الاقتصاد الكلي من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم3-04:نسبة تحويلات المهاجرين الى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2006 (بالدولار)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	1,4	1,2	1,9	2,8	2,9	2,0	1,4
مصر	2,9	3,0	3,3	3,8	4,2	6,9	5,0
المغرب	5,8	8,6	7,1	7,3	7,4	7,7	8,3
تونس	3,7	4,2	4,6	4,6	4,6	4,3	4,4

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

الجدول رقم3-05: نسبة تحويلات المهاجرين الى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2012(بالدولار)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	1,4	1,6	1,3	1,4	1,3	1,0	1,1
مصر	5,0	5,9	5,3	3,8	3,5	6,2	7,2
المغرب	8,3	9,0	7,8	6,7	7,1	7,3	6,8
تونس	4,4	4,4	4,4	4,5	4,4	4,4	5,0

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

من خلال الشكل السابق نلاحظ تزايد أهمية التحويلات المالية للمهاجرين في الناتج المحلي في المغرب ،حيث احتلت الصدارة بنسبة 5.8%سنة 2000،لتصبح 9%سنة 2007،غير أنها انخفضت سنة 2008 متأثرة بالأزمة المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي سنة 2008،لتأتي بعد ذلك تونس التي حافظت على معدل متوسط ب 4.4%خلال سنوات الدراسة،و تراوحت في مصر بين 2.5%-6.0%،و بقيت شبه ثابتة و متواضعة بالنسبة الى الجزائر و ذلك في حدود 1.7%.

يمكن أن نستنتج أن في المغرب تساهم التحويلات المالية للمهاجرين بنسبة مرتفعة مقارنة بكل من تونس ومصر وبالتالي تستفيد هذه الأخيرة من التحويلات المالية بنسب متفاوتة في اقتصادياتها،على عكس الجزائر التي تستفيد بشكل قليل.

ج-التحويلات المالية للمهاجرين و الدخل القومي:

تلعب التحويلات دورا مهما في زيادة الدخل الوطني للدول المستقبلة لها ،و هذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم3-06:نسبة تحويلات المهاجرين الى الدخل القومي خلال الفترة 2000-2006 (بالدولار)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	1,5	1,3	2,0	2,7	3,0	2,1	1,4
مصر	2,8	3,0	3,3	3,6	4,3	5,6	4,9
المغرب	6,0	8,9	7,3	7,4	7,6	7,8	8,4
تونس	3,8	4,4	4,8	4,2	4,8	4,5	4,6

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

الجدول رقم3-07:نسبة تحويلات المهاجرين الى الدخل القومي خلال الفترة 2000-2006 (بالدولار)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	1,4	1,6	1,3	1,5	1,3	1,0	1,1
مصر	4,9	5,8	5,3	3,8	3,6	6,2	7.5
المغرب	8,4	9,1	7,9	7,1	7,3	7,5	7,0
تونس	4.6	4,7	4,7	4,8	4,7	4,6	5,1

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة تحويلات المهاجرين في الدخل الوطني تتفاوت من دولة الى ،فهي في تزايد مستمر بالنسبة للمغرب حيث سجلت نسبة 6%سنة 2000 لتصل الى 9.1%سنة 2007 ثم انخفضت الى معدل 7.1%بعد ذلك متأثرة بالأزمة العالمية سنة 2008 ،لتستقر بعد ذلك في حدود 7.4%. بالنسبة الى مصر تراوحت نسبة مساهمة تحولات المهاجرين في الدخل الوطني بين 2.8%-5.8% خلال سنوات الدراسة،أما بالنسبة الى تونس فقد استقرت النسبة في 4.7%،أما الجزائر فقد سجلت أدنى نسبة بين دول الدراسة و يمكن أن نرجع ذلك الى العائدات النفطية.

د-التحويلات المالية للمهاجرين و الواردات الإجمالية:

للتحولات المالية دور إيجابي في التنمية الاقتصادية و ذلك لما تخلقه من حالة الاعتماد خاصة عندما يكون دورها كبيرا في تمويل كبيرا و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم3-08:نسبة تحويلات المهاجرين الى الواردات خلال الفترة 2000-2006 (بالدولار)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	6,4	5,6	7,4	10,8	11,3	8,3	6,4
مصر	12,5	13,4	14,5	14,6	14,3	17,2	15,8
المغرب	17,5	27,1	22,1	23,0	22,0	20,4	21,0
تونس	8,6	9,0	10,4	8,9	10,3	9,5	9,2

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

الجدول رقم3-09:نسبة تحويلات المهاجرين الى الواردات خلال الفترة 2000-2006 (بالدولار)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	6,4	6,7	5,6	6,0	5,8	3,5	3,8
مصر	15,8	16,9	13,9	12,0	13,4	24,5	28,3

المغرب	21,0	20,0	15,3	13,4	16,5	15,0	13,4
تونس	9,2	8,3	7,5	9,4	8,2	7,7	8,6

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ أنه بالنسبة الى المغرب فإن التحولات المالية للمهاجرين تغطي خمس واردات المغرب و سدس واردات مصر و عشر واردات تونس و تزيد قليلا عن ذلك بالنسبة الى الجزائر.

ه–التحويلات المالية للمهاجرين و الصادرات الإجمالية:

تتميز التحويلات المالية بالاستقرار في معظم الأوقات على عكس التدفقات الأخرى كالمعونات الدولية و اتجاهها العام هو الارتفاع،و بالتالي تعتبر مصدرا مهما للعملة الصعبة و الجدول التالي يوضح مدى مساهمة التحويلات في الصادرات الاجمالية:

الجدول رقم3–10:نسبة تحويلات المهاجرين الى الصادرات خلال الفترة 2000–2006 (بالدولار)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	3,5	3,4	5,4	6,7	7,2	4,2	2,8
مصر	17,6	17,1	18,0	16,4	15,0	18,5	16,6
المغرب	20,9	29,4	23,6	25,3	25,3	23,9	24,3
تونس	9,4	9,8	11,3	11,5	10,9	9,9	9,5

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

الجدول رقم3–11:نسبة تحويلات المهاجرين الى الصادرات خلال الفترة 2000–2006 (بالدولار)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	2,8	3,3	2,9	5,1	4,1	2,6	2,8
مصر	16,6	19,4	16,2	15,2	16,4	29,5	42,0
المغرب	24,3	25,0	21,0	24,1	21,5	20,5	18,7
تونس	9,5	8,6	7,9	10,1	9,1	8,9	10,2

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ أنه بالنسبة الى المغرب فإن التحولات المالية للمهاجرين تمثل 1/4 من الصادرات الإجمالية و كأن أهم ما يصدره المغرب هو كفاءة و مهارة أبناءه،فالتحويلات أصبحت أهم من تصدير الفوسفات وبل حتى السياحة هذه الأخيرة التي تتأثر بمختلف العوامل كالظروف الأمنية في المنطقة،و كذلك بالنسبة الى مصر،و ما تزال هذه النسبة متواضعة في تونس و الجزائر لتنوع صادرات الأولى بما في ذلك الصادرات الفلاحية و المعادن و في الثانية لإنتاج البترول.

و–التحويلات المالية للمهاجرين و المساعدات الإنمائية الرسمية:

تشير بيانات البنك الدولي الى أنه خلال الفترة 1995-2000 نمت التحويلات المالية للبلدان النامية بنسبة 10.2%غير أن المساعدات الإنمائية الرسمية لم تنمو إلا بنسبة 2%،و حسب تلك البيانات فإن التحويلات المالية الى البلدان النامية بدأت تتفوق على المساعدات بداية من سنة 1995. [28]

الجدول رقم3-12: صافي المساعدات الإنمائية الرسمية خلال الفترة 2000-2006 (بالدولار أمريكي)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	199	198	189	238	316	346	239
مصر	1370	1306	1312	1016	1552	1034	899
المغرب	434	481	352	572	770	732	1102
تونس	221	365	220	299	352	362	431

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

الجدول رقم3-13: صافي المساعدات الإنمائية الرسمية خلال الفترة 2000-2006 (بالدولار الأمريكي)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	239	394	325	318	198	190	144
مصر	899	1136	1740	998	592	414	180
المغرب	1102	1221	1451	929	992	1455	921
تونس	431	321	374	502	550	1480	1017

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مصر تستحوذ على أكبر حصة من صافي المساعدات الإنمائية التي تتلقاها من الخارج حيث تزايد حجمها من سنة الى أخرى فقدرت سنة 2000 ب 1370 مليون دولار و أخذت في التزايد الى أن بلغت أكبر قيمة لها سنة 2008 بمقدار 1740 مليون دولار ثم انخفضت بعد ذلك متأثرة بالأزمة العالمية.

ثم تليها المغرب التي تحصلت على 434 مليون دولار سنة 2000 ثم اخذت في التزايد حتى سنة 2008 لتبلغ أكبر قيمة لها خلال هذه الفترة ب 1451 مليون دولار لتتراجع بعد ذلك.

ثم تليهما كل من تونس و الجزائر بنسب أقل،و الجدول الموالي يبين مدي أهمية تحويلات المهاجرين مقارنة بصافي المساعدات الإنمائية الرسمية التي تتلقاها هذه الدول:

الجدول رقم3-14:مقارنة التحويلات المالية بصافي المساعدات الإنمائية الرسمية خلال الفترة 2000-2006

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	4	3	5	7	8	6	7
مصر	2	2	2	2	2	5	6
المغرب	5	6	8	6	5	6	5
تونس	4	3	5	4	4	4	3

[28] أنظر **التقرير السنوي للبنك الدولي** ،2005.

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

الجدول رقم3-15: مقارنة التحويلات المالية بصافي المساعدات الإنمائية الرسمية خلال الفترة 2006-2012

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	7	5	7	6	10	11	15
مصر	6	7	5	7	13	35	107
المغرب	5	5	5	6	6	5	4
تونس	3	5	5	4	4	2	2

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

من خلال الجدول السابق نلاحظ النقاط التالية:

*بمقارنة التحويلات المالية للمهاجرين و المساعدات الإنمائية يتبين أن التحويلات أهم من المساعدات الإنمائية خلال الفترة 2000-2012 بالنسبة لكل من الجزائر،مصر،المغرب و تونس.

*بالنسبة الى مصر فإن التحويلات مثلت ضعف المساعدات الى غاية 2005 ثم تزداد أهمية مع الزمن لتكون سنة 2010 متفوقة ب 13 مرة ،و هذا راجع الى زيادة تحولات المهاجرين التي بلغت خلال سنة 2010 حوالي 7681 مليون دولار و قابله تراجع حاد في المساعدات الخارجية حيث بلغت هذه الأخيرة خلال نفس السنة 592 مليون دولار و قد يكون لهذا التغير علاقة بالأزمة العالمية لسنة 2008 و تأثيرها على حجم المساعدات الممنوحة ،و استمرت ثابتة للمغرب حيث تقدر التحويلات ب 5 أضعاف قيمة المساعدات الإنمائية التي يتحصل عليها المغرب.

*تزايد أهمية التحويلات المالية للمهاجرين مقارنة بالمساعدات الإنمائية الرسمية لكل من تونس و الجزائر خلال الفترة 2000-2012 إلا أن مرد هذه الزيادة هو ضعف مقدار المساعدات الخارجية لهذه البلدان بالنسبة لحجم التحويلات.

المبحث الثالث: سياسات الهجرة الدولية.

من الواضح أنه مهما سنت الحكومات من قوانين و تشريعات ،فإنه لا يمكن أن تقف في وجه هذه الظاهرة،لذلك وجب على هذه الأخيرة التكيف مع متطلبات هذه الظاهرة من خلال تفعيل و تقوية الروابط بين المهاجرين و البلد الأم.

المطلب الأول:السلطات المختصة بالهجرة الدولية.

لقد أولت الحكومات المستقبلة للتحويلات أهمية بالغة للهجرة و ذلك من خلال إسناد مهمة متابعة أوضاع المهاجرين لمجموعة من الهيئات و الوزارات.

أولا:السلطات الجزائرية.

فيما يتعلق بالمواطنين الجزائريين في الخارج ،تعتبر وزارة التضامن الوطني و الأسرة و الجالية الوطنية بالخارج مسؤولة عن كل المسائل المتعلقة بالمهاجرين الجزائريين،ثم تليها وزارة الخارجية هذه الأخيرة تتولى حماية حقوق الجزائريين المقيمين بالخارج و مصالحهم،وبالتحديد ما يتعلق بالمسائل المدنية و الإدارية و التجارية،وذلك من خلال تقديم الخدمات التالية: [29]

*التسجيل في السجلات لدى القنصليات الجزائرية في الخارج.

*تسجيل الأحداث المدنية كالولادات والوفيات وحالات الزواج والطلاق.

*تجديد جوازات السفر.

*التصديق على الوثائق الرسمية.

كما تم إنشاء المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج بموجب المرسوم الوطني رقم 297/09 لعام 2009،ومن المقرر أن يكون هذا الأخير تحت إشراف رئيس الجمهورية ،من مهامه دراسة كافة المسائل المتعلقة بالجالية الجزائرية في الخارج ،ثم تقديم التوصيات لعلاجها،بالإضافة الى المساهمة في تنمية و تطوير دور المهاجرين في التنمية الاقتصادية للبلد . [30]

كذلك في نفس الاطار تم إنشاء مجموعة من الوكالات التي أسندت اليها مهمة متابعة كل ما يتعلق بالظروف المحيطة بالمهاجرين . [31]

و التي نوجزها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-16 المؤسسات الوطنية المختصة بالهجرة في الجزائر.

الوكالة	الوزارة	مجالات المسؤولية
/	وزارة الخارجية	إدارة العلاقات القنصلية و حماية الجاليات الجزائرية المقيمة بالخارج
/	وزارة التضامن الوطني والأسرة و الجالية الوطنية بالخارج.	تسهيل عودة المهاجرين ،تبادل الخبرات بين الجزائريين في المهجر و البلد الأم.
المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج	تحت إشراف رئيس الجمهورية مباشرة	*تعزيز الروابط بين المهاجرين الجزائريين في الخارج ووطنهم الأم. *تحسين الخدمات العامة التي تستفيد منها الجاليات الجزائرية. *تعزيز مشاركة الجزائريين في الخارج و توجيه مواردهم نحو

[29] **هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل**، مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة و المنظمة الدولية للهجرة، 2010. مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني: **roota.comhttp://www**

[30] **المرسوم الوطني رقم 09-297 ،المتعلق بإنشاء المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج،** الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 53 المؤرخ بتاريخ 09 سبتمبر 2009،ص 10-12.

[31] **تقرير خاص بالجزائر**،اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أفراد أسرهم ،الدورة الثانية عشر،الأمم المتحدة،26-30 أفريل 2010،ص2.

		إستراتيجية التنمية في الجزائر.
المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني	/	تقديم النصائح حول السياسات الجزائرية المتعلقة بالهجرة.
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات	*تعزيز البيئة العامة للاستثمار في الجزائر و المساهمة في تطوير القطاع الصناعي. *تقديم المساعدة و الإرشاد للمستثمرين عند تنفيذ مشاريعهم.
المجلس الوطني للاستثمارات	وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات	تنسيق أنشطتها المتعلقة بالاستثمار مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المصدر:من إعداد الطالب.

ثانيا:السلطات المصرية.

يتولى قطاع شؤون الهجرة ،التابع لوزارة القوى العاملة و الهجرة متابعة المواطنين المصريين المقيمين بالخارج من خلال تنفيذ مسؤولياته وفقا للأهداف التالية:

*وضع الخطط و السياسات التنفيذية لتشجيع المصريين على الهجرة،مع توفير فرص نجاحها.

*تقديم الرعاية للمهاجرين المصريين .

*تشجيع المهاجرين المصريين على تشكيل الجمعيات و النوادي في الخارج.

*تعظيم الاستفادة من الكفاءات المصرية في الخارج من خلال نقل المعرفة العلمية او المساهمة بالتحويلات المالية للمهاجرين المصريين في مخططات التنمية الاقتصادية لمصر.

*إنشاء بنك للمعلومات حول كافة ما يتعلق بالمهاجرين المصريين.[32]

بالإضافة الى ذلك يجري التنسيق بين مجموعة من الوزارات لمتابعة ملف المواطنين المصريين المقيمين بالخارج ،كل في مجال اختصاصه ومن بين هذه الوزارات وزارة الخارجية المصرية ،التي تقدم مجموعة من الخدمات نوجزها فيما يلي:

*التسجيل في سجلات القنصليات المصرية في الخارج .

*ترحيل العائلات المصرية في حالات الطوارئ.

*تجديد جوازات السفر و غيرها من الوثائق.

*التصديق على الوثائق الرسمية.

*تسجيل الأحداث المدنية كالولادات و الوفيات .....الخ.

[32] Anna dibartolomeo ,tamirace fakhoury and delphine perrin,migration profile Egypt,Robert shuman for advanced studies ,europien union ,april 2010.

كما تساهم وزارة الداخلية المصرية في ما يتعلق بالهجرة المصرية الى الخارج من خلال تسهيل الاجراءات الادارية للمهاجرين المصريين قبل مغادرتهم البلاد،و الاشراف على عملية تقديم طلبات الهجرة،و الجدول التالي يوضح مجالات المسؤولية للوزارات المكلفة بالهجرة في مصر. [33]

الجدول رقم 3-17 مجالات المسؤولية للوزارات المكلفة بالهجرة في مصر.

الوكالة	الوزارة	مجالات المسؤولية
قطاع شؤون الهجرة في الخارج	وزارة القوى العاملة والهجرة	*إنشاء قاعدة بيانات خاصة بشؤون الهجرة المصرية تشمل:فرص العمل في الخارج،الاحصائيات،.....الخ. *تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في الخارج التي تمثل المهاجرين المصريين.
/	وزارة الخارجية	تقديم مختلف الخدمات للمهاجرين المصريين في الخارج.
/	وزارة الداخلية	*تسهيل الاجراءات الادارية للمصريين الراغبين في الهجرة. *ضبط الهجرة على الحدود المصرية. *تقديم التسهيلات للمصريين في الخارج.

المصدر: من اعداد الطالب.

ثالثا: السلطات المغربية.

أنشأ المغرب وزارة مكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج بموجب المرسوم الوطني رقم 98-91-2 لسنة 1993 بهدف رعاية شؤون المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج ،وتتولى الوزارة تنفيذ مسؤولياتها وفقا للأهداف التالية: [34]

*تشجيع و تنسيق الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية لصالح الجالية المغربية.

*ضمان المصالح المادية و المعنوية للمهاجرين المغاربة سواء في بلد الاستقبال أو المغرب.

[33] **هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل**، مرجع سبق ذكره.

[34] **المرسوم الوطني رقم 98-91-02 ،المتعلق بإنشاء وزارة مكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج**،الجريدة الرسمية المغربية،العدد 4207،المؤرخ بتاريخ 16 جوان 1993،ص 1036.

*تشجيع المغاربة على إنشاء الجمعيات و اقامة علاقات الترابط فيما بينهم.
*دراسة تحركات و اتجاهات الهجرة المغربية ،للتوصل لفهم أفضل لأسباب الهجرة المغربية.
*التوقيع على الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالمهاجرين.
*مراقبة وتنظيم الأنشطة الهادفة الى دعم و تشجيع المغاربة المقيمين في الخارج الى العودة الى بلدهم الأم.
بالإضافة الى ذلك تم إنشاء مجموعة من الهيئات أوكلت لها مهم متابعة اوضاع المهاجرين المغاربة ،سوف يتم إيجازها في الجدل التالي.[35]

الجدول رقم 3-18 المؤسسات الوطنية المختصة بالهجرة في المغرب.

الوكالة	الوزارة	مجالات المسؤولية
مديرية المغتربين	الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج	*تطوير و تطبيق سياسات حكومية ذات صلة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج.
مجلس الجالية المغربية بالخارج	/	*تقييم سياسات المغرب المتعلقة بالجالية المغربية في الخارج،و رفع التوصيات للجهات المختصة بهدف حماية حقوق المهاجرين في الخارج و تشجيعهم على المشاركة في تطوير المغرب. *اكتشاف التحديات التي تواجهها الدولة في مجال الهجرة و المساهمة في تطوير العلاقات بين المغرب و دول المقصد.
مديرية الشؤون القنصلية و الاجتماعية	وزارة الخارجية و التعاون	*إدارة الشؤون القنصلية و حماية المغاربة المقيمين في الخارج. *قيادة المفاوضات حول الاتفاقيات المتعلقة بالنقل،الضمان الاجتماعي و هجرة العمل. *الحرص على تطوير العلاقات الخارجية للمغرب في مجال الشؤون القنصلية .
/	وزارة العمل و التعليم المهني	صياغة سياسات الهجرة . *حماية شؤون المهاجرين في الخارج.
المركز الاقليمي	وزارة الداخلية	تسهيل الاستثمارات الأجنبية و إنشاء الشركات الصغيرة و

[35] **هجرة العبور عبر المتوسط:نحو حوار فاعل**،مرجع سبق ذكره.

للاستثمار		المتوسطة الحجم في المغرب.

المصدر:من اعداد الطالب.

رابعا:السلطات التونسية.

تأسس ديوان التونسيين بالخارج ،التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية و التضامن و التونسيين بالخارج 1988 بموجب الفصل رقم 14 من المرسوم الوطني رقم 88/60 و يتمثل الهدف الرئيسي لديوان التونسيين بالخارج تزويد الحكومة التونسية بالمعطيات اللازمة حول المهاجرين التونسيين وذلك لضبط و تنفيذ سياسة تأطير و رعاية التونسيين بالخارج. [36]

كلف ديوان التونسيين بالخارج بتحقيق الأهداف التالية:

*الاهتمام بالمشاكل المتعلقة بالتونسيين في الخارج و عائلاتهم ،و كذلك عند عودتهم الى تونس.

*تشجيع و تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في التنمية الاقتصادية.

*تعزيز روح التضامن و التكافل بين أفراد الجالية التونسية في المهجر.

*توفير المعلومات حول امكانيات الادخار و الاستثمار في تونس.

و لتحقيق هذه الأهداف يولي ديوان التونسيين بالخارج اهتماما خاصا بالمجموعات الثلاث التالية من التونسيين: [37]

1-العائلات التونسية المقيمة بالخارج.

2-الأجيال الشابة من المهاجرين التونسيين بالخارج و خاصة التي نشأت في بلاد المهجر.

3-أصحاب الكفاءات العلمية.

فيما يتعلق بالمهاجرين التونسيين في الخارج ،تهدف وزارة الخارجية التونسية الى حماية الحقوق و المصالح المادية و المعنوية للتونسيين بالخارج ،و الدفاع عنها و المحافظة عليها،كما تقدم عددا من الخدمات لرعاياها في الخارج منها:

*التسجيل في سجلات القنصليات.

*تسجيل الاحداث المدنية كالولادات .....الخ.

*التصديق على الوثائق الرسمية.

*تجديد جوازات السفر.

*ترحيل التونسيين المقيمين بالخارج.

*ترحيل جاثمين التونسيين المقيمين بالخارج. [38]

---

[36] **الفصل 14 من المرسوم الوطني رقم 60،المتعلق بتأسيس ديوان التونسيين بالخارج**،الجريدة الرسمية التونسية،العدد 60،المؤرخ بتاريخ 02 جوان 1988.

[37] **ديوان التونسيون بالخارج** على الموقع الإلكتروني:

http://www.ote.nat.tn/ote_ar/index.php?option=com_content&task=view&id=1

بالإضافة الى مجموعة من الهيئات التي ترعى شؤون المهاجرين التونسيين كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 3-19 الهيئات التي ترعى شؤون المهاجرين التونسيين في تونس.

الوكالة	الوزارة	مجالات المسؤولية
/	الوزارة الخارجية	*إدارة العلاقات القنصلية و الدبلوماسية مع دول المقصد. *إدارة المفاوضات لعقد اتفاقات حول شؤون الهجرة.
ديوان التونسيين بالخارج	وزارة الشؤون الاجتماعية و التضامن و التونسيين بالخارج.	*تعزيز و تطبيق برامج إرشادية تستهدف التونسيين المقيمين بالخارج. *تحديد و تطبيق برامج مساعدة التونسيين في الخارج . *تطبيق برامج ثقافية لتعزيز روابط الأفراد المنحدرين من أصل تونسي ببلدهم الأم. *تسهيل إعادة إدماج المهاجرين التونسيين في الاقتصاد التونسي . *إنشاء نظام معلومات للاتصال بالتونسيين في الخارج.
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	وزارة الشؤون الاجتماعية و التضامن و التونسيين بالخارج.	إدارة معاشات التقاعد في تونس ،و عقد الاتفاقيات الثنائية مع دول المقصد حول الضمان الاجتماعي.

[38] **هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل**، مرجع سبق ذكره.

الوكالة الوطنية للتشغيل و العمل المستقل .	وزارة التكوين المهني و التشغيل	تسهيل إعادة دمج العمال التونسيين العائدين في الاقتصاد التونسي.
الوكالة التونسية للدعم الفني	وزارة التنمية و التعاون الدولي	*تحديد الموظفين الإداريين التونسيين الذين يعملون في الخارج و تزويدهم بالدعم اللازم. *توفير الحماية للتونسيين المقيمين بالخارج.
وكالة النهوض بالصناعة	وزارة الصناعة و التكنولوجيا	*تشجيع الاستثمارات المباشرة و المساهمة في تطوير القطاعات الصناعية.
وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية.	وزارة الفلاحة و الموارد المائية	تشجيع الاستثمارات في قطاعي الزراعة و صيد السمك عن طريق توفير المعلومات اللازمة .

المصدر:من اعداد الطالب.

المطلب الثاني:القوانين و التشريعات المتعلقة بالهجرة الدولية .

لقد أولت الحكومات المستقبلة للتحويلات أهمية بالغة لها و ذلك من خلال تشريع القوانين المتعلقة بالمهاجرين.

أولا:فيما يخص الجزائر.

التشريعات الوطنية:يمثل دستور الجزائر لعام 1979،كما هو معدل بموجب المراجعة الدستورية لعام 1997 إحدى أهم الوثائق التشريعية في الجزائر التي تنظم شؤون الهجرة ،ويتوسع الدستور ضمن المواد المدرجة فيه ،في حق الدخول الى الأراضي الجزائرية و الخروج منها،فضلا عن مسؤولية الدولة في توفير الحماية لمواطنيها الموجودين في الخارج. [39]

في هذا الاطار تنص المادة 24 على ما يلي:"الدولة مسؤولة عن أمن الأشخاص و الممتلكات ،و تتكفل بحماية كل مواطن في الخارج ." [40]

[39] **اللجوء و الهجرة في المغرب العربي،لائحة بيانات خاصة بالجزائر**،الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الانسان ،2012،ص7.

[40] **المادة 24 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**،لعام 1989 المعدل بموجب التعديل الدستوري لعام 1996.

بالإضافة الى ذلك،يتولى برنامج عمل الحكومة الجزائرية المتعلق بجاليات المهاجرين في الخارج ،الذي يشمل الفترة الممتدة بين 2002-2004 تحديد اطار عمل للمبادرات التي تعنى بالمهاجرين الجزائريين،و من المجالات التي يغطيها:

*حماية المهاجرين :عن طريق الاتفاقيات القنصلية الموقعة بين الجزائر و الدول التي يقصدها المهاجرون الجزائريون،كما يشمل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان،و الحق في ممارسة العادات الثقافية و الدينية بكل حرية،وغيرها من الحقوق الأخرى.

*تنظيم المهاجرين في الخارج:و ذلك عن طريق تشجيع إنشاء الجمعيات و الشراكات.

*مشاركة المهاجرين في عملية التنمية:و ذلك بتوظيف الكوادر البشرية المهاجرة في تطوير و تحديث البرامج لإنعاش الاقتصاد الجزائري. [41]

بدورها تسعى خطة عمل الحكومة المتعلقة بتطبيق برنامج رئيس الجمهورية للفترة الممتدة بين 2009-2014 الى تقديم الدعم للجاليات الجزائرية المقيمة بالخارج ،و تشمل الخطة العمل وفق خمسة مجالات هي: [42]

1-تطوير المعارف و المعلومات المتوافرة حول المهاجرين و تحسين الخدمات التي توفرها الجهات القنصلية في الخارج.

2-توفير المعلومات الخاصة بالجزائر مع تحديثها.

3-حماية شؤون المهاجرين الجزائريين في الخارج.

4-تحسين ظروف الاستقبال و مساهمة المهاجرين في عملية التنمية .

5-تنسيق الأنشطة الثقافية و الرياضية بهدف تقوية الروابط بالبلد الأم.

أما بالنسبة للمحفزات المالية فإن المشرع الجزائري لم يغفل عن هذه النقطة ،فالقانون رقم 03/01 الصادر في 20 أكتوبر 2001 الذي يمثل قانون الاستثمار الجزائري،و الذي ينص على عدم التمييز بين المستثمرين المحليين و الأجانب . [43]

التشريعات الدولية:

تنتسب الجزائر بصفتها دولة شديدة التأثر بظاهرة الهجرة الى عدة اتفاقيات دولية متعلقة بالهجرة الدولية و المهاجرين في الخارج منها:

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أفراد أسرهم لعام 1990 ،صادقت عليها الجزائر في 21 أفريل 2005. [44]

---

[41] **هجرة العبور عبر المتوسط:نحو حوار فاعل**،مرجع سبق ذكره.

[42] plan d'action du gouvernement pour la mise en œuvre du programme du présidant de la république , Alger, 2009,p26.

[43] **الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 47،مؤرخـــ بتاريخ 22 أوت 2001.

اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر ساري المفعول منذ شهر سبتمبر 2005 ،و هو ينص على التعاون المعزز في مجال الهجرة.

اتفاقيات الهجرة الثنائية:

عقدت الجزائر اتفاقيات ثنائية مع عدة دول حول مسألة هجرة العمل و الضمان الاجتماعي و ذلك تأمينا منها لإطار عمل قانوني يحمي مواطنيها في الخارج.

و من هذه الاتفاقيات:

الجدول رقم 3-20:اتفاقيات ثنائية خاصة بالهجرة للجزائر.

اتفاقات خاصة بهجرة العمل	اتفاقات خاصة بالضمان الاجتماعي
بلجيكا	بلجيكا
فرنسا	فرنسا
ليبيا	-
المغرب	-
تونس	-

ومن المؤسسات الدولية التي تعالج المسائل المتعلقة بالهجرة في الجزائر نذكر منها:

*برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر.

*مكتب منظمة العمل الدولية الخاص بالجزائر.

كما طرحت عدة مبادرات متعلقة بالمهاجرين منها:

*مبادرة الهجرة و التنمية المشتركة بين المفوضية الأوروبية و الأمم المتحدة في الجزائر 2007-2011 ،و التي كانت تهدف الى:المساهمة في الربط بين الهجرة و التنمية في دول المنشأ عن طريق التطرق الى المجالات التالية:الحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون،تعداد المهاجرين،إمكانياتهم،و حقوقهم.

*إنشاء موقع الكتروني يبين تكاليف إرسال الحوالات المالية في مجموعة من الدول www.envoidargent.org،الهدف الأساسي منه هو توفير المعلومات حول تكاليف إرسال الحوالات المالية للمهاجرين و شروطها بين فرنسا و مجموعة من الدول.

[44] **دليل التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين و أفراد أسرهم**، على الموقع الإلكتروني:
Migrantsrights.orghttp://www.

ثانيا:فيما يخص مصر.

التشريعات الوطنية:

يعتبر قانون الهجرة و رعاية المصريين في الخارج رقم 111 لسنة 1973 الذي صدر في مصر قانون الهجرة الأساسي في البلاد و يتألف هذا القانون من خمسة أبواب: [45]

1-الأحكام العامة المطبقة على المهاجرين كافة.

2-الهجرة الدائمة.

3-الهجرة المؤقتة.

4-حقوق المهاجرين في الخارج.

5-الأحكام الختامية و الانتقالية.

إن الهدف الأساسي من قانون الهجرة المصري هو المحافظة على روابط متينة بالمصريين المقيمين في الخارج،فضلا عن ذلك يرمي هذا القانون الى هدفين رئيسيين هما:

*وضع نظام لإدارة الهجرة الدائمة و المؤقتة الى الخارج.

*تحديد الأحكام المتعلقة بتأمين الرعاية و التسهيلات اللازمة للمهاجرين المصريين المقيمين بالخارج.

كما اعتمدت مصر على مجموعة من المبادرات التي من شانها أن تساهم في جذب تحويلات المهاجرين الى داخل البلد و التي نذكر منها:

*يعفى عائد استثمار الودائع التي يودعها المهاجرون المصريون في أحد البنوك العاملة في مصر من كافة الضرائب و الرسوم.

*يتمتع رأس المال الذي يشارك به المهاجر المصري في المشاريع الاستثمارية داخل مصر بكافة المزايا التي يتمتع او يستفيد منها المستثمرون الأجانب. [46]

التشريعات الدولية:

لقد وقعت مصر على مجموعة من الاتفاقيات الدولية بهدف حماية مواطنيها في الخارج منها:

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين و أفراد أسرهم لعام 1990،و التي صادقت عليها مصر بتاريخ 19 فيفري 1993. [47]

اتفاقيات الهجرة الثنائية:

[45] **الهجرة المصرية المعاصرة**، تقرير وزارة القوى العاملة و الهجرة، مصر، 2003 ، ص 22.

[46] **هجرة العبور عبر المتوسط:نحو حوار فاعل**،مرجع سبق ذكره.

[47] **دليل التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين و أفراد أسرهم**، على الموقع الإلكتروني:

Migrantsrights.orghttp://www.

وقع مصر على اتفاقيات ثنائية تعنى بشؤون هجرة العمل و الضمان الاجتماعي مع دول كثيرة ،وذلك تأمينا منه لإطار عمل قانوني يحمي مواطنيه في الخارج و من هذه الاتفاقيات: [48]

الجدول رقم 3-21:اتفاقيات ثنائية خاصة بالهجرة لمصر.

الدول العربية	الدول الأوروبية	الدول الآسيوية
العراق	اليونان	الصين
الأردن	إيطاليا	–
الكويت	–	–
ليبيا	–	–
المغرب	–	–
قطر	–	–
السودان	–	–
اليمن	–	–

المصدر: كوليه، علي كونسورتيوم، التشريعات و المؤسسات و السياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة الأورومتوسطية،اللجنة الأوروبية،2011،ص126.

ثالثا:فيما يخص المغرب.

التشريعات الوطنية.

يعتبر القانون رقم 02/03 لسنة 2003 المتعلق بدخول و إقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة ،إطار العمل القنوني الأساسي في المغرب الذي يرعى شؤون الهجرة،و في سياق التشريع الوطني المتعلق بالمهاجرين المغاربة . [49]

[48]-كوليه، علي كونسورتيوم، **التشريعات و المؤسسات و السياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة الأورومتوسطية**،اللجنة الأوروبية،2011،ص126.

[49] **القانون رقم 02/03 المتعلق بدخول و إقامة الأجانب بالمملكة المغربية**، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 5160، مؤرخ بتاريخ 13 نوفمبر 2003.

أقرت الحكومة المغربية في جوان 2009 المرسوم رقم 286/09 الخاص بالضمان الاجتماعي للمغاربة المقيمين بالخارج"نظام تعاون المغاربة في الخارج"،يضمن هذا النظام التغطية الطبية للمغاربة العائدين بشكل مؤقت أو دائم من دولة مقصد لا ترتبط بأي اتفاق ثنائي مع المغرب.

تتضمن المادة 1 شرحا للتغطية الطبية التي يضمنها نظام تعاون المغاربة بالخارج:

*تغطية بعض تكاليف العلاج الطبي و الجراحي.

*تغطية التكاليف المرتبطة بالشيخوخة،الوفاة،الإعاقة و الحوادث.

*حماية الأطفال و الأسر.

*تنظيم الأنشطة الاجتماعية للأعضاء.

و تتوسع المادة 8 في وصف الأفراد الذين يستفيدون من هذه التغطية الطبية:

*المستثمرون المغاربة في الخارج المقيمون في المغرب.

*زوجات المغاربة في الخارج المقيمات في المغرب.

*المغاربة في الخارج الذين عادوا الى المغرب.

*زوجات وأرامل الأعضاء المشاركين.

اعتمدت المغرب منذ 2009 جملة من المبادرات تهدف الى دعم و تشجيع المغاربة المقيمين بالخارج على الاستثمار داخل المغرب و تشمل هذه المبادرات ما يلي:

*مساعدات من الدولة تصل الى نسبة 10%من تكاليف مشاريع الاستثمار(لا تقل عن 89200 يورو)و لا تتعدى 446100 يورو،حيث يحول لصاحب المشروع 25%من ميزانية المشروع بشكل عملات أجنبية ،و يمنح قرضا مصرفيا لا يتعدى 65%من ميزانية المشروع كاملة.

*إعفاء من الرسوم على كافة التحويلات المالية التي يرسلها المغاربة المقيمين بالخارج من حلال المصارف المغربية و فروعها في الخارج ،تم تعليق العمل به منذ تاريخ 31ديسمبر2009. [50]

التشريعات الدولية.

ينتسب المغرب الى عدة اتفاقيات دولية مثله مثل باقي دول شمال افريقيا ذات علاقة بالهجرة الدولية و المهاجرين في الخارج و من بين هذه الاتفاقيات:

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أفراد أسرهم لسنة 1990 التي صادق عليها المغرب في 21 جوان 1993. [51]

---

[50] **هجرة العبور عبر المتوسط:نحو حوار فاعل**، مرجع سبق ذكره.

[51] **دليل التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين و أفراد أسرهم** ،على الموقع الإلكتروني:

Migrantsrights.orghttp://www.

اتفاقيات الهجرة الثنائية:

وقع المغرب على اتفاقيات ثنائية تعنى بشؤون هجرة العمل و الضمان الاجتماعي مع دول كثيرة ،وذلك تأمينا منه لإطار عمل قانوني يحمي مواطنيه في الخارج و من هذه الاتفاقيات:

الجدول رقم 3-22:اتفاقيات ثنائية خاصة بالهجرة للمغرب.

اتفاقيات خاصة بهجرة العمل	اتفاقيات خاصة بالضمان الاجتماعي
بلجيكا	بلجيكا
فرنسا	كندا
المانيا	الدانمرك
العراق	فرنسا
إيطاليا	ألمانيا
الأردن	ليبيا
ليبيا	هولندا
هولندا	البرتغال
قطر	رومانيا
إسبانيا	إسبانيا
الإمارات العربية المتحدة	السويد
-	تونس

المصدر:كوليه،علي كونسورتيوم،التشريعات و المؤسسات و السياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة الأورومتوسطية،اللجنة الأوروبية،2011،ص228.

و مساهمة من المغرب في تحسين ظروف استقبال المغاربة بالخارج عند عودتهم للمغرب أنشأت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج لجانا مشتركة بين الإدارات منها:

*اللجنة المشتركة بين الادارات المعنية بالتربية والتي تتولى صياغة البرامج التدريبية حول الثقافة و اللغة العربية المتوافرة لدى المغاربة في الخارج.

*تم في عام 2004 إنشاء مرصد تحت إشراف وزارة الداخلية المغربية من صلاحياته :

-المساهمة في صياغة سياسة وطنية للهجرة.

-بناء قاعدة بيانات إحصائية حول المهاجرين المغاربة.

-القيام بالدراسات و الأبحاث حول توجهات الهجرة و تدفقاتها.

-رفع التوصيات حول مدى ملائمة التشاريع الخاصة بالهجرة مع الواقع.

من أهم المؤسسات الدولية التي تتعامل مع المهاجرين مذكر ما يلي:

*المنظمة الدولية للهجرة ،و مكتبها الإقليمي في المغرب.

*برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب.

*منظمة العمل الدولية.

*لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لدول شمال افريقيا.

*جامعة الدول العربية.

*بعثة الاتحاد الأوروبي الى المغرب.

كما يضم المغرب عددا كبيرا من المنظمات غير الحكومية ،وتشارك هذه المنظمات بشكل كبير في المسائل المتعلقة بالهجرة،من الأمثلة نذكر الجمعية المغربية للدراسات و الأبحاث حول الهجرة.

رابعا:فيما يخص تونس.

التشريعات الوطنية:

يمثل البرنامج الرئاسي 2009-2014 أحد أهم أطر العمل الاستراتيجية في تونس التي تعنى بالمهاجرين التونسيين،حيث يركز هذا البرنامج على تحقيق الأهداف التالية:

*تطوير قنوات التواصل الاجتماعي و الثقافي مع التونسيين في الخارج.

*تطوير المنظومة المعتمدة في الاحاطة بالمهاجرين و تعزيز تكاملها.

*إنشاء"دار تونس" التي تعرف بصورة تونس من خلال تنظيم المعارض و التظاهرات الفكرية و الثقافية و الفنية واستقبال أبناء تونس وكفاءاتها في الخارج.[52]

*تقديم حوافز جديدة للكفاءات التونسية بالخارج للمساهمة في التنمية المحلية و إعداد المشاريع الاستثمارية.

كما تتعدد أطر العمل القانونية التي تتضمن محفزات من شأنها أن تشجع على عودة الموارد المالية الخاصة بالمهاجرين التونسيين الى أرض الوطن و نذكر منها:

*قانون المحفزات الاستثمارية التونسي.حيث يقدم هذا القانون مجموعة متنوعة من المحفزات التي تشجع على الاستثمار في مختلف القطاعات،وهو يهدف الى تشجيع المستثمرين الأجانب و التونسيين المقيمين في الخارج على توظيف أموالهم في تونس.

من المحفزات التي يستفيد منها المستثمرون الراغبون في تأسيس شركة في تونس نذكر ما يلي:

[52] **هجرة العبور عبر المتوسط:نحو حوار فاعل**،مرجع سبق ذكره.

-المحفزات العامة: تمنح لكل المستثمرين مثل التخفيف من الضرائب،الاعفاء من الرسوم الجمركية.....الخ.

-المحفزات الهادفة: تمنح على أساس اهداف مرسومة مسبقا كتشجيع مشاريع الزراعية للنهوض بالقطاع الزراعي،تقديم الامتيازات لإقليم معين بهدف تنمية هذا الأخير.

-المحفزات الخاصة: تمنح بموجب مرسوم يدرس كل حالة على حدة.

*المرسوم رقم 95-198 لعام 1995 ،كما عدل بموجب المرسوم رقم 2008-5 لعام 2008 الذي ينظم الاستحقاقات المالية التي يحصل عليها التونسيون بالخارج،يتضمن هذا المرسوم عدة محفزات لتشجيع التونسيين بالخارج على العودة بشكل دائم أو مؤقت الى البلد الأم،من هذه المحفزات نذكر ما يلي:

-إمكانية استفادة التونسيين المقيمين بالخارج،عند عودتهم المؤقتة أو الدائمة الى البلاد،ولمدة سنة واحدة على الأقل ،من الإعفاءات الضريبية و الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة لقيمة تصل الى ألف دينار تونسي كحد أقصى ،و ذلك إذا لم تكن السلع ذات طابع تجاري.

-إمكانية استفادة التونسيين المقيمين بالخارج،عند عودتهم النهائية الي البلد الأم،و لمرة واحدة فقط،من الامتيازات الضريبية المفروضة على استيراد البضائع أو شراء السلع المحلية لقيمة إجمالية تضل الى 15 ألف دينار تونسي عن كل أسرة .

-إمكانية استفادة التونسيين المقيمين بالخارج،عند عودتهم النهائية الي البلد الأم،و لمرة واحدة فقط،من الامتيازات الضريبية المفروضة على استيراد دراجة نارية أو سيارة أو شراءها من السوق المحلية ،على أن لا يتجاوز وزنها 3.5 طن.

التشريعات الدولية:

تنتسب تونس كغيرها من دول شمال افريقيا بصفتها بلدا مصدرا لأعداد كبيرة من المهاجرين الى عدة اتفاقيات دولية ذات العلاقة بالهجرة الدولية و المهاجرين في الخارج و من هذه الاتفاقيات نذكر:

*اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين و غير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي.

اتفاقيات الهجرة الثنائية:

وقعت تونس على اتفاقيات ثنائية تعنى بمسائل الضمان الاجتماعي مع دول كثيرة ،وذلك بهدف حماية مواطنيها في الخارج،ومن الدول التي وقعت معها تونس هذه الاتفاقيات :

الجدول رقم 3-23:اتفاقيات ثنائية خاصة بالهجرة لتونس.

الدول العربية	الدول الأوروبية
الجزائر	النمسا
مصر	بلجيكا
ليبيا	ألمانيا
موريتانيا	إيطاليا
المغرب	للوكسمبورغ
	هولندا
	إسبانيا

المصدر:تقرير الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الانسان،الهجرة و اللجوء في المغرب العربي لائحة تونس،2010.

من أهم المؤسسات الدولية التي تتعامل مع المهاجرين مذكر ما يلي:

*المنظمة الدولية للهجرة ،و مكتبها الإقليمي في تونس.

*برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس.

*منظمة العمل الدولية.

*مصرف التنمية الأفريقي.

*جامعة الدول العربية.

*بعثة الاتحاد الأوروبي الى تونس.

كما يضم تونس عددا كبيرا من المنظمات غير الحكومية ،وتشارك هذه المنظمات بشكل كبير في المسائل المتعلقة بالهجرة،ومن مجالات العمل التي تشارك فيها هذه المنظمات،تعزيز الروابط بين التونسيين المقيمين في الخارج و بلدهم الأم ،بهدف تشجيع هؤلاء المهاجرين على المساهمة في تطوير تونس،ومن أمثلة ذلك منظمة الجسر التونسية،و الجمعية التونسية للدفاع عن التونسيين بالخارج.

كما طرحت السلطات الوطنية في تونس عدة مبادرات متعلقة بالمهاجرين ،وقد ركزت بشكل اساسي على التنمية الاقتصادية ،عودة المهاجرين ومهاراتهم الى الوطن الأم ،تعزيز الروابط بالأفراد المنحدرين من أصل تونسي ،الى جانب بذل الجهود في مجال الاتصال بالتونسيين المقيمين بالخارج و توجيههم،والتي نذكر منها:

*تنظيم أيام مساندة التنمية السنوية ،تحت إشراف ديوان التونسيين بالخارج و التي تهدف الى تقريب رجال الأعمال التونسيين بالخارج من مختلف المناطق التونسية و تعريفهم بمختلف الخصائص و الحوافز التي تميزها ،و خاصة منها المتعلقة بالاستثمار.

*تنظيم الندوة السنوية بعنوان "ندوة رجال الأعمال التونسيين المقيمين في أوروبا " تحت إشراف ديوان التونسيين بالخارج ،و التي تهدف الى إعلام المهاجرين التونسيين بالخارج بالقوانين و التشريعات الجديدة المطبقة التي تصب في صالحهم و بالمشاريع التي يمكنهم أن تنفيذها في تونس.

المبحث الرابع:الهجرة العربية

شهد الوطن العربي عامة ،ودول شمال إفريقيا خاصة موجات كبيرة ومتباينة من الهجرة متعددة الاتجاهات ،تبعا لمشرقه و مغربه وخليجه،ففي الجزء الغربي من الوطن العربي اتجهت موجات سنوية من المهاجرين العرب من الجزائر المغرب،تونس،ليبيا،موريتانيا،إلى أوروبا،في حين قصدت موجات أخرى من مصر ،سوريا ،لبنان ،فلسطين ،الأردن ،اليمن ،السودان،والصومال بلدان الخليج العربي.

المطلب الأول:الهجرة العربية البينية.

قد تكون شروط العمل في المهجر أفضل من شروط العمل في البلدان الأصلية للمهاجرين،إلا أنهم غالبا ما يعشون ظروف أسوء بكثير من الظروف المتاحة لنظرائهم الذين يتوجهون الى البلدان العربية ،فالهجرة العربية-العربية تتميز بأنها هجرة لإقليمية تتم بين بلدان العالم العربي و عبر البلدان العربية،و هي بلدان نامية من ناحية ،و تتشابه من ناحية ثانية ثقافيا و اجتماعيا و تجمع فيما بينها روابط مشتركة كاللغة و الدين و العادات و التقاليد المشتركة،ويمكن تقسيم اتجاهات الهجرة الى البلدان العربية الى ثلاثة اتجاهات نذكرها كما يلي:

أولا:الهجرة من الدول العربية الى الدول الخليجية.و يتميز هذا النوع من الهجرة بتدفق المهاجرين من البلدان العربية غير الخليجية الى البلدان الخليجية و التي تعرف بدول مجلس التعاون الخليجي،وذلك على إثر الطفرة النفطية التي تتميز بها هذه الأخيرة،و ترتب عنها من زيادة كبيرة في مداخيل هذه الدول من العملة الصعبة ،حيث انعكس ذلك على المشاريع التنموية ،التي تتطلب يد عاملة مؤهلة و بأعداد كبيرة. [53]

قدر عدد الأجانب في الخليج العربي 7.2 مليون أجنبي ،منهم 5.1 مليون من العمالة المهاجرة بما يمثل نسبة تقدر بين 24%إلى78%من اجمالي سكان دول مجلس التعاون الخليجي،و الجدول التالي يوضح ذلك: [54]

الجدول رقم 3-24:نسبة العمالة العربية و غير العربية في دول مجلس التعاون الخليجي.

الدول	عمالة عربية %	عمالة آسيوية %	جنسيات أخرى %
الكويت	31	-	04
قطر	40	-	14
عمان	06	-	20
السعودية	31	59	09
البحرين	12	80	08
الإمارات العربية المتحدة	09	87	04

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على تقرير منظمة العمل العربية 2009.

[53] علي حمدى، **توجهات و ملامح العقد العربي للتشغيل و آليات تنفيذه 2010-2020**،المنتدى العربي حول التدريب التقني و المهني و احتياجات سوق العمل ،الرياض 16-18 جوان 2010،ص 41 .

[54] تقرير المنظمة الدولية للهجرة 2008.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

*يتوجه معظم المهاجرين القادمين من البلدان العربية الى دولة قطر بنسبة 40%ثم تليها كل من الكويت و السعودية بنسبة 31%لكل واحدة منهما،بالمقابل فإن نسبة المهاجرين القادمين من الدول الآسيوية تتوزع بين 59%في السعودية و 87%في دولة الامارات العربية المتحدة ،و يرجع السبب الرئيسي لانخفاض العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي هو انتشار القطاع الخاص ،و الذي قد يفضل العمالة الآسيوية التي تتميز بانخفاض الأجور.

في عام 2007 بلغت نسبة العمالة غير العربية في القطاع الخاص 98,7%في الامارات العربية المتحدة ،96%في قطر و 90%في الكويت و كانت أدنى قيمة في البحرين 72,4%و في عمان 78,3 %.[55]

*بالإضافة الى ذلك ،فإن طبيعة العمالة المهاجرة العربية المطلوبة في دول مجلس التعاون الخليجي تتوزع بين : أصحاب التخصصات العلمية كالأطباء،المهندسين و المعلمين،ثم تليهم القطاعات المالية و الخدماتية ثم قطاع البناء و التشييد و أخيرا التجارة.

*تُعتبر دول مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط الأكثر استيراداً للعمالة العربية في المنطقة،وتتقدم السعودية قائمة أكثر البلدان استيراداً للعمالة المصرية،وتستضيف هذه البلدان 70%من العمالة المصرية في الخارج،فيما تستضيف السعودية ثلثها تقريباً. [56]

ثانيا:الهجرة بين الدول العربية و الدول النفطية الأخرى. لقد كانت ليبيا مصدر جذب للعمالة الأجنبية حيث دعمت ايرادات النفط ،النمو في الايرادات الحكومية الذي انعكس على قطاع الاستثمارات ،ففي عام 2005 بلغ عدد الأجانب حوالي 617 ألف ما يعادل 10%من اجمالي السكان [57]،فالغالبية الساحقة من المهاجرين في ليبيا ينحدرون من دول شمال افريقيا كالجزائر ،تونس و مصر،بالإضافة الى مهاجرين من دول أخرى كالسودان ،التشاد و النيجر.

ثالثا:الهجرة بين الدول المصدرة و المستوردة للعمالة.

ويطلق عليها تسمية الهجرة الإحلالية لأن الدول التي تتميز بهذا النوع من الهجرة تكون مرسلة للعمالة،ومن جهة أخرى دولة مضيفة لعدد كبير من المهاجرين ويمثل الأردن أبرز نماذج بلدان الهجرة الإحلالية في تيار الهجرة العربية –العربية ،ويتركز معظم المهاجرين الوافدين في قطاعات الزراعة و الصيد البحري و الخدمات الاجتماعية،وغالبيتهم من مستويات تعليمية منخفضة ،و يشكل المصريون غالبية المهاجرين الى الأردن. [58]

---

[55] تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للأمم المتحدة 2008.

[56] محمد عارف حركة الكفاءات العربية،الإقليمية والدولية،مقال منشور على الموقع الالكتروني
http://www.icatu56.org/show3.php?page=show1.php&showit=1014&table=sec

[57] تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للأمم المتحدة ،مرجع سبق ذكره.

[58] محمد أحمد اسماعيل، **الهجرة العربية –العربية**، ورقة عمل مقدمة الى الحلقة العلمية حول "اللجوء و الهجرة –المشكلات و الحلول "تـــونس 4-7جويلية 2007.

هذا بالإضافة ال البلدين العربيين التاليين الجزائر و لبنان. [59]

يمكن تمييز نوعين من الهجرة الإحلالية:

1-الهجرة الإحلالية المباشرة:بموجب هذه الأخيرة يترك الذين يهاجرون البلد وظائفهم ،ليشغلها مباشرة المهاجرون الوافدون مباشرة .

2-الهجرة الإحلالية غير المباشرة:تقع عندما يترك المهاجرون وظائفهم ،والتي يشغلها فيما بعد أفراد من نفس البلد، ونتيجة لذلك يساهم هذا النوع من الهجرة في تقليص البطالة،و الرفع من المستوى المعيشي للأفراد ،كذلك يزيد من مستويات الاستهلاك . [60]

إلا أنه تواجه هجرة العمل العربية فيما بين البلدان العربية تحديات عديدة تحد كثيرا من التطلعات الرامية الى تنمية التعاون العربي ،و تطيره و فيما يلي بعض هذه التحديات:

أ-منافسة العمالة الأسيوية:كانت بلدان الخليج العربي أهم و أكبر سوق عمل أمام العمالة العربية الوافدة ،ومنذ الثمانينات وحتى الآن تراجع تيار الهجرة العربية في الخليج لصالح العمالة الآسيوية،[61]و ذلك راجع لأسباب عديدة نذكر منها:

*مهارة اليد العاملة الآسيوية و تميزها بالإنتاجية المرتفعة.

*انخفاض أجور العمالة الآسيوية مقارنة بالعمالة العربية.

*نجاح البلدان الآسيوية في تصدير عمالتها الى بلدان الخليج عن طريق وكالات التشغيل .

*رغبة بلدان الخليج العربي في تنويع مصادر الأيدي العاملة لتفادي التبعية لجنسية معينة.

*كما أنه هناك تصور بأن العمالة الآسيوية أقل إثارة للمشاكل مقارنة بنظيرتها العربية ،بالإضافة الى أنها عابرة بحكم بعدها الحضاري عن مجتمعات الخليج العربي.

ب-هشاشة الهجرة العربية-العربية إزاء توترات العلاقات السياسات العربية:تتأثر هجرة العمل العربية البينية بدرجة حادة بالعلاقات السياسية العربية و الأزمات و التوترات التي قد تمر بها تلك العلاقات،و الأمثلة على ذلك عديدة خاصة بين دول الجوار ويكن لنا في هذا السياق الإشارة الى تدهور العلاقات السياسية بين كل من مصر و ليبيا في النصف الثاني من السبعينيات،ثم حرب الخليج الثانية ،حيث أفضت هذه الحرب الى مغادرة فجائية و جماعية للملايين من المهاجرين العرب. [62]

---

[59] مارلين عطا الله، **تقرير حول تعزيز الحوار بين منطقتي الأسكوا و أسكاب في مجال الهجرة الدولية و التنمية**،بيروت،28 -30جوان2011، ص13.

[60] محمد رياض، **الهجرة العلمية و استنزاف الكفاءات العلمية**،مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
http://www.annabaa.org/nba57/hijrailmia.html

[61] **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية**، إدارة السياسات السكانية و الهجرة، جامعة الدول العربية، 2006، ص61.

[62] **الهجرة العربية بين الواقع و المأمول**، اجتماع السادة الوزراء العرب المعنيين بشؤون الهجرة و المغتربين، جامعة الدول العربية، القاهرة 18-2008/02/19،ص6.

ج–نمو و تعاظم ظاهرة اللاجئين:عرفت المنطقة العربية في العقود الأخيرة سلسة من الحروب و النزاعات المسلحة جعلتها من أكثر مناطق العالم توترا،منها العدوان الإسرائيلي على فلسطين،حرب الخليج الأولى و الثانية،الحرب على العراق،الصومال و لبنان،و النزاعات المسلحة في جنوب السودان و دارفور و الصحراء الغربية.....الخ.

وقد أدت هذه الحروب و النزاعات الى تشريد أعداد كبيرة من الأشخاص عن أوطانهم،و أجبرهم على النزوح و التماس الحماية المؤقتة في البلدان المجاورة ،و أفضت هذه الأوضاع الى نمو و تعاظم ظاهرة اللاجئين العرب المقيمين داخل البلدان العربية المضيفة. [63]

د–العمالة العائدة:تشكل عودة عمال دول الإرسال العربية الفجائية و الجماعية بصفة خاصة،و عودهم بأعداد كبيرة بصفة عامة تحديات اقتصادية و اجتماعية هامة. [64]

ه–غياب السياسات و التعاون الإقليمي:إن أحد أهم التحديات التي تواجهها الهجرة العربية–العربية هو افتقارها للإطار التنظيمي الذي تعمل من خلاله،فضلا عن غياب سياسات واضحة و محددة للتعامل معها،فعلى الصعيد العربي هناك عدم اهتمام بدعم العمل العربي المشترك في مجال تنقل اليد العاملة العربية،و حتى الاتفاقيات الثنائية محدودة وغير فعالة.

المطلب الثاني:الهجرة الى أوروبا.

هناك نمط للهجرة الى البلدان الأوروبية ارتبط بالروابط التي تربط الدول الإفريقية و أمريكا اللاتينية و الآسيوية بهذه الأخيرة ،و التي كانت واقعة تحت استعمارها.ولهذا السبب التاريخي ،إضافة الى أسباب أخرى يتجه المهاجرون من هذه المناطق الى القارة الأوروبية و خاصة دول شمال إفريقيا محل الدراسة .

أولا:عوامل الدفع و الجذب.

يفسر البطالة ،العمالة الناقصة و الفقر في بلدان المقصد العوامل التي تقف وراء الهجرة الى البلدان الأوروبية ،فكل من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تعاني من البطالة ،و الجدول الموالي يوضح ذلك:

---

[63] أحمد اسماعيل، **قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا الى الغرب**،مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
http://www. .qiraatafrican.com/view/?q=510

[64] رفعت لقوشه، **الهجرة العائدة و مشاكل استيعاب العائدين:رؤية مقاربة**،ورقة عمل مقدمة لندوة الهجرة العربية الإفريقية الى الخارج:المشكلات والحلول،جامعة الدول العربية،القاهرة،17-18نوفمبر2008،ص13.

الجدول رقم3-25:معدل البطالة خلال الفترة 2000-2006 (بالنسبة المئوية)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	30	27	26	24	18	15	12
مصر	9	9	10	10	11	11	11
المغرب	15	13	12	12	11	11	11
تونس	16	15	15	15	14	14	14

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

الجدول رقم3-26: معدل البطالة خلال الفترة 2006-2012 (بالنسبة المئوية)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	12	14	12	10	10	10	10
مصر	11	9	9	9	8	12	12
المغرب	11	10	10	9	9	9	9
تونس	14	14	14	14	17	13	13

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة مرتفعة في هذه البلدان ،و يرجع هذا الارتفاع الى نمو القوى العاملة،الإنتاجية المنخفضة بالإضافة الى النتائج التي ترتبت من تطبيق برامج إعادة الهيكلة و الخصخصة و ما صاحبها من تسريح للعمال .

ولازال الفقر يشكل عامل دفع قوي في هذه المناطق ،و الجدول التالي يبين نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.

الجدول رقم 3-27: نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم،سنة 2006.

الدولة	النسبة %
الجزائر	23.6
مصر	18.4
المغرب	14.0
تونس	12.8

المصدر:البنك الدولي

أما في البلدان الأوروبية ،فقد شجعت عناصر الجذب على غرار النمو الاقتصادي ،النقص في الوظائف و الزيادة الكبيرة في معدل الشيخوخة في المجتمع الأوروبي على هجرة الأفراد الى هذه الأخيرة،كذلك أوجد النمو الاقتصادي المتزايد في البلدان الأوروبية فرص العمل ،و التي ساهمت في جذب اليد العاملة الأجنبية ،و خاصة تلك الوظائف التي ترفضها اليد العاملة الوطنية في أوروبا .[65]

[65] علي الطالقاني، **هجرة الكفاءات ظاهرة عالمية**، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
https://www.google.fr/webhp?sourceid=toolbar-instant&hl=fr&ion

ثانيا: خصائص المهاجرين الى أوروبا.

تجدر الاشارة الى أن العمال المهاجرين الوافدين الى أوروبا يتكونون من الشباب بشكل عام ،و يعملون في وظائف دنيا و يتميزون بمستوى تعليمي أقل من المتوسط ،حيث يشغل معظم المهاجرين ثلاث قطاعات هي قطاع الزراعة،الخدمات و البناء،هذا من جهة.

ومن جهة أخرى،يشكل استتراف الأدمغة و هجرة العمال المؤهلين من الدول النامية عامة و دول شمال افريقيا خاصة مصدر قلق لهذه الأخيرة.

الجدول رقم 3-28:المستوى التعليمي للمهاجرين المصريين خلال الفترة 2005-2011.

	مؤهل عال	فوق المتوسط	مؤهل متوسط	بدون مؤهل
2005	4938	1874	14628	8235
2006	5248	1887	15672	8225
2007	5822	1862	17378	8666
2008	5464	1840	16853	9966
2009	5334	2025	17103	9481
2010	5151	1797	16733	8759
2011	4815	1462	16494	8013

المصدر الهيئة المركزية للتعبئة العامة و الإحصاء،مصر[66]

ثالثا:ظروف العمل في بعض القطاعات التي يتوجه اليها المهاجرون.

يتجه العمال المهاجرون الى التجمع في بعض قطاعات الاقتصاد التي تعجز عن اجتذاب العمال المواطنين في دول المقصد لأسباب عديدة منها اتسام انتاجها بالطابع الموسمي.

***الزراعة:**

يعتبر القطاع الأكثر جاذبية للعمالة المهاجرة،لما يوفره من مزايا كالسرية للهروب من الملاحقات البوليسية،غير أنه يترتب على ذلك حرمانهم من حق الحصول على الحد الأدنى للأجر أو دفع اشتراكات التأمين الاجتماعي و كثيرا ما يتعرض عمال هذا القطاع الى الإساءة و سوء الاستغلال. [67]

[66] الهيئة المركزية للتعبئة العامة و الإحصاء على الموقع الإلكتروني:
https://www.capmas.gov.eg/reports/emegrate/form3aspx?parentid.

[67] يحي الغريب، **أوروبا تلجأ الى علاج "الهجرة الانتقائية "لوقف تدفّق المهاجرين** ،مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
http://www. refugees.almorabit.com/index.php?option=com_content.

***البناء:**

تعتبر صناعة كثيفة العمالة ،و تتميز هذه الأخيرة باستخدامها العمالة المهاجرة الوافدة من دول المصدر ،و تتسم العمالة المهاجرة بأهمية بالغة في دول مجلس التعاون الخليجي قليلة السكان و ذات برامج و مشاريع البناء الكبيرة،كذلك تعتمد كل من ماليزيا و سنغافورة اعتمادا كبيرا على العمالة المهاجرة في مجال البناء،و كذلك الأمر بالنسبة الى روسيا التي تعتمد في هذا المجال على اليد العاملة الوافدة من دول القوقاز و جمهوريات آسيا الوسطى.

***التصنيع:**

حررت العولمة تحرك رأس المال على الصعيد الدولي و إعادة توطين الانتاج و تحقيقه خارج موطنه الأصلي و في هذه العملية لجأت الشركات الأجنبية الى توظيف العمال المهاجرين نظرا لانخفاض تكلفة تشغيلهم. [68]

المطلب الثالث:اللوائح الدولية الخاصة بحماية المهاجرين.

تهدف اللوائح الدولية الخاصة بحماية المهاجرين الى وضع معايير و مبادئ تلزم الدول الأطراف بتطبيقها على العمال المهاجرين و أفراد أسرهم بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة ،من بين هذه اللوائح نذكر ما يلي:

أولا:لوائح منظمة العمل الدولية.

ينص إعلان سنة 1998 على أن جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية ملزمة بمجرد انتمائها الى هذه الأخيرة ،بأن تحترم ،تعزز و تحقق أربعة مبادئ أساسية تتمثل في: [69]

***الحرية النقابية:**فحق التمثيل النقابي للمهاجرين هو وسيلة هامة يمكن من خلالها ضمان حقوق العمال المهاجرين و عائلاتهم بالإضافة الى تحسين ظروف عملهم.

***القضاء على العمل الجبري:**وخاصة العمال المهاجرين غير النظاميين ،إذ تبين أن هذه الفئة من العمال يتعرضون لممارسات سيئة من طرف أصحاب العمل كالاحتفاظ بالأجور أو عدم دفعها أصلا،الاحتفاظ بجوازات السفر،بالإضافة الى ساعات العمل الطويلة و العنف البدني ،و خاصة العمال الذين يشتغلون في المنازل .

***القضاء على عمل الأطفال:**عملت منظمة العمل الدولية على محاربة ظاهرة تشغيل الأطفال دون السن القانونية بالإضافة الى ظاهرة أخرى أكثر خطورة تتمثل في الاتجار بالأطفال ،ويعرف أسوء أشكال العمل للأطفال على انها تشمل الرق و العمل الجبري ،و استخدام الأطفال في النشاطات غير القانونية كتجارة المخدرات.

---

[68] موحي الناجي، **أنماط و اتجاهات الهجرة في المغرب العربي** ،مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
http://www rcssmideast.org/reviews.html.

[69] التقرير السادس، **نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي** ،مؤتمر العمل الدولي الدورة رقم 92 عام 2004،ص66.

***تكافؤ الفرص و المساواة في المعاملة**:وذلك من خلال انتهاج سياسة ترمي الى تشجيع تكافؤ الفرص العمل بين العمال المحليين من جهة و العمال المهاجرين من جهة أخرى ،و المساواة في المعاملة و ذلك بإزالة جميع أشكال التمييز في الاستخدام القائمة على أساس الدين أو الجنس أو العرق أو اللون.

ثانيا:لوائح منظمة الأمم المتحدة:

قامت الأمم المتحدة باعتماد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين و أفراد أسرهم منذ 1990 ،ومن أهداف هذه الاتفاقية ،تعزيز و حماية حقوق الأفراد المهاجرين من أجل العمل و الحد من الهجرة غير الشرعية. [70]

ثالثا:الاتفاقيات الإقليمية.تتناول الهيئات الإقليمية مسألة إدارة تدفقات الهجرة الدولية كمسألة رئيسية في جداول أعمالها ،و ذلك من خلال وضع مجموعة من الشروط الخاصة بقبول أو إقامة أو معاملة العمال غير الوطنيين.

مثل دخول معاهدة الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ منذ عام 1999 و ذلك من خلال الالتزام بكل ما يتعلق بالهجرة الوافدة الى أوروبا ،و هذا ما ينقل مسألة وضع السياسات المتعلقة بالهجرة من مستوى الحكومات الى مستوى الاتحاد الأوروبي . [71]

رابعا:الاتفاقيات الثنائية .وذلك من خلال دعوة الدول الى إبرام الاتفاقيات الثنائية لتنظيم القضايا المتعلقة بالهجرة الدولية ،بهدف تعزيز حماية العمال المهاجرين و الضمان الاجتماعي.

---

[70] التقرير السادس، **نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي** ،مرجع سبق ذكره،ص72.

[71] محمد رضا التميمي، **الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية و المواثيق الدولية**،دفاتر السياسة و القانون ،العدد الرابع،الجزائر،2001،ص206.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمكنا من تكوين مفهوم عام حول الهجرة الدولية و تطرقنا الى الأسباب التي يمكن أن تدفع الأفراد الى الهجرة سواء كانت هذه الاسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية .....الخ.

كما أن هجرة الكفاءات العلمية تعتبر خطرا على اقتصاديات هذه الدول ،كذلك تطرقنا الى تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية الاقتصادية ،حيث توصلنا الى التأثير الايجابي لتحويلات المغتربين على الاقتصاد الوطني للبلد الأم سواء كانت مالية أو عينية.

كما رأينا الزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين من سنة الى أخرى في دول الدراسة و التي تضم كل من مصر،الجزائر،المغرب ،و تونس ،و السؤال الذي يمكن أن نطرحه:

هل استفادت دول شمال افريقيا من هجرة الأفراد؟.

هذا ما سنحاول الاجابة عليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية للهجرة الدولية.

تمهيد

تعد الهجرة الدولية إحدى أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي أخذت حيزا كبيرا من اهتمامات الساسة و الاقتصاديين و أصحاب القرار سواء في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة،بالنظر لما تشكله هذه الهجرة من نزيف مستمر للمهارات و الكفاءات العالية من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة،و أن مما لا يقبل الجدل أن لهذه المشكلة انعكاساتها الخطيرة على مسيرة التنمية في هذه الدول التي تسعى لوضع برامج و خطط تنموية للنهوض بأوضاعها المتردية الموروثة عن حقبة طويلة من عهود الهيمنة الاستعمارية.

يلقي هذا الفصل الضوء على الآثار الناجمة عن هجرة العقول العمالة والكفاءات العلمية من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول :تحليل حركة رأس المال البشري في دول شمال إفريقيا.

المبحث الثاني : أثر حركة رأس المال البشري على المؤشرات الاقتصادية.

المبحث الثالث :دراسة قياسية لأثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: تحليل حركة رأس المال البشري في دول شمال إفريقيا.

تشكل حركات الهجرة أحد المسائل الأكثر تأثيرا ،لا فقط على الحياة الاقتصادية لبلدان شمال إفريقيا ،بل كذلك على اقتصاديات البلدان المستقبلة لهذه الأخيرة.غير أن حركات الهجرة هذه ،تكتسي أشكالا مختلفة ،وتساهم كل حركة منها بوزنها في الحياة الاقتصادية.

ولا تزال جميع البلدان تشهد هجرات داخلية هامة ،و بالخصوص نتيجة للنزوح من الريف الى المدينة ،و قد ساهمت هذه الظاهرة في ظهور "التجمعات السكان العشوائية"و التي أصبحت تأوي حاليا قسما هاما من السكان الحضر،إضافة الى ذلك ،نعيش ظاهرة تأزم أوضاع اللاجئين الداخليين الناتجة عن النزاعات و الاحتلال الأجنبي،و من جهة أخرى ،لا تزال الدول العربية عامة،و دول شمال افريقيا خاصة تشهد حركات هجرة خارجية ،لكن تطال هذه الظاهرة نسبة هامة من القوى العاملة المؤهلة ،و تتوجه هذه التدفقات خاصة نحو بلدان شبه الجزيرة العربية و أوروبا،مما جعل تحويلات هؤلاء العمال المهاجرين تشكل اليوم عنصرا أساسيا في اقتصاد البلدان المعنية بالهجرة.

المطلب الأول:واقع حركات الهجرة.

تعتبر الدول العربية من أهم المناطق التي شهدت حركة كبيرة و متسارعة للهجرة كما أن بعضها يعتبر كمناطق جاذبة للهجرة الدولية سواء البينية أي العربية–العربية أو الدولية ومن أهم هذه المناطق دول شمال افريقيا،وبالتالي تعتبر من أهم مصادر تحويلات المهاجرين. [1]

أولا:حركات الهجرة الداخلية. تتميز الهجرة الداخلية بالحرية،بمعنى أن قرار الانتقال من مكان لآخر داخل حدود الدولة يتم بمحض رغبة الأفراد والذي دائما ما يكون قائما على العوامل الاقتصادية،على سبيل المثال فان قرار المهاجر بترك وظيفته ومكانته في العمل لانتهاز فرصة وظيفية أفضل في مكان أخر يتضمن عملية مقارنة بين العائد الذي يحصل عليه من الوظيفة الجديدة وبين المكانة الأعلى في العمل،وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن الشخص غالبا ما يكون له مجموعة من الأهداف يسعى الى تحقيقها على مدار حياته مثل مستوى أعلى من التعليم أو وظيفة أفضل أو شراء منزل أفضل أو حتى مجرد الحياة في محيط اجتماعي واقتصادي أفضل ولتحقيق هذه الأهداف فان الهجرة تعد أحد الخيارات المتاحة أمام الفرد لتحقيق هذه الاهداف. [2]

---

[1] سلام الكواكبي، **الجاليات العربية في أوروبا ومدى اندماجها في المشهد المدني والسياسي** مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:

http://www.alsafahat.net/blog/?p=25497.

[2] علي بوخلخال، **معاناة المهاجرين العرب خارج المنطقة العربية**، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:

http://www.maqalaty.com .

وقد يحدث في بعض الأحيان،تكون الهجرة الداخلية إجبارية مثلما حدث في جمهورية مصر العربية من تهجير 250,000 شخص من منطقة اسوان لبناء السد العالي3 ،كذلك اضطر في الجزائر عدد يتراوح بين المليون و المليون و النصف نسمة الى التنقل بحكم الأوضاع الأمنية المتدهورة خلال التسعينيات،ومثل هذه الهجرة الاجبارية عادة ما تكون مخططه،حيث يتم الاستعداد من جانب الحكومات للوفاء بحاجات الافراد مقدما،وغالبا ما تتحسن الحياة المعيشية للأفراد الذين أجبروا على الهجرة.

ثانيا:اللاجئون.لقد أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إحصاءات في شأن اللاجئين عبر الحدود الوطنية للبلدان التالية : 4.

الجدول رقم 4-01: اللاجئون في بلدان شمال افريقيا.

البلد	عدد اللاجئين (نسمة)
الجزائر	100000
مصر	112515
المغرب	638
تونس	100

المصدر:مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.2010.

لقد لجأ الى الجزائر عدد هام من الصحراويين منذ اندلاع الأزمة الخاصة بالمطالبة بالحق في تقرير المصير ،بينما وجد العديد من العراقيين ملجأ لهم في مصر ،ليضافوا الى صفوف ملايين اللاجئين السودانيين و الصوماليين الذين قد يتجاوز عددهم تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بكثير،ليلتحقوا بصفوف الآلاف من الفلسطينيين المرحلين عن أراضيهم.

ثالثا: الهجرة الوافدة.تشهد بلدان شمال افريقيا تدفقات هجرة وافدة أفرزت رصيدا من المهاجرين يتمثل في عودة المهاجرين الى أوطانهم الأصلية،من أمثلة ذلك عودة المصريين من العراق و ليبيا مؤخرا،كما نلاحظ كذلك هناك تزايد في عدد المهاجرين الاسيويين القادمين بغرض العمل.

رابعا: الهجرة(الصادرة)المغادرة.تواجه الاحصاءات الخاصة بالهجرة الصادرة عائقا يكمن في صعوبة تقدير حركات الهجرة العابرة و الهجرة غير الشرعية ،و بالتالي فإنه يسجل تفاوتا كبيرا بين بيانات بلدان المنشأ و بيانات البلدان المضيفة ،نظرا الى أهمية الهجرة غير الشرعية .المهاجرون الذين غادروا هذه البلدان ،استقر أغلبهم في أوروبا(خاصة في فرنسا و ألمانيا أول البلدان الأوروبية المضيفة) وبلدان الخليج العربي.[5]

---

[3] ابراهيم سعيد، **مقدمة في الجغرافية البشرية**، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:
www.poplas.org/imagration/pub/imbook.html

[4] سمير العطية، **التشغيل و حقوق العمل في البلدان العربية المتوسطية و الشراكة الأورومتوسطية**،المنتدى النقابي الأورومتوسطي،16 مارس 2007.

[5] مصطفى عبد الله الكفري، **هجرة الكفاءات العربية و التنمية** ،مقالة منشورة في مجلة الحوار المتمدن،العدد،597،عام 2003.

المطلب الثاني: حركات الهجرة في البلدان محل الدراسة.

يمتلك الوطن العربي بصفة عامة و دول شمال افريقيا خاصة،قدرات بشرية هائلة وكوادر فنية من مختلف المستويات والتخصصات،ولهذه القدرات دورها الفاعل في عملية التنمية الشاملة والنهضة الحضارية ،(ولكن هذه المؤهلات والطاقات تعيش حالة احتقار وإهمال في بلادها نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية ،السياسية،و الاجتماعية،سيتم التطرق اليها لاحقا،فتلجأ هذه العناصر التي تمتلك المهارات والخبرة والطموح والقدرة على الابداع إلى الهجرة،وتصادف التسهيلات والإغراءات والراحة والإشباع النفسي والرضا المهني في البلدان التي تهاجر إليها.

أولا:حركات الهجرة الجزائرية.حسب بيانات البنك الدولي يبلغ رصيد الجزائر من المهاجرين الى الخارج سنة 2010 :1211.1 ألف نسمة ،أي ما يعادل 3.4 %من مجموع سكان البلد وتعد فرنسا،اسبانيا،اسرائيل كندا،ايطاليا،ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية أهم البلدان المستقطبة للهجرة الجزائرية.[6]

والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 4-02:أهم الدول المستقطبة للمهاجرين الجزائريين.

مناطق المقصد	السكان المهاجرون
فرنسا	1101253
الدول العربية	86795
اسبانيا	45891
كندا	30000
بلجيكا	19090
الولايات المتحدة الأمريكية	17000
ألمانيا	18641
المملكة المتحدة	14152
ايطاليا	13000
الدول الاسكندينافية	10000
هولندا	8341
المجموع	1377433

المصدر:عبد البقي حسين،**الهجرة و التنمية في الجزائر**،منظمة العمل الدولية جنيف،2005.

[6] تقرير البنك الدولي حول الهجرة، على الموقع الالكتروني www.worldbank.org/migration.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المهاجرين الجزائريين يتمركزون بنسبة كبيرة في أوروبا ،حيث هنـــاك أربعة دول تعد من ضمن أكبر الدول المستقبلة للمهاجرين الجزائريين و هي **فرنسا ،اسبانيا و بلجيكـــا و ألمانيا**،إذ أن **فرنسا** تتصدر هذه الدول بتعداد يتجاوز مليون مهاجر جزائري،و هذا راجع لارتباطات تاريخية وجغرافية و اقتصادية.....الخ.

ثم الدول العربية مجتمعة ،حيث قدر عدد المهاجرين المتواجدين بها أكثر من 85 ألف مهاجر،ثم تليها دول شمال أمريكا ممثلة في **كندا،و الولايات المتحدة الأمريكية.**

و الجدول التالي يبين ذلك توزع المهاجرين الجزائريين على مستوى المناطق في العالم.

الجدول رقم 4-03: توزيع المهاجرين الجزائريين.

مناطق المقصد	السكان المهاجرون %
أوروبا	71.60
أفريقيا	9.50
أسيا	6.70
أمريكا الشمالية	1.80

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية.التقرير الدولي للتنمية البشرية 2009 .

تتألف الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج من المهاجرين الذين يمتلكون مهارات عالية و متدنية على السواء،و لعله من الأسلم القول أن المهاجرين الجزائريين و حتى التسعينيات قد حملوا معهم الى بلاد الاغتراب مستوى متدنيا الى حد ما من المهارات،في حين تشكلت الهجرة الجزائرية منذ مطلع التسعينيات من المهاجرين الذين يملكون مهارات عالية،فكان لهذا التطور الأخير تأثير سلبي على الجزائر،لا سيما في القطاع الطبي،حيث تبلغ نسبة المهاجرين سنويا من ذوي المستويات الجامعية 6.5%سنويا.[7]

تتراوح التقديرات الخاصة بالهجرة السنوية للأطباء المكونين في البلـــد بـــين 2.9-44 %أمـــا حصـــة الممرضات،فهي تناهز نسبة 9%،ويبلغ عدد المهاجرين المقيمين في البلد 242 ألـــف نســـمة (7 %مـــن السكان)من بينهم 69 %من اللاجئين ،أساسا صحراويين.[8]

[7] حضير عباس النداوي، **هجرة العقول العربية**، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
http://www.anfasse.org/index.php.

[8] تقرير البنك الدولي لسنة 2010 على الموقع الإلكتروني:
http://www.worldbank.org/prospects/migrationandremittances .

تنقسم العوامل المؤثرة على الهجرة المنطلقة من الجزائر الى عوامل داخلية(عوامل الدفع)وخارجية (عوامل الجذب)،ومع أن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و تلك المرتبطة بسوق العمل قد خلفت تأثيرها على الهجرة بين الأربعينيات و السبعينيات،لكن لا يمكن الاغفال عن العوامل السياسية التي برزت عند الثمانينات و التسعينيات .

والتي نذكر منها.[9]

عوامل الدفع:

العوامل السياسية	النزاعات المسلحة
العوامل الاقتصادية	انعدام الأفاق الاقتصادية
عوامل سوق العمل	نسبة البطالة المرتفعة
العوامل البيئية	الجفاف
	التصحر
	ندرة المياه
العوامل الاجتماعية	ظروف العمل المتردية في القطاع غير الرسمي
	محدودية الأمن البشري

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية. تقرير التنمية البشرية لعام 2009 .

بالإضافة الى مجموعة من العوامل التي ساعدت في جذب المهاجرين الجزائريين نلخصها فيما يلي:

عوامل الجذب:

العوامل السياسية	درجة عالية من الأمن البشري
عوامل سوق العمل	فرص عمل مغرية
العوامل الاجتماعية	مستوى أعلى من الضمان الاجتماعي
	لم شمل الأسرة
	الهجرة عن طريق الزواج من مواطن جزائري

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية. تقرير التنمية البشرية لعام 2009 .

[9] هجرة العبور عبر المتوسط، **مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة و المنظمة الدولية للهجرة**.المنظمة الدولية للهجرة،2009.

*في الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2007 كان 23.6 % من سكان الجزائر يعيشون لقاء أقل من دولارين أمريكيين يوميا،وفي العام 2007 احتلت الجزائر المرتبة 104 من أصل 172 دولة وفق مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .(المصدر:تقرير التنمية البشرية 2009) .

ثانيا:حركات الهجرة المصرية.حسب بيانات البنك الدولي، يبلغ رصيد مصر من المهاجرين سنة 2010 ما يزيد عن 3739.1 ألف نسمة، أي 4.4 %من مجموع سكان البلد،و تعد العربية السعودية،ليبيا و الولايات المتحدة الأمريكية أهم البلدان المستقطبة للهجرة المصرية .

تبلغ نسبة المهاجرين من ذوي المستويات الجامعية 4.6%سنويا،و تختلف التقديرات الخاصة بالهجرة السنوية للأطباء المكونين في البلد من نسبة 2.7 %الى 4.7 %،أما حصة الممرضات فهي في حدود 0.5%،ويبلغ رصيد المهاجرين المقيمين في البلد 166 ألف نسمة (02 %من السكان) من بينهم 55 %من اللاجئين أساسا سودانيين و صوماليين و قد تجاوزت التحويلات التي أرسلها المهاجرون المصريون سنة 2010 نسبة 5%من الناتج المحلي الاجمالي.[10]

الجدول رقم 4-04:توزع الهجرة المصرية حسب البلدان المضيفة . **الوحدة (%)**

الوجهة	العدد الاجمالي	النسبة
العربية السعودية	923600	33.7
ليبيا	332600	12.2
الاردن	226850	8.3
الكويت	190550	7
الامارات العربية المتحدة	95000	3.5
العراق	65629	2.4
الولايات المتحدة الأمريكية	318000	11.6
كندا	110000	4
ايطاليا	90000	3.3
استراليا	70000	2.6
المجموع	2736729	100

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية.التقرير الدولي للتنمية البشرية 2009

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المهاجرين المصريين يتمركزون بنسبة كبيرة في الدول العربية ،عكس ما لحظناه في حالة الجزائر،حيث يلاحظ أن هناك ثلاث دول عربية من ضمن أكبر الدول المستقبلة للمهاجرين و هي **السعودية ،ليبيا و الأردن**،إذ أن **السعودية** تتصدر هذه الدول بتعداد يتجاوز تسعمائة ألف مهاجر مصري،و هذا راجع للسياسات التي انتهجتها الحكومة المصرية لتشجيع الهجرة الى البلدان العربية بالإضافة الى العوامل الاقتصادية .

[10] تقرير البنك و الدولي http://www.worldbank.org/prospects/migrationandremittances.2011

ثم تليها دول شمال أمريكا ممثلة في كل من **الولايات المتحدة الأمريكية و كندا**،و بدرجة أقل الدول الأوروبية و التي تتصدرها **ايطاليا** ،ثم **استراليا**.

و قد عاشت الهجرة المصرية ثلاث حركات كبرى، الهجرة نحو ليبيا منذ انطلاقة السبعينيات، ثم نحو العربية السعودية منذ أواسط نفس العشرية، و الحركة الثالثة حددت وجهتها نحو العراق خلال الثمانينات. غير أنه وعلى أثر حرب الخليج ،غادر نحو 700 ألف مصري العراق و الأردن و الكويت و عادوا الى مصر،و تعتبر الاحصاءات المصرية أن الهجرة نحو البلدان العربية هي هجرة مؤقتة،بينما الهجرة نحو الولايات المتحدة و أوروبا هجرة دائمة،وتخص الهجرة الكثير من اليد العاملة المؤهلة نحو بلدان مجلس تعاون الخليج العربي وليبيا (من41% الى 69 %من مجموع المهاجرين)أما اليد العاملة غير المؤهلة ،فوجهتها ترتكز أساسا نحو لبنان،العراق و الأردن(63% الى75%).[11]

ترتبط الهجرة المصرية بشكل أساسي ،بعوامل الدفع و الجذب في سوق العمل و الميدان المالي،لكن لا يمكن الاغفال عن العوامل الاجتماعية والديمغرافية التي أدت أيضا دورا مهما في تعزيز الهجرة،و ما زالت تفعل حتى أيامنا هذه.[12]

عوامل الدفع.

عوامل سوق العمل	البطالة و خاصة بين الشباب
العوامل الاقتصادية	انعدام الافاق الاقتصادية
	الزيادة في مستويات الأسعار
	ظروف العيش غير الثابتة
	طلب العائلة من الفرد تأمين الدعم المالي
العوامل الديمغرافية	النمو السكاني المرتفع

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية. تقرير التنمية البشرية لعام 2009 .

[11] دراسة حول **واقع و أفاق تنقل الأيدي العاملة العربية، منظمة العمل العربية**، على الموقع الالكتروني:
www.alolabor.org/.../workshop/.../imgration_cent...

[12] ابراهيم قويدر، **وقف هجرة العقول العربية، فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى**،مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
www.dribrahimguider.com/articles/sf0_1233056753

عوامل الجذب.

عوامل سوق العمل	فرص عمل مغرية
العوامل الاقتصادية	توجهات الاستهلاك(و يديرها في العديد من الحالات المهاجرين المقيمين في الخارج،من خلال ارسال الأموال المستخدمة للزواج مثلا،أو بناء البيوت في الأرياف.
العوامل التربوية	فرص التحصيل العلمي و التدريب.
العوامل الاجتماعية	لم شمل الأسر
	دور الشبكات(الأسر،الأقارب،الأصدقاء ،ا لجمعيات المهنية و الثقافية).

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية. تقرير التنمية البشرية لعام 2009 .

ثالثا : حركات الهجرة المغربية.حسب بيانات البنك الدولي،يبلغ رصيد المغرب من المهاجرين سنة 2010 ما يزيد عن 3016600 شخص،أي 9.3%من مجموع سكان البلد،و تعد فرنسا و اسبانيا و ايطاليا أهم البلدان المستقطبة للهجرة المغربية،وتبلغ نسبة المهاجرين من ذوي المستويات الجامعية 17%سنويا،و تتراوح التقديرات الخاصة بالهجرة السنوية للأطباء المكونين في البلد بين 6.7 %و 31.3%،و ما يناهز 14.9 %بالنسبة للممرضات،ويبلغ رصيد المهاجرين المقيمين في البلد 131654 نسمة (0.4 %من السكان).[13] قد تجاوزت التحويلات المالية التي أرسلها المهاجرون المغاربة سنة 2010 نسبة 9.5 %من الناتج المحلي الاجمالي ،والتي تتجاوز بكثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة السنوية،أحد أهم مصادر العملة الصعبة.[14]

[13] تقرير البنك والدولي http://www.worldbank.org/prospects/migrationandremittances.2011

[14] هاشم نعمة فياض،**هجرة العمالة من المغرب الى أوروبا هولندا نموذجا:دراسة تحليلية مقارنة**.المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2011.

الجدول رقم 4-05:توزع الهجرة المغربية حسب البلدان المضيفة.

الوجهة	النسبة(%)
فرنسا	32.6
اسبانيا	15.8
بلجيكا	11.1
ايطاليا	10.8
هولا ندا	10.1
المانيا	3.4
الولايات المتحدة الأمريكية	7.1
ليبيا	2.5
الجزائر	0.9
السعودية	0.3
الامارات العربية المتحدة	0.1

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية.التقرير الدولي للتنمية البشرية 2009

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المهاجرين المغاربة يتمركزون بنسبة كبيرة في أوروبا ،حيث هناك ثلاث دول تعد من ضمن أكبر الدول المستقبلة للمهاجرين المغاربة و هي **فرنسا ،اسبانيا و بلجيكا** ،إذ أن **فرنسا** تتصدر هذه الدول بنسبة 32.6%،و هذا راجع لارتباطات تاريخية وجغرافية و اقتصادية.....الخ.

ثم **الولايات المتحدة الأمريكية** بنسبة 7.1%،ثم تليها بعض الدول العربية ممثلة في **ليبيا و الجزائر والسعودية** ثم **الامارات العربية المتحدة** بنسبة 2.5%،0.9%،0.3%و0.1% على التوالي.

وأهم من ذلك ،فإن المغرب قد تحول الى بلد عبور بالنسبة للمهاجرين القادمين من افريقيا ،جنوب الصحراء الكبرى،و القاصدين أوروبا ،و قد اعترضت الشرطة المغربية سبيل ثلاثين ألف نسمة سنة 2005 في محاولتهم للهجرة نحو اسبانيا (اكثر من ثلثهم غير مغاربة).تعتبر العوامل التي تؤثر على الهجرة المغربية الى الخارج داخلية(عوامل جذب)و خارجية(عوامل دفع)على السواء،فمنذ ستينيات القرن الماضي والمغاربة يغادرون بلادهم نتيجة لعوامل متعلقة بالعمل و الموارد المالية بشكل أساسي،لكن لا يمكن الاغفال عن العوامل السياسية،الاجتماعية،و الجغرافية التي أدت دورا مهما في تعزيز الهجرة،و مازالت تفعل ذلك حتى في أيامنا هذه.

عوامل الدفع.

عوامل سوق العمل	البطالة
العوامل الاقتصادية	قطاع زراعي ضعيف
	انعدام الافاق الاقتصادية
العوامل السياسية	تحفيز وطني على الهجرة

المصدر :منظمة الأمم المتحدة للتنمية. تقرير التنمية البشرية لعام 2009 .

عوامل الجذب.

عوامل سوق العمل	فرص عمل مغرية
العوامل التربوية	فرص التحصيل العلمي و التدريب
العوامل الاجتماعية	مستوى أعلى من الضمان الاجتماعي
	لم شمل الأسر
	الهجرة عن طريق الزواج من مهاجر مغربي
العوامل الجغرافية	القرب الجغرافي من أوروبا

المصدر :منظمة الأمم المتحدة للتنمية. تقرير التنمية البشرية لعام 2009 .

رابعا:حركات الهجرة التونسية.حسب بيانات البنك الدولي،يبلغ رصيد تونس من المهاجرين سنة 2010 ،ما يزيد عن 6516000 نسمة ،أي 6.3 %من مجموع سكان البلد ،و تعد فرنسا وليبيا و ألمانيا أهم البلدان المستقطبة للهجرة التونسية ،و تبلغ نسبة المهاجرين سنويا من ذوي المستويات الجامعية 9.9%سنويا،و تتراوح التقديرات الخاصة بالهجرة السنوية للأطباء المكونين في البلد بين 4.2 و 33.1 %،أما حصة الممرضات فهي تناهز نسبة 5.3%،ويبلغ عدد المهاجرين المقيمين في البلد 37858 نسمة (أي 0.4 %من السكان)من بينهم 0.2 %من اللاجئين أساسا فلسطينيين ،و قد تجاوزت التحويلات المالية التي أرسلها التونسيون سنة 2010 نسبة 5 %من الناتج المحلي الاجمالي.[15]

[15] تقرير البنك والدولي http://www.worldbank.org/prospects/migrationandremittances.2011

الجدول رقم 4-06:توزع الهجرة التونسية حسب البلدان المضيفة.

الوجهة	العدد	النسبة المئوية %
فرنسا	493028	58.2
ايطاليا	101042	12
المانيا	53925	6.4
ليبيا	60023	7.1
الجزائر	13554	1.6
كندا	12347	1.5
الولايات المتحدة الأمريكية	9800	1.2

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية.التقرير الدولي للتنمية البشرية 2009 .

فمن خلال الجدول يتبن لنا أن أكبر نسبة تواجد للمهاجرين التونسيين في الدول المبينة في الجدول تتركز في الدول الأوروبية،حيث هناك ثلاث دول تعد من ضمن أكبر الدول المستقبلة للمهاجرين التونسيين و هي **فرنسا ،ايطاليا و ألمانيا** ،إذ أن **فرنسا** تتصدر هذه الدول بنسبة 58.2%من المهاجرين،وتليها دول شمال افريقيا ممثلة في **ليبيا** و **الجزائر** ثم تليها دول شمال أمريكا ممثلة في **كندا** و **الولايات المتحدة الأمريكية** بنسب أقل.

عوامل الدفع.

العوامل الاقتصادية	انعدام الأفاق الاقتصادية
	نسبة البطالة العالية،لا سيما في أوساط الخريجين الجدد.
العوامل الاجتماعية	ظروف العمل المتردية في القطاع غير الرسمي.

المصدر :منظمة الأمم المتحدة للتنمية. تقرير التنمية البشرية لعام 2009 .

عوامل الجذب.

عوامل سوق العمل	فرص عمل مغرية
العوامل التربوية	فرص التحصيل العلمي و التدريب
العوامل الاجتماعية	مستوى أعلى من الضمان الاجتماعي
	لم شمل الاسر
	زواج المهاجرين من نساء تونسيات

المصدر :منظمة الأمم المتحدة للتنمية. تقرير التنمية البشرية لعام 2009 .

المبحث الثاني:أثر حركة رأس المال البشري على المؤشرات الاقتصادية .

إن التأثيرات الاقتصادية لتحويلات المهاجرين على متغيرات الاقتصاد الكلي في البلدان المرسلة للعمالة(المتلقية للتحويل)تختلف حسب أنماط استخدام تلك التحويلات،لذا ينبغي التعرف على أوجه استخدام التحويلات لمعرفة التأثير النهائي لها على متغيرات الاقتصاد الكلي وتحليل العلاقة بينهما.

المطلب الأول:أنماط استخدام التحويلات:

هناك عدة أنماط لاستخدام التحويلات داخل اقتصاديات الدول المرسلة للعمالة حيث تختلف هذه الانماط من دولة الى أخرى حسب الظروف الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية والنظم والسياسات المتبعة في كل دولة من هذه الدول .

وعلى هذا الأساس فإن لتحويلات العاملين استخدامات متعددة الجوانب في دول المنشأ،إذ أن العامل المهاجر يرسل جزءاً من دخله الذي يكسبه في الخارج الى ذويه من أجل سد بعض الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية وتحسين أحوالهم المعشية والجزء الآخر يخصص لإغراض الادخار والاستثمار أو المضاربة مما يؤثر على حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاديات المرسلة للعمالة.

أولا:الانفاق للأغراض الاستهلاكية.

عندما يتم توجيه تحويلات العاملين المتدفقة من الخارج نحو الاغراض الاستهلاكية نتيجة زيادة ما بحوزة الأفراد من أصول نقدية(بالعملة المحلية أو العملة الاجنبية)فإن ذلك سيؤدي بالتأكيد الى زيادة الطلب الاستهلاكي على نحو مباشر،خصوصا إذا كان التحويل متوجها نحو العوائل أو الأفراد الذين يكون لديهم الميل الحدي للاستهلاك مرتفع،وقد يترتب على ذلك النمط من الاستخدام بعض التأثيرات السلبية من أهمها:

*أن زيادة الطلب الاستهلاكي الممول من التحويل يترتب عليه زيادة في حجم السيولة النقدية المتداولة في السوق وبافتراض عدم وجود بالمقابل زيادة موازية في الانتاج (أي عدم قدرة المعروض من الناتج المحلي على تلبية الزيادة في الطلب الاستهلاكي)،مما يؤدي الى حدوث ضغوط تضخمية قد تؤدي مستقبلا الى تدهور ميزان المدفوعات.

*من أجل إشباع فائض الطلب الاستهلاكي الذي تغذيه التحويلات ولا يقابله عرض مواز من السلع والخدمات في الداخل،توجه بعض الأرصدة النقدية المتأتية من التحويلات نحو تمويل عمليات الاستيراد مما يؤدي الى تدهور الميزان التجاري وانعكاس ذلك على ميزان المدفوعات،بالإضافة الى أن تلك الزيادة في الاستيراد الاستهلاكي قد تسهم أحيانا في زيادة معدلات التضخم،لأن أسعار تلك الاستيراد ستتسبب في ارتفاع أسعار السلع والخدمات المعروضة محليا.[16]

[16] - EL-Sakka M.I.T, **Migration Remittances policy options for Host and countries of origimop. final report of research, project** no.cc023, Kuwait university, 1997, P12

ثانيا:الانفاق للأغراض الاستثمارية.

عندما يتم انفاق التحويلات في المجالات الاستثمارية فان ذلك سوف تترتب عليه تأثيرات تختلف عن التأثيرات التي تتركها في حالة انفاقها على الاغراض الاستهلاكية ويمكن التمييز من هذه الناحية بين التوظيفات الاستثمارية الاتية:

التوظيفات المالية:إن توجيه التحويلات نحو هذا النوع من التوظيفات المالية (شراء الأسهم والسندات،شهادات الاستثمار وغيرها من الأصول والأذونات المالية المقومة بالعملة المحلية)يعتمد على مدى جاذبيتها للاستثمار مقارنة بالتوظيفات غير المالية أو الموجودات الأجنبية.[17]

عندما يكون لدى الاقتصاد نظاما ماليا متطورا وتتاح فيه تشكيلة واسعة من الأصول المالية ذات العوائد المرتفعة فان ذلك من شأنه تجميع مدخرات الأفراد وامتصاص التحويلات ومن ثم توجيهها على وفق رغبات

ومصالح المستثمرين واحتياجاتهم ودرجة تقبلهم للمخاطر،مما يؤدي الى الحفاظ على المدخرات الوطنية فضلا عن المنافع التي ستعود على المستثمرين وعلى الاقتصاد القومي ككل .[18]

وعلى العكس في حالة الاقتصاديات التي تفتقر الى الأسواق المالية والنقدية الواسعة والمتطورة.

توظيفات غير مالية منتجة:

قد تكون لهذا النوع من التوظيفات تأثيرات ايجابية من خلال إزالة بعض الاختناقات في الانتاج ومن ثم تحسن القدرة التنافسية للاقتصاد المتلقي وتعزز من وضع الحسابات الجارية لميزان المدفوعات فيه،ويتحقق ذلك عندما يتم استخدامها على نحو سليم في القنوات الاستثمارية التي قد تنتج عنها زيادة في الانتاج وفرص التشغيل التي تسمح بزيادة عرض السلع والخدمات اللازمة لإشباع الطلب الاضافي الممول من التحويلات.

توظيفات غير مالية أخرى:

من المعروف أنه في الغالب توظف الأموال المتأتية من التحويلات الخاصة في الاستثمار المحلي وخصوصا في الأصول غير المالية كالأراضي والعقارات حيث يعتبر ذلك من الأنماط التقليدية لتوظيف تلك الأموال بعد اشباع الحاجات الاساسية للطرف المتلقي للتحويل.

إن توجيه التحويلات نحو أسواق هذه الأصول يعمل على احداث ارتفاعات كبيرة في أسعار الأصول المتداولة من خلال فائض الطلب الممول من التحويل،مما يعمل على خلق مضاربة على تلك الأصول

---

[17] علي توفيق الصادق ونبيل عبد الوهاب لطيفة،**سياسات وإدارة اسعار الصرف في البلدان العربية**،صندوق النقد العربي أبوظبي،1997،ص20.

[18] منى قاسم، **صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين**، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، سنة 1995، ص47.

(لاسيما إذا كانت تلك الأسواق تتسم بعدم مرونة العرض فيها)مما يؤدي بالنتيجة الى تشويه نمط الطلب المحلي وتغذية الضغوط التضخمية.[19]

ثالثا: الأغراض الادخارية.

عندما لا تتوافر لدى الاقتصاد المتلقي للتحويل الحوافز والمنافذ المتاحة لتوظيف الأموال المتأتية من التحويلات في المجالات الاستثمارية(المالية وغير المالية)فقد تتوجه هذه التحويلات وبعد إشباع حاجات الاستهلاك الأساسية للطرف المتلقي نحو الأغراض الادخارية من خلال ايداعات بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية في المصارف المحلية أو من خلال تكوين المكتنزات النقدية لدى الأفراد،وإن هذا النمط من الاستخدام لا يترتب عليه تأثيرات عكسية لاحقة خصوصا فيما يتعلق بالمكتنزات المجتمعة لدى الأفراد،أما في حالة تجمع المدخرات من خلال إيداعات لدى المصارف المحلية فقد يترتب عليها تأثيرات عكسية حيث أن هذه الايداعات سترفع من قدرة المصارف لتمويل الطلب على القروض من أجل مواجهة الأغراض الاستهلاكية والاستثمارية المحلية،ومن خلال مضاعف الائتمان ومع توجهات توسعية للسياسة الاقتصادية فقد يصبح خلق النقود أكثر تسارعا من زيادة طاقة العرض المحلي من السلع والخدمات،مما يؤدي الى ظهور التأثيرات العكسية للتحويل من خلال إشباع فائض الطلب الكلي عن طريق زيادة الاستيراد أو يترك فائض الطلب ليدفع بالأسعار المحلية الى مستويات أعلى.

وتختلف الأهمية النسبية للجزء المخصص لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الادخار والاستثمار بحسب مستويات الدخول أو الرواتب التي يتقاضاها العاملون في الخارج وهذا يتعلق بطبيعة المهارات التي يحملها العامل أو المجموعات المهنية المختلفة التي تتألف منها قوة العمل المهاجرة،وعلى الرغم من ندرة الدراسات الميدانية والبحوث الاستقصائية الدقيقة حول الأنماط الفعلية لاستخدام التحويلات إلا أن بعض البحوث والدراسات التي أعدت لبعض الدول التي تكثر فيها نسبة العاملين في الخارج كمصر والأردن والهند واليمن والسودان وغيرها من الدول تشير الى أن النمط السائد لاستخدام دخول العاملين المحولة من الخارج تتجه بصفة أساسية لإشباع الحاجات الاستهلاكية الضرورية كالسكن الملائم والسلع المعمرة مثل الثلاجة والتلفزيون والسيارة وغيرها من الحاجات الضرورية،اي أن الجزء الاعظم منها يتجه نحو الاستهلاك .وقد يتجه الجزء الاخر منها الى مجالات الاستثمار التقليدية كشراء الاراضي والعقارات وغيرها من الاستثمارات الصغيرة،وهناك مجموعتين أساسيتين من العاملين في الخارج المجموعة الاولى تضم أصحاب المهن والكفاءات

[19] نادر الفرجاني، **رحل في ارض العرب**، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،1997،ص 20.

العلمية والفنية وهم يحصلون على دخول مرتفعة جدا يستطيعون تخصيص جانب كبير منها لأغراض الادخار والاستثمار فيكون عندهم الميل الحدي للادخار والاستثمار أكبر من الميل الحدي للاستهلاك .[20]

أما المجموعة الثانية فتضم عمال الانتاج والعمال غير المهرة ... أي العمال الذين ليس لديهم كفاءات ومهارات علمية وفنية... وهذه المجموعة تحصل على دخول منخفضة نسبيا بالنسبة للمجموعة الثانية،فضلا عن ان اعباءهم والتزاماتهم في البلد المقيمين فيه عالية مما يضطرهم لتوجيه جانب كبير جدا من دخولهم المحولة لأغراض الاستهلاك وبحسب مستوى معيشة أفراد عائلاتهم وذويهم،حيث أن المبالغ المحولة من هذه المجموعة تكون قليلة نسبيا،لذلك فإنها تمتاز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار والاستثمار.

وبالرغم من الدور الذي تلعبه دخول العاملين المحولة من الخارج في رفع الطاقة الادخارية والميل الحدي للادخار في الاقتصاديات المصدرة للعمالة،نلاحظ أنه ليس بالضرورة أن تذهب الفوائض الفردية القابلة للاستثمار الى قنوات الاستثمار الانتاجي الذي يحقق متطلبات عملية التنمية في البلدان العربية المصدرة للعمالة،حيث أن غالبية هذه التحويلات وفي كثير من الأحيان توجه الى الاستثمارات السريعة التي تتسم بسرعة استرداد رأس المال مثل المشروعات العقارية وشراء الأراضي وشركات النقل والخدمات السياحية والمشروعات التجارية الخاصة ومحلات تجارة السلع المستوردة وشركات الوساطة المالية والتجارية وغيرها من الاستثمارات التي لم تدعم عملية التنمية ويرجع السبب في ذلك الى السياسات المتبعة في تلك البلدان المصدرة للعمالة وعدم قدرتها في اجتذاب وتعبئة دخول العاملين المحولة من الخارج من خلال القنوات الرسمية واقتصار هذه المدخرات على الأوعية الادخارية الملائمة،والتي يمكن لها أن تحقق المواءمة بين تفضيلات المدخرين من العاملين في الخارج مثل :السيولة،ارتفاع العائد،انخفاض درجة المخاطرة،وبين احتياجات ومتطلبات التنمية الملحة بالاقتصاديات المذكورة.[21]

مما تقدم يتضح لنا أن النمط السائد لاستخدام التحويلات بشكل أساسي يذهب الى الاستهلاك وسد الحاجات الضرورية وعادة ما يتجه الى المشاريع الاستثمارية الصغيرة والسريعة وعدم توجهها في أغلب الأحيان الى مشاريع استثمارية وإنتاجية مفيدة للاقتصاديات المصدرة وكما بينا مسبقا،وهذه الأنماط وإن

[20]-محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الاولى ،بيروت،1986،ص619-621.

[21] عبد اللطيف زرنه جي،**هجرة الأدمغة العربية و أثرها على المجتمع العربي**، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:

http://www.ascssf.org.sy/conf-abdellatif-savants.htm

اختلفت في التطبيق من حيث النسب،إلا أنها هي الانماط السائدة في العديد من الدول المصدرة للعمالة إن لم تكن جميعها. [22]

المطلب الثاني:التحويلات المالية للمهاجرين:

قبل الشروع في تحليل تحويلات المهاجرين،يجدر بنا أن نُقيم أولاً أهمية الفاعلين إذ تبرز المعطيات المتـــوفرة أهمية ظاهرة الهجرة في دول كتونس و المغرب و مصر،حيث أصبحت الهجرة في هذه الدول الثلاث ظاهرة اجتماعية بل ثقافية،ما جعل الرغبة في الهجرة ما تزال قوية جدا حسب ما أظهرته دراسات تمت في بعض الدول كالمغرب.[23]

الجدول 4-07:الهجرات من دول شمال إفريقيا.

دول المصدر	البلدان الأوروبية	البلدان العربية	بلـــدان أمريكـــا الشمالية	بلدان أخرى	المجموع
الجزائر 2008	814205	29406	45619	6012	895242
مصر 2006	75948	1928160	830	15570	2020508
المغرب 2007	2837654	281631	161215	12098	3149985
تونس 2008	873900	153200	27600	3100	1057800

المصدر :الهجرات في البحر المتوسط .تقرير ديسمبر 2010.المعهد الجامعي الأوربي و المفوضية الأوربية.

فمن خلال الجدول يتبن لنا أن أكبر نسبة تواجد للمهاجرين في كل من الدول الجزائر،تونس و المغرب في الجدول تتركز في الدول الأوروبية وتليها الدول العربية ثم تليها الدول الأخرى بنسب أقل و يرجع ذلك الى تاريخ هذه الدول المرتبط بهذه الأخيرة،بالإضافة الى القرب الجغرافي،كذلك عامل اللغة،أما بالنسبة لمصـــر فتتركز أكبر نسبة للمهاجرين في البلدان العربية و خاصة دول مجلس التعاون الخليجـــي،ثم تليهـــا الـــدول الأخرى بنسب أقل و الشكل البياني التالي يوضح ذلك

الشكل رقم 4-01 الهجرات من دول شمال إفريقيا.

[22] تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية، **الهجرة تؤدي الى تحقيق مكاسب الرفاه و تخفض أعداد الفقراء**،2006،ص06.

[23] تقرير، **الهجرات في البحر المتوسط** ،المعهد الجامعي الأوربي و المفوضية الأوربية،2000،ص373

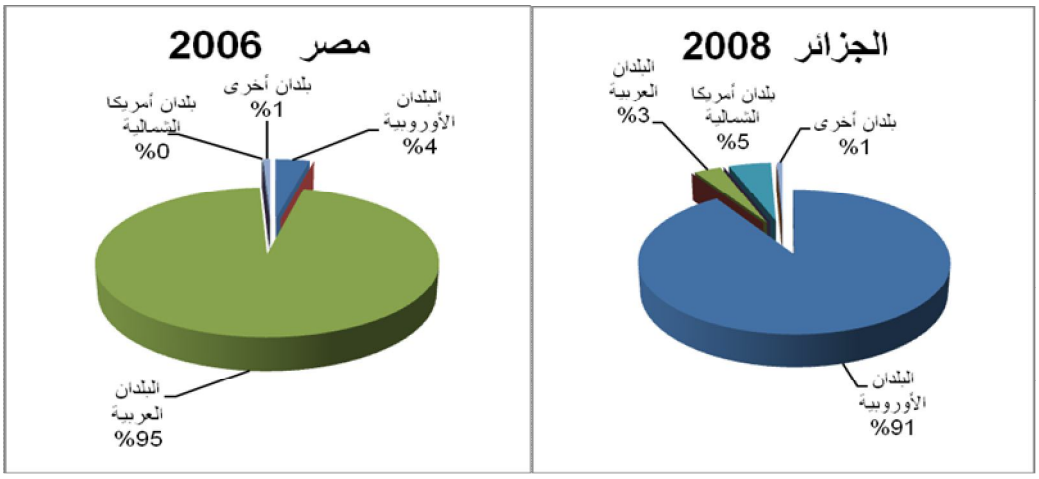

المصدر: من إعداد الطالب.

الشكل رقم 4-02 الهجرات من دول شمال إفريقيا.

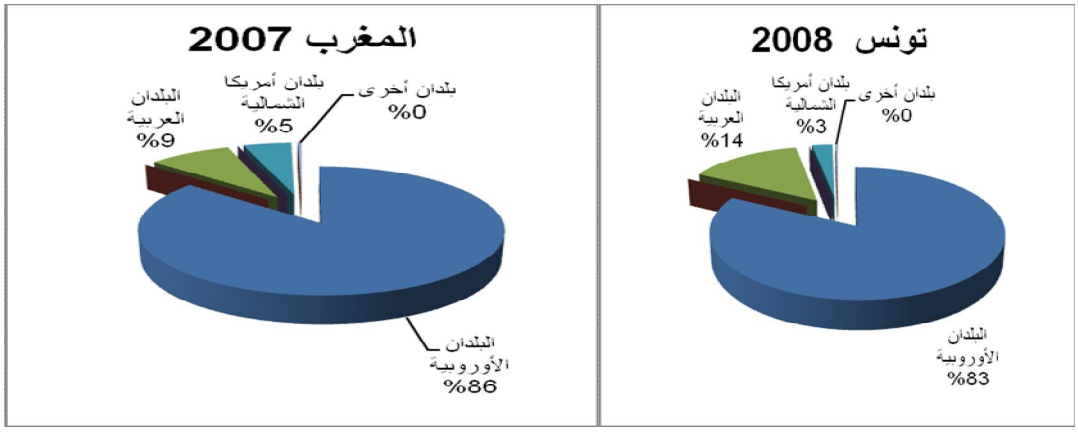

المصدر: من إعداد الطالب.

أولا:مشكلة التعريف والتقييم:

تبقى تحويلات المهاجرين مفهوما يكتنفه اللبس والصعوبة بسبب تعدد ممارسات التحويلات وضعف التحكم في المسارات التي تمر بها التحويلات،والتي تتسم بالتنوع : هناك مسارات رسمية "ظاهرة " وأخرى غير رسمية" غير ظاهرة : "تتمثل المسارات الأولى في المسارات الرسمية"التي تسجل في ميزان المدفوعات،على أنها" تحويلات بدون مقابل"، وتدفع هيئات اجتماعية أو تابعة للمشغلين جزءا من هذه التحويلات لحساب المهاجر أو أسرته،وهي تحويلات تخص التقاعد والتعويضات العائلية والتكاليف الطبية الخ.[24]

أما المسارات الثانية،فلا تستطيع الإحصائيات الرسمية تسجيلها وتتضمن عمليات متنوعة:

[24] محمد خناشي، **العلاقة بين الهجرة و التنمية في شمال افريقيا**،اللجنة الاقتصادية لشمال أفريقيا ،الأمم المتحدة،19-20 مارس 2007.

*الأموال النقدية التي يجلبها المهاجر معه حينما يعود إلى بلده في عطلة أو تلك التي يبعث بها مع شخص آخر .

وتمر هذه التدفقات بشبكات غير رسمية لجمع هذه الأموال وإرسالها للبلدان الأصلية،وهي شبكات تنسجها العلاقات العائلية أو التجارية،وحينما لا تودع هذه السيولة في البنك،فإنها تزود سوق الصرف الموازية.

*تمثل التعويضات بين أبناء البلد الواحد آلية تستعمل حينما يقوم المهاجر في دولة الاستقبال بشراء مقتنيات أو دفع فواتير لحساب شخص آخر من بلده، ومقابل ذلك، يودع مالا بالعملة الوطنية في حسابه أو حساب أسرته .وتتم المقاصة بسبب عدم قابلية العملات في دول المنطقة للتحويل وضرورة المرور بمراقبة الصرف.

*تسخر الممتلكات التي يستقدمها المهاجر لبلده الأصلي ولاسيما منها السيارات والمجوهرات والأثاث والآلات الإلكترونية..... الخ، للاستهلاك الخاص أو لبيعها في الأسواق غير المنظمة. [25]

ففي الجزائر،ما زالت" تجارة الحقائب "حاضرة بقوة رغم تراجع طفيف جراء الانفتاح النسبي للاقتصاد الجزائري وتقدر بعض إحصائيات السلطات الجزائرية والتي تعود لبداية التسعينات حجم هذه التجارة بما يفوق 2,5 مليار دولار أمريكي سنويا وهو مبلغ هام إذ يمثل ما بين % 15 إلى % 20 من إجمالي حجم الواردات.

أما في المغرب،فقد قدرت دراسة شملت أهم منابع الهجرة: الناضور في شمال البلاد وتادلة في الوسط أن حجم التحويلات يمثل ما بين %30 إلى % 50 من إجمالي التحويلات المالية.

كما أظهرت دراسة أخرى للمركز الأوربي للدراسات الديمغرافية أن % 20 من العائلات المغربية تتلقى تحويلات عينية : كما أن غياب بعض السلع من الأسواق الداخلية والسمعة التي تحظى بها السلع الأجنبية تفسر كمية السلع التي تمتلئ بها سيارات المهاجرين حينما يعودون لبلدهم الأصلي لقضاء عطلة الصيف والموجهة إما للاستهلاك الأسري أو لبيعها في الأسواق المحلية .ويعطي مثال سوق" تورينو "في

---

[25] سامي محمود، أسامة بدير، **أوروبا و الهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية و الواجب**، مقالة منشورة بمجلة حقوق اقتصادية و اجتماعية، العدد رقم 68،القاهرة،مصر،2009،ص .24

[2] إدريس ولد القابلة، **الشباب المغربي و تحدي هجرة الكفاءات**، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48618

خريبكة أو سوق البرج للسيارات المستعملة واللذان تزودهما أساسا شبكة من المهاجرين القاطنين في إيطاليا فكرة عن أهمية هذه التحويلات العينية. [26]

أما في تونس فإن التحويلات المنقولة تشمل أيضا التجهيزات التي تم اقتناؤها بغية إنجاز مشاريع اقتصادية و تتكون هذه التجهيزات أساسا من وسائل النقل أو تجهيزات مستوردة في إطار مشاريع للنقل أو مقاولات صغرى للبناء.

تسجل عادة هذه التحويلات في ثلاث خانات على مستوى ميزان المدفوعات:

تحويلات العمل: بالنسبة للتحويلات العادية للعمال القاطنين في البلدان الأجنبية لفترة تزيد عن سنة واحدة.

تعويضات العمال بالنسبة للعمال القاطنين في بلد أجنبي لفترة تقل عن سنة واحدة،وهم في الغالب عمال موسميون أو مؤقتون.

تحويلات العمل التي تأخذ بالاعتبار المبالغ التي يستقدمها المهاجر معه أو يخرجها من البلاد.

ثانيا:حجم التحويلات وأهميتها:

بالنظر لكون إفريقيا الشمالية أحد أهم منابع الهجرة،فإنها أيضا أحد أكبر الجهات المستفيدة من عمليات تحويل أموال المهاجرين. [27]

أ – حجم التحويلات:

إن تدفق تحويلات المهاجرين إلى الدول محل الدراسة لم ينقطع في أي سنة من السنوات وهذا ما يجعلها مصدرا متجددا ويجب الوقوف على حجمه وتطوره وهذا ما سنحاول الوقوف عليه في هذا العنصر. ونظرا لأهمية هذه التحويلات سنحاول تتبع تطورها خلال الفترة 1990-2012 والجدولين الموالين يوضحان ذلك.

الجدول رقم 4-08:تحويلات المهاجرين المستقبلة في الدول المختارة خلال الفترة 1990-2001(بملايين الدولار).

الدولة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001

[27]-**اتجاهات التحويلات في عام 2007**،موجز إعلامي بشأن الهجرة و التنمية منشور على الموقع الإلكتروني:
http://www.worldbank.org/prospects/migrationanderemittances

الجزائر	352	1290	1390	1140	1395	1120	880	1060	1060	790	790	670
مصر	4284	4054	6104	5664	3672	3226	3107	3697	3370	3235	2852	2911
المغرب	2006	1990	2170	1959	1827	1970	2165	1893	2011	1938	2161	3261
تونس	551	525	531	446	629	680	736	685	718	761	796	927

المصدر: تقرير، البنك الدولي 2013 ،على الموقع www.worldbank.org.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مصر و المغرب هي الأكثر استقبالا لتحويلات المهاجرين خلال الفترة 1990-2001 وتعتبر مصر هي الأكبر على الإطلاق،حيث تتراوح حجم التحـــويلات بـــين 2.8 و 5.6 مليار دولار أمريكي وذلك راجع إلى أن مصر هي الأكثر ارسالا للمهاجرين،ثم تليها الجزائر و تونس بنسب قليلة.

الشكل رقم 4-03:تحويلات المهاجرين المستقبلة في الدول المختارة خلال الفترة 1990-2001(بملايين الدولار).

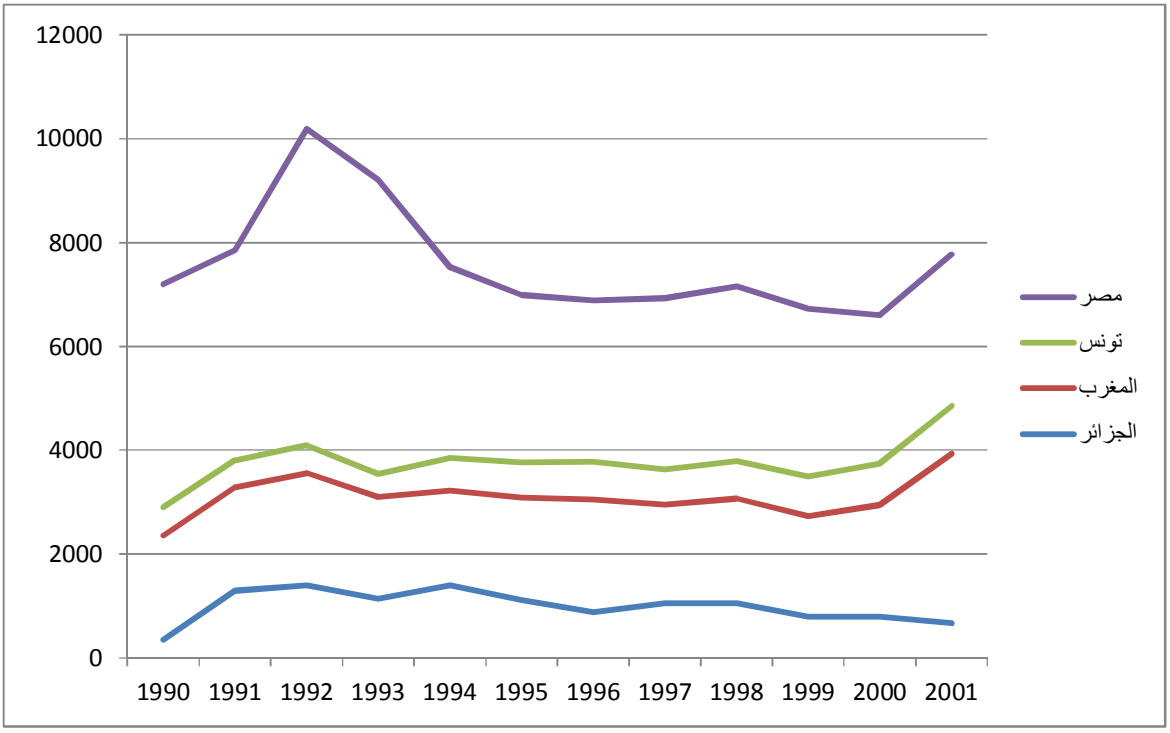

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

الجدول رقم 4-09:تحويلات المهاجرين المستقبلة في الدول المختارة خلال الفترة 2002-2012(بملايين الدولار).

الدولة/السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	1070	1750	2460	2060	1610	2110	2202	2059	2031	2028	2148
مصر	2893	2961	3341	5017	5330	7656	8694	7150	7681	14324	19236
المغرب	2877	3614	4221	4590	5451	6730	6895	6271	6447	7256	6507

تونس	1070	1250	1431	1393	1510	1716	1977	1966	1960	2004	2265

المصدر: تقرير، البنك الدولي 2013، على الموقع www.worldbank.org.

على الرغم من حقيقة أن إجمالي التحويلات النقدية في العالم استمر في الانخفاض خلال هذه الفترة و ذلك راجع الى تأثير اعتداءات 11 سبتمبر 2001 ،فإن التحويلات في دول الدراسة تميزت بالمرونة،واستمرت التحويلات في النمو،وإن كانت أبطأ من الفترة السابقة،وقد زادت التحويلات إلى مصر لتتجاوز 19 مليار دولار عام 2012،في حين أن التحويلات إلى المغرب استقرت عند 6.5 مليار دولار،وسجلت الجزائر و تونس أيضا أرقاما قياسية في تدفق التحويلات في عام 2012.

الشكل رقم 4-04:تحويلات المهاجرين المستقبلة في الدول المختارة خلال الفترة 2002-2012(بملايين الدولار).

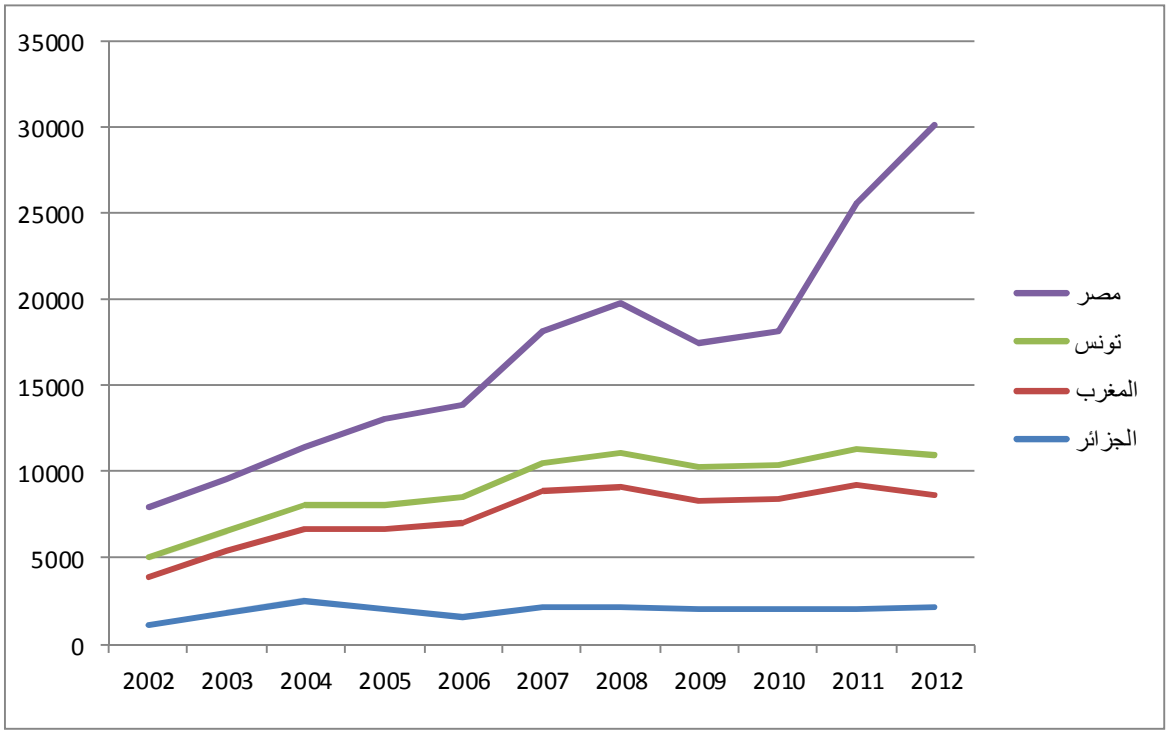

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

يشير الجدول أعلاه الملاحظات التالية:

*تعتبر مصر من أكبر الدول العربية المستقبلة لتحويلات المهاجرين،حيث أنها كانت في سنة 1990 تقدر ب 4284 مليون دولار أمريكي، وأخذت في التزايد حتى سنة 1992 حيث وصلت الى 6104 مليون دولار أمريكي و ذلك بسبب رجوع المهاجرين المصريين المقيمين في دول الخليج،ابان حرب الخليج،ثم

تناقصت،وبعدها انتعشت في سنة 2005 لتسجل أعلى قيمة لها في سنة 2008 حيث قدرت ب 8694 مليون دولار وهذا أمر متوقع في ظل تقدم مصر على بقية الدول العربية في عدد الكفاءات من ناحية وفي أقدم إيفاد أبنائها للبلدان المصنعة منذ نهاية العشرين من القرن الماضي وحتى اليوم،فضلا عن القاعدة السكانية الكبيرة التي تمتلكها مصر قياسا للكثافة السكانية في بقية البلدان العربية.وقد تأثرت بالأزمة العالمية لسنة 2008 ،حيث تراجعت في السنة الموالية لقيمة 7150 مليون دولار أمريكي.

*ثم تليها المغرب حيث وصلت في سنة 1990 إلى 2006 مليون دولار أمريكي وأخذت في التزايد حتى سنة 2008 حيث وصلت الى 6895 مليون دولار أمريكي،وقد تأثرت بالأزمة العالمية لسنة 2008 حيث انخفض حجمها.

*ثم تليهما الجزائر بنسب أقل وتونس حيث أنها هي الأخرى أرسلت التحويلات بنسب متزايدة من سنة 1990 الى سنة 2012.

*يبقى حجم التحويلات رهينا بعدد المهاجرين ومستوى الأجور في بلدان المهجر .

*كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تأثير على مجموع بلدان الإقليم،فنسبة تحويلات المهاجرين المغاربة ارتفعت بمعدل 51%،بينما ارتفعت نسبة تحويلات المهاجرين التونسيين بمعدل 21%في حين لم تتجاوز نسبة الارتفاع مستوى 2%في مصر،ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ في تحويلات المهاجرين إلى سعيهم لتأمين مدخراتهم في بلدانهم الأصلية.

الجدول رقم 4–10:التحويلات التي خسرتها بلدان إفريقيا الشمالية خاصة ما بين عام 2000– 2009 (بملايين الدولارات).

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تونس	27	21	13	17	13	16	16	15	16	13
الجزائر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مصر	32	35 14	79	13	57	135	180	241	255	–
المغرب	29	36	36	44	42	40	41	52	38	36

المصدر :http ://site resources.worldbank.org

الشكل رقم 4–05:التحويلات التي خسرتها الدول العربية.

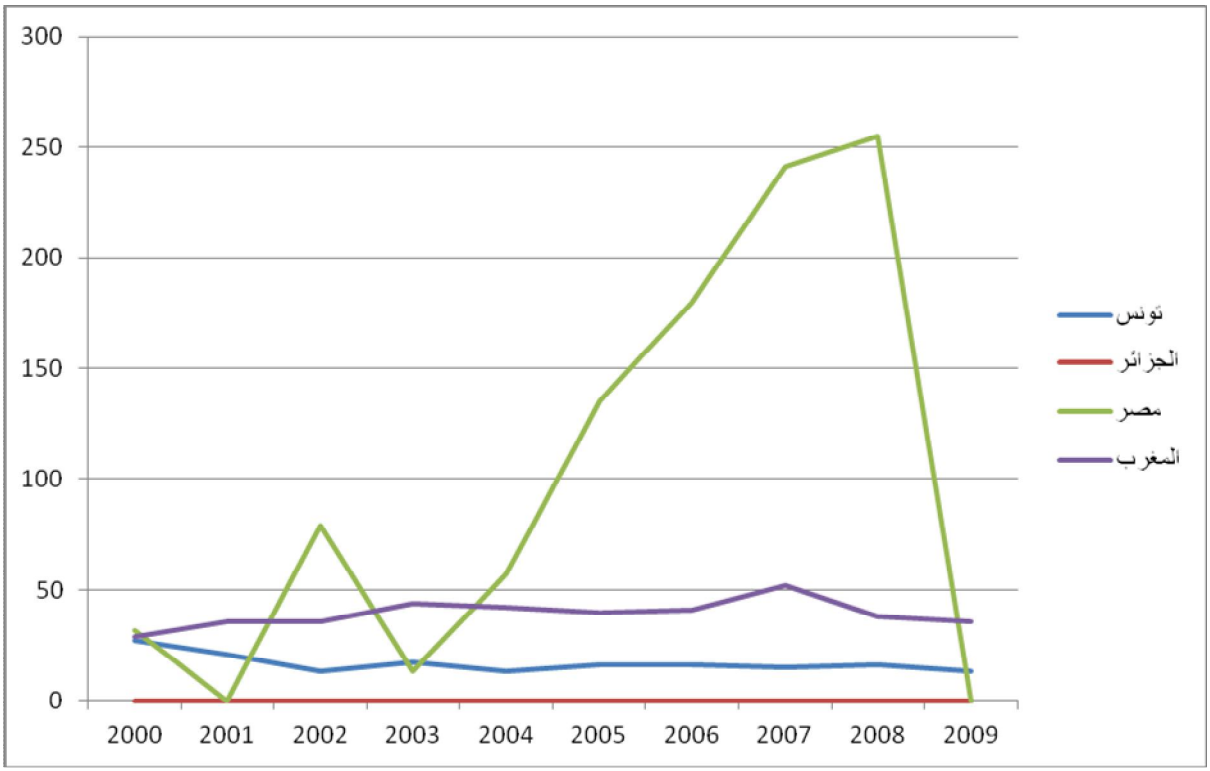

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول السابق يمكننا القول أن:

*حدة ارتفاع نسبة التحويلات هذه تقل نسبيا حينما نأخذ بالاعتبار عوامل التضخم وانخفاض قيمة العملات.

*تقل تحويلات العمال في البلدان العربية إجمالا عن تلك الصادرة عن العمال في البلدان الغربية بالنظر إلى الاختلاف في مستوى الأجور وكذا سعر صرف الدولار وهي العملة المعتمدة في التحويلات الصادرة عن البلدان العربية .فعلى سبيل المثال،يصل متوسط تحويلات العمال المصرين إلى 808 دولار أمريكي في البلدان العربية ويرتفع هذا المتوسط إلى 1683 دولارا أمريكيا في بلدان الاستقبال الأخرى.

*تأثر قيمة التحويلات بالأزمة العالمية لسنة 2008 ،حيث انخفضت في جميع الدول ،وبصفة حادة في مصر.

*انتعشت التدفقات المالية بفعل سلسلة من العوامل التي ترتبط في جزء منها بالسياسة الاقتصادية المتبعة،و بالوضع الاقتصادي من جهة أخرى،حيث شجعت العمليات المتعاقبة لخفض قيمة العملة في بلدان المغرب العربي هذه التحويلات وثمة عامل آخر يحفز تحويل الأموال ويتمثل في معدلات التضخم المسجلة في بلدان المنطقة،خاصة في المغرب وتونس.

كما تلعب شركات التحويلات والقطاع البنكي والبريد دورا هاما في جذب هذه الأموال،وتختلف أهمية كل قناة من بلد إلى آخر.

ب–قنوات التحويلات:

قنوات التحويل الدولية المعروفة هي شركات تحويل الأموال وسترن يونيون ومونيغرام،وهذه الشركات هي مؤسسات مالية غير بنكية،مرخص لها بالقيام بعمليات بنكية شريطة أن لا يودع المال في حساب جاري يمكن القيام بعمليات سحب منه بواسطة شيكات .وتظل وسترن يونيون المقاولة الأكثر حضورا في العالم،ففي عام 2002 ، كانت لها أزيد من 170000 وكالة عبر العالم،ومثلت حصة تقارب 26%من حصص السوق العالمية. [28]

وخاصية آليات التحويل الموضوعة من طرف البنوك أنها تقتضي أن يكون لدى مرسل التحويل على الأقل حسابا جاريا في إحدى بنوك بلد الاستقبال وأن يكون لدى المستفيد أيضا حسابا في البلد الأصلي ومن بين أبرز العراقيل التي تصطدم بها المهاجرون التي ترغب في استعمال هذه الآلية،هناك الوضع القانوني) الذي يمنع المهاجرين في وضعية غير قانونية من فتح حسابات بنكية و ضعف التعامل البنكي في بلدان الأصل،وعدم معرفة أن هذه الطرق يمكن استخدامها من أجل إجراء تحويلات الأموال الدولية،فضلا عن ضعف البنى التحتية البنكية في البلد الأصلي للمهاجرين.

في منطقة شمال إفريقيا تنتعش هذه التحويلات،بفضل وجود شبكات بنكية وشركات تحويل تعمل كوسطاء من أجل نقل التحويلات،ففي المغرب يهيمن استخدام النظام البنكي على حساب البريد الذي بدأ يعرف انخفاضا مطردا في حصته .وقد وقعت وسترن يونيون اتفاقا مع إدارة البريد من أجل القيام بهذه التحويلات .ومن جهتها، وقعت مونيغرام نفس الاتفاق مع البنك الشعبي والبنك التجاري المغربي وفي تونس،تمثل التحويلات التي تتم عبر الشبكات البنكية نسبة 60%من إجمالي التحويلات مقابل 40%بالنسبة لشبابيك البريد .

وفي الجزائر،تمر التحويلات عبر العديد من القنوات:عن طريق شبكة البريد التي تضم أزيد من مكتب 3000موزعة على مجموع المقاطعات في البلاد،ثم وسترن يونيون التي تستخدم منذ عام 2000 شبكة البريد و البنوك، حيث تم البدء في فتح حسابات للعملة الأجنبية عام 1992،في مصر يضم النظام البنكي نحو 3000 وكالة،مما يجعله أكبر شبكة في المنطقة.

ويشكل وجود شبكة بنكية في بلدان الاستقبال عاملا مشجعا بالنسبة للتحويلات الرسمية،ويتميز المغرب بتوفره على شبكة بنكية مهمة نسبيا تنشط في مختلف بلدان الاستقبال.

الجدول رقم 4–11:وكالات وشركات التحويل في بلدان شمال إفريقيا2004

البلدان	الجزائر	المغرب	تونس	مصر

[28] جينفر ايسرن، داني ديش بندي و جودث فان دورن ،دراسة حول: **اعداد استراتيجية لتحويل الأموال: ارشادات موجهة للجهات المقدمة للخدمات المالية التي تراعي صالح الفقراء**، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مارس 2005،ص3.
الموقع الالكتروني الخاص بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: www.cgap.com

3000	2500	1882	1160	**الوكالات البنكية**
89	1420	1700	800	**وكالات شركات تحويل الأموال**
3089	3920	3582	1960	**المجموع**

المصدر:تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا،الأمم المتحدة،2007.

الشكل رقم 4-06:الوكالات البنكية و شركات التحويل في كل من مصر،الجزائر،المغرب وتونس.

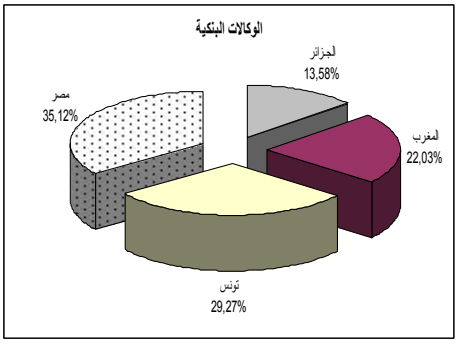

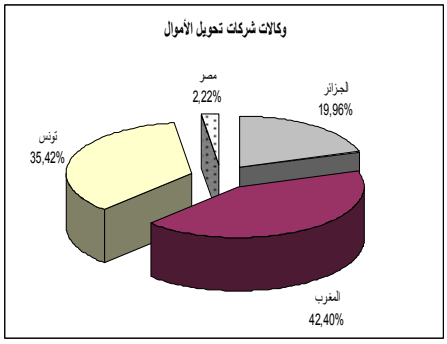

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

وما يبرر هذا التطور التبايني هو الإيجابيات والسلبيات التي تنطوي عليها مختلف أنماط التحويلات .وتظل التحويلات البنكية الوسيلة المفضلة،حيث جذبت في عام 2005 نحو 69% من التدفقات،وقد عـــوض التراجع في سنة 2001 بتحويلات الأوراق البنكية لأن المبالغ المتراكمة في البلدان المضـــيفة لم تـــودع في البنوك.

إيجابيات وسلبيات مختلف طرق التحويل.

السلبيات	الإيجابيات	طرق التحويل
تكلفة مرتفعة. يجب أن يتوفر المستفيد على حساب بنكي. شبكة بنكية غير واسعة في المناطق القروية.	سرعة وأمان	التحويلات البنكية
	تكلفة منخفضة البساطة	الحوالات البريدية
	البساطة الأمان السرعة القصوى شبكة جد واسعة	شركات التحويل

أجل متغير خطر الاختلاس	البساطة تكلفة جد ضعيفة سرية الصفقة	الوسطاء

المصدر:من إعداد الطالب.

وتختلف تكلفة هذه التحويلات حسب القناة المستعملة،المبلغ والبلد والصيغة : صيغة عادية أو سريعة .غير أن الصيغة الأكثر سرعة وفي نفس الوقت الأكثر كلفة تظل هي صيغة شركة التحويلات مثل وسترن يونيون.

تعتبر التحويلات مصدرا هاما للموارد المالية لدول المنطقة،إذ تمثل حصة هامة من الناتج الداخلي الخام،كما هو الشأن بالنسبة للمغرب،واعتبارا لأهمية هذه الفرصة،فإن مسئولي دول المنطقة يجدون أنفسهم أمام التحديات التالية:

*كيف يمكن تشجيع هذه التحويلات المالية أو على الأقل الحفاظ على مستواها بالرغم من:

-التوجه الموجود لدى المهاجرين نحو الاستقرار النهائي في أوروبا في حالة الدول المغاربية؟

*كيف يمكن التوجيه نحو القنوات الرسمية التحويلات الغير الرسمية باعتبار أهمية القنوات الغير الرسمية التي تزود الأسواق المتوازية.

*كيف يمكن توجيه هذه التحويلات التي يقوم بها المهاجرون إلى استثمار يجمع بين التكنولوجيا والخبرة المكتسبة في دول الاستقبال أمام تردد المستثمرين الأجانب؟

المطلب الثالث :مخصصات التحويلات:

إن مجالات استخدام تحويلات المهاجرين متشابهة تقريبا في الدول محل الدراسة وتختلف فقط في النسب الموجهة إلى كل استخدام،وأن الوجهة التي تنتظر منها هي أن تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول المتلقية لها من خلال التطرق إلى أهم مجالات استخدام تحويلات المهاجرين في الدول المختارة محل الدراسة .29.

القطاعات التي تحظى بالأفضلية:

يظل شراء أو بناء مترل الاستثمار المفضل لدى المهاجرين،وفي بلدان المغرب العربي،يبقى اقتناء سيارة هدفا رئيسيا أيضا،وهذان الاستثماران يمثلان أهم رموز النجاح الاجتماعي بالنسبة للمهاجر ومحيطه على حد سواء.

حسب دراسة أنجزها البنك الأوروبي للاستثمار،فإن مخصصات التحويلات تتوزع في أربعة بلدان في منطقة شمال إفريقيا على النحو الآتي:

الجدول رقم 4-12:مخصصات التحويلات في أربعة بلدان في شمال إفريقيا.

29-محمد الخناشي، **العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال أفريقيا**، مرجع سبق ذكره.

المخصصات	الجزائر	المغرب	تونس	مصر
الاحتياجات اليومية للأسرة	%45	%46	-	%43
مصاريف الدراسة	%13	%31	%23	%12
مصاريف السكن	%23	%16	%34	%18
الاستثمار	%08	%05	%18	%15
مخصصات أخرى	%11	%02	%25	%12

المصدر:تقرير الجنة الاقتصادية لإفريقيا،الأمم المتحدة،2007.

نلاحظ من الجدول أن حصة الأسد من تحويلات المهاجرين تصرف في توفير الاحتياجات اليومية لأسرة المهاجر حيث تقترب من نسبة 50%،أما الباقي فيصرف في رسوم التعليم والمباني بنسب أقل،أما استخدامها في الاستثمارات والمشاريع التنموية فنسبتها لم تتجاوز 18%وهي نسب ضئيلة جدا.

أولا:الجزائر

إن استخدام تحويلات المهاجرين ترتكز بالدرجة الأولى على تلبية الاحتياجات المختلفة للمهاجرين الجزائريين،فهي تساهم في تأمين المستوى المعيشي للأسرة،و تعليم الأطفال،توفير الضمان الصحي،وعقد الصفقات التجارية بالإضافة الى بناء المنازل،والشكل الموالي يبين ذلك.

الشكل رقم 4-07: توزيع التحويلات في الجزائر سنة 2007.

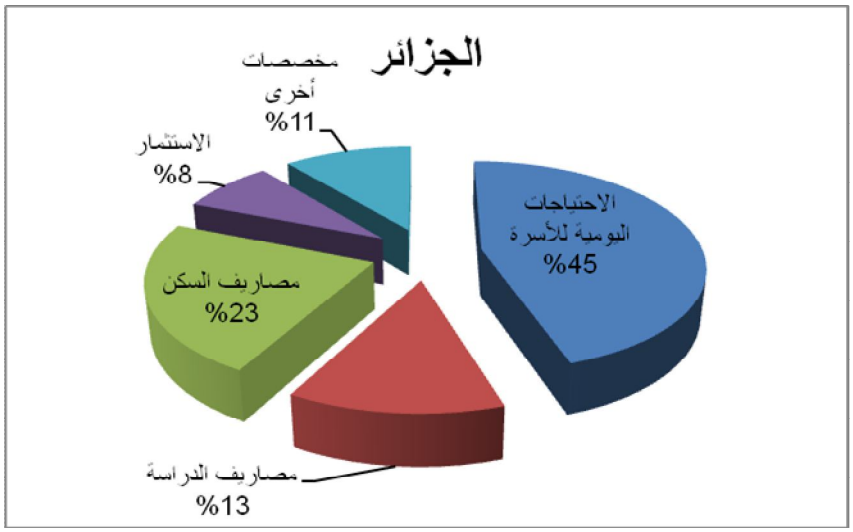

المصدر:من اعداد الطالب.

من خلال الشكل نلاحظ أن المهاجر الجزائري يوجه تحويلاته المالية لتسديد المصاريف اليومية للأسرة بنسبة 45%،خاصة إذا كانت الممول الوحيد لتلك الأسرة،ثم تليها مصاريف السكن بنسبة 23%،وهذا لحاجة المهاجرين للسكن في البلد الأم بعد الحصول على التقاعد أو وجود الأولاد بهذه الأخيرة،وبعدها تأتي باقي المجالات الأخرى ينسب قليلة ومتفاوتة من مجال إلى آخر واهم ملاحظة نتلمسها هي نسبة مساهمة هذه التحويلات في التنمية الاقتصادية والتي يمكننا اعتبارها صغيرة جدا بالمقارنة مع المجالات غير الاقتصادية كالمصاريف اليومية مثلا.

يبين الجدول التالي توزيع مشاريع الاستثمار التي نفذها المهاجرون الجزائريون،و المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفقا لقطاع النشاط،2002-2010 ،كما يلي: [30]

الجدول رقم 4-13:توزيع المشاريع الاستثمار التي نفذها المهاجرون الجزائريون.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	عدد الموظفين	ميزانية المشروع(مليون د ج)
الزراعة	1	13	33
الهندسة المدنية	11	409	1423
الصناعات	17	707	5494
النقل	3	37	179
السياحة	2	88	391
الخدمات	12	196	652
المجموع	46	1450	8171

المصدر:احصائيات الوكالة الوطنية الجزائرية لتطوير الاستثمار.

من خلال تحليلنا للجدول السابق نلاحظ أن مجالات الهندسة المدنية،الصناعات و الخدمات تستقطب المهاجرين الجزائريين،على خلاف المجالات الأخرى،وهذا راجع الى اكتساب المهاجرين للخبرات من جهة،والى التسهيلات التي تمنحها الدولة الجزائرية من جهة أخرى.

[30] -FLORE GUBERT CHRISTOPHE J.NORDMAN.**RETARN MIGRATION AND SMALL ENTRPRISE DEVELOPEMENT IN THE MAGHREB** .IRAD.DIAL.PARIS.2008.

بالنسبة الى المهاجرين العائدين الى الجزائر ،فإنه يلاحظ أن فرنسا تتصدر الدول في عودة المهاجرين،ثم يتوزع باقي المهاجرين على الدول الأخرى بنسب متفاوتة،كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 4-08:أبرز دول المنشأ للمهاجرين العائدين للجزائر.

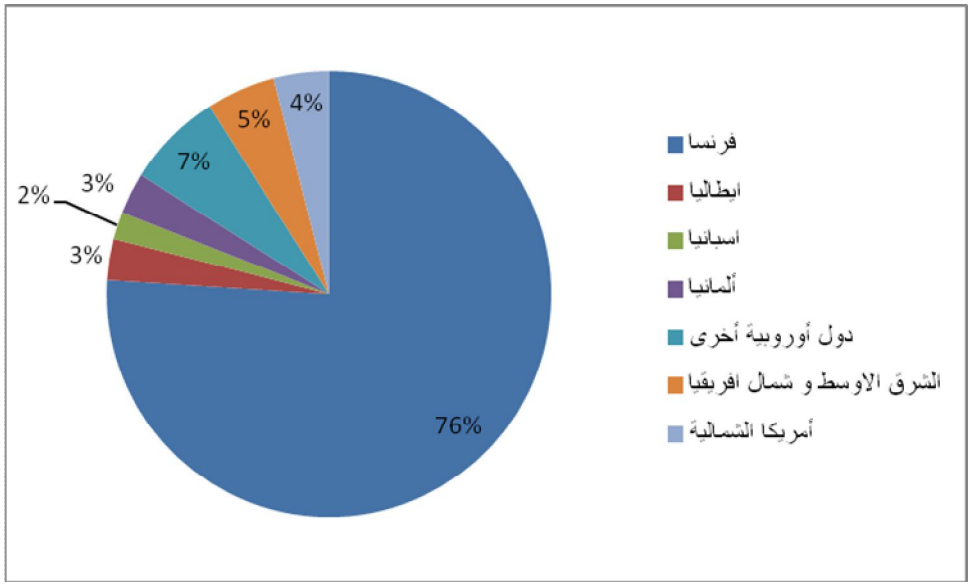

المصدر:من اعداد الطالب وبالاعتماد على تقرير هجرة العودة و تطور الشركات الصغيرة الحجم في منطقة المغرب العربي 2008 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المهاجرين الجزائريين المتواجدين على الأراضي الفرنسية يفضلون العودة الى البلد الأم الجزائر،عكس باقي المهاجرين و ذلك راجع تواجد المهاجرين بأعداد كبيرة في فرنسا ،بالإضافة الى عوامل أخرى كالظروف المعيشية أو الظروف السياسية.

أما بالنسبة للنشاطات التي يمارسها المهاجرين العائدون في الجزائر فيمكننا توضيحها من خلال الشكلين المواليين.

الشكل الأول رقم 4-09:النشاطات التي يمارسها المهاجرين العائدون في الجزائر.2006.

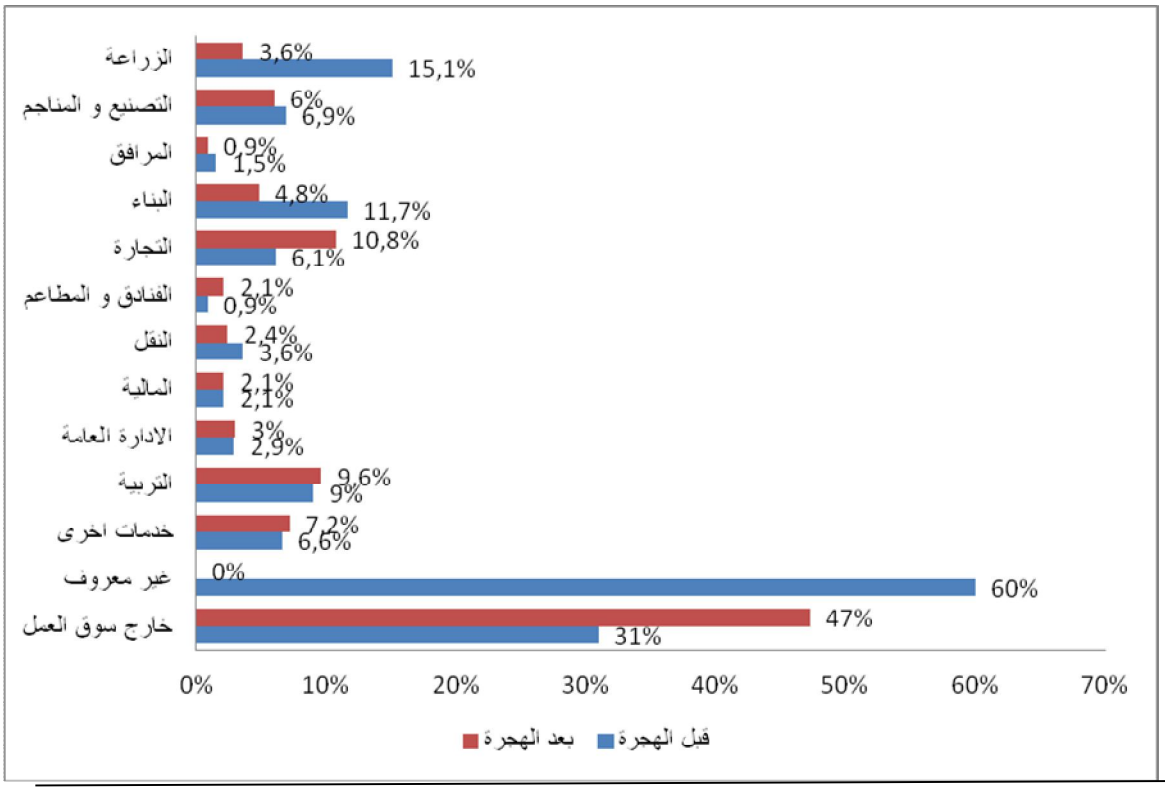

المصدر:تقرير هجرة العودة و تطور الشركات الصغيرة الحجم في منطقة المغرب العربي 2008.

من خلال الشكل البياني السابق نلاحظ أن المهاجرين الجزائريين العائدين الى أرض الوطن يفضلون الابتعاد عن سوق العمل بنسبة 47%ثم ولوج عالم التجارة بنسبة 10.8%وتتوزع باقي النسبة التصنيع، التربية و خدمات أخرى.

الشكل الثاني رقم 4-10:توزيع مشاريع الاستثمار للمهاجرين العائدين وفقا للصناعة في الجزائر.2006.

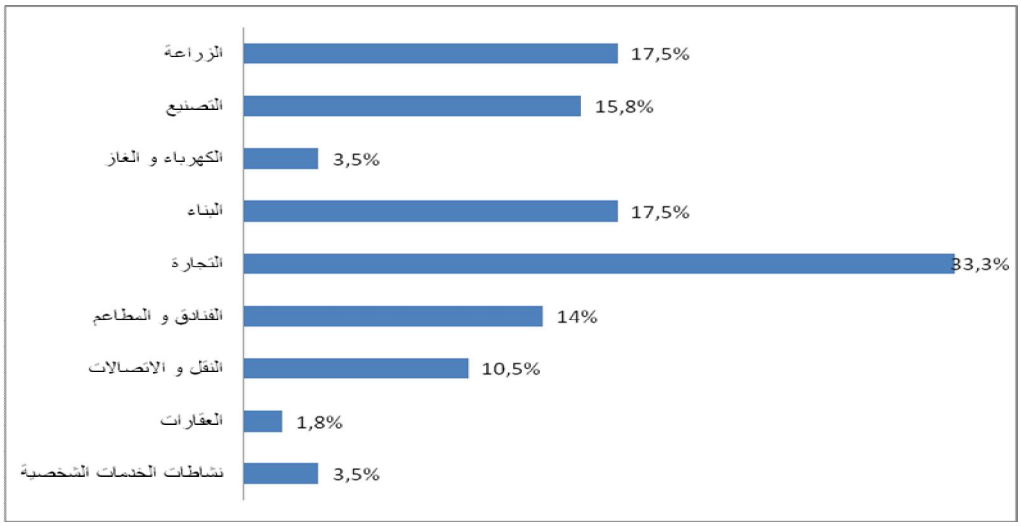

المصدر:تقرير هجرة العودة و تطور الشركات الصغيرة الحجم في منطقة المغرب العربي (2008).

من خلال الشكل الأول نلاحظ أن المهاجرين العائدين يهاجرون النشاطات السابقة،الي نشاطات أخرى كالتجارة ،التي تتطلب مجهود أقل،أو يتجهون الى خارج سوق العمل و خاصة المتقاعدين منهم،أما الشكل الثاني فان التجارة تستقطب اكبر عدد من المهاجرين حيث تتجاوز نسبة 33%،ثم تليها الزراعة،والبناء بنسبة 17.50%لكل منهما،وتتوزع باقي المشاريع على مختلف النشاطات.وما يلاحظ أن مجال العقارات لا يثير اهتمام المهاجر الجزائري.

ثانيا:مصر.

تتوزع استخدامات تحويلات المهاجرين بالدرجة الأولى على المصاريف اليومية ورسوم التعليم ولا تحظى الاستثمارات إلى بالقدر القليل جدا وهذا ما سنراه في الشكل التالي:

الشكل رقم 4-11:توزيع التحويلات في مصر سنة 2007.

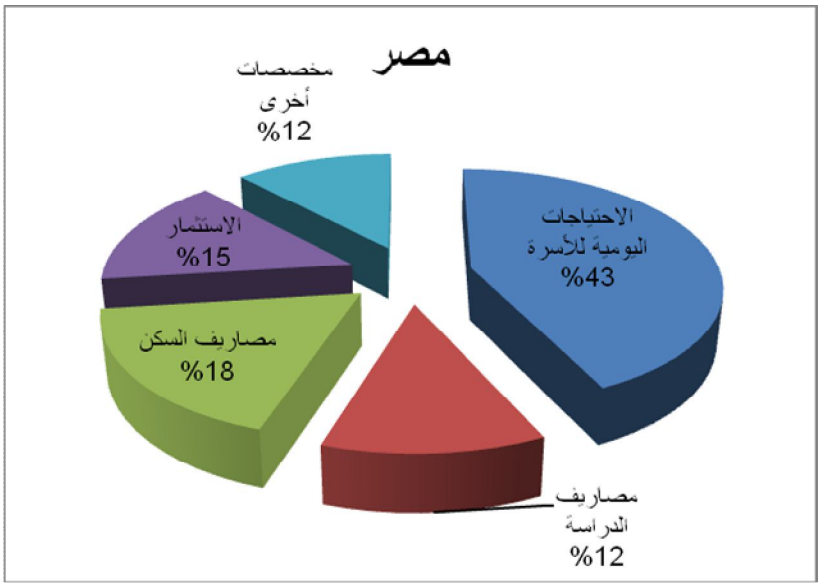

المصدر:من اعداد الطالب.

من خلال الشكل نلاحظ أن مجالات استخدام تحويلات المهاجرين المصريين،تتركز في تلبية احتياجات الأسرة،ثم يتوزع الباقي على الاستثمار،السكن و الدراسة،وتلاحظ نفس الأهمية الممنوحة للسكن في مصر،فقد أشارت دراسة استقصائية حول المهاجرين العائدين أن الحصة المخصصة للسكن في المجال القروي تقل بشكل طفيف في الوسط الحضري، 50,10% و 42,66% على التوالي.

يبدو أن المصريين الريفيين محفزين أكثر على تعويض مساكنهم التقليدية الطينية بمساكن عصرية بلبنات حمراء أما الحصة المودعة في البنوك فتزداد أهمية في الوسط الحضري،نظرا لتوفر الوكالات البنكية ولجوء الأفراد إلى التعامل البنكي،وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 4-14:استخدام المدخرات عن المنطقة بالنسبة المئوية في الوسطين الحضري والقروي في مصر.

المجال الحضري	المجال القروي	
12.54	7.58	**المشاريع الاقتصادية**
15.27	3.06	**البنك**
3.76	0.96	**شركات الاستثمار**
3.87	3.07	**الذهب و المعادن النفيسة**
42.66	50.10	**السكن**
8.49	8.23	**استخدامات أخرى**
30.43	35.59	**غياب الادخار**

المصدر:تقرير الجنة الاقتصادية لإفريقيا،الأمم المتحدة،2007.

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نجد أن المهاجرين المصريين في المناطق الحضرية يساهمون في المشاريع الاقتصادية بنسبة تتجاوز 12%و 15%في ادخارهم في البنوك،عكس المهاجرين في المناطق القروية الذين يولون بالغ الأهمية لبناء مساكنهم حيث تقدر النسبة ب 50% .

كما للمستوى التعليمي للمهاجر دور في اختيار النشاط الملائم له،حيث يغلب على المهاجرين المصرين المستوى المتوسط،و المستوى المتدني،والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 4-12:نسبة المهاجرين المصريين حسب المستوى التعليمي.2009.

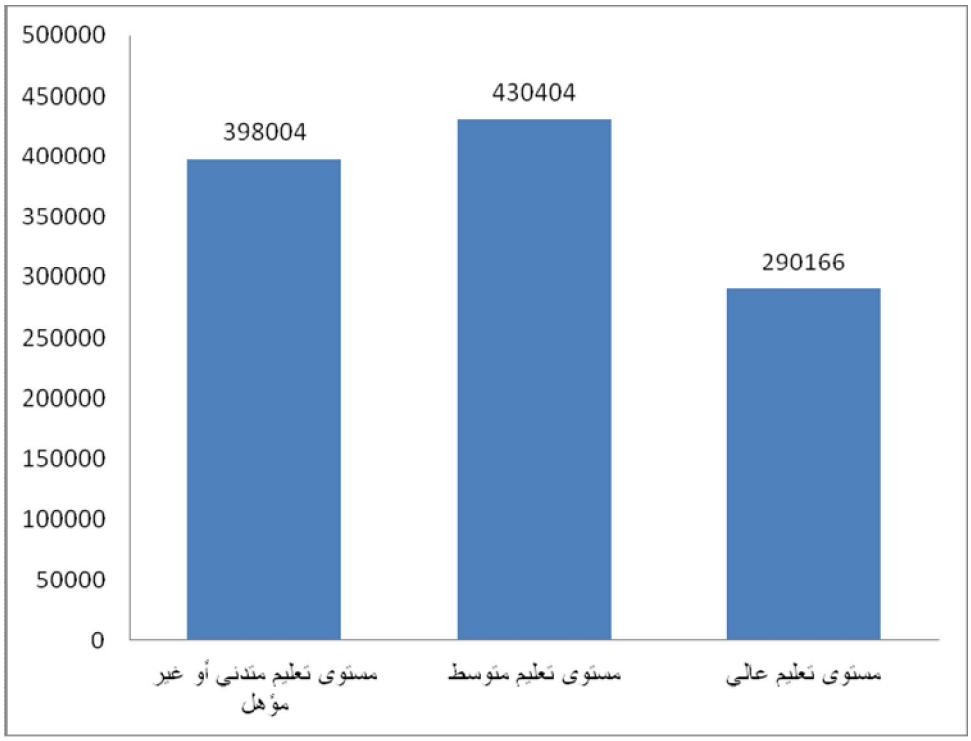

المصدر:من اعداد الطالب.

من خلال تحليلنا للجدول السابق نلاحظ أن عدد المهاجرين المصريين ذوي مستوى تعليم متوسط يمثلـــون نسبة

35%من إجمالي المهاجرين المصريين،أما المهاجرين ذوي مستوى تعليم عالي فيمثلون نسبة 26%من إجمالي المهاجرين.

ثالثا:المغرب.

تطغى مصاريف السكن على استخدامات تحويلات المهاجرين ومصاريف التعليم والاستثمار يخصص لـــه مبالغ زهيدة والشكل الموالي يبين ذلك.

الشكل رقم 4-13: توزيع التحويلات في المغرب سنة 2007.

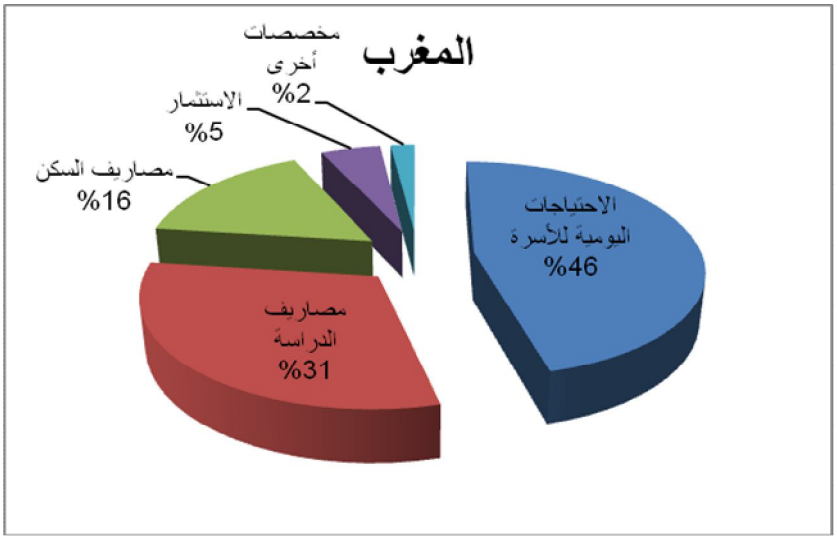

المصدر:من إعداد الطالب.

من خلال الشكل نلاحظ أن مجالات استخدام تحويلات المهاجرين المغاربة ،تتركز في تلبية احتياجات الأسرة،ثم يتوزع الباقي على الاستثمار،السكن و الدراسة،إلا أنه تسجل في المغرب أضعف ما تساهم بـــه تحويلات المهاجرين في التنمية الاقتصادية ،حيث تسجل نسبة 5%،والشكل الموالي يوضح توزيع المشاريع الاستثمار التي نفذها المهاجرون المغاربة. [31]

الشكل رقم 4-14:توزيع المشاريع الاستثمار التي نفذها المهاجرون المغاربة 2007/2006

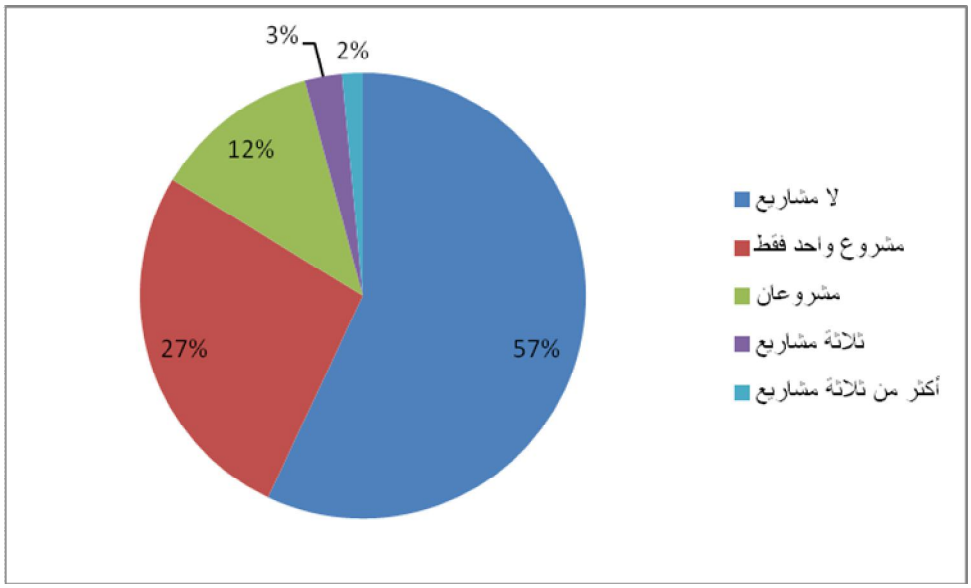

المصدر:من اعداد الطالب.

من خلال قراءتنا للشكل أعلاه نجد أن المهاجرين المغربين يكتفون بمشروع واحد عند عودتهم مـــن بلاد المهجر،أو لا يساهمون في أي مشروع ،مما يسبب من تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية في المغرب.

رابعا:تونس.

تطغى مصاريف السكن على استخدامات تحويلات المهاجرين ومصاريف التعلـــيم والاســـتثمار يخصص له مبالغ زهيدة والشكل الموالي يبين ذلك.

[31]-ANNA DIBARTOLOMEO.TAMIRACE FAKHOURY AND DELPHINE PERIN .CONSORTIUM FOR APPLIED RESEARCH INTERNATIONAL MIGRATION .EUORPEAN UNION.2009.

الشكل رقم 4-15: توزيع التحويلات في تونس سنة 2007.

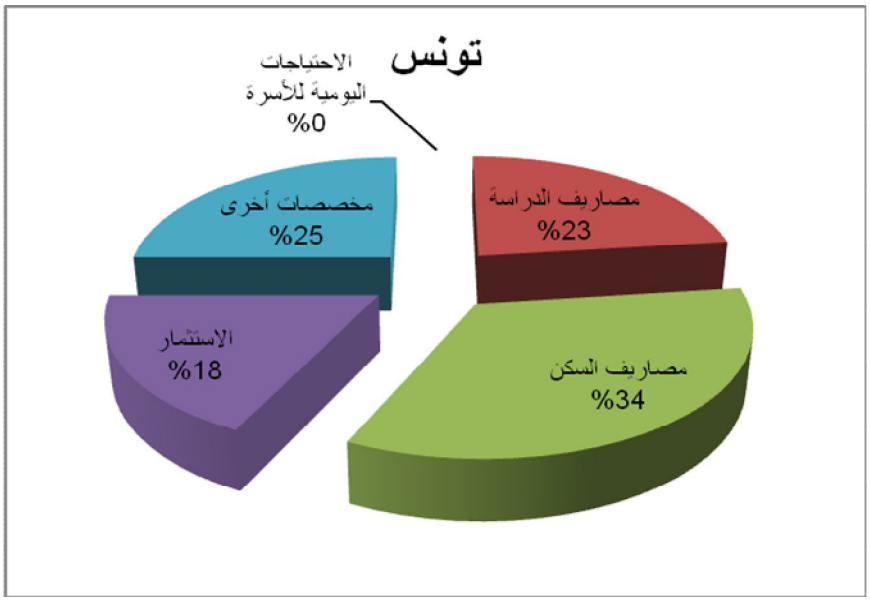

المصدر:من إعداد الطالب.

من خلال تحليلنا للشكل السابق نلاحظ أن المجال الذي يحظى بالأهمية الكبرى من طرف المهاجرين التونسيين هو مجال السكن حيث يقوم هؤلاء بصرف اكبر نسبة من أموالهم عليه بنسبة وصلت إلى 34%،وبعدها تأتي باقي المجالات الأخرى ينسب قليلة ومتفاوتة من مجال إلى آخر واهم ملاحظة نتلمسها هي نسبة مساهمة هذه التحويلات في التنمية الاقتصادية والتي قدرت ب 18%،و التي تمثل نصيب قطاع الاستثمارات من التحويلات.

الشكل رقم 4-16:توزيع المشاريع الاستثمار التي نفذها المهاجرون التونسيين،2011.

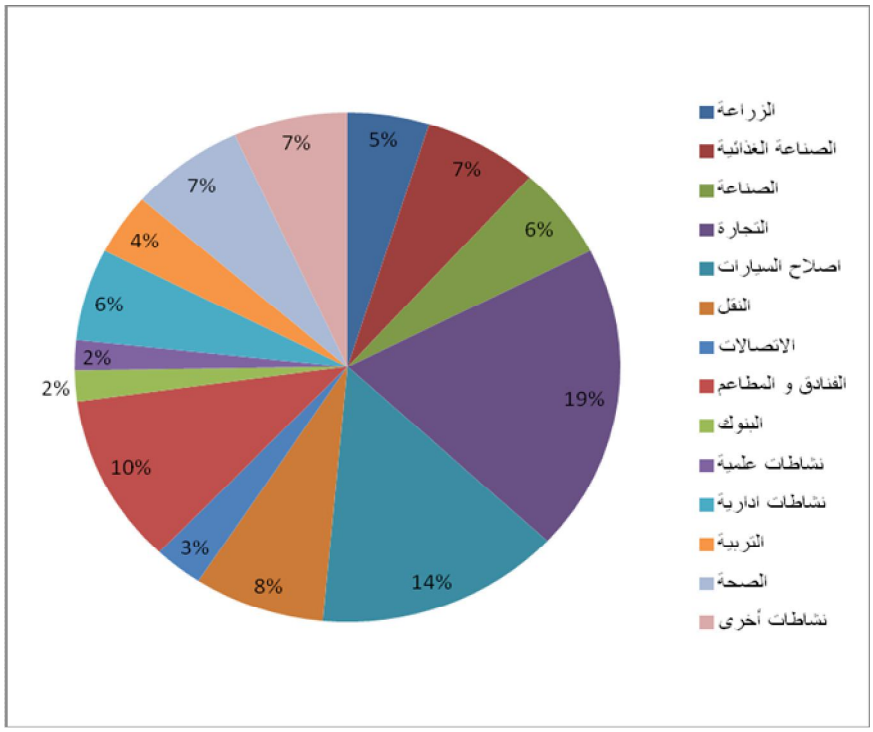

المصدر:من اعداد الطالب.

من خلال الشكل الأول نلاحظ أن غالبية المشاريع التي ينفذها المهاجرين التونسيين تتوزع بين كل من التجارة و إصلاح السيارات ،و ذلك راجع الى توفر رؤوس الأموال بالنسبة الى الأولى ،و توفر الخبرة المهنية بالنسبة الى الثانية،ثم تليها المشاريع الخاصة بالفنادق و المطاعم و تتوزع باقي المشاريع على نشاطات اخرى.

أما بالنسبة للنشاطات التي يمارسها المهاجرين العائدون في تونس فيمكننا توضيحها من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم 4-17: النشاطات التي يمارسها المهاجرين العائدون في تونس.2006.

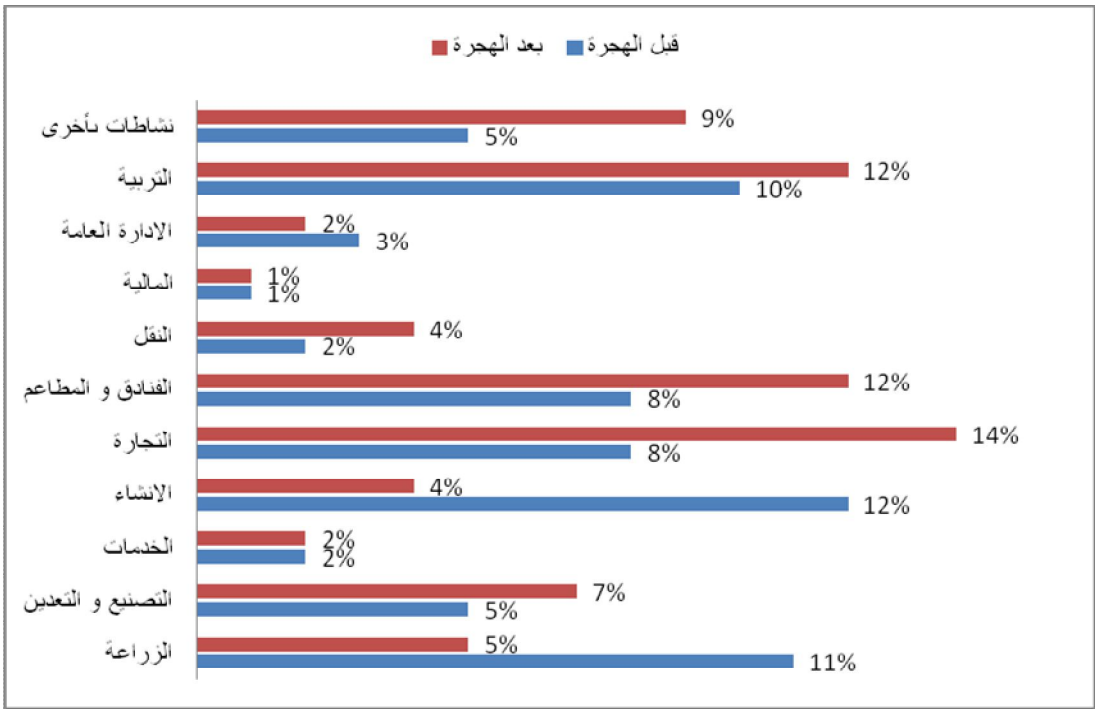

المصدر:تقرير هجرة العودة و تطور الشركات الصغيرة الحجم في منطقة المغرب العربي (2008).

من خلال الشكل السابق و عند مقارنتنا بين النشاطات التي قام بها المهاجرين التونسيين قبل هجـــرهم الى الخارج نلاحظ أن نشاط الانشاء يتصدر تلك النشاطات بنسبة 12%ثم يليه نشاط الزراعة بنسبة 11%ثم قطاع التربية ب 10%و08%لكل من التجارة،الفنادق و المطاعم و نسب تتراوح بين 1%-5%لباقي النشاطات.

لكن بعد عودت المهاجرين التونسيين الى البلد الأم،نلاحظ أن النشاطات التي تتصدر اهتمامهم تتمثـــل في نشاط التجارة و الذي لا يتطلب إلا توفر رؤوس الأموال و ذلك بنسبة 14%ثم يليه كـــل مـــن نشـــاط الفنادق و المطاعم و نشاط التربية بنسبة 12%لكل منهما،وما يمكن ملاحظته هو أن هذه النشـــاطات لا تتطلب توفر مهارة معينة لمزاولتها بل وجود رأس مال فقط.

هجرة الكفاءات العلمية في الدول محل الدراسة:

ان المنطقة العربية عامة و منطقة شمال افريقيا خاصة تعرف هجرة قوية و خاصة في قطاع الصحة و التعليم فبالنسبة الى فئة الأطباء ،يعرفون مستوى عال من الهجرة ،نظرا للطلب الكبير لهذه الفئة من طرف البلدان المستقبلة للمهاجرين و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول: هجرة الأطباء من الدول العربية.

الدول	مصر	الجزائر	المغرب	تونس
الأطباء المهاجرين	7791	10860	654	222
المكونين في البلاد	%5.4	%44.3	%4.7	%3.2

المصدر: التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية و التنمية 2014.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة مهمة لهجرة الأطباء، وخاصة الجزائر التي عرفت نزيفا حادا لكفاءاتها و خاصة خلال الأزمة الأمنية التي مرت بها خلال تسعينيات القرن الماضي، فعدد الأطباء ممن تابعوا دراستهم في الجزائر و يشتغلون الآن خارج بلدهم و خاصة في فرنسا يتعدون 6000 طبيبا.

في المغرب تتوزع هذه الكفاءات على اختصاصات متباينة في مختلف العلوم ،لكن الفئة المستهدفة أكثر من الدول المستقبلة للمهاجرين هي تلك الحاصلة على شهادات في الاعلام و الاتصال.

لكن دولا أخرى تعرف هجرة واسعة لأطبائها مثل مصر، هذه الكفاءات يتم توظيفها في قطاعات أخرى، والكثير منها يعمل في أبرز مراكز البحث في الدول المتقدمة ويساهمون في الابتكارات العلمية لهذه المراكز، يمكن اعطاء نموذج على ذلك فرنسا حيث يتواجد الباحثون العرب في مختلف المخابر للمركز الوطني للبحث العلمي و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول: توزيع الباحثين من أصل عربي في مختلف مخابر المركز الوطني للبحث العلمي

اسم الادارة	عدد الوحدات	الباحثون من أصل عربي
الرياضيات–فيزياء	316	399
الكيمياء	200	172
علوم الحياة	308	63
العلوم الانسانية و الاجتماعية	347	184
البيئة و التنمية المستدامة	92	18
العلوم و المعلوماتية	232	291

المصدر: التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية و التنمية 2014.

و لمواجهة هذه الظاهرة، ينبغي التذكير بنموذجين تم تنفيذهما في بعض الدول النامية: [32]

النموذج الأول: مكلف لأنه يفترض إعادة انتاج نفس ظروف العمل في البلد الأصل ، الهدف هنا هو استعادة الاستثمار الذي بذل لإعداد هذه الكفاءات ، بالإضافة الى فائض القيمة الناتج عن الخبرة المكتسبة في بلاد الاستقبال، و لكي ينجح هذا النموذج ينبغي أن تجتمع عدة شروط منها: النمو المستمر للاقتصاد لتحقيق التنمية الاقتصادية ،دعم مجالات البحث ومن ثم توفير الظروف الملائمة لعودة النخب العلمية المغتربة، وهو النموذج الذي تم اعتماده في دول جنوب شرق آسيا كتايوان، كوريا الجنوبية و الصين، هذا النموذج يصعب تطبيقه في أغلب البلدان العربية لأن الشروط التي يتطلبها يصعب تحقيقها على أرض الواقع، اضافة الى استمرارية عوامل الدفع التي كانت وراء هجرة هذه النخب.

النموذج الثاني: يهدف الى جعل ذوي الكفاءات المغتربين نافعين لبلدهم الأصلي حيثما يوجدون، هذه التجربة تم اعتمادها في دول ككولومبيا "**شبكة كالداس**" جنوب افريقيا "**شبكة جنوب افريقيا للكفاءات المهاجرة في الخارج**" و كذلك الهند من خلال "**العلماء و رجال الأعمال الهنود العاملون في الولايات المتحدة الأمريكية**" هذا النموذج لا يفترض العودة البدنية بل يقتضي الأمر تطوير البلد لشبكة من الباحثين المغتربين ، هدفها من جهة تواصل الكفاءات فيما بينهم ، و من جهة أخرى توطيد العلاقات مع بلدهم الأصلي حتى يستطيعوا الاسهام بغض النظر عن موقع تواجدهم في عملية التنمية الاقتصادية ، و الذي يمكن أن يساعد على نجاح هذا النموذج هو التطورات التي عرفها قطاع الاتصال و التكنولوجيات الرقمية.

[32] **التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية 2014.**

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر عوائد انتقال رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.

سنقوم في هذا المبحث بدراسة تأثير تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في الدول المختارة محل الدراسة.

المطلب الأول:أثر عوائد انتقال رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أولا:وصف السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: تمثل سلسلة عوائد المهاجرين المتغير التابع كمؤشر على انتقال رأس المال البشري إلى الخارج بينما يمثل النمو الاقتصادي كمؤشر للتنمية الاقتصادية.

1- سلسلة عوائد المهاجرين: تمتد السلسلة الزمنية من سنة 1990 إلى سنة 2010 بعدد مشاهدات يقدر بـ 21 مشاهدة تتمركز حول متوسط حسابي يقدر بـ 1365.19 وتمثل القيمة 2460 أعظم قيمة سجلت سنة 2004 بينما تمثل القيمة 352 أدنى قيمة سجلت سنة 1990 وتتشتت قيم السلسلة حول وسيط قيمته 1290 بانحراف معياري 585.81 والشكل رقم 4-17 يمثل تطور سلسلة عوائد المهاجرين في **الجزائر** خلال الفترة 1990-2010.

الشكل رقم 4-18:تطور عوائد المهاجرين في الجزائر خلال الفترة 1990-2010

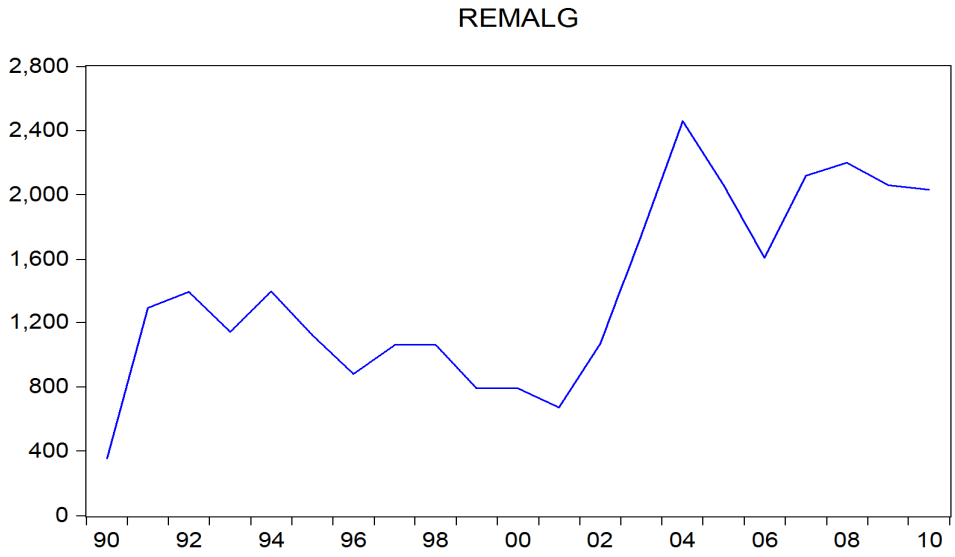

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي 2011

2- سلسلة النمو الاقتصادي: تمتد السلسلة الزمنية من سنة 1990 إلى سنة 2010 بعدد مشاهدات يقدر بـ 21 مشاهدة تتمركز حول متوسط حسابي يقدر بـ 0.0612 وتمثل القيمة 0.259 أعظم قيمة سجلت سنة 2008 بينما تمثل القيمة -0.2631 أدنى قيمة سجلت سنة 1991 وتتشتت قيم السلسلة حول وسيط قيمته 0.05 بانحراف معياري 0.1365 والشكل رقم 4-18يمثل تطور سلسلة النمو الاقتصادي في **الجزائر** خلال الفترة 1990-2010.

الشكل رقم 4–19:تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2010

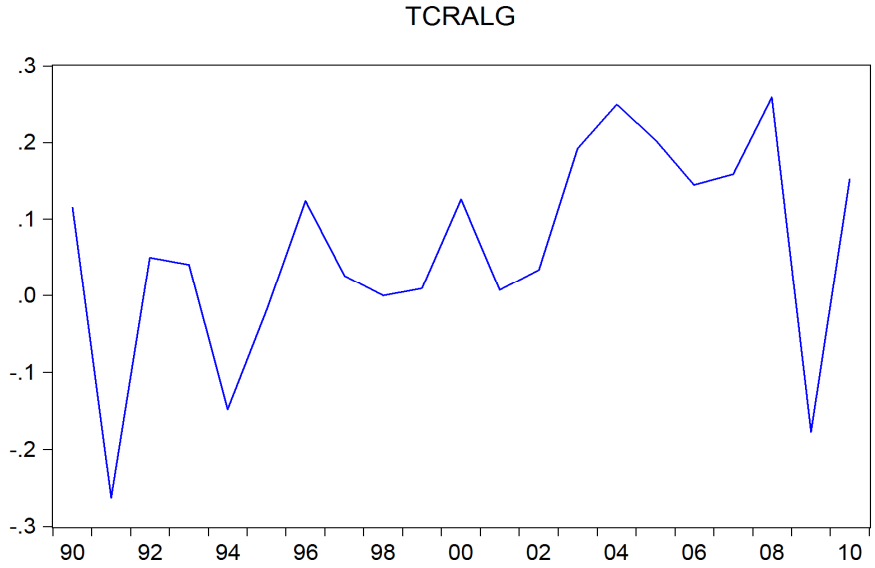

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي 2011

ثانيا:دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:من خلال نتائج دراسة الاسقرارية باستخدام اختبار "ديكي–فولر" يتضح أن سلسلة عوائد المهاجرين مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى بينما سلسلة معدل النمو الاقتصادي مستقرة عند المستوى والجدول التالي يلخص نتائج دراسة الاستقرارية.

الجدول رقم 4–15 نتائج اختبار الاستقرارية

القرار	النموذج 1		النموذج 2		النموذج 3		الدرجة	المتغير
	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF		
غير مستقرة	1.95-	0.18	3.02-	1.95-	3.67-	2.63-	عند المستوى	عوائد المهاجرين REM
مستقرة	1.96-	4.17-	3.04-	4.21-	3.69-	4.13-	عند الفروق من الدرجة الأولى	
مستقرة	1.95-	3.52-	3.02-	4.00-	3.65-	5.38-	عند المستوى	معدل النمو الاقتصادي TCR

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 7.

ثالثا:اختبار السببية الاحصائية:لاختبار إمكانية تسبب تغيرات أحد المتغيرين في تغيرات الآخر تم استخدام اختبار السببية لـــ "غرانجر" وكانت نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4–16:نتائج اختبار السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/30/12 Time: 02:10
Sample: 1990 2010
Lags: 5

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(REMALG) does not Granger Cause TCRALG	15	8.71138	0.0284
TCRALG does not Granger Cause D(REMALG)		0.39404	0.8326

المصدر:مخرجات برنامج EViews 7.

من خلال النتائج يلاحظ أن احتمال إحصائية F في الفرضية الأولى تساوي 0.0284 وهي أقل من 0.05 وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي على "عوائد المهاجرين لا تسبب النمو الاقتصادي "ويـــتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن "عوائد المهاجرين تسبب النمو الاقتصادي "،إضافة إلى أن احتمال إحصائية F في الفرضية الثانية يساوي 0.8326 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أن "النمو الاقتصادي لا يسبب عوائد المهاجرين"

رابعا:تقدير وتحليل النموذج:يتم في هذه المرحلة تقدير النموذج القياسي الذي يربط العلاقة بـــين عوائـــد المهاجرين والنمو الاقتصادي ومن خلال عملية التقدير حصلنا على النموذج التالي:

$$TCR = \underset{0.6471}{\underset{(-0.4655)}{0.0618}} - \underset{0.0741}{\underset{(1.8961)}{0.0000389}}\, D(REM)$$

$$R^2 = 0.0118.....DW = 1.49.....F = 0.2167(0.6471)$$

- يلاحظ من خلال أن النموذج أن هناك علاقة عكسية بين الفروق في تدفقات عوائد المهـــاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر،بحيث أنه كلما ارتفعت الفروق في العوائد بـــ 1% انخفض النمـــو الاقتصادي بـــ 0.0000389% وهو غير مقبول من الناحية الاقتصادية.
- يلاحظ أن احتمال احصائية ستودنت لكلا المعلمتين أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود معنوية إحصائية لهما.
- احتمال إحصائية فيشر (0.6471) وهو أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود معنويـــة كليـــة للنموذج.
- إحصائية "دربين–واتسون"تساوي 1.49 وهي تقع في منطقة الشك بوجود ارتباط ذاتي للأخطاء.
- الفروق في تحويلات المهاجرين تفسر النمو الاقتصادي بـــ 1.18% وهي نسبة ضعيفة جدا أمـــا النسبة الباقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.
- احتمال إحصائية"LB"أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود معنوية لمعاملات الارتباط الذاتي.

- احتمال إحصائية"JB"يساوي 0.68 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- احتمال إحصائية"BG"0.76 أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة K.
- احتمال إحصائية ARCH يساوي 0.73 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية تجانس تباين الأخطاء.

من خلال تحليل النموذج يلاحظ أن النموذج غير مقبول من الناحية الاحصائية (عدم معنوية معلمات النموذج)،إضافة إلى أن النموذج غير مقبول من الناحية الاقتصادية (العلاقة العكسية بين المتغيرين والقيمة الضعيفة لمعامل التحديد)،وبالتالي عدم وجود تأثير لتحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثاني:أثر عوائد انتقال رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في مصر.

أولا:وصف السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:تمثل سلسلة عوائد المهاجرين المتغير التابع كمؤشر على انتقال رأس المال البشري إلى الخارج بينما يمثل النمو الاقتصادي كمؤشر للتنمية الاقتصادية.

1- سلسلة عوائد المهاجرين:تمتد السلسلة الزمنية من سنة 1990 إلى سنة 2010 بعدد مشاهدات يقدر بـ 21 مشاهدة تتمركز حول متوسط حسابي يقدر بـ 4614.23 وتمثل القيمة 8694 أعظم قيمة سجلت سنة 2008 بينما تمثل القيمة 2852 أدنى قيمة سجلت سنة 2000 وتتشتت قيم السلسلة حول وسيط قيمته 3697 بانحراف معياري 1855.43 والشكل رقم 4-19 يمثل تطور سلسلة عوائد المهاجرين في **مصر** خلال الفترة 1990-2010.

الشكل رقم 4-20:تطور عوائد المهاجرين في مصر خلال الفترة 1990-2010

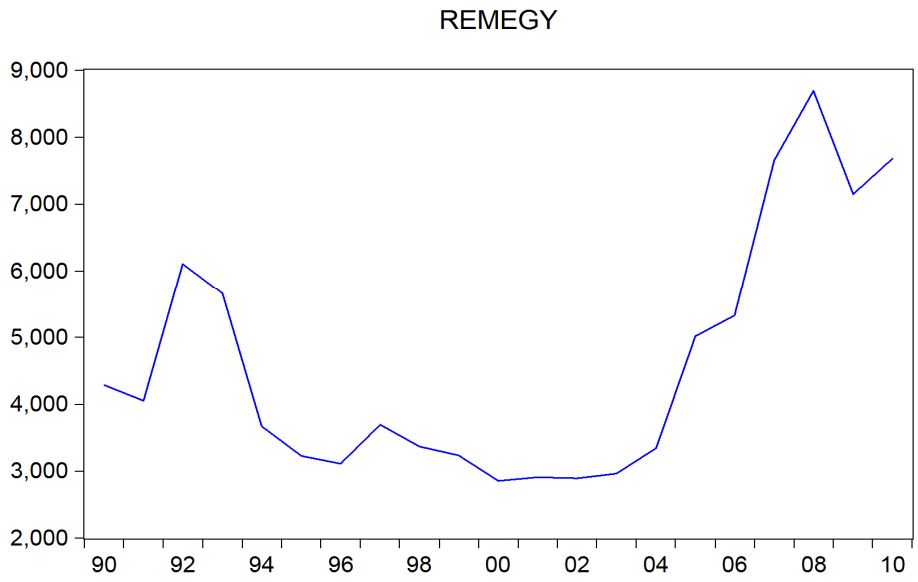

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي 2011

2- سلسلة النمو الاقتصادي: تمتد السلسلة الزمنية من سنة 1990 إلى سنة 2010 بعدد مشاهدات يقدر بـ 21 مشاهدة تتمركز حول متوسط حسابي يقدر بـ 0.096 وتمثل القيمة 0.2519 أعظم قيمة سجلت سنة 1990 بينما تمثل القيمة -0.7892 أدنى قيمة سجلت سنة 2010 وتتشتت قيم السلسلة حول وسيط قيمته 0.1275 بانحراف معياري 0.2104 والشكل رقم 4-20 يمثل تطور سلسلة النمو الاقتصادي في **مصر** خلال الفترة 1990-2010.

الشكل رقم 4-21: تطور معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2010

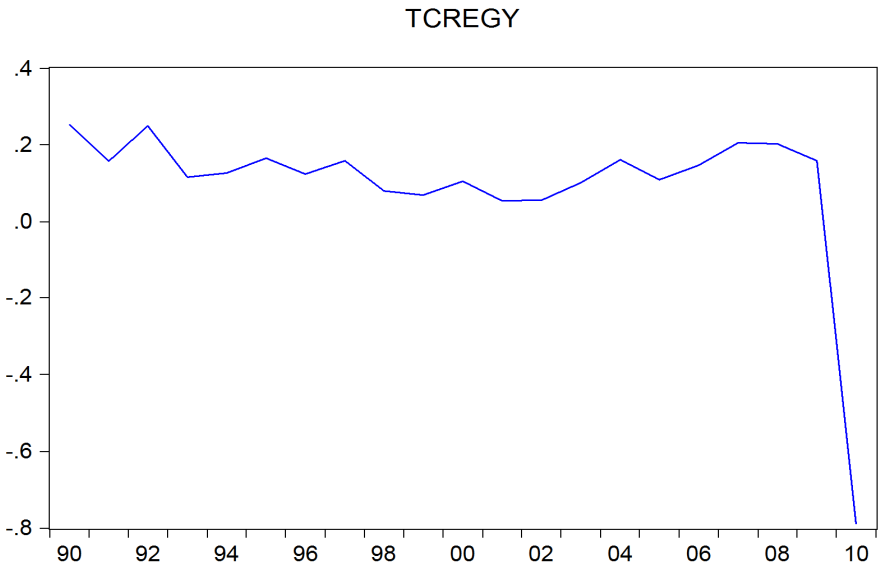

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي 2011

ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: من خلال نتائج دراسة الاسقرارية باستخدام اختبار "ديكي-فولر" يتضح أن سلسلة عوائد المهاجرين مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى بينما سلسلة معدل النمو الاقتصادي مستقرة عند الفروق من الدرجة الثالثة والجدول التالي يلخص نتائج دراسة الاستقرارية.

الجدول رقم 4–17:نتائج اختبار الاستقرارية.

المتغير	الدرجة	النموذج 3		النموذج 2		النموذج 1		القرار
		قيمة ADF	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF	القيمة الحرجة عند 5%	
عوائد المهاجرين REM	عند المستوى	1.25-	3.65-	0.68-	3.02-	0.42	1.95-	غير مستقرة
	عند الفروق من الدرجة الأولى	3.89-	3.67-	3.81-	3.02-	3.80-	1.96-	مستقرة
معدل النمو الاقتصادي TCR	عند المستوى	1.35-	3.65-	1.21-	3.02-	1.40-	1.95-	غير مستقرة
	عند الفروق من الدرجة الأولى	0.67-	3.67-	0.99-	3.02-	0.92-	1.69-	غير مستقرة
	عند الفروق من الدرجة الثانية	2.79-	3.69-	2.50-	3.04-	2.53-	1.96-	مستقرة

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 7.

ثالثا:اختبار السببية الاحصائية:لاختبار إمكانية تسبب تغيرات أحد المتغيرين في تغيرات الآخر تم استخدام اختبار السببية لـــ "غرانجر" وكانت نتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم 4–18:نتائج اختبار السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/31/12 Time: 13:58
Sample: 1990 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(TCREGY,3) does not Granger Cause D(REMEGY)	16	0.30691	0.7418
D(REMEGY) does not Granger Cause D(TCREGY,3)		2.19543	0.1577

المصدر:مخرجات برنامج EViews 7.

من خلال النتائج يلاحظ أن احتمال إحصائية F في الفرضية الأولى تساوي 0.7418 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على "عوائد المهاجرين لا تسبب النمو الاقتصادي"ويتم رفض الفرضية البديلة التي تنص على أن "عوائد المهاجرين تسبب النمو الاقتصادي"،إضافة إلى أن احتمال إحصائية F في الفرضية الثانية يساوي 0.1577 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أن "النمو الاقتصادي لا يسبب عوائد المهاجرين".

رابعا:تقدير وتحليل النموذج: يتم في هذه المرحلة تقدير النموذج القياسي الذي يربط العلاقة بين عوائد المهاجرين والنمو الاقتصادي ومن خلال عملية التقدير حصلنا على النموذج التالي:

$$DD(TCR) = \underset{(-0.8657)}{-0.05} - \underset{(-1.0669)}{0.000069}\, D(REM)$$
$$\underset{0.3994}{\quad}\qquad\qquad\underset{0.3018}{\quad}$$

$$R^2 = 0.0664.....DW = 1.59.....F = 1.1384(0.30)$$

- يلاحظ من خلال أن النموذج أن هناك علاقة عكسية بين الفروق في تدفقات عوائد المهاجرين والنمو الاقتصادي في مصر،بحيث أنه كلما ارتفعت الفروق في العوائد بـ 1% انخفض النمو الاقتصادي بـ 0.000069% وهو غير مقبول من الناحية الاقتصادية.
- يلاحظ أن احتمال احصائية ستودنت لكلا المعلمتين أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود معنوية إحصائية لهما.
- احتمال إحصائية فيشر (0.30)وهو أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود معنوية كلية للنموذج.
- إحصائية "دربين-واتسون"تساوي 1.59 وهي تقع في منطقة الشك بوجود ارتباط ذاتي للأخطاء.
- الفروق في تحويلات المهاجرين تفسر النمو الاقتصادي بـ 6.64% وهي نسبة ضعيفة جدا أما النسبة الباقية فتعود إلى عوامل أخرى.
- احتمال إحصائية"LB"يساوي 0.863 أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود معنوية لمعاملات الارتباط الذاتي.
- احتمال إحصائية"JB"يساوي 0.02 وهو أصغر من 0.05 وبالتالي البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.
- احتمال إحصائية"BG"0.6. أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجةK.
- احتمال إحصائية ARCH يساوي 0.61 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية تجانس تباين الأخطاء.

من خلال تحليل النموذج يلاحظ أن النموذج غير مقبول من الناحية الاحصائية (عدم معنوية معلمات النموذج)،إضافة إلى أن النموذج غير مقبول من الناحية الاقتصادية (العلاقة العكسية بين المتغيرين والقيمة الضعيفة لمعامل التحديد)،وبالتالي عدم وجود تأثير لتحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في مصر.

المطلب الثالث:أثر عوائد انتقال رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المغرب.

أولا:وصف السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:تمثل سلسلة عوائد المهاجرين المتغير التابع كمؤشر على انتقال رأس المال البشري إلى الخارج بينما يمثل النمو الاقتصادي كمؤشر للتنمية الاقتصادية.

1-سلسلة عوائد المهاجرين:تمتد السلسلة الزمنية من سنة 1990 إلى سنة 2010 بعدد مشاهدات يقدر بـ 21 مشاهدة تتمركز حول متوسط حسابي يقدر بـ 3300 وتمثل القيمة 6895 أعظم قيمة سجلت سنة 2008 بينما تمثل القيمة 1827 أدنى قيمة سجلت سنة 1994 وتتشتت قيم السلسلة حول وسيط قيمته 2167 بانحراف معياري 1768.43 والشكل رقم 4-21 يمثل تطور سلسلة عوائد المهاجرين في **المغرب** خلال الفترة 1990-2010.

الشكل رقم 4-22:تطور عوائد المهاجرين في المغرب خلال الفترة 1990-2010

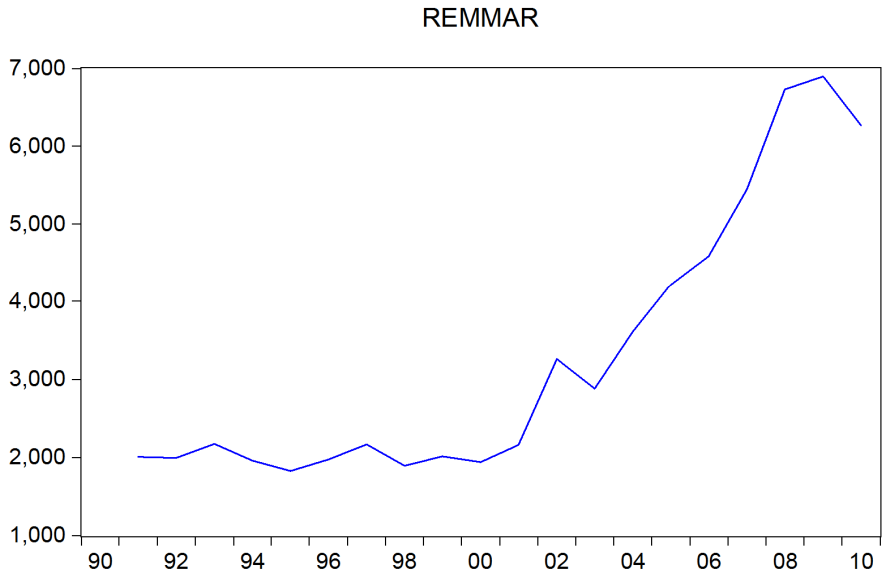

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي 2011

2- سلسلة النمو الاقتصادي:تمتد السلسلة الزمنية من سنة 1990 إلى سنة 2010 بعدد مشاهدات يقدر بـ 21 مشاهدة تتمركز حول متوسط حسابي يقدر بـ 0.0714 وتمثل القيمة 0.2327 أعظم قيمة سجلت سنة 2003 بينما تمثل القيمة -0.0879 أدنى قيمة سجلت سنة 1997 وتتشتت قيم السلسلة حول وسيط قيمته 0.078 بانحراف معياري 0.0884 والشكل رقم 4-22 يمثل تطور سلسلة النمو الاقتصادي في **المغرب** خلال الفترة 1990-2010.

الشكل رقم 4-23:تطور معدل النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1990-2010

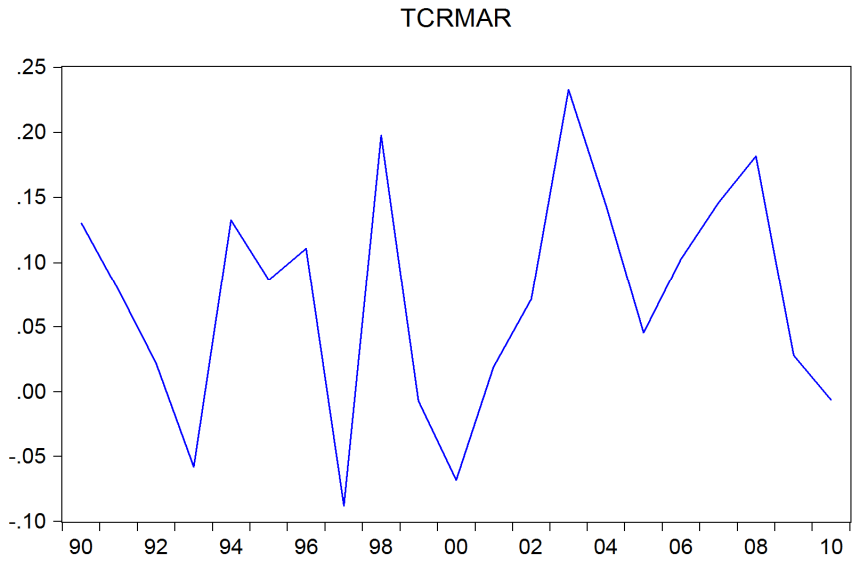

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي 2011

ثانيا:دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:من خلال نتائج دراسة الاسقرارية باستخدام اختبار "ديكي-فولر" يتضح أن سلسلة عوائد المهاجرين مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى بينما سلسلة معدل النمو الاقتصادي مستقرة عند المستوى والجدول التالي يلخص نتائج دراسة الاستقرارية.

الجدول رقم 4-19:نتائج اختبار الاستقرارية

القرار	النموذج 1		النموذج 2		النموذج 3		الدرجة	المتغير
	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF		
غير مستقرة	1.96-	1.91	3.02-	0.41	3.67-	1.59-	عند المستوى	عوائد المهاجرين REM
مستقرة	1.96-	2.84-	3.04-	3.24-	3.71-	3.41-	عند الفروق من الدرجة الأولى	
مستقرة	1.95-	2.99-	3.02-	4.19-	3.65-	4.24-	عند المستوى	معدل النمو الاقتصادي TCR

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 7.

ثالثا:اختبار السببية الاحصائية:لاختبار إمكانية تسبب تغيرات أحد المتغيرين في تغيرات الآخر تم استخدام اختبار السببية لـ "غرانجر" وكانت نتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم 4-20:نتائج اختبار السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/31/12 Time: 14:20
Sample: 1990 2010
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(REMMAR) does not Granger Cause TCRMAR	15	0.53149	0.7185
TCRMAR does not Granger Cause D(REMMAR)		0.88339	0.5265

المصدر:مخرجات برنامج EViews 7.

من خلال النتائج يلاحظ أن احتمال إحصائية F في الفرضية الأولى تساوي 0.7185 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أن "عوائد المهاجرين لا تسبب النمو الاقتصادي"ويتم رفض الفرضية البديلة التي تنص على أن "عوائد المهاجرين تسبب النمو الاقتصادي"،إضافة إلى أن احتمال إحصائية F في الفرضية الثانية يساوي 0.5265 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أن "النمو الاقتصادي لا يسبب عوائد المهاجرين"

رابعا:تقدير وتحليل النموذج: من خلال تقدير عملية التقدير حصلنا على النموذج التالي:

$$TCR = \underset{\substack{(2.5897)\\0.0191}}{0.0610} + \underset{\substack{(0.7006)\\0.4930}}{0.0000307}\ D(REM)$$

$$R^2 = 0.0280 \ldots\ldots\ldots DW = 2.18 \ldots\ldots F = 0.4909\ (0.4929)$$

- يلاحظ من خلال أن النموذج أن هناك علاقة طردية بين الفروق في تدفقات عوائد المهاجرين والنمو الاقتصادي في المغرب،بحيث أنه كلما ارتفعت الفروق في العوائد بـ 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 0.0000307% وهو مقبول من الناحية الاقتصادية.
- يلاحظ أن احتمال احصائية ستودنت لمعلمة الميل أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود معنوية إحصائية للمعلمة،في حين أن احتمال احصائية ستودنت لمعلمة الثابت أقل من 0.05 وبالتالي وجود معنوية إحصائية لها.
- احتمال إحصائية فيشر (0.4909) وهو أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود معنوية كلية للنموذج.
- إحصائية "دربين-واتسون"تساوي 2.18 وهي تقع في منطقة استقلالية الأخطاء.
- الفروق في تحويلات المهاجرين تفسر النمو الاقتصادي بـ 2.8% وهي نسبة ضعيفة جدا من الناحية الاحصائية وحتى من الناحية الاقتصادية.
- احتمال إحصائية"LB"تساوي 0.688 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود معنوية لمعاملات الارتباط الذاتي.

- احتمال إحصائية"JB"يساوي 0.8349 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- احتمال إحصائية"BG"0.6736 أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة K.
- احتمال إحصائية ARCH يساوي 0.7918 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية تجانس تباين الأخطاء.

من خلال تحليل النموذج يلاحظ أن النموذج غير مقبول من الناحية الاحصائية (عدم معنوية معلمة الميل)،إضافة إلى أن النموذج غير مقبول من الناحية الاقتصادية (القيمة الضعيفة لمعامل التحديد)،وبالتالي عدم وجود تأثير لتحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في المغرب.

المطلب الرابع:أثر عوائد انتقال رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في تونس.

أولا:وصف السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:تمثل سلسلة عوائد المهاجرين المتغير التابع كمؤشر على انتقال رأس المال البشري إلى الخارج بينما يمثل النمو الاقتصادي كمؤشر للتنمية الاقتصادية.

3- سلسلة عوائد المهاجرين:تمتد السلسلة الزمنية من سنة 1990 إلى سنة 2010 بعدد مشاهدات يقدر بـ 21 مشاهدة تتمركز حول متوسط حسابي يقدر بـ 1014.9 وتمثل القيمة 1977 أعظم قيمة سجلت سنة 2008 بينما تمثل القيمة 446 أدنى قيمة سجلت سنة 1993 وتتشتت قيم السلسلة حول وسيط قيمته 778.5 بانحراف معياري 492.59 والشكل رقم 4-23 يمثل تطور سلسلة عوائد المهاجرين في **تونس** خلال الفترة 1990-2010.

الشكل رقم 4-24:تطور عوائد المهاجرين في تونس خلال الفترة 1990-2010

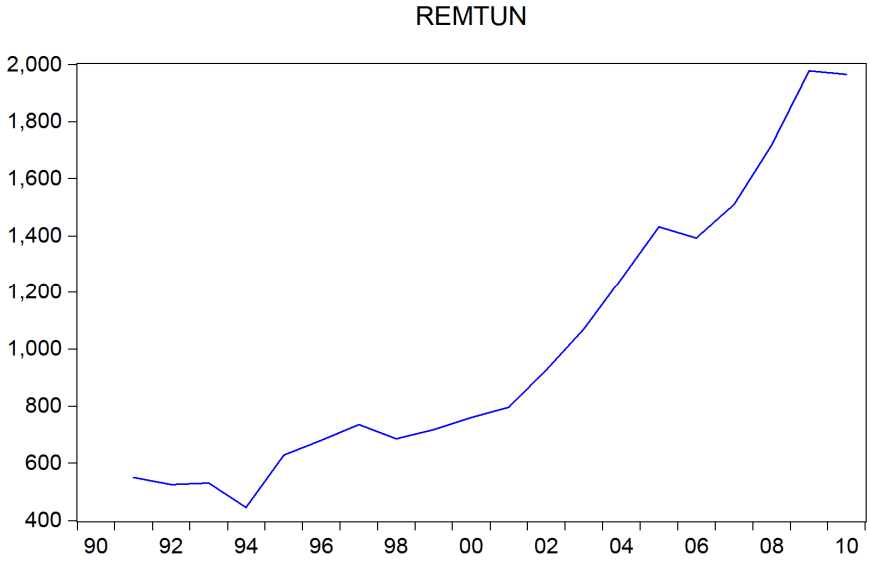

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي 2011

4- سلسلة النمو الاقتصادي: تمتد السلسلة الزمنية من سنة 1990 إلى سنة 2010 بعدد مشاهدات يقدر بـ 21 مشاهدة تتمركز حول متوسط حسابي يقدر بـ 0.0758 وتمثل القيمة 0.2166 أعظم قيمة سجلت سنة 2008 بينما تمثل القيمة -0.0651 أدنى قيمة سجلت سنة 1991 وتتشتت قيم السلسلة حول وسيط قيمته 0.0688 بانحراف معياري 0.0816 والشكل رقم 4-24 يمثل تطور سلسلة النمو الاقتصادي في **تونس** خلال الفترة 1990-2010.

الشكل رقم 4-25: تطور معدل النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1990-2010

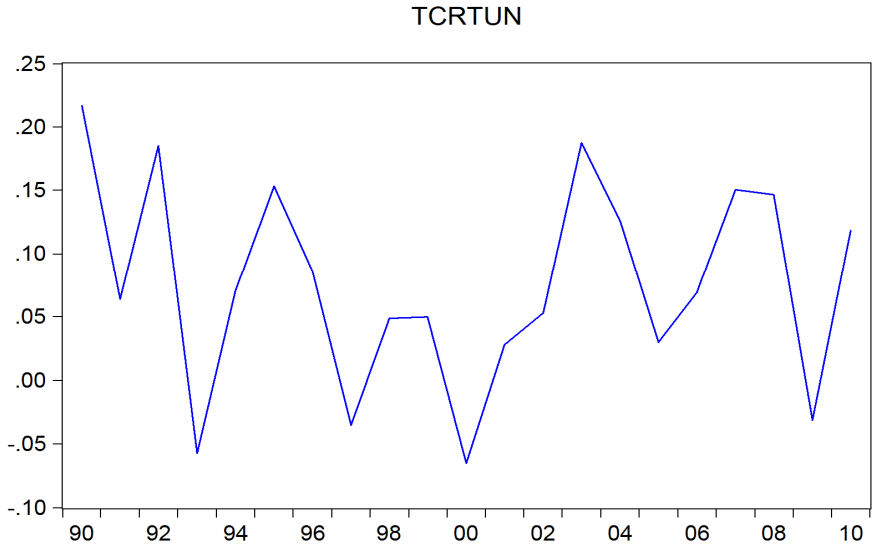

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي 2011

ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: من خلال نتائج دراسة الاسقرارية باستخدام اختبار "ديكي-فولر" يتضح أن سلسلة عوائد المهاجرين مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى بينما سلسلة معدل النمو الاقتصادي مستقرة عند المستوى والجدول التالي يلخص نتائج دراسة الاستقرارية.

الجدول رقم 4-21: نتائج اختبار الاستقرارية

القرار	النموذج 1		النموذج 2		النموذج 3		الدرجة	المتغير
	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF		
غير مستقرة	-1.95	3.80	-3.02	1.49	-3.67	-1.58	عند المستوى	عوائد المهاجرين REM
مستقرة	-1.96	-2.40	-3.04	-3.46	-3.69	-4.11	عند الفروق من الدرجة الأولى	
مستقرة	-1.95	-3.17	-3.02	-4.91	-3.67	-3.29	عند المستوى	معدل النمو الاقتصادي TCR

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 7.

ثالثا:اختبار السببية الاحصائية:لاختبار إمكانية تسبب تغيرات أحد المتغيرين في تغيرات الآخر تم استخدام اختبار السببية لـــ "غرانجر" وكانت نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم 4-22:نتائج اختبار السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/31/12 Time: 14:17
Sample: 1990 2010
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(REMTUN) does not Granger Cause TCRTUN	16	1.75695	0.2251
TCRTUN does not Granger Cause D(REMTUN)		3.31968	0.0707

المصدر:مخرجات برنامج EViews 7.

من خلال النتائج يلاحظ أن احتمال إحصائية F في الفرضية الأولى تساوي 0.2251 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص علـــى أن "عوائـــد المهـــاجرين لا تســـبب النمـــو الاقتصادي"ويتم رفض الفرضية البديلة التي تنص على أن "عوائد المهاجرين تسبب النمو الاقتصادي"،إضافة إلى أن احتمال إحصائية F في الفرضية الثانية يساوي 0.0707 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبـــول فرضية العدم التي تنص على أن "النمو الاقتصادي لا يسبب عوائد المهاجرين"

رابعا:تقدير وتحليل النموذج: من خلال تقدير عملية التقدير حصلنا على النموذج التالي:

$$TCR = \underset{\substack{(2.6554)\\0.0167}}{0.0621} + \underset{\substack{(0.4839)\\0.6346}}{0.0000929}\ D(REM)$$

$$R^2 = 0.0135 \ldots\ldots\ DW = 2.11 \ldots\ldots F = 0.2341\ (0.6346)$$

- يلاحظ من خلال أن النموذج أن هناك علاقة طردية بين الفروق في تدفقات عوائـــد المهـــاجرين والنمو الاقتصادي في المغرب،بحيث أنه كلما ارتفعت الفروق في العوائد بـــ 1% ارتفـــع النمـــو الاقتصادي بـــ 0.0000929% وهو مقبول من الناحية الاقتصادية.
- يلاحظ أن احتمال احصائية ستودنت لمعلمة الميل أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجـــود معنويـــة إحصائية للمعلمة،في حين أن احتمال احصائية ستودنت لمعلمة الثابت أقل مـــن 0.05 وبالتـــالي وجود معنوية إحصائية لها.
- احتمال إحصائية فيشر (0.6346) وهو أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود معنويـــة كليـــة للنموذج.
- إحصائية "دربين-واتسون"تساوي 2.11 وهي تقع في منطقة استقلالية الأخطاء.
- الفروق في تحويلات المهاجرين تفسر النمو الاقتصادي بـــ 2.8% وهي نسبة ضعيفة جدا مـــن الناحية الاحصائية وحتى من الناحية الاقتصادية.

- احتمال إحصائية"LB"تساوي 0.198 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود معنوية لمعاملات الارتباط الذاتي.
- احتمال إحصائية"JB"يساوي 0.6339 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- احتمال إحصائية"BG"0.3788 أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة K.
- احتمال إحصائية ARCH يساوي 0.3656 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية تجانس تباين الأخطاء.

من خلال تحليل النموذج يلاحظ أن النموذج غير مقبول من الناحية الاحصائية (عدم معنوية معلمة الميل)،إضافة إلى أن النموذج غير مقبول من الناحية الاقتصادية (القيمة الضعيفة لمعامل التحديد)، وبالتالي عدم وجود تأثير لتحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في تونس.

و يمكن أن نلخص الدراسة السابقة في الجدول التالي:

الدولة	النموذج	نوع العلاقة
الجزائر	$(TCR)a\lg = 0.0618 - 0.0000389\,D(REM)$	عكسية
مصر	$(TCR)egp = -0.05 - 0.000069\,D(REM)$	عكسية
المغرب	$(TCR)maroc = 0.0610 + 0.0000307\ \ D(REM)$	طردية
تونس	$(TCR)tunz = 0.0621 + 0.0000929\ \ D(REM)$	طردية

من خلال تحليلنا للنماذج السابقة نلاحظ ما يلي:

*بالنسبة للجزائر هناك علاقة عكسية بين تدفقات تحويلات المهاجرين و النمو الاقتصادي ،بحيث كلما ارتفعت التحويلات المالية ب1% انخفض النمو الاقتصادي ب0.00000389 %.

و بالتالي فإن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يتأثر بقيمة التحويلات المالية للمهاجرين ،و يرجع ذلك الى اعتماد الجزائر على العائدات النفطية ،بالإضافة الى الطرق غير الرسمية التي تسلكها التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين كما رأينا سابقا.

*بالنسبة الى مصر هناك علاقة عكسية بين تدفقات تحويلات المهاجرين و النمو الاقتصادي ،بحيث كلما ارتفعت التحويلات المالية ب1%انخفض النمو الاقتصادي ب0.0000690 %.

و بالتالي فإن النمو الاقتصادي في مصر لا يتأثر بقيمة التحويلات المالية للمهاجرين ،ويمكن أن يرجع ذلك الى اعتماد مصر على عائدات السياحة.

*بالنسبة الى المغرب هناك علاقة طردية بين تدفقات تحويلات المهاجرين و النمو الاقتصادي ،بحيث كلما ارتفعت التحويلات المالية ب1%ارتفع النمو الاقتصادي ب0.0000307 %.

و بالتالي فإن النمو الاقتصادي في المغرب يتأثر بقيمة التحويلات المالية للمهاجرين ،ويمكن أن يرجع الى العناية التي تولها الدولة المغربية الى تدفقات المهاجرين و تشجيعها للمهاجرين المغاربة على الاستثمار في المغرب.

*بالنسبة الى تونس هناك علاقة طردية بين تدفقات تحويلات المهاجرين و النمو الاقتصادي ،بحيث كلما ارتفعت التحويلات المالية ب1%ارتفع النمو الاقتصادي ب0.0000929 %.

و بالتالي فإن النمو الاقتصادي في تونس يتأثر بقيمة التحويلات المالية للمهاجرين ،ويمكن أن يرجع ذلك الى تونس الى حركة المهاجرين من و الى الداخل .

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التي قمنا بها نستنتج أن تحويلات المهاجرين تقدر بملايين الدولارات وهي مبالغ لا يستهان بها كما أنها في تزايد مستمر كما وجدنا من خلال الفترة محل الدراسة أي من سنة 1990 الى سنة 2010.

كما وصلنا إلى أن نسبة استغلال تدفقات تحويلات المهاجرين في المشاريع التنموية كالاستثمارات التي تدفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام ضعيفة جدا لا يكاد تذكر عكس استخدامها في الاستهلاك الأسري الذي يمثل الحصة الكبرى والتي يمكن تقديرها بأكثر من 70%،ولا تتعدى قيمة الاستثمارات 10%.

رغم الحجم الكبير لهذه التدفقات إلى هذه الدول إلى أن استغلالها كما رأينا ضعيف جدا كما أن العمل على محاولة حسن استخدامها لا يلقى أي أهمية في هذه الدول.

وبالتالي يمكننا القول أن تحويلات المهاجرين إلى هذه الدول أثرها ضعيف في التنمية الاقتصادية .

لا يمكن نكران حقيقة مفادها أن المورد البشري يبرز اليوم كميزة كبرى بالنسبة لتنمية أي دولة . فهجرة الأفراد النشيطة الحاصلة على تكوين وذات تأهيل عالي تسمح لدول الاستقبال بتنمية قدراتها العلمية وهذا" النقل المعكوس للتكنولوجيا "الذي أصبح يأخذ أبعادا مهمة يشغل بال دول عامة و دول شمال افريقيا خاصة،فانتقال رأس المال البشري يزيد من حدة انعدام التوازن بين الدول الغنية والدول النامية .

في نهاية هذا البحث و من خلال هذه الخاتمة نتطرق إلى مختلف النتائج و الآراء التي تم التوصل إليها،كخلاصة لدراسة إشكالية تأثير و مساهمة المورد البشري في تفعيل التنمية الاقتصادية،و الإجابة على مختلف الأسئلة الفرعية للتأكد من مدى صحة الفرضيات المعطاة في المقدمة،ثم محاولة تقديم توصيات و اقتراحات مبنية على النتائج السابقة،يمكن الاستفادة منها على مستوى الدراسات العلمية،لذلك نقسم الخاتمة إلى أربعة فروع.

أولا:نتائج الدراسة:

من خلال معالجة خطة العمل الموضوعة لهذه الدراسة يمكن ان نخرج بالنتائج التالية:

1-للعنصر البشري دور مهم في تفعيل التنمية الاقتصادية ،و ذلك من خلال ارتباط رأس المال البشري بالتنمية الاقتصادية،كذلك الدور الذي يلعبه قطاع التربية والتعليم في زيادة قيمة رأس المال البشري،من حيث هو مخزون للمعارف العقلية التي تتم ترجمتها إلى مهارات تحقق الاكتشافات.

2-هناك علاقة وثيقة بين رأس المال البشري و التنمية الاقتصادية،فقد تحولت النظرة إلى الأفراد من كونها عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية إلى كونها أصل أساسي من أصولها،بل أصبح عامل أساسي و محدد لأدائها،التي يمكن الاستثمار فيها و زيادة قيمتها،هذا التحول أدى إلى اعتبار العنصر البشري المصدر الحقيقي لتفعيل التنمية الاقتصادية للدولة،الذي يمثل مزيج من المهارات،المعارف،الاتجاهات،القيم،التصرفات والكفاءات،تختلف خصائصهم من دولة لأخرى لأخرى .

3-أهمية الاستثمار في زيادة الرصيد المعرفي للعنصر البشري ،وتمكين الافراد من خلال حثهم على العمل ضمن فرق تدريبهم و تحفيزهم،واستثمار ذلك في تحسين الأداء.

4-كما حددت الدراسة عدداً من الخصائص التي يتميز بها المهاجرون من دول شمال افريقيا ،وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

*الغالبية العظمى من المهاجرين المصريين يفضلون بلدان الخليج العربي.

*المهاجرون في كل من الجزائر،المغرب و تونس يفضلون الهجرة الى الدول الأوروبية،و دول شمال أمريكا.

5-إن تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية تعد مكسبا ومصدر تمويل جيد لأسرهم و للتنمية الاقتصادية ممثلة في المشاريع التي يساهم بها المهاجرون ،وخاصة لدى عودتهم النهائية للبلد الأم.

6-تنتقل تحويلات المهاجرين عبر قنوات أو مسارات متعددة،قد تكون القناة رسمية ،و قد تكون غير رسمية،فالقنوات الرسمية ينبغي تشجيعها،وما هو غير رسمي يجب تجنبه و التغلب عليه.

7-حسب نتائج القياس الخاصة بالجزائر اتضح أنها لم تتمكن من الاستفادة جيدا من تدفقات تحويلات المهاجرين،حيث كان التأثير سلبيا على النمو الاقتصادي،باعتبار أن النمو الاقتصادي في الجزائر يرجع الى مساهمة قطاع الطاقة وخاصة المحروقات في جلب العملة الصعبة.

8-بالنسبة لمصر فقد كانت نتائج القياس سلبية باعتبار أن تحويلات المهاجرين المصريين يتم توجيهها لتلبية الاحتياجات اليومية للأسر المصرية،و ذلك للتقليل من حدة الفقر الذي يعاني منه المجتمع المصري.

9-أما بالنسبة للمغرب فان تأثير تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي كان ضعيفا ،نظرا لأن النسبة من التحويلات المالية للمهاجرين التي توجه للمشاريع الاستثمارية ضعيفة جدا حيث لا تتجاوز 5%من مجمل التحويلات.

10-كذلك بالنسبة لتونس ،فان هذه الأخيرة لم تتمكن من الاستفادة جيدا من تدفقات تحويلات المهاجرين حيث كان التأثير سلبيا على النمو الاقتصادي.

11-كلفة هذه الهجرة بالنسبة لدول شمال افريقيا تؤدى على ثلاث مستويات:

*فهذه الهجرة تقلص وجود اليد العاملة المؤهلة التي تحتاجها دول شمال إفريقيا بشكل كبير من أجل تأمين تنمية ذاتية ومستدامة،فتجميع الأدمغة من خلال جذب المواطنين الأكثر نشاطا يؤدي إلى توسيع الهوة بين الدول المصدرة للعمالة و الدول المستقطبة لها وهكذا فهروب وضياع الرأسمال البشري بسبب هجرة العمال المهاجرين يقلص الإنتاجية وبالتالي انخفاض الدخل الفردي والبطء التلقائي للنمو في الدول المصدرة.

*إن تكوين الأطر يكلف غاليا فحسب المعطيات المتوفرة،فإن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقدر تكلفة تكوين إطار إفريقي مهاجر في 184000 دولار أمريكي،وهي" دين حقيقي في المقابل"،ففقدان 20000إطار سنويا في إفريقيا يعادل ضياع والي 4 مليار دولار أمريكي،هكذا تمول هذه الدول الفقيرة تكوين مهاجريها المؤهلين دون أن تتلقى أي تعويض عن هذا الاستثمار في الرأسمال البشري.

*تحويلات المهاجرين تساهم في جلب العملة الصعبة،بالتالي فدول المصدر تفقد كذلك مصدرا مهما للدخل التي يمكن إعادة توظيفها.

على ضوء التطورات الملحوظة والآفاق المستقبلية، يبدو أن تلك هي السبيل الكفيلة بجعل المهاجر والهجرة على التوالي فاعلا في التنمية وعاملا من عواملها .لذا يتعين التفكير في خطة إقليمية تتمحور حول مجموعة من التدابير والإجراءات المنسجمة والمتكاملة بهدف خلق بيئة عامة مناسبة للتحويلات والاستثمار.

ثانيا:نتائج اختبار الفرضيات.

قادتنا هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة في المقدمة:

-أما الفرضية الأولى والتي مفادها أن التنمية الاقتصادية تتطلب رؤوس الأموال،بالإضافة إلى العنصر البشري، فقد أثبتت هذه الدراسة صحة هذه الفرضية ،لأن رؤوس الأموال لا تكفي للقيام بالمشاريع التنموية ،فهناك حاجة ملحة للعامل الكفء للتحكم في هذه الأموال و حسن استخدامها.

– وفيما يتعلق بالفرضية الثانية والتي سمح لنا هذا البحث من تأكيدها لأن ، لأن هجرة الكفاءات العلمية من ناحية تلحق خسائر بالاقتصاد الوطني، ومن ناحية أخرى فإن الهجرة تساعد في تصريف الفائض من اليد العاملة غير الشغيلة إلى الخارج،بالإضافة إلى دور التحويلات المالية للمهاجرين و دورها الذي لا يستهان به في تفعيل التنمية الاقتصادية.

– أما ثالث فرضية والتي مكننا هذا البحث من تأكيدها هي أن عائد الاستثمار في رأس المال البشري لا يقل أهمية عن العائد في رأس المال المادي.

– أما فيما يتعلق بالفرضية الرابعة، فإنه صحيح أن هجرة الأيدي العاملة المؤهلة تساهم في اتساع رقعة التخلف،غير أن احتكاك هذه الأخيرة بالتكنولوجية الحديثة يمكنها من اكتساب خبرة إضافية.

– أما خامس فرضية فقد مكنتنا هذه الدراسة من تأكيدها ،لأنه رغم المساعي التي تبذلها مختلف الدول في تأهيل و تدريب العنصر البشري ،غير أن ها مازالت تواجه العديد من الصعوبات من بينها الهجرة غير الشرعية،و خاصة الدول الفقيرة.

ثالثا:التوصيات والاقتراحات.

بعد هذه الاستنتاجات المبدئية والتي توصلنا إليها من خلال القراءات المتعددة والإطلاع على دراسات سابقة، فقد أمكن لنا تقديم بعض من التوصيات والاقتراحات التي نراها حسب رأينا دائما أكثر واقعية، وتتمثل هذه التوصيات في:

1 –تحديد سياسة هجرة قائمة على اعتبار الهجرة عاملا من عوامل التنمية

يتعين على هذه السياسة أن تحدد أهدافا دقيقة وأن تختار الوسائل الكفيلة بضمان بلوغها ويجب أن تندرج هذه السياسة في إطار مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار المرتكزات التالية:

* نقل النقاش إلى مستوى مؤسسي بهدف تحليل إشكالية العلاقة بين الهجرة والتنمية، والتفكير في إستراتيجية ملائمة لضمان مساهمة أفضل للمهاجرين في تنمية بلدانهم .وفي هذا السياق يندرج إنشاء مجالس أو جمعيات المهاجرين باعتبارها إطارا للحوار والتشاور يوفر للمهاجرين فرصة المساهمة في التنمية السياسية والثقافية لبلدانهم

ومن شأن مثل هذه المبادرات أن تعزز ثقة المهاجرين في بلدانهم وتزيد من اهتمامهم بمستقبلها ومصيرها.

وثمة العديد من العوامل التي تشجع على الارتقاء بالروابط بين المهاجرين المقيمين في الخارج وبلدانهم الأصلية إلى مستوى مؤسسي.

*بذل المزيد من الجهود على مستوى الدبلوماسية الاقتصادية والتمثيليات الدبلوماسية لبلدان أفريقا الشمالية في الخارج.

*إنشاء مراصد إقليمية للإعلام وبنوك للمشاريع وتنظيم لقاءات لفائدة المهاجرين.

*إصدار نشرة تواصلية للتعريف بأنشطة وأعمال مختلف مؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية.

*تطوير ودعم الشبكات الجمعوية المستقلة المكلفة بتأطير المهاجرين، وهي الشبكات التي ستتولى مهمة الحفاظ على روابط المهاجرين مع بلدانهم الأصلية وتقويتها بهدف تحفيزهم أكثر على المساهمة في تنمية بلدانهم الأصلية.

*إشراك بلدان المهجر في تكوين وتأطير جمعيات المهاجرين التي تسعى إلى تنمية البلدان المصدرة للهجرة.

*إنشاء بنك للكفاءات المقيمة بالخارج،تحديد الفاعلين المعنيين في كل بلد على حدة أي العلماء والخبراء ورجال الأعمال ..العاملين في مختلف بلدان المهجر.

2 – أمام استفحال ظاهرة هجرة الأدمغة، التفكير في إجراءات مناسبة كفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة أو التقليص منها أو إيجاد بديل لها

يتعين التذكير في هذا الصدد بنموذجين يتم تطبيقهما في البلدان النامية:

النموذج الأول:وهو نموذج مكلف،يتطلب قدرات مالية هائلة لأنه يفترض استنبات نفس ظروف العمل في البلدان الأصلية، ويتمثل في تنظيم عودة حاملي الشواهد، وهو المسار الذي سلكته بلدان جنوب شرق آسيا .وفي هذا الصدد تعتبر سياسات كوريا الجنوبية وتايوان مليئة بالدروس والعبر،والهدف في هذه الحالة هو استرجاع الاستثمار الذي بُذل في تكوين هذه الكفاءات، زيادة على القيمة المضافة التي تمثلها الخبرة التي اكتسبتها في بلدان المهجر.

لكن نجاح هذا النموذج يتطلب استيفاء عدد من الشروط : فقد استفاد هذان البلدان على مدى عقود عديدة من نمو مطّرد مكنهما من تحقيق تنمية اقتصادية مهمة ترتكز على سياسة طوعية في مجال البحث والتطوير، الشيء الذي وفر الشروط المثلى لعودة كثيفة للنخب العلمية المهاجرة .

النموذج الثاني:وهو أكثر واقعية يهدف إلى جعل الكفاءات المهاجرة مفيدة لبلدانها الأصلية انطلاقا من بلد المهجر الذي تقيم فيه،وقد تم تنفيذ هذه التجربة في كولومبيا في هذه الحالة لا تعتبر العودة" المادية "شرطا ضروريا، وبدلا منها يقوم البلد الأصلي بتأسيس شبكة من الباحثين المهاجرين بهدف حشد جميع الكفاءات حول ذات القضية، من جهة، وإرساء روابط مع البلد الأصلي للمساهمة في تنميته الاقتصادية والعلمية والتقنية انطلاقا من بلاد المهجر التي تحتضن هذه الكفاءات، من جهة ثانية .وباعتبار أن هذه النخبة المهاجرة تتحكم في زمام علوم التكنولوجيا، فإنها ستتيح لمجتمع العلماء في بلدانها الأصلية مواكبة تطور العلوم والتقنيات في البلدان الأكثر تقدما .وميزة هذا النموذج أنه يعترف ضمنيا بمشروعية الحق في النجاح الفردي.

يبدو النموذج الثاني مناسبا لبلدان المنطقة نظرا للقيود التي يواجهونها .ولذلك فمن الضروري

أ–تعزيز كيفية جذب لمنطقة لتحفيز عودة الكفاءات في الخارج ماديا أو معنويا.

ب–إنشاء شبكات الكفاءات في الخارج .و بطريقة متوازية.

ج–تطبيق سياسة حقيقية لتشجيع البحث والتنمية،وذلك بتطوير مراكز الأبحاث والمعاهد وتجهيز كل منها بالموارد البشرية والوسائل التقنية الكافية وتوسيع التفاعل بين عالم البحث والأعمال.

د–تعزيز قنوات الاتصال بين الكفاءات المهاجرة ومناطقهم الأصلية مثلا ،عن طريق تسهيل تنظيم المؤتمرات عن طريق الأكاديميين من الشتات للجامعات بلدهم.

ه–وضع إستراتيجية على مستوى هذه الجامعات تستهدف تكييف البرامج لحاجات في البلد.

3 –تحفيز التحويلات وتشجيعها.

فيما يخص التحويلات، يتعين اتخاذ تدابير كفيلة بتشجيع المهاجرين على الرفع من حجم استثماراتهم، ومن ذلك:

أ–زيادة عدد الوكالات البنكية والمؤسسات المالية الأخرى العاملة في مختلف بلدان المهجر، وذلك بإحداث فروع في المدن والمناطق التي لا تتوفر فيها .ومن شأن سن سياسة القرب هذه أن تسهل استقطاب مدخرات المهاجرين.

ب– التقليص من مصاريف التحويلات وتقديم علاوات ومحفزات أخرى عن الحسابات التي يفتحها المهاجرون.

ج–تبني إستراتيجية لمكافحة منافسة شبكات البنوك في بلدان المهجر، الشيء الذي يؤكد أهمية ابتكار منتجات جديدة للرفع من حركية الادخار والتعريف بالمنتجات المالية المعروضة في إطار النظام البنكي القائم.

د– القيام بحملات توعية في صفوف المهاجرين قصد حملهم على المشاركة في المجهود المالي الوطني.

ه–الاستثمار في الإشهار والتواصل من أجل التعريف بالمزايا والمنتجات التي تقترحها المؤسسات البنكية الوطنية.

و–إبراز مخاطر التحويلات التي تتم بالأوراق المالية، سواء من طرف المهاجر نفسه أو من طرف أشخاص آخرين، مما سيمكن من تأمين حماية أفضل للتحويلات ومكافحة السوق السوداء على حد سواء.

ز–ضمان استغلال أمثل لمدخرات المهاجرين لدى البنوك من أجل استعمالها في تمويل المشاريع المحلية أو الإقليمية.

4–توعية المهاجرين للاستثمار في بلدانهم، خاصة في القطاعات الواعدة بالنسبة للتنمية المستدامة للبلاد

في هذا الصدد، تظل حصيلة المنجزات محدودة مقارنة مع الفرص والإمكانات التي توفرها هذه البلدان.

أ–توفير تكوين في مجال إنشاء المقاولات لفائدة المهاجرين الراغبين في الاستثمار.

ب–إنشاء بنك للمشاريع وجعله تحت تصرف المهاجرين.

ج–إنشاء صناديق استثمار إقليمية لفائدة المناطق الفقيرة التي يتدفق منها المهاجرين بهدف حشد تحويلات الأموال التي يقوم بها المهاجرون .ويتعين تسخير هذه الصناديق لدعم التنمية الإقليمية والمحلية.

د–تشجيع المهاجرين على المساهمة في التنمية المحلية من خلال الاستئناس بتجارب الغير في هذا المجال، مثل التجربة المكسيكية.

ه–تشجيع المهاجرين على الاستثمار في المجالات التكنولوجية، خاصة المجال السمعي البصري وتكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة.

و–تشجيع خلق جمعيات للمهاجرين تتولى النهوض بالتنمية المحلية.

ز–تشجيع جمعيات المهاجرين العاملة في مجال التنمية المحلية على خلق شراكات مع الجمعيات الوطنية من أجل المساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية الإقليمية والمحلية.

5 –إشراك النظام البنكي

أ–تنمية شبكة البنوك المحلية بهدف تسهيل عملية تسلم الأموال من طرف المستفيدين.

ب–تشجيع المستفيدين على فتح حسابات بنكية.

ج–توعية الهيئات المالية المكلفة باستقطاب الأموال، وخصوصا البنوك، التي يتعين عليها توجيه وتحفيز اهتمام المهاجرين بالاستثمارات ذات المردودية والخالقة للوظائف.

د–يتعين على النظام البنكي تأطير المهاجرين وتزويدهم بالاستشارة والمساعدة الضروريتين لإنجاز مشاريعهمّ.

ه–تسهيل حصول المهاجرين على القروض البنكية؛ أن استقطاب هذه الكفاءات يظل في نهاية الأمر رهينا بنوعية البيئة التي سيكون على المستثمرين المهاجرين العمل فيها.

6 –تحسين بيئة الاستثمار:

أ–زيادة تحسين بيئة الاستثمار من خلال الاهتمام أكثر بطريقة عمل الإدارة والعدل والنظام الضريبي والعقار، ويتعلق الأمر هنا بمسألة يتعين إبلاؤها أكبر قدر ممكن من الاهتمام.

ب–تحسين آليات عمل الدولة والمقاولات من خلال إقرار حقيقي لمبدأ الكفاءة : احترام الكفاءات الحقيقية وإقرار مخططات حقيقية للمسار المهني، وفتح باب المسؤولية أمام الشباب.....الخ.

ج–وضع إستراتيجية للتواصل والإعلام مع المهاجرين بهدف تشجيع الاستثمارات وتفسير الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم هذا المجال.

د–تحسين ظروف الاستقبال على الحدود وفي الجمارك.

ه–تنسيق الإجراءات والاستراتيجيات بين مختلف بلدان المنطقة.

رابعا:آفاق البحث.

المتتبع لخطوات هذا البحث المتواضع يلاحظ أن دراستنا لرأس المال البشري وتأثيره على التنمية الاقتصادية ، ويمكن لهذا الموضوع أن يمتد ليشمل معالجة موضوع أثر هجرة رأس المال البشري بصفة عامـــة،باعتبار أن الهجرة تؤثر كذلك على مختلف الجوانب مثل الجانب الاجتماعي.

كما يمكننا اقتراح بعض المواضيع والتي يمكن أن تكون كإشكاليات لبحوث أخرى في المستقبل مثل:

*مخاطر الهجرة على التركيبة السكانية لدول المنشأ و دول الإرسال.

*دور سعر الصرف في جذب تحويلات المهاجرين.

*دراسة الهجرة الداخلية للعمالة وأثر التغيرات الاقتصادية عليها مثل التغيرات في قوانين الاستثمار.

*انعكاس الأزمات على انتقال الأيدي العاملة بين الدول.

*دراسة تيار الهجرة إقليميا وتحديد مدى التحسن في قدرة هذه الدول على جذب المهاجرين.

و في الأخير ،بحثنا هذا لا يعدو إلا أن يكون إلا محاولة لإثراء واحد من أهم الموضوعات،و نتمنى أن نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه،هو اجتهاد بشري و إنساني،يلازمه النقص،يحتاج إلى التصويب ،فإن أصبت فمن الله وحده،وإن أخطأت فمن نفسي.

المراجع بالعربية:

أولا:الكتب.

1-أحمد رمضان نعمة الله،محمد سيد عابد،إيمان عطية ناصف،النظرية الاقتصادية الكلية،الدار الجامعة،الإسكندرية .2001

2-أحمد بوراس،تمويل المنشآت الاقتصادية،دار العلوم عنابة،2008.

3- إبراهيم أحمد سعيد،الجغرافية الاقتصادية و البشرية،مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية،سوريا 1998.

4-إبراهيم سعد الدين،محمود عبد الفضيل،**انتقال العمالة العربية ،المشاكل،الآثار،السياسات**،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،.2001

5- إسماعيل شعباني،مقدمة في اقتصاد التنمية،دار هومة للطباعة و النشر،الجزائر،1997.

6- إلياس بيوض،ترجمة ألبر داغر،الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،البعد الاقتصادي،الدار العربية للعلوم،2007.

7- بشار يزيد الوليد،التخطيط و التطوير الاقتصادي دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية،الطبعة الأولى،دار الراية لنشر و التوزيع،عمان .2008

8-بشير محمد تيجاني،مفاهيم وأراء حول تنظيم الإقليم و توطن الصناعة،ديوان المطبوعات الجامعية،**1987**.

9-ثابتي الحبيب،بن عبو الجيلالي،تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية،مؤسسة الثقافة الجامعية،الإسكندرية 2009 .

10-حامد عبد المجيد دراز،سميرة أيوب إبراهيم،مبادئ المالية العامة،الدار الجامعية الإسكندرية،مصر ،2003.

11-حسين عمر ،التطور الاقتصادي ،الطبعة الأولى ،دار الفكر العربي،سنة **1988**.

12 -حميد الجميلي،دراسات في الأمن الاقتصادي العربي،الطبعة الأولى،طرابلس الجماهيرية العظمى،.2005

13-راوية حسن،مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية،الدار الجامعية،الإسكندرية،2001-2002.

14-رمضان محمد مقلد و أحمد رمضان نعمة الله و عفاف عبد العزيز عايد،اقتصاديات الموارد والبيئة ،الدار الجامعية،الإسكندرية،**2004**.

15- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان،2006.

16-سعد غالب ياسين، نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة،2007.

17-سعد علي العنزي، احمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال،الطبعة العربية، الأردن،2009.

18- سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق للنشر و التوزيع،عمان،2007.

19- صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف،القاهرة،1986.

20-طارق الشناوي، الهجرة الغير شرعية رؤيا مستقبلية،الطبعة الأولى،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، مصر،2009.

21-طاهر عطية مرسي، إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الأولى،2001 .

22- عبد الرحمان يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية ،الإسكندرية،2008.

23- عبد الرحمان يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطبع، النشر والتوزيع، الاسكندرية،
2001.

24-عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي و امتداداتها المعاصرة،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،الإسكندرية،2002.

25- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعة الإسكندرية 2003.

26-عبد الله زاهي الرشيدان ،في اقتصاديات التعليم ،دار وائل للنشر،عمان الأردن ،الطبعة الثانية ،2005.

27- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة، مع إشارة للبلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى .2000

28-عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة، دار صفاء للنشر و الطباعة و التوزيع،2007.

29-عرفات تقي الحسين "التمويل الدولي،دار مجدلاوي للنشر،عمان بدون طبعة سنة 1999.

30- علي توفيق الصادق ونبيل عبد الوهاب لطيفة، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي أبو ظبي،.1997

31- علي توفيق الصادق، علي أحمد البلبل، جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاديات العربية: الواقع و العوامل المحفزة، سلسلة كتب المستقبل العربي ،الاقتصاديات العربية و تناقضات السوق و التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان،2005.

32-علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار مكتبة الحامد، عمان، بدون طبعه 2003.

33 -علي وهب،خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث،الطبعة الأولى،دار الفكر اللبناني،1996.

34- عمرو محي الدين ،التخلف و التنمية ،دار النهضة العربية بيروت 2000.

35-فليح حسن خلف ،التنمية و التخطيط الاقتصادي ،جدارا للكتاب العلمي للنشر و التوزيع،عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع 2006.

36-كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية،بيروت،1986.

37- كميل حبيب، حازم البني، من النمو و التنمية إلى العولمة و ألغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان 2000.

38-محمد رشيد الفيل، البحث والتطوير و الابتكار العلمي في الوطن العربي،في مواجهة التحد التكنولوجي والهجرة المعاكسة،دار مجدلاوي،عمان،2000.

39- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية "مفهومها، سياساتها، نظرياتها"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،2003.

40_ محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر و التوزيع ،الأردن،الطبعة الأولى ،2010.

41- محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت،1986.

42-محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني 1999.

43- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل ،الأردن ،2007.

44- منى قاسم، صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، سنة 1995.

45- ميشيل تواد ارو ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية ،دار المريخ للنشر ، الرياض، السعودية 2006.

46- نادر الفرجاني، رحل في ارض العرب، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،1997.

47- هاني محمد السعيد، رأس المال الفكري انطلاقة إدارية معاصرة، جامعة قناة السويس، مصر، الطبعة الأولى،2008.

48- هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر 2006.

49-هزاع مفلح، التمويل الدولي، الكتب و المطبوعات الجامعية،سوريا،.2007
50- وليد الجيوسي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جليس الزمان، للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

ثانيا: الرسائل و الأطروحات:

51-جمعون نوال ،دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية،حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع نقود و مالية،جامعة الجزائر،2004-2005 .
52-عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال نمن الخطة الى السوق و مدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية ،أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد،جامعة الجزائر،2004-.2005
53-عبد الله الحرتسي حميد، السياسات البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة،مع دراسة حالة الجزائر 1994-2004،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية،جامعة الشلف،2005 .
54-عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني، هجرة الكفاءات العربية الأسباب و النتائج (العراق نموذجا)مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،الأكاديمية المفتوحة في الدانمرك،2009.
55-علي حمدوش، التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية ،دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2005،أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد،جامعة الجزائر،2005-.2006
56-غربي سمير، دور رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية ،حالة الجزائر 1990-2006،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2009_.2010
57-فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي،أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد ،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك،2008.
58- فضيلة جنوحات/ز/حريتي، إشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006.

59-فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2011-2012.
60-منصوري الزين، آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية،أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد،جامعة الجزائر،2005-2006.

ثالثا:التقارير:

61-تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010 الصادر عن الأمم المتحدة.
62-تقرير هجرة العبور عبر المتوسط،مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة و المنظمة الدولية للهجرة،2010.
63-تقرير التنمية الإنسانية العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي،.2002
64-تقرير وزارة القوى العاملة و الهجرة،الهجرة المصرية المعاصرة،مصر،2003.
65-تقرير البنك والدولي، حول الهجرة،2011.
66-تقرير،الهجرات في البحر المتوسط،2005،المعهد الجامعي الأوربي و المفوضية الأوربية.
67-تقرير هجرة العودة و تطور الشركات الصغيرة الحجم في منطقة المغرب العربي الخاص بمشروع هجرة العودة الى منطقة المغرب العربي،2008.
68-تقرير هجرة العودة و تطور الشركات الصغيرة الحجم في منطقة المغرب العربي،2008.
69-تقرير منظمة العمل العربي، انعكاسات الأزمة العالمية على البطالة والتشغيل في الدول العربية،بيروت،19-2009/10/21.
70-تقرير التنمية البشرية لعام 2009 الصادر عن هيئة الأمم المتحدة.
71- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحديات التنمية في الدول العربية، نهج التنمية البشرية، الجزء الأول،.2009

72-تقرير المندوبية السامية للتخطيط ،المسح المتعلق بالدمج الاجتماعي و الاقتصادي للمغاربة المقيمين بالخارج في الدولة المضيفة،.2007

73-تقرير الصندوق الدولي حول التنمية الزراعية،ارسال الاموال الى الوطن في افريقيا، أسواق الحوالات، البيئة المواتية و التوقعات،2009.

74-تقرير الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الانسان،الهجرة و اللجوء في المغرب العربي لائحة تونس 2010.

75- تقرير ادارة الاقتصاد و الشؤون الاجتماعية ،قسم السكان ،الأمم المتحدة،2006.

76-تقرير المعهد الوطني للإحصاء ،التعداد السنوي للسكان و خصائص الهجرة ،2008.

77-تقرير الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء ،هجرة العمال المصريين المؤقة الى الخارج بحسب النوع الاجتماعي 2009.

رابعا: المقالات و أوراق مقدمة في مؤتمرات:

78-الأخضر عمر الدهيمي، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر،ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية،المملكة العربية السعودية ،8 فيفري .2010

79-إيمان محمد فؤاد محمد، تكوين رأس المال البشري: التنمية البشرية في مصر، المؤتمر العلمي 22 للاقتصاديين المصريين،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع،القاهرة،2000.

80-بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، التنمية المستدامة في الدول النامية و متطلبات تحقيقها في ظل الأزمة المالية والراهنة الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية،بشار 2010.

81-بن داودية وهيبة ،متطلبات القياس و الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري و أثره على القوائم المالية لمنظمات الأعمال -رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة- المؤتمر الدولي الخامس بجامعة الشلف 13-14 ديسمبر 2011.

82-حمداني محمد، كريالي بغداد، تأثيرات الأزمة المالية العالمية و سبل إحداث التنمية في الدول النامية،الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية،بشار 2010.

83- جنيفر ايسرن، راني ديشباندي دراسة عرضية ،إرشادات موجهة للجهات المقدمة للخدمات المالية التي تراعي مصالح الفقراء على الموقع الالكتروني: www.cgap.org

84-صباح بلقيدوم، ليليا بن منصور، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الدول النامية،الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية،بشار 2010.

85-عبد الحفيظ لعور، دور الأساليب الإدارية في إدارة رأس المال الفكري لتحقيق الميزة التنافسية-رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة-المؤتمر الدولي الخامس بجامعة الشلف 13-14 ديسمبر 2011.

86-عماد الدين المصبح، رأس المال البشري في سورية،قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري،ندوة الاقتصاد السوري،رؤيا شبابية،2004.

87-الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية،جامعة ورقلة، 2004.

88-رياض بن صوشة،نادية خريف،رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة-رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة-المؤتمر الدولي الخامس بجامعة الشلف 13-14 ديسمبر 2011.

89- سامي محمود، أسامة بدير، أوروبا و الهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية و الواجب، مقالة منشورة بمجلة حقوق اقتصادية و اجتماعية، العدد رقم 68،القاهرة،مصر،2009.

90-سمير العطية، التشغيل و حقوق العمل في البلدان العربية المتوسطية و الشراكة الأورومتوسطية،المنتدى النقابي الأورومتوسطي،16 مارس 2007.

91-شريفي إبراهيم، دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1964-2010 ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 08 ،2012.

92-مزريق عاشور، بن نافلة قدور، اقتصاد المعرفة ..موارده رأس المال الفكري و سلعه معلومات،الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة،13و14 ديسمبر 2011.

93-مصيطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية و منهج الاقتصاد الاسلامي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي: الواقع.....و رهانات المستقبل، غرداية يومي 23-24 فيفري 2011.

94-هاشم نعمة فياض، هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا هولندا نموذجا:دراسة تحليلية مقارنة.المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2011.

خامسا: المنشورات والمجلات:

95-أمحمد عبد الله المنصوري،هجرة العقول العربية أسبابها وآثارها الاقتصادية مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:

http://www.arabthought.org/content.

96-إبراهيم سعيد، مقدمة في الجغرافية البشرية، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:

www.poplas.org/imagration/pub/imbook.html

97-إبراهيم قويدر، وقف هجرة العقول العربية، فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى، ،مقالة منشورة على الموقع الالكتروني: www.dribrahimguider.com/articles/sf0_123305675–Gazier

98- إدريس ولد القابلة، الشباب المغربي و تحدي هجرة الكفاءات، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48618

99-بلقاسم العباس، الاستثمارات العربية البينية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية،العدد88 ديسمبر2009 ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

100- جينفر ايسرن، داني ديش بندي و جودث فان دورن ،دراسة حول: اعداد استراتيجية لتحويل الأموال: ارشادات موجهة للجهات المقدمة للخدمات المالية التي تراعي صالح الفقراء، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مارس 2005،

101-حسن الفرطوسي، الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين في التنمية في اليمن،الموقع الإلكتروني www.summereon .net/news.php ?action

102-حمد رمضان، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري:أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي. مجلة علوم إنسانية السنة السابعة: العدد 43:خريف 2009 على الموقع الالكتروني:

www.ulum.nl

103-خضير عباس النداوي، هجرة العقول العربية، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:

http://www.anfasse.org/index.php

104-دراسة حول واقع و أفاق تنقل الأيدي العاملة العربية،منظمة العمل العربية،على الموقع الالكتروني:

www.alolabor.org/.../workshop/.../imgration_cent

105- ديوان التونسيين بالخارج على الموقع الإلكتروني:

http://www.ote.nat.tn/ote_ar/index.php?option=com_content&task=view&id

106-رياض بن صوشة، الاستثمار في راس المال البشري،عن الموقع الإلكتروني. بتاريخ 2011/02/27

www.Alhejaz.net/vb/showth

107- عبد الستار حسين يوسف، دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، على الموقع الإلكتروني: www.hrdiscussion.com

108- عبد اللطيف زرنه جي،هجرة الأدمغة العربية و أثرها على المجتمع العربي، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني: http://www.ascssf.org.sy/conf-abdellatif-savants.htm

109- عبد الفتاح العموص، المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية: إشارة للبلدان المغاربية، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:

http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/ammouss.html

110- عبلة عبد الحميد البخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي، خصائص الدول الأقل نموا، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:
www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ED2.pdf

111-علي بوخلخال، معاناة المهاجرين العرب خارج المنطقة العربية،مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:
http://www.maqalaty.com

112 -سلام الكواكبي، الجاليات العربية في أوروبا ومدى اندماجها في المشهد المدني والسياسي مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
http://www.alsafahat.net/blog/?p=25497

113- كوليه، علي كونسورتيوم، التشريعات و المؤسسات و السياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة الأورو متوسطية اللجنة الأوروبية،2011.

114-مصطفى عبد الله الكفري، هجرة الكفاءات العربية و التنمية ،مقالة منشورة في مجلة الحوار المتمدن،العدد،597،عام 2003.

115-مركز البحوث و الدراسات بالغرفة التجارية و الصناعية بالرياض "**الاستثمار في رأس المال البشري**" عن الموقع
الإلكترونيWWW.RIADHCHAMBER.COM/DOK/ASTHTMAR/DOC

116-نافز أيوب محمد "علي أحمد" الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي و دور التربية و التعليم فيه، مجلة علوم إنسانية ،العدد 44 2010 الموقع الإلكتروني: .www.ulumnl

117-نواز عبد الرحمن الهيتي، هجرة الكفاءات بين مكاسب الدول المتقدمة و مفاقر الدول النامية، مجلة علوم إنسانية، العدد 39،سنة 2008.

سادسا:القوانين و المراسيم.

118- المرسوم الوطني رقم 09-297 ،المتعلق بإنشاء المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج ،الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 53،بتاريخ 09 سبتمبر 2009.

119-المرسوم الوطني رقم 98-91-02 ،المتعلق بإنشاء وزارة مكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج،الجريدة الرسمية المغربية،العدد 4207،بتاريخ 16 جوان 1993.

120-المرسوم الوطني رقم 60،الفصل رقم 14،المتعلق بتأسيس ديوان التونسيين بالخارج،الجريدة الرسمية التونسية،العدد 60 بتاريخ 02 جوان 1988.

121-الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار،الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 47،مؤرخـــ بتاريخ 22 أوت 2001.

122- المادة 24 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لعام 1989 المعدل بموجب التعديل الدستوري لعام 1996.

123-القانون رقم 02/03 المتعلق بدخول و إقامة الأجانب بالمملكة المغربية،الجريدة الرسمية المغربية،عدد 5160،مؤرخ بتاريخ 13 نوفمبر 2003.

المراجع باللغة الأجنبية:

125- El-sakka m.i.t, migration remittances policy options for host and countries of origimop. Final report of research, project no.cc023, kuwait university

126- Anna dibartolomeo.tamirace fakhoury and delphine perin.consortium for applied research international migration .euorpean union

127- Adams, jr,docquier and marfouk cited by richard h migration, remittances-75 and development: the critical nexus in the middle east and north africa, un, beriut,2006

128- Undp humain.developement report 2009overcoming :humain mobility and development

129- Unesco éducation for all global monitoring report 2010

130- Galina. a :the inpect of international migration on the economic development of countries in mediterranean basin 2006

131- Plan d'action du gouvernement pour la mise en œuvre du programme du présidant de la république , Alger, 2009.

132- Anna dibartolomeo ,tamirace fakhoury and delphine perrin,migration profile Egypt,Robert shuman for advanced studies ,europien union ,april 2010.

133- Anna dibartolomeo ,tamirace fakhoury and delphine perrin,migration profile alger,Robert shuman for advanced studies ,europien union ,april 2010.

134- Anna dibartolomeo ,tamirace fakhoury and delphine perrin,migration profile morocco,Robert shuman for advanced studies ,europien union ,april 2010.

135- Anna dibartolomeo ,tamirace fakhoury and delphine perrin,migration profile tunisia,Robert shuman for advanced studies ,europien union ,april 2010.

136- Data collected by ICMPD expert in the Framework of the ETMA Project(2012).

137- GALINA.A :the Inpect of international migration on the economic development of countries in mediterranean basin 2006.

138- UNESCO Education For all global monitoring Report 2010.

139- UNDP HUMAIN.Developement Report Overcoming Humain mobility and development.2009.

140- Gunvor Jonson ,comparative report Africain migration Trends ,africain perspectives on Humain mobilitty programme Funded the Macarthur fondations comparative report ,2009.

141- Paul KRUGMAN, Maurice OBSTFELD/ Economie International De Boeck Université / 3eme édition, 2001

142- Mahdy Mohammad El-Kassas, Environment of Human Capital Investment A Field Study on an Egyptien Village, The 3rd International Scientific Conference on Environment University of South Valley –Egypt-november 2008.

143- Daniel Delalande, « Croissance économique: concepts et mécanismes » , Cahier Français, N° 279, Janvier- Fevrier 1997.

144- Dand. W. Curran, Tiers monde, évolution et stratégies de développement, collection ESG, Paris, 1990.

الملحق رقم 1:

الجدول رقم 01:الطرق التي يستخدمها المهاجرين من افريقيا الى أوروبا.

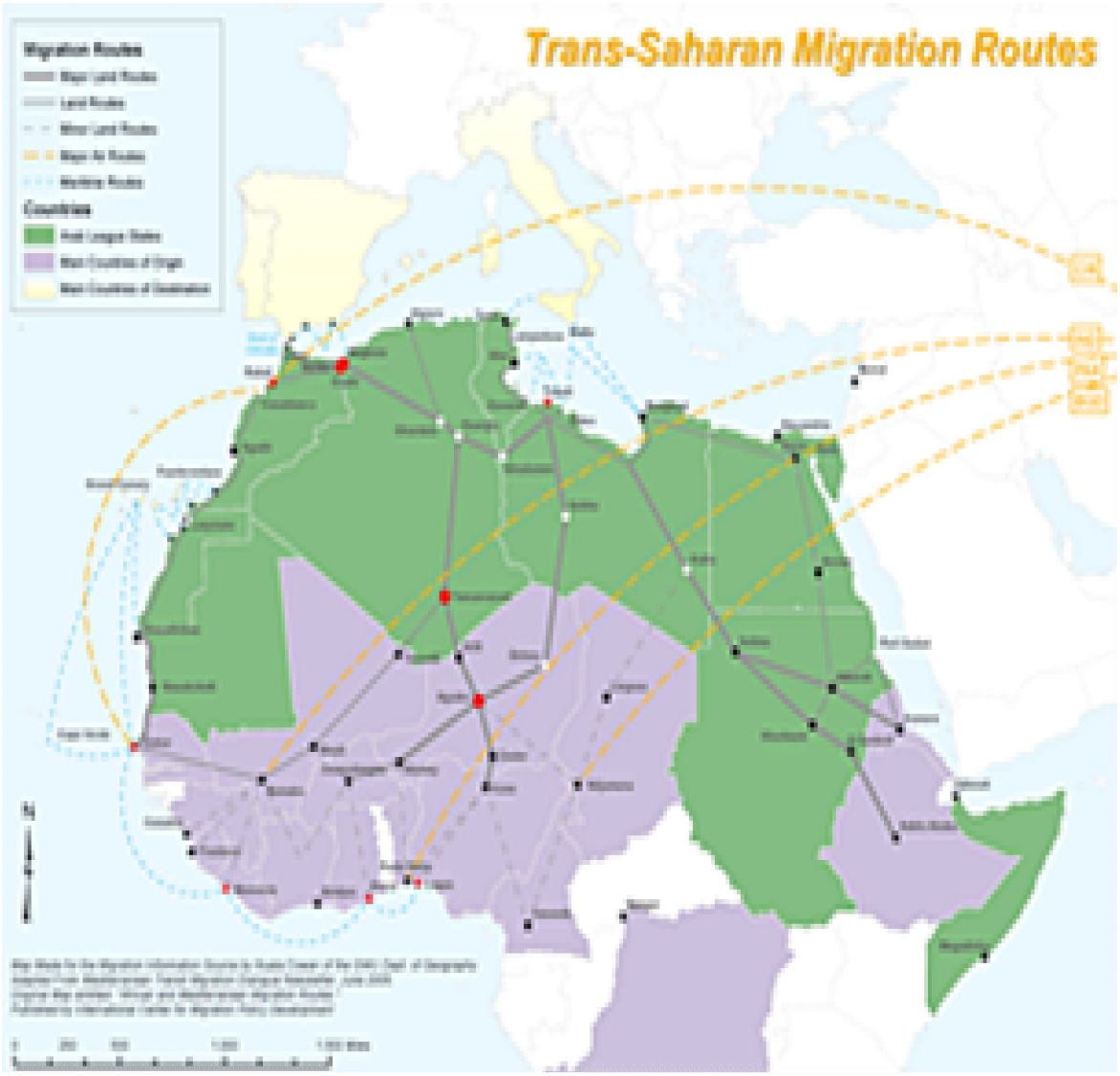

المصدر:

http://www.icatu56.org/show3.php?page=show1.php&showit=783&table=secretariat

الجدول رقم 02:معدل البطالة في الدول العربية .

الفترة	الثمانينات	التسعينات	بداية الألفية الثالثة حتى 2009
معدل البطالة (%)	10.6	14.5	15.5

المصدر:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تحديات التنمية في الدول العربية،نهج التنمية البشرية،الجزء الأول2009،ص ص: **23-24**.

الجدول رقم 03:عدد الوظائف السنوية المطلوبة بين 2010 و 2020 لكل مجموعة اقتصادية عربية

نوعية الاقتصاديات العربية	عدد الوظائف المطلوبة (2010- 2020) (مليون)	النسبة (%)
الدول ذات الاقتصاد المتنوع	1.5	41
الدول البترولية ذات الاقتصاد المختلط	0.5	14
الدول البترولية	0.9	25
الدول المعتمدة على تصدير المواد الأولية	0.7	20
إجمالي	3.6	100

المصدر:إحصائيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تحديات التنمية في الدول العربية،نهج التنمية البشرية،الجزء الأول،**2009**،ص **44**.

الجدول رقم 04:التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين 2005-2010.

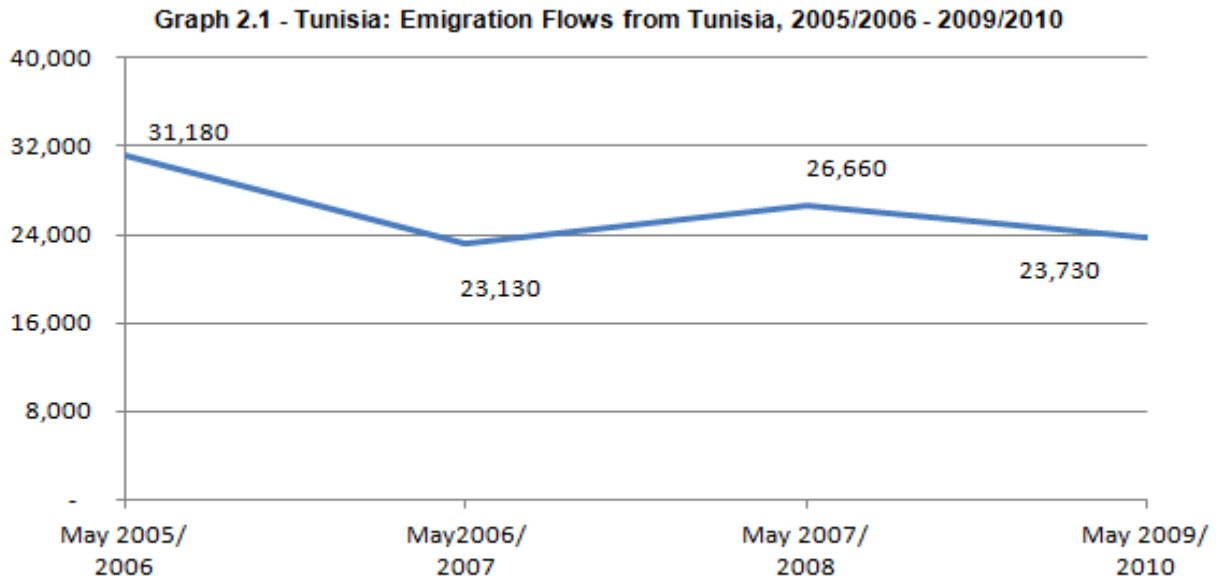

Source: INS, accessed through CARIM database

الجدول رقم 05:التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين 2005-2010.

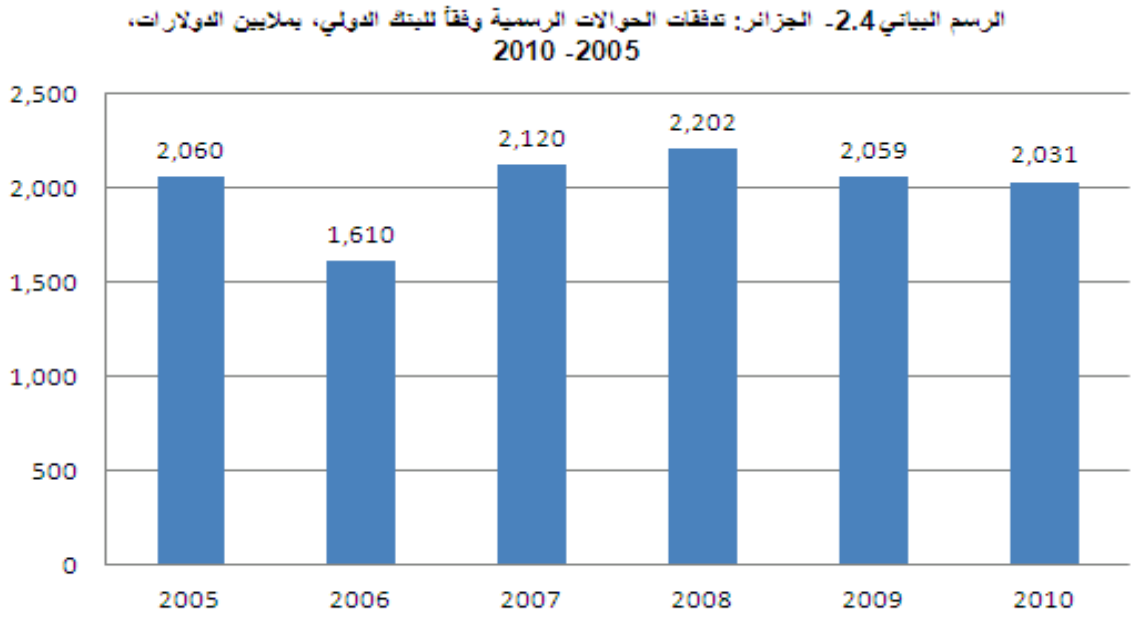

ملاحظة: تتضمّن بيانات البنك الدولي حوالات العمّال وتعويضات الموظّفين
المصدر: البنك الدولي، البيانات المتعلّقة بتدفقات الحوالات

الجدول رقم 06:التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة 2000–2010.

الرسم البياني 2.4- المغرب: التدفقات الرسمية للحوالات وفقاً للبنك الدولي، بملايين الدولارات، 2000-2010

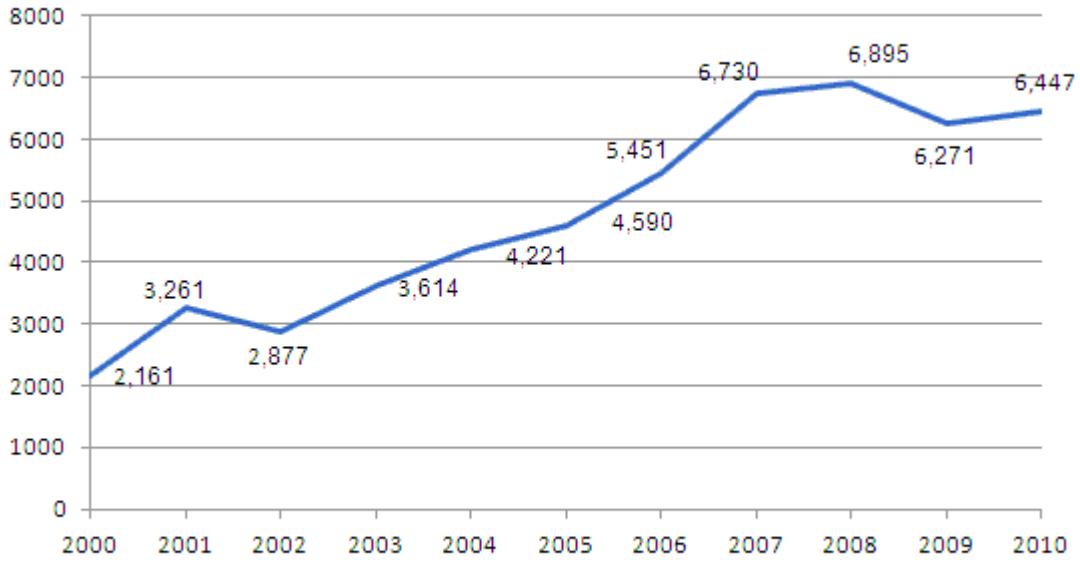

ملاحظة: تتضمّن بيانات البنك الدولي حوالات العمال وتحويلات المهاجرين
المصدر: البنك الدولي، البيانات المتعلقة بتدفقات الحوالات

الجدول رقم 07:بلدان المقصد للمهاجرين التونسيين 2011.

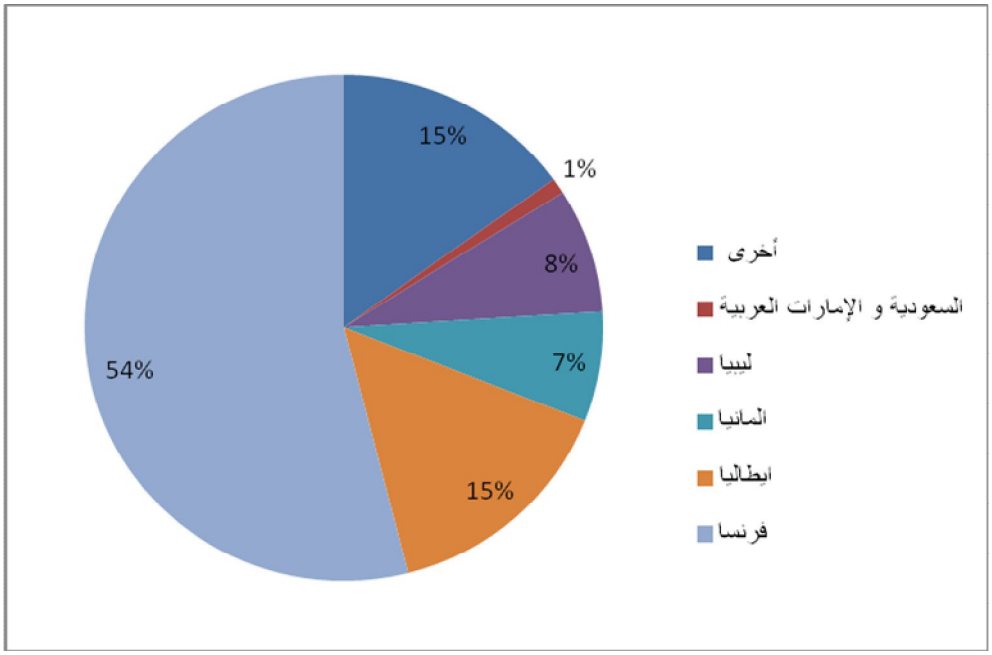

المصدر: **Data collected by ICMPD expert in the Framework of the ETMA Project(2012)**

الجدول رقم 08:توزيع الجالية المصرية في أهم المناطق المستقبلة عام 2006.

الرسم البياني 1.2- مصر: التوزيع المقدر لجاليات المغتربين المصريين في أهم المناطق المستقبلة، تقديرات، عام2006

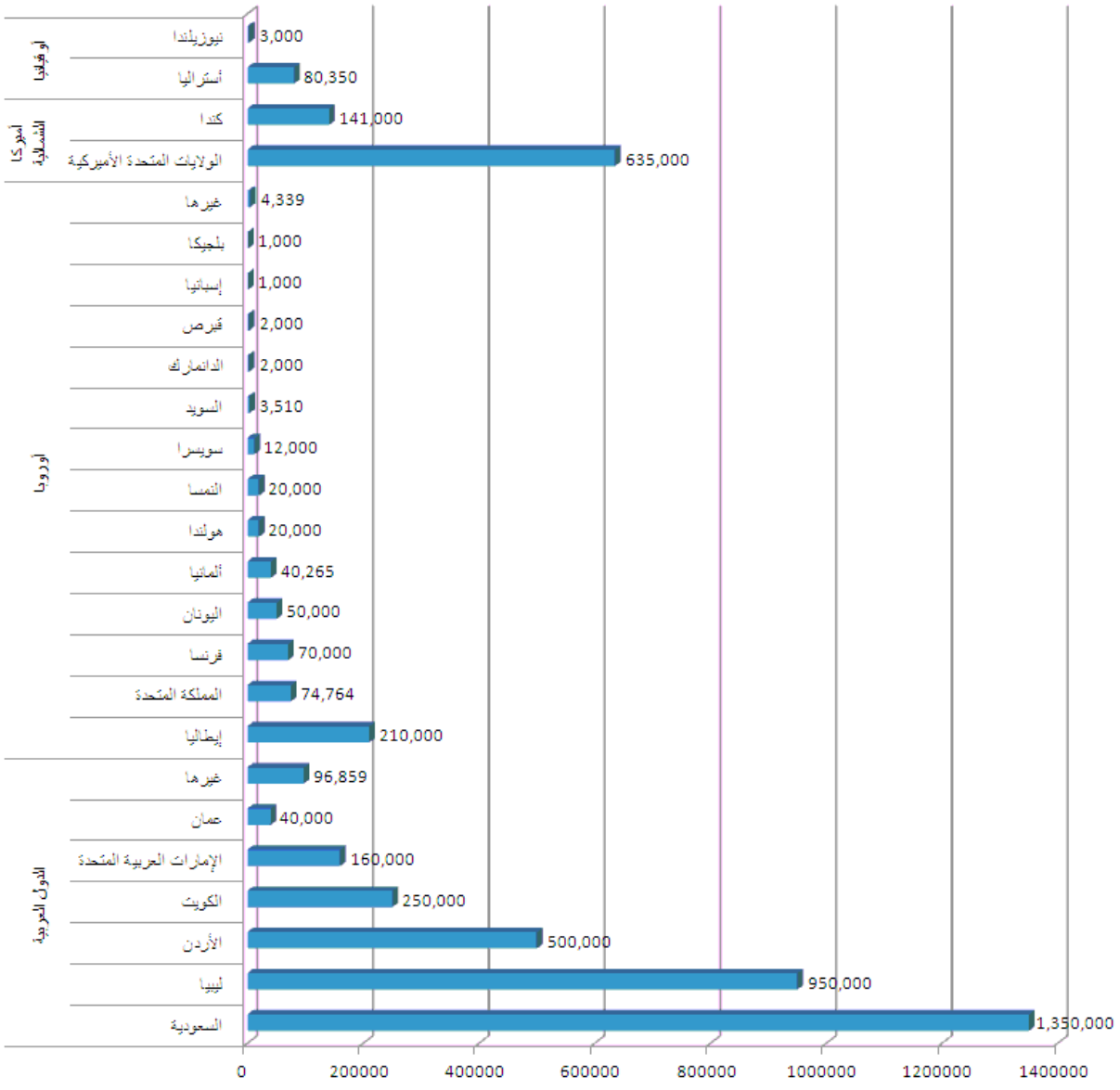

المصادر: وزارة الخارجية المصرية ووزارة القوى العاملة والهجرة، كما وردت في تقرير الاتحاد من أجل الأبحاث التطبيقية عن الهجرة العالمية، بعنوان أنماط هجرة المصريين في إيطاليا وفرنسا (2009)

الجدول رقم 09:طبيعة المهاجرين التونسيين من حيث الجنس،2011.

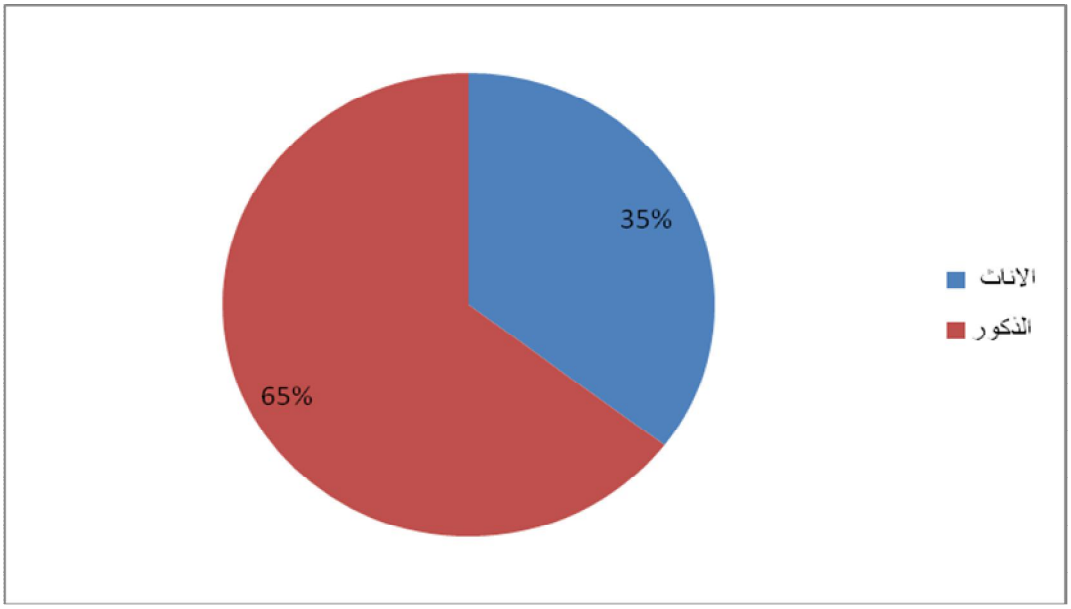

المصدر: Data collected by ICMPD expert in the Framework of the ETMA Project(2012)

الجدول رقم 10:طبيعة المهاجرين المصريين من حيث الجنس،2009.

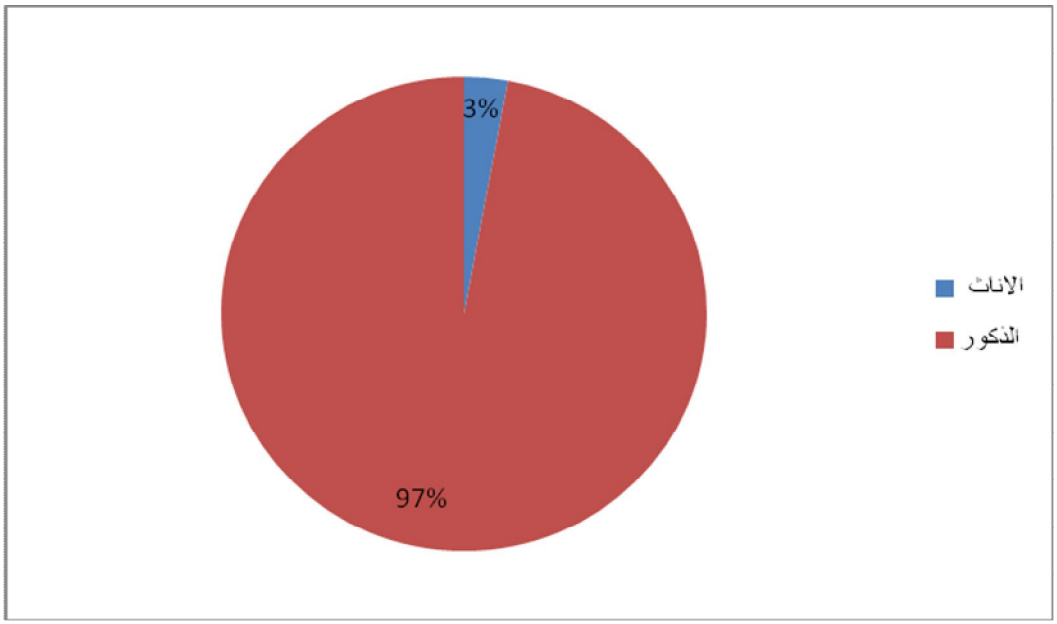

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء ،هجرة العمال المصريين المؤقة الى الخارج بحسب النوع الاجتماعي،2009.

الجدول رقم 11:طبيعة المهاجرين المغاربة من حيث الجنس،2005.

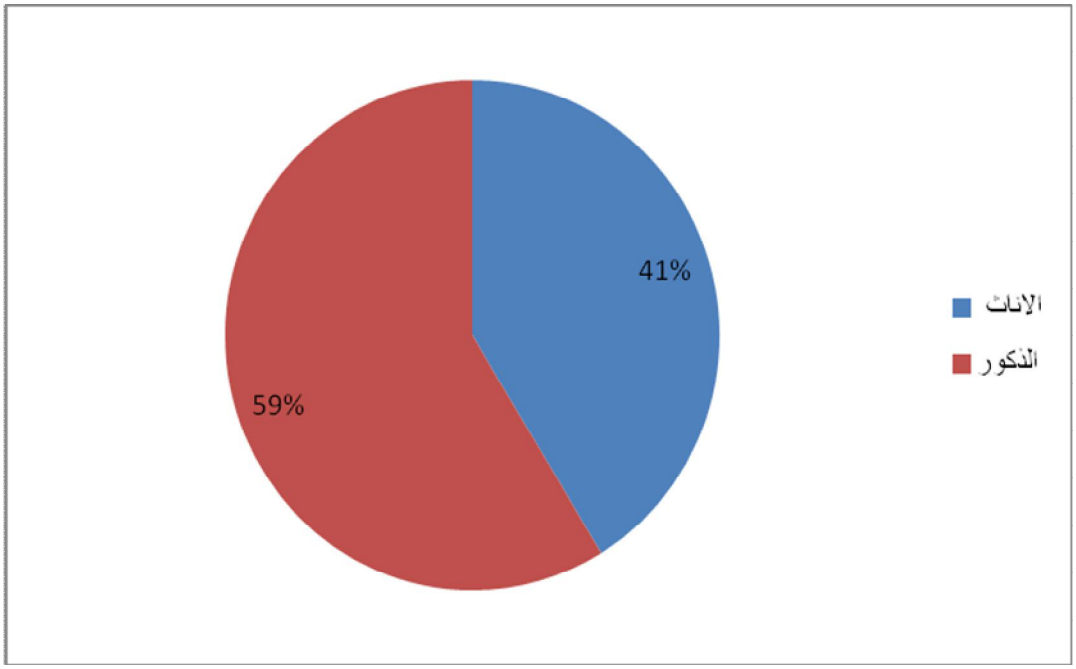

المصدر:المندوبية السامية للتخطيط 2007،المسح المتعلق بالدمج الاجتماعي و الاقتصادي للمغاربة المقيمين بالخارج في الدولة المضيفة.

الجدول رقم 12:طبيعة المهاجرين التونسيين من حيث الفئات العمرية خلال الفترة 1999-2004.

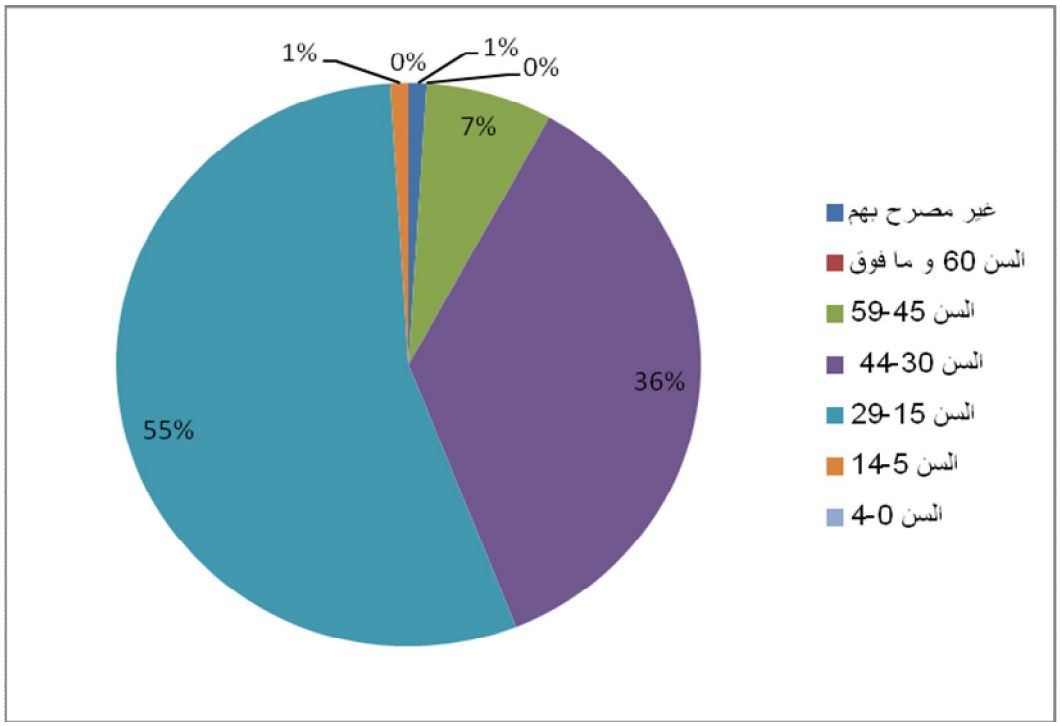

المصدر:المعهد الوطني للإحصاء ،التعداد السنوي للسكان 2004،خصائص الهجرة 2008.

الجدول رقم 13:طبيعة المهاجرين المصريين من حيث الفئات العمرية خلال الفترة 2009.

الرسم البياني 4.2-مصر: إجمالي عدد المهاجرين الدائمين في الخارج والمواطنين الذين اكتسبوا صفة المهاجر، المقترب وفقاً للفئة العمرية، 2009

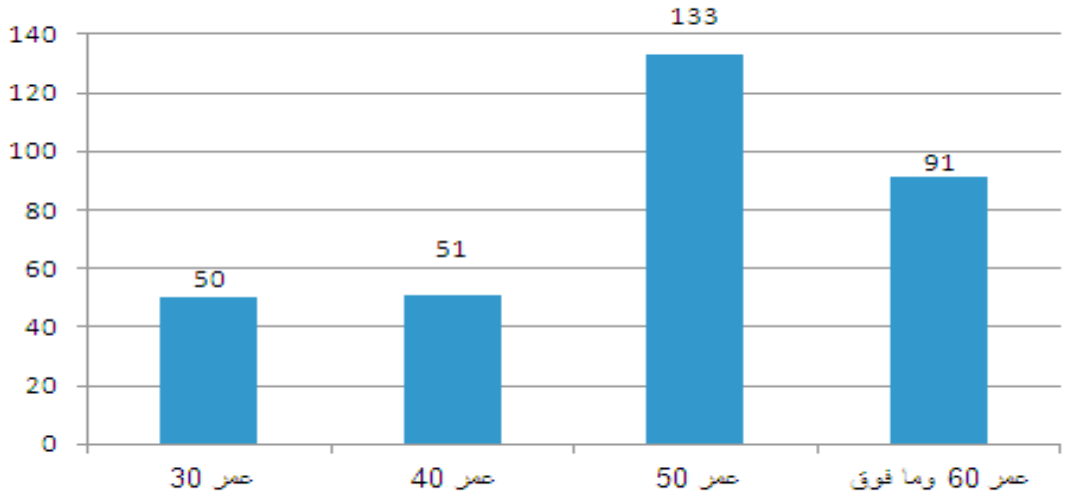

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إجمالي عدد المهاجرين والمواطنين الذين اكتسبوا صفة المهاجر، بحسب الفئة العمرية، 2009

الجدول رقم 14:طرق إرسال الحوالات المالية للمهاجرين التونسيين ،2011.

الرسم البياني4.5- تونس: طرق إرسال الحوالات المالية إلى تونس، 2011

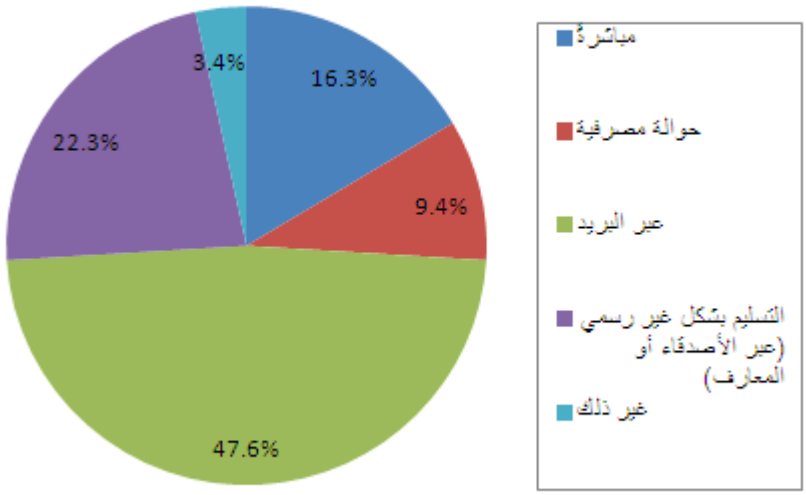

المصدر: مسح "المهاجرون التونسيون المشاركون في تطوير بلدهم الأم"، م 2.

الجدول رقم 15:طرق تحويل الأموال للمهاجرين التونسيين ،2009.

الرسم البياني 12.4- مصر: مشاركة مكاتب تحويل الأموال في سوق الحوالات في مصر (%)، 2009

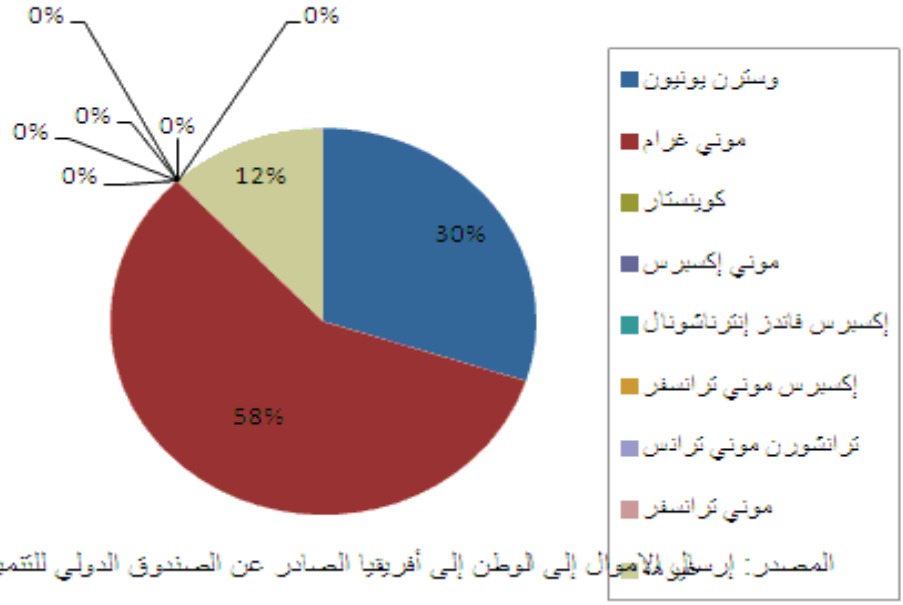

المصدر: إرسال الأموال إلى الوطن إلى أفريقيا الصادر عن الصندوق الدولي للتنمية

الجدول رقم 16:طرق إرسال الحوالات المالية للمهاجرين التونسيين ،2011.

الرسم البياني 5.4- المغرب: معدّل دفع الحوالات الواردة إلى الداخل بحسب المؤسسة، 2009

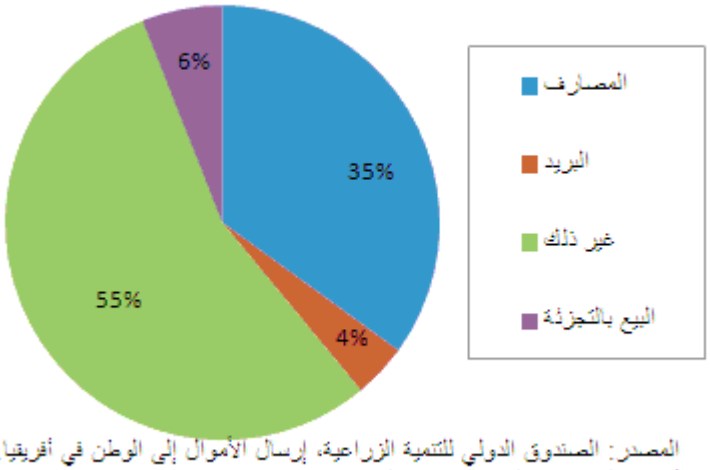

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إرسال الأموال إلى الوطن في أفريقيا. أسواق الحوالات، البيئة المؤاتية والتوقعات (2009)

الجدول رقم 17: طبيعة نشاطات التي يزاولها المغتربين التونسيين قبل الهجرة الى الخارج.

الرسم البياني 6.5- تونس: قطاع نشاط المهاجرين "العائدين" قبل الهجرة، 2006

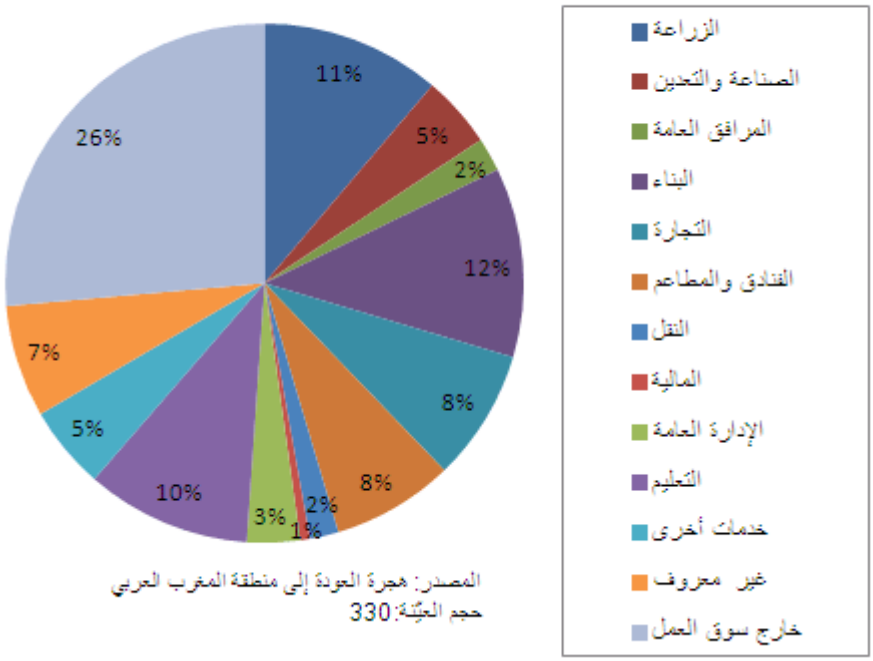

المصدر: هجرة العودة إلى منطقة المغرب العربي
حجم العيّنة: 330

الجدول رقم 18:طبيعة نشاطات التي يزاولها المغتربين التونسيين بعد العودة الى تونس.

الرسم البياني 7.5- تونس: قطاع نشاط المهاجرين "العائدين" بعد "العودة"، 2006

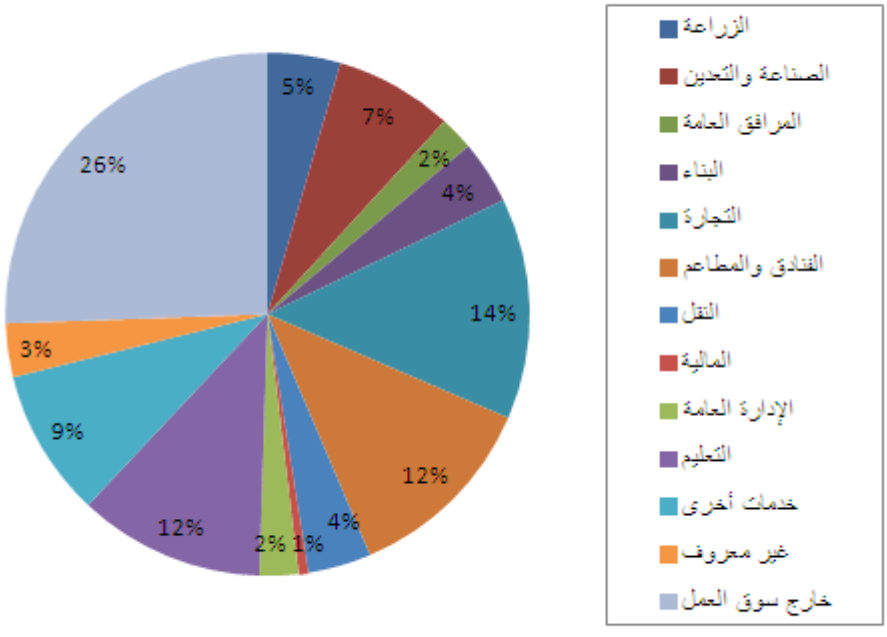

المصدر: هجرة العودة إلى منطقة المغرب العربي
حجم العيّنة: 330

الجدول رقم 19:توزع مشاريع الاستثمار للمهاجرين الجزائريين 2006.

الرسم البياني 10.5- الجزائر: توزّع مشاريع الاستثمار الخاصة بالمهاجرين "العائدين" وفقاً لعدد الموظّفين، 2006

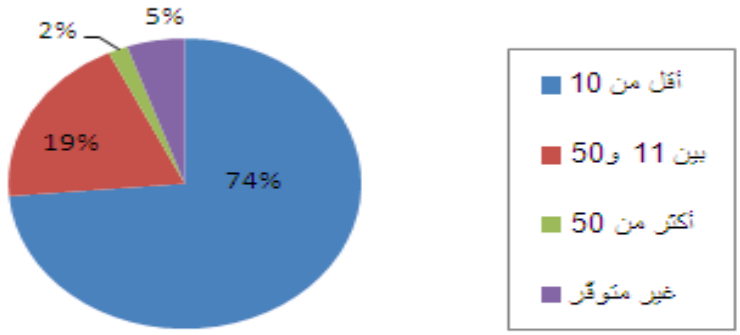

المصدر: تكوين هجرة العودة وتطوّر الشركات الصغيرة الحجم في منطقة المغرب العربي الخاص بمشروع هجرة العودة إلى منطقة المغرب العربي (2008)
حجم العينة= 332 (31.3% من الجزائر العاصمة، 24.7% من سطيف، 22.6% من بجاية و21.4% من تلمسان)

الجدول رقم 20:طبيعة المستوى التعليمي للمغتربين التونسيين قبل الهجرة 2006.

الرسم البياني 4.5- تونس: المستوى التعليمي للمهاجرين "العائدين" قبل الهجرة، 2006

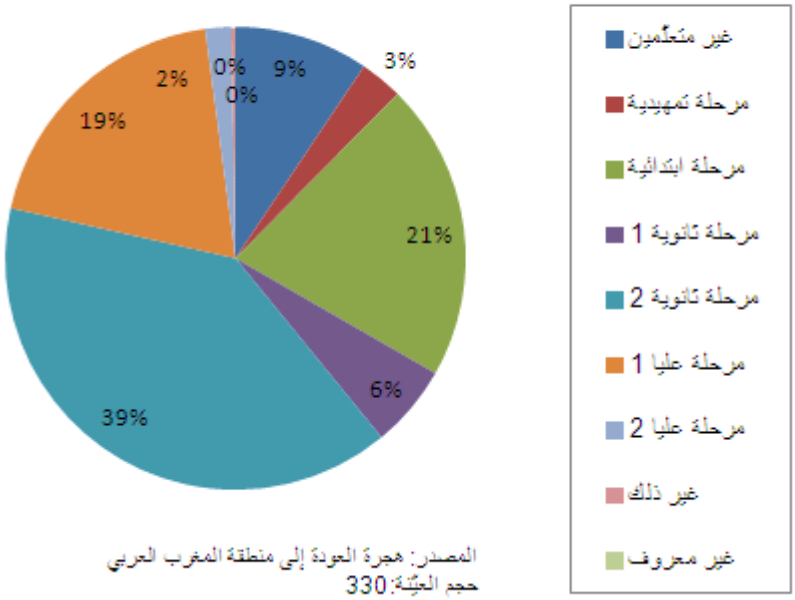

المصدر: هجرة العودة إلى منطقة المغرب العربي
حجم العيّنة:330

الجدول رقم 21:طبيعة المستوى التعليمي للمهاجرين التونسيين بعد العودة الى تونس.

الرسم البياني 5.5- تونس: المستوى التعليمي للمهاجرين "العائدين" بعد "العودة"، 2006

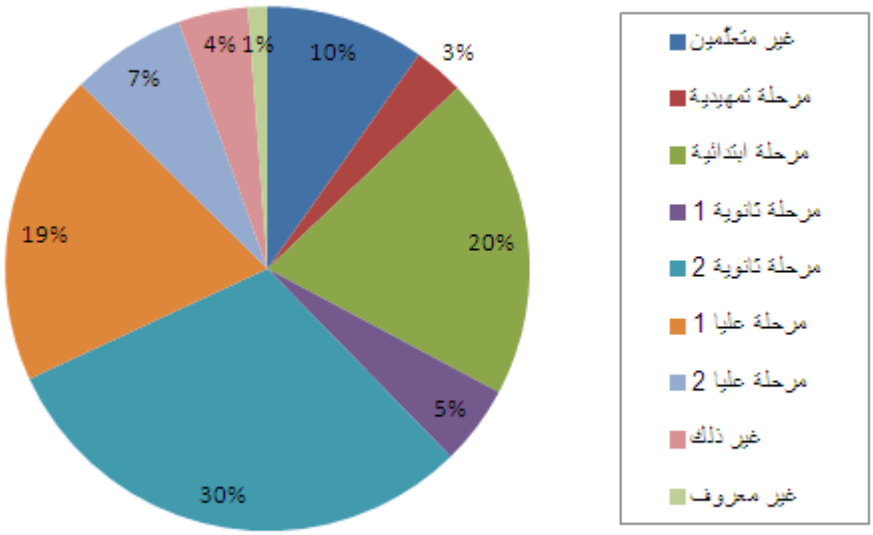

المصدر: هجرة العودة إلى منطقة المغرب العربي
حجم العيّنة: 330

الجدول رقم 22:طبيعة المستوى التعليمي للمهاجرين الجزائريين قبل المغادرة

الرسم البياني 4.5 – الجزائر: أعلى المستويات التعليمية للمهاجرين "العائدين" قبل مغادرة

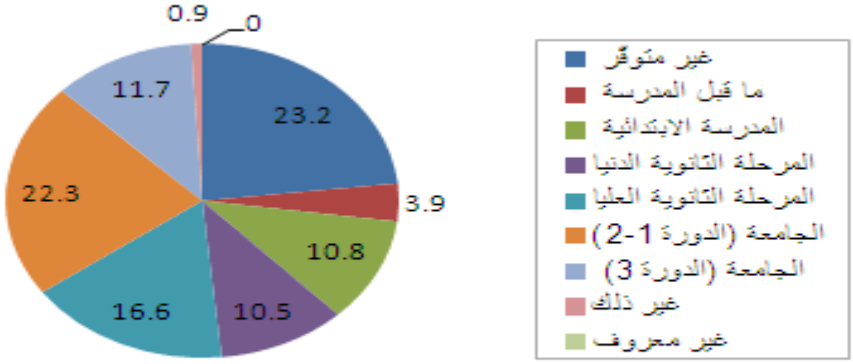

المصدر: تقرير هجرة العودة وتطوّر الشركات الصغيرة الحجم في منطقة المغرب العربي الخاص بمشروع هجرة العودة إلى منطقة المغرب العربي (2006)
حجم العينة= 332 (31.3 % من الجزائر العاصمة، 24.7 % من سطيف، 22.6 % من بجاية

الجدول رقم 23:طبيعة المستوى التعليمي للمهاجرين الجزائريين بعد العودة الى الجزائر.

الرسم البياني 6.5- الجزائر: أعلى المستويات التعليمية للمهاجرين "العائدين" بعد عودتهم إلى الجزائر، بالنسبة المئوية، 2006

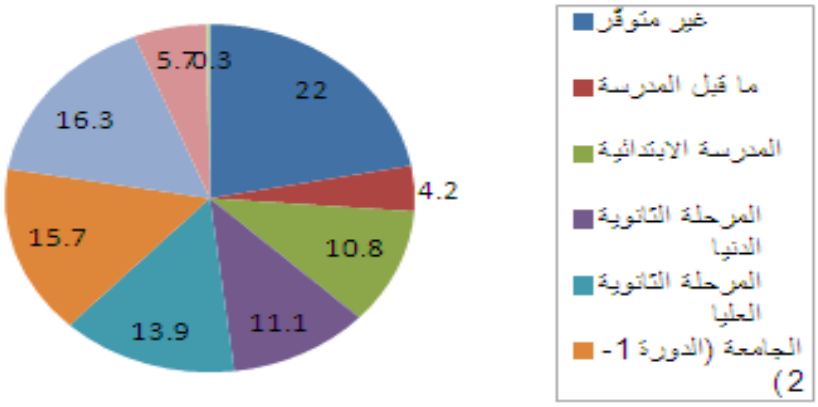

المصدر: تقرير هجرة العودة وتطوّر الشركات الصغيرة الحجم في منطقة المغرب العربي الخاص بمشروع هجرة العودة إلى منطقة المغرب العربي (2008) حجم العينة=332 (31.3% من الجزائر العاصمة، 24.7% من سطيف، 22.6% من بجاية و21.4% من تلمسان)

الجدول رقم 24:نسبة المهاجرين المغاربة المقيمين في المهجر بدون تعليم ،2005.

الرسم البياني 4.2- المغرب: نسبة المغاربة المقيمين بالخارج بدون تعليم رسمي، وفقاً للفئة العمرية، 2005

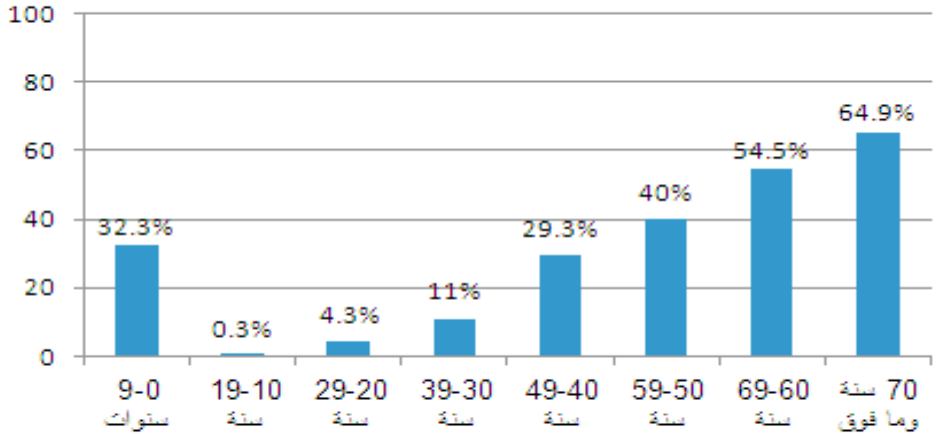

ملاحظة: يشمل المسح المغاربة المقيمين في الدول الأفريقية فقط، حجم العيّنة: 2832 شخصاً.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (2007): المسح المتعلق بالدمج الاجتماعي والاقتصادي للمغاربة المقيمين بالخارج في الدولة المضيفة (2005)

الجدول رقم 25:نسبة المهاجرين المغاربة المقيمين في المهجر ذوي مستوى تعليمي عال ،2005.

الرسم البياني 5.2- المغرب: نسبة المغاربين المقيمين بالخارج الحاصلين على شهادات تعليم عال، وفقاً لفئتهم العمرية، 2005

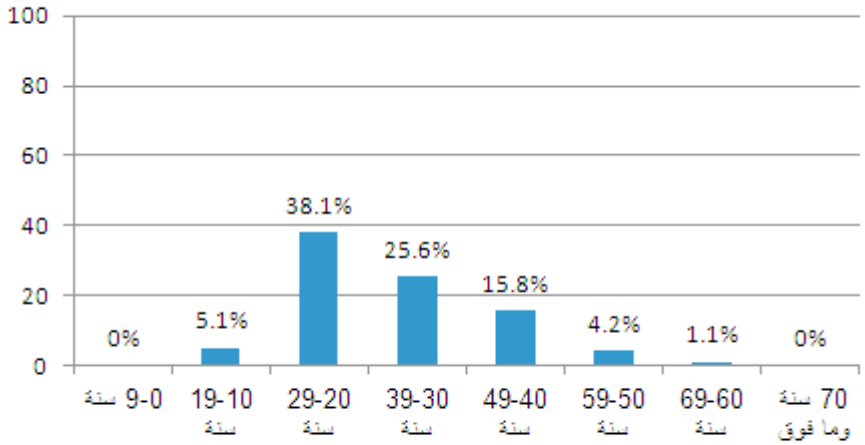

ملاحظة: يشمل المسح المغاربة المقيمين في الدول الأفريقية فقط، حجم العيّنة: 2832 شخصاً. المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (2007): المسح المتعلق بالدمج الاجتماعي والاقتصادي للمغاربة المقيمين بالخارج في الدولة المضيفة (2005)

الجدول رقم 26:استعمالات الحوالات لسنة 2011.

الرسم البياني 9.4- مصر: استعمال الحوالات

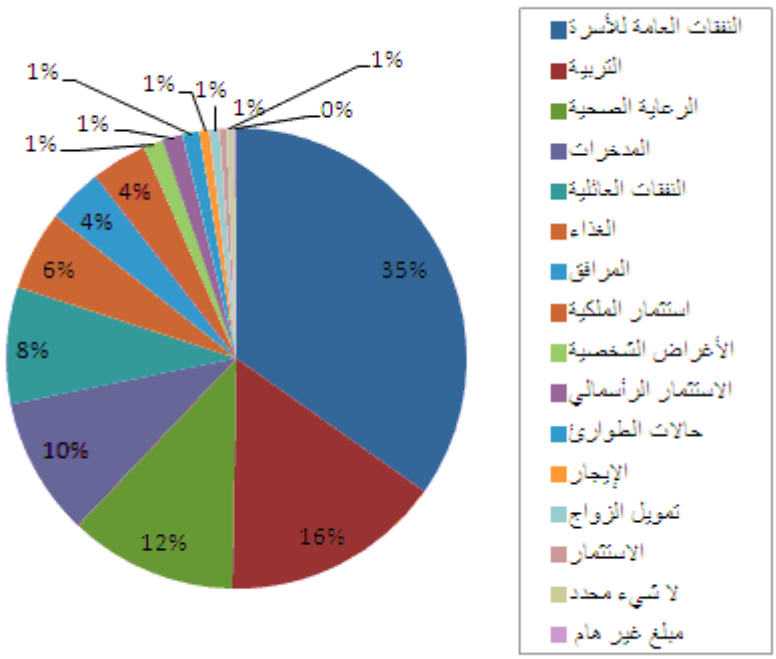

المصدر: دراسة المنظمة الدولية للهجرة حول الحوالات وفرص الاستثمار للمهاجرين المصريين (2010)

الجدول رقم 27:موقع الدول العربية وفقا لمستوى مؤشر التنمية البشرية HDI 2007.

مؤشر مرتفع جدا 1.0-0.9		مؤشر مرتفع 0.899-0.8	مؤشر متوسط 0.799-0.5	مؤشر منخفض 0-أقل من 0.5
الدول العربية	الكويت،قطر الامارات	البحرين،ليبيا،عمان، السعودية ،لبنان	الأردن،تونس،الجزائر،سوريا فلسطين،مصر،المغرب،اليمن السودان جيبوتي	لا توجد
عدد الدول	03	05	10	لا شئ

المصدر: UNDP HUMAIN.Developement Report Overcoming :Humain mobility and development.2009.

الجدول رقم 28: المساعدات الدولية للتعليم الأساسي (متوسط 2006 ،2007)

المساعدات للتعليم الأساسي مليون دولار أمريكي		المساعدات للطفل دولار أمريكي
افريقيا جنوب الصحراء	1973	16
الدول العربية	551	14
الدول النامية	4046	7
العالم	4874	8

المصدر:**UNESCO Education For all global monitoring Report 2010**

الجدول رقم 29:المسار الزمني لتحويلات المهاجرين.

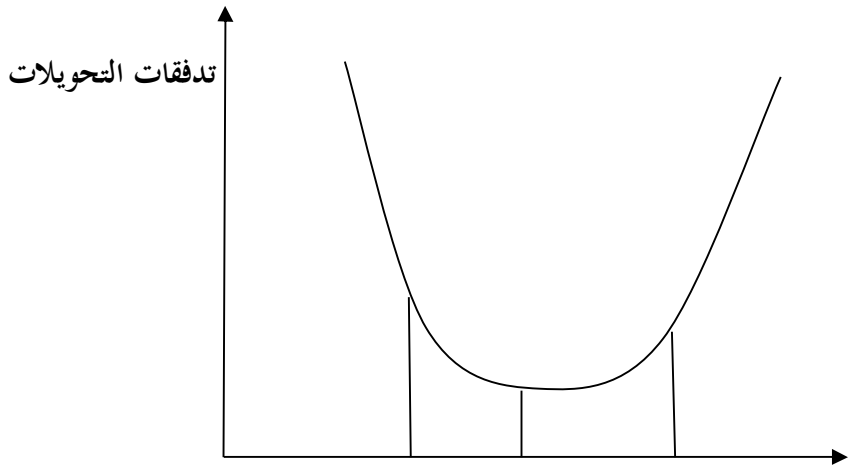

المصدر: GALINA.A :the Inpect of international migration on the economic development of countries in mediterranean basin 2006.p2.

الجدول رقم 30:طبيعة سياسة الهجرة في دول حوض البحر الأبيض المتوسط

البلد	سياسات الهجرة لداخل البلد		سياسة الهجرة للخارج	تشجيع الهجرة
	المستوى العام	عمال مهرة	المستوى العام	
الجزائر	الحفاظ على المستوى	-	بدون تدخل	نعم
مصر	خفض	الحفاظ على المستوى	الحفاظ على المستوى	نعم
المغرب	خفض	الحفاظ على المستوى	الحفاظ على المستوى	نعم
تونس	بدون تدخل	بدون تدخل	رفع	لا
الأردن	خفض	خفض	رفع	لا
لبنان	خفض	بدون تدخل	خفض	نعم
تركيا	خفض	رفع	الحفاظ على المستوى	لا

المصدر:ادارة الاقتصاد و الشؤون الاجتماعية ،قسم السكان ،الأمم المتحدة،2006.

ملاحظة:سياسات الحكومات بخصوص المستوى العام للهجرة تم تقسيمها الى أربع فئات:ترفع مستوى الهجرة،تحافظ على المستوى،تخفض مستوى الهجرة و لا تتدخل في الهجرة.

الجدول رقم 31:مجوع التحويلات المالية الى منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا

السنة	1995	2000	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا	13,3	13,1	23,2	25,1	26,5	32,1	35,9	33,7	35,4
البلدان النامية	55,2	81,3	159,3	192,1	226,7	278,5	324,8	307,1	325,5

المصدر:تقرير البنك الدولي 2011.

الجدول رقم 32:آليات تحويل الأموال.

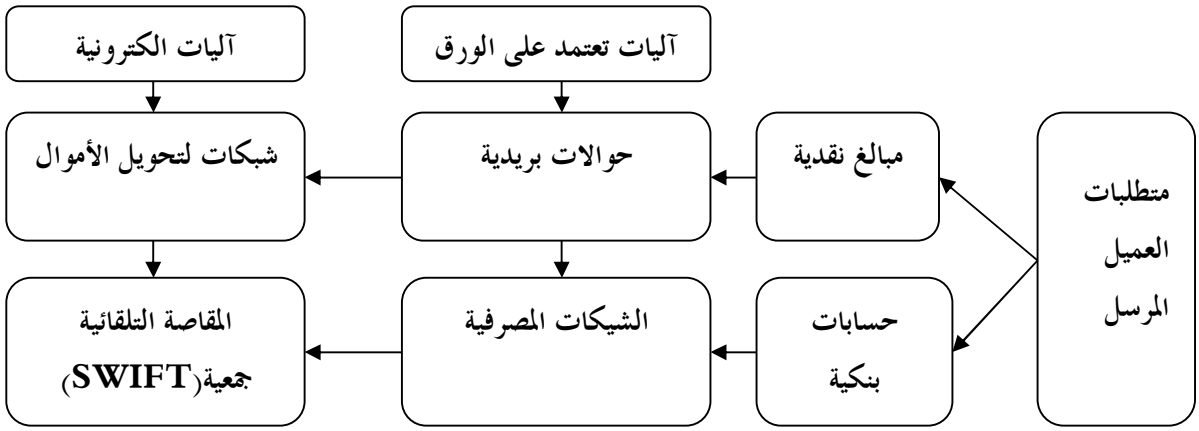

المصدر:جنيفر ايسرن،راني ديشباندي دراسة عرضية ،ارشادات موجهة للجهات المقدمة للخدمات المالية التي تراعي مصالح الفقراء على الموقع الالكتروني: www.cgap.org